

مركز دراسات الوحدة العربية

الخليج العربي والديمقراطية

نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية

أعدّ الدراسة وحررها : علي خليفة الكواري

أسامة عبد الرحمن
اسماعيل الشطي
ثناء فؤاد عبد الله
سعيد حارب
عبد الخالق آل عبد الحي
عبد العزيز الخاطر
عبد العزيز الدخيل

علي محمد فخرو
غانم النجار
مايكل هيتاس
محمد جابر الأنصاري
منصور الجمري
منيرة فخرو
موزة عبيد غباش

الخليج العربي والديمقراطية

نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية

GIFTS 2006
The Swedish Institute
Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

الخليج العربي والديمقراطية

نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية

أعدّ الدراسة وحررها: علي خليفة الكواري

أسامة عبد الرحمن
اسماعيل الشطي
ثناء فؤاد عبد الله
سعيد حارب
عبد الخالق آل عبد الحي
عبد العزيز الخاطر
عبد العزيز الدخيل
علي محمد فخرو
غانم النجار
مايكل هيتاس
محمد جابر الأنصاري
منصور الجمري
منيرة فخرو
موزة عبيد غباش

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية/ أعدّ الدراسة وحررها علي خليفة الكواري؛ [تعقيب] أسامة عبد الرحمن... [وآخ.].

٢٦٦ ص.

ببليوغرافية ص ١٠٩ - ١١٤.

ISBN 9953-431-18-3

١. الديمقراطية - الخليج العربي. ٢. المشاركة السياسية - الخليج العربي. أ. الكواري، علي خليفة (محرر). ب. عبد الرحمن، أسامة.

321.809536

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، آب/أغسطس ٢٠٠٢

المحتويات

القسم الثاني

التعقيبات

تمهيد

البحث عن مداخل انتقال إلى نظم حكم ديمقراطية

هذا الكتاب تجربة جماعية جديدة في الحوار - عن قرب وعن بعد - من أجل تنمية فهم مشترك أفضل وبلورة قواسم مشتركة، تساهم في اكتشاف وتبني مداخل مرحلية تساعد بلدان المنطقة على الانتقال إلى الحياة الديمقراطية وإرساء نظم حكم ديمقراطية تتوافق عليها القوى والتيارات التي تنشد التغيير من ناحية، ومن ناحية أخرى تتوافق عليها تلك القوى في كل بلد مع حكومتها كي يتم التوصل إلى التوافق المجتمعي وإرساء شرعية دستور ديمقراطي يحتكم إليه.

إن الانتقال من نظم حكم شمولية أو تسلطية تدعي الوصاية على الناس، إلى نظم حكم ديمقراطية تستمد شرعيتها من إرادات الشعوب، هو النقلة النوعية والسبيل الوحيد الذي تصبح فيه عملية التحول الديمقراطي الشاقة، وما تتطلبه من تنمية شروط الممارسة الديمقراطية الحقة، أمراً ممكناً، بل هو الخطوة الأولى في الطريق الصحيح الذي يمكن ضمن مساره تنمية الحد الأدنى المتصاعد من مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة في عملية تحديد الخيارات الوطنية، واتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بتطبيقها.

والواقع أنه من دون الانتقال الدستوري إلى الديمقراطية لا ينتظر من حكم الغلبة والوصاية أن يسمح بإنضاج الظروف التي تساعد على امتلاك الشعوب مصادر المشاركة السياسية الفعالة ووسائلها. إن الحكم الشمولي والتسلطي بطبيعته يسعى دائماً لإجهاض أي تقدم يقود إلى تحقيق شروط التحول الديمقراطي. ويتجه إلى إعادة إنتاج نفسه وتكييف آليات حكمه التسلطي، بما يحول دون نمو شروط عملية التحول الديمقراطي. ولذلك فإن الانتقال الدستوري المدعوم بتوافق رموز الفكر والعمل السياسي إلى

الديمقراطية، مهما كانت أسبابه ودوافعه، هو أمر حاسم في الانتقال إلى الديمقراطية وبدء عملية التحول الديمقراطي والانتقال تدريجياً من شكل الديمقراطية إلى مضمونها، بواسطة النضال الديمقراطي الذي يوفره الانفتاح السياسي وسقوط دعوى الوصاية على الناس.

ومن هنا فإن الانتقال إلى الديمقراطية هو الشرط اللازم لبدء عملية التحول الديمقراطي، ولكنه ليس شرطاً كافياً لذلك، حتى تمتلك الكثرة من أبناء الشعب تدريجياً مصادر المشاركة السياسية الفعالة ووسائلها، وتستقر الممارسة الديمقراطية. إن الانتقال إلى الديمقراطية في حد ذاته يمثل إما حالة توازن للقوى، وإما حالة تراض عقلاني تعبر بموجبه التيارات التي تنشد التغيير عن توافق في ما بينها، واتفاق مع حكومتها على أسس نظام حكم لا يقصي أحداً، وإنما يتيح المجال للجميع، بفضل إدارته السلمية لاختلاف الآراء وتعارض المصالح. أما عملية التحول الديمقراطي فإنها عملية تاريخية تتطلب شروطاً أكثر وأكبر من شروط الانتقال إلى الديمقراطية.

والجدير بالتأكيد أن هذا الطموح المشروع ليس حكراً على شعوب أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إنما هو طموح جميع الشعوب العربية والإسلامية، وكل شعب لا يزال يرزح تحت وطأة حكم الفرد أو الأقلية، نتيجة الغلبة على الحكم وتكريس التسلط على مقدرات الوطن بالقوة والعنف بكافة أشكالهما. ولعل اختيار أقطار مجلس التعاون ـ هذه المرة أيضاً ـ قد جاء باعتبارها شريحة عربية يضمها تجمع اقليمي يمكن الاستفادة من إطاره في تحليل الواقع الوطني والاقليمي، وعرض رؤية مستقبلية اقليمية لتعزيز المساعي الديمقراطية في الحياة السياسية الرسمية والأهلية على حد سواء.

يتألف هذا الكتاب من قسم أول يتناول الدراسة التي قمت بإعدادها، وقسم ثانٍ ضم تعقيبات باحثين ومفكرين وممارسين معنيين بقضية إرساء نظم حكم ديمقراطية في دول المنطقة. كما يضم الملحق الأول المناقشات التي دارت في اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية، والذي عقد في دبي يومي الأول والثاني من شباط/فبراير ٢٠٠١، بينما يضم الملحق الثاني المداخلة التي طرحتُها في نادى العروبة في البحرين في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠١، في سياق مناقشة رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول المنطقة. وتأتي هذه المادة كلها في سياق البحث الجماعي المشترك عن مداخل الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء نظم حكم ديمقراطية، وهو ما جرى على مدى عام كامل

من تبادل الآراء بين شريحة مهتمة بالقضايا العامة من أبناء المنطقة.

بدأت هذه المحاولة بإعداد ورقة من أجل تقديمها إلى اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية بعنوان «تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية» ضمن موضوع اللقاء الذي كان يدور حول «متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»[(١)]. وقد تطلب طرح مثل تلك الرؤية تناول مفهوم الديمقراطية، وتقييم محصلة التجارب السياسية، وتحري البنى المجتمعية والنظر إلى مكانة الديمقراطية بين الأهداف الوطنية الكبرى، قبل الحديث عن الرؤية المستقبلية، الأمر الذي جعل حجم الورقة يتعدى ما يمكن تقديمه ضمن الوقت المتاح في اللقاء، فجاءت فكرة تطوير الورقة إلى كتيّب. وبعد اللقاء، وبفضل الملاحظات القيّمة التي أبداها المشاركون فيه وتأييدهم لفكرة تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ووضع متطلبات تنميتها موضع التطبيق، استكملت عناصر الدراسة ونقحت الرؤية التي طرحُتها في اللقاء، مستفيداً من مناقشات الحضور الكرام (انظر الملحق رقم (١)).

وحين انتهيت من كتابة مخطوطة الدراسة دفعت بها إلى عدد من المفكرين والباحثين والممارسين المعنيين بالشأن العام والمهتمين بقضية الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء نظم حكم ديمقراطية في دول المنطقة، معظمهم ممن لم يحضروا اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية، وتمنيت عليهم التعقيب على فكرة تنمية رؤية مستقبلية وإمكانية وضع متطلبات تنميتها موضع التطبيق (انظر مقدمة القسم الثاني) وقد تفضل بالتعقيب عدد كبير ممن كتبت إليهم (انظر القسم الثاني) واعتذر اثنان بسبب ضيق الوقت، ولم يرد في الوقت المحدد بعض الذين حرصت على الاستماع إلى آرائهم، وما زلت أحرص على مشاركتهم بعد نشر هذا الكتاب في جهد مشترك بين الديمقراطيين من مختلف القوى السياسية والتيارات الفكرية المؤثرة في الحياة السياسية في دول المنطقة.

وحسب تقديري فإن ما سوف يلي نشر هذا الكتاب من جهد جماعي مشترك، يتمثل في ما أشارت إليه مداخلات أعضاء منتدى التنمية، وما أكد عليه المعقبون على الدراسة من تأييد لوضع متطلبات تنمية رؤية مستقبلية

(١) انظر الكتاب الصادر عن المنتدى حول اللقاء: **متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي** (ندوة) (الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠١).

لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موضع التطبيق، وذلك من خلال إيجاد أداة للحوار الديمقراطي، تتمثل في منتدى للحوار يكون لمنتدى التنمية الفضل في إطلاق مبادرته.

وأؤكد في الختام أنه ما كان لهذه التجربة الجماعية في الحوار، والهادفة إلى تنمية فهم مشترك أفضل من أجل التوصل إلى قواسم مشتركة تساهم في تعزيز المساعي الديمقراطية وتساعد على الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء نظم حكم ديمقراطية في المنطقة، أن تتحقق لولا فضل أصحاب الفضل. وأصحاب الفضل كثيرون لا أستطيع حصر أسمائهم، أذكر منهم منتدى التنمية الذي أتاح لأبناء المنطقة ـ على مدى ربع قرن ـ تناول الموضوعات المهمة ذات التأثير في حاضر ومستقبل دول المنطقة، بقدر ما تسمح به البيئة السياسية في دول المنطقة، وكذلك إخواني وأخواتي وأعضاء المنتدى الذين حضروا اللقاء الثاني والعشرين، وأثروا الورقة بآرائهم ودعموها بتوجيهاتهم الجادة. وكانت استجابة عدد من المفكرين والباحثين والممارسين من أبناء المنطقة وتعقيباتهم على الدراسة، في سابقة غير معهودة في حياتنا العربية، بادرة أعتز بها وأحيي جهد من قام بها وأشكرهم جميعاً على إغناء الموضوع بملاحظاتهم واقتراحاتهم القيمة. وأخيراً وليس آخراً فإن المناقشات التي جرت والدراسات التي تمت على مدى عقدين من الزمن في إطار منتدى التنمية وفي إطار مركز دراسات الوحدة العربية، إضافة إلى مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية الذي يتخذ من أكسفورد مقراً له، كانت بارزة في ما طرحته من تحليل للواقع وتعبير عن الطموح الذي لا يتعدى دوري فيه دور الناقل لهموم وطموحات جيل عربي يبحث عن نظام سياسي ديمقراطي يسمح لبلداننا العربية بالاستقرار والتطور وتحقيق الأمن والنماء.

وتبقى بعد ذلك مسؤوليتي الشخصية عما اجتهدت فيه، فأعتذر لعجزي وتقصيري عن التعبير عما أتيح لي من آراء قيمة ورؤى مضيئة، والله من وراء القصد.

علي خليفة الكواري

الدوحة ٧/ ١٠/ ٢٠٠١

القســم الأول

الـــدراســـة

مقدمة

يتوقف مستقبل الديمقراطية في أية دولة على مسار تجربتها السياسية، وما أدت إليه تلك التجربة من محصلة في مجال المشاركة السياسية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية. كما يتوقف على نوعية البنى المجتمعية القائمة في كل من السلطة والمجتمع وعلاقاتهما الداخلية وارتباطاتهما الخارجية. ومن هنا فإن رصد مستقبل الديمقراطية والحديث عن رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية لا بد أن يجري في إطار كيان محدد، وشعب يتحرك فيه الأفراد والجماعات، ويتفاعلون ضمن إطار منظومة قانونية وأعراف تقليدية وظروف عامة تخص ذلك الكيان، وتحدد علاقة الحاكم بالمحكوم، وتؤثر في علاقة السلطة بالمجتمع والتفاعل بينهما. هذا دون أن ننكر ما للروابط والانتماءات القومية والدينية والأبعاد المهمة الأخرى من تأثير في وعي الأفراد والجماعات وتوجهاتهم وولاءاتهم. ولكن يبقى الكيان السياسي الواحد هو الإطار الذي يتحرك فيه المواطنون في نضالهم من أجل الديمقراطية.

إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكننا تحري مستقبل الديمقراطية والحديث عن تعزيز المساعي الديمقراطية في مجموعة من البلدان لا تشكل كياناً سياسياً وقانونياً موحداً في الوقت الحاضر؟ وأصعب من ذلك، كيف يمكننا تعزيز الجهود الديمقراطية عبر الحدود في مجموعة من البلدان يعجز المواطنون في أغلبيتها عن طرح الموضوع ـ بشكل رسمي ـ للحوار الوطني داخل بلدانهم، بسبب تدني مستوى الحريات العامة ونتيجة حظر العمل العلني السلمي ـ عن طريق الترغيب والترهيب ـ على كافة التوجهات التي تنشد التغيير الديمقراطي؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات أمر صعب، وربما تكون الإجابة بالنفي إذا كان تعزيز المساعي الديمقراطية يعني تكوين حركة ديمقراطية اقليمية تناضل من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في المنطقة. فإن ذلك النضال غير

متيسر بشكل اقليمي موحد من الناحية الواقعية، بل تقف دونه حدود الدولة القطرية، كما تحول دونه القوانين الوطنية في كل دولة.

لقد اعتقد منتدى التنمية، عندما قرر طرح قضية الديمقراطية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون للحوار في لقائه السنوي الثاني والعشرين، أن الأمر لا يتعدى إعمال الفكر والنظر من قبل أبناء المنطقة، في أسباب تقدم الشعوب في العالم بشكل عام على طريق الديمقراطية، وتخلف بلدان المنطقة التي لا يزال الحكم المطلق غير المقيد بدستور ديمقراطي هو السائد في أغلبيتها العظمى، هذا إن لم يكن من حيث الواقع سائداً فيها جميعاً بدرجات مختلفة في أغلب الأوقات(١).

ولعل ما قصده منتدى التنمية من طرح قضية الديمقراطية يتمثل في سعيه لتنمية فهم مشترك أفضل بين المعنيين بالتحول الديمقراطي حول معضلة الديمقراطية في المنطقة، والبحث المشترك عن المداخل والسبل التي تعزز المساعي الديمقراطية فكرياً ومعرفياً، وربما إعلامياً وثقافياً، في نهاية المطاف. أما مسألة النضال من أجل الديمقراطية والتوافق على قيام الحركة الديمقراطية في كل دولة فإنها من اختصاص القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي في تلك الدولة، وذلك في ضوء إدراك حكومتها لمكانة الديمقراطية وتقدير أهميتها لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى التي يجب أن تسعى لتحقيقها كل حكومة، حتى تكون حكومة شرعية تراعي المصالح الوطنية.

في هذه الدراسة، والتي بدأت بورقة أعدت لمنتدى التنمية وتطورت إلى كتيب، سنقدم قراءة أولية ـ مستفيدين مما دار من مناقشات في المنتدى وخارجه ـ على أمل أن تساعد من الناحية الفكرية والمعرفية على تعزيز المساعي الديمقراطية في بلدان المنطقة. ونتناول في هذه الدراسة ست نقاط هي: **أولاً**: مفهوم الديمقراطية. **ثانياً**: محصلة التجارب السياسية المعاصرة. **ثالثاً**: البنى القائمة. **رابعاً**: الأهداف الوطنية الكبرى. **خامساً**: تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. **سادساً**: متطلبات تنمية رؤية مستقبلية.

(١) J. Denis Derbyshire and Ian Derbyshire, *Spotlight on World Political Systems: An Introduction to Comparative Government*, Chambers Political Spotlights (Edinburgh: Chambers, 1991), p. 49.

(١) مفهوم الديمقراطية المعاصرة

نحتاج بادئ ذي بدء من أجل تحديد مفهوم الديمقراطية التي نسعى لتعزيزها، إلى التأكيد أن الديمقراطية منهج يؤدي اتباعه إلى تفعيل عملية سياسية وإرساء أسس نظام حكم، وليست عقيدة جامدة تنافس غيرها من العقائد والنظريات وتنفيها، إنما يتأثر مضمون الممارسة الديمقراطية بالتفضيلات العقائدية للمجتمعات وثوابتها في إطار المحافظة على الديمقراطية، باعتبارها منهجاً لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح سلمياً وفق مبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة إذا لم يتم العمل فيه بالحد الأدنى اللازم منها.

وتتمثل نقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية في التأكيد على أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية ولا شكل تطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطية في العالم. وربما لن يوجد مثل هذا التعريف أو الشكل الثابت، طالما استمر وجود الأمم والشعوب والمجتمعات والدول المتعددة المرجعيات الثقافية والتاريخ الاجتماعي، وذات التجارب السياسية المتنوعة. ولو كان للديمقراطية شكل جامد ومضمون عقائدي ثابت، لما استطاع نظام الحكم الديمقراطي أن ينتشر عبر القارات ويتكيف مع مختلف الثقافات دون أن ينفي عقائد المجتمعات وقيم الشعوب المختلفة، بل إن الممارسة الديمقراطية الحقة قد ساعدت على تنمية الثقافات الوطنية، وأكدت الثوابت التي تُجلّها الشعوب. الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على نظام الحكم الديمقراطي من قبل الشعوب في كافة الدول غير الديمقراطية دون استثناء.

إن الديمقراطية اليوم مفهوم حي ينمو وينضج لتلبية الحاجة المتعاظمة لنظام الحكم الديمقراطي. وقد بدأ مفهوم الديمقراطية أميل إلى الأخذ بصفة المنهج ونظام الحكم والعملية السياسية، وأصبح له من التعريفات بعدد ما

هناك من باحثين تناولوا الديمقراطية. بل إن الباحثين أنفسهم قد غيروا تعريفاتهم عبر الزمن[١]. كما نما فهم مشترك أفضل لدى الدارسين حول دواعي وأسباب وشروط الانتقال إلى الديمقراطية، ولم تعد الشروط المسبقة التي كان يعتقد في الماضي أنها تتمثل في النمو الاقتصادي وانتشار الثقافة الديمقراطية شروطاً لازمة لحدوث انتقال إلى الديمقراطية[٢]. بل لم يعد يرى المتابعون لعملية الانتقال إلى الديمقراطية أن الشروط الاقتصادية والاجتماعية كافية في حد ذاتها، إلى جانب عدم كونها غير لازمة للانتقال[٣]، وإنما قد يكون تردي أداء النظام السياسي في مجال الأمن والتنمية ـ على سبيل المثال ـ ومن ثم الوصول إلى مأزق سياسي (Stalemate) وطريق مسدود يحول دون قدرة النظام السياسي على الحكم بأساليبه السابقة، وعدم قدرة أي من فصائل المعارضة على الاستحواذ على الحكم منه، سبباً للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي باعتباره الاختيار الثاني المتاح لجميع القوى الفاعلة[٤]. هذا إضافة إلى عدد كبير من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى الانتقال إلى الديمقراطية حيث لم يكن يتوقع في الماضي حدوث الانتقال[٥]، مثل وجود حاكم مستنير أو وجود قيادات واعية ومسؤولة تتوافق على الانتقال إلى الديمقراطية. ومن هنا يمكن القول بأن شروط الممارسة الديمقراطية، من بنى مجتمعية ناضجة وثقافة ديمقراطية ومجتمع مدني ورأي عام مستنير، يمكن أن تنمو من خلال عملية التحول الديمقراطي نفسها بعد إعلان القطيعة مع قبول حكم الفرد والقلة وإنكار هيمنتهما على مقدرات الدولة والمجتمع، وليس من الضروري أن تكون تلك الشروط مكتملة قبل الانتقال إلى الديمقراطية.

وجديرٌ بالتأكيد أيضاً أن عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية صالح لكل زمان ومكان، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الديمقراطية شيء هلامي غامض غير محدد المعالم والصفات. فللديمقراطية ثوابت تتجلى اليوم في مبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات الدستور الديمقراطي، كما أن

---

(١) Tatu Vanhanen, *Prospects of Democracy: A Study of 172 Countries* (New York; London: Routledge, 1997), pp. 28-31.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ٢٦.

(٣) Waterbury, «Fortuitous Byproduct,» in: Lisa Anderson, ed., *Transitions to Democracy* (New York: Columbia University Press, 1999), p. 261.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٥) Larry Dimond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries* (Boulder, CO: L. Rienner; London: Adamantine Press, 1988-1989), vol. 3: *Asia*, pp. ix-xxv.

للديمقراطية قيماً تتمثل في الحرية والمساواة والعدل والتسامح، وتفترض ضرورة قبول الآخر والتعامل معه على قدم المساواة.

لذلك كله فإن قضية الانتقال إلى الديمقراطية وما يجب أن يليه من تحول ديمقراطي سلمي ليست مجرد مسألة فنية إدارية وإنما هي قضية إرادة سياسية تؤسس على التوافق السياسي والمصالحات التاريخية بين القوى التي تنشد التغيير من ناحية، وبينها وبين السلطة الحاكمة من ناحية أخرى، كما تتطلب بالضرورة مقاربات جادة لإزالة أوجه التعارض المحتمل بين ما هو بالضرورة من ثوابت المجتمعات وما هو بالضرورة أيضاً من ثوابت الديمقراطية. فمن دون إجراء مثل هذه المراجعة، وإبداع مقاربات جادة ومسؤولة تواجه إشكاليات الديمقراطية، وتؤسس لها في ثقافة المجتمع واعتبارات المصالح المشروعة لأفراده وجماعاته، يستحيل أن يتم الانتقال إلى الديمقراطية مهما كانت المبررات الفعلية للانتقال قوية وملحة. وحتى لو تم انتقال قسري «تكتيكي» دون توافق حقيقي ومقاربات موضوعية، فإن عملية التحول الديمقراطي لن تبدأ ولن تستقر ما لم يؤسس النظام السياسي على حد أدنى من القواسم المشتركة التي تجعل من التجمع البشري مجتمعاً بالمعنى العلمي، يربط بين جماعاته أكثر مما يربط أي جماعة منها بمجتمع آخر، الأمر الذي يوحد مصيرها المشترك في الحاضر والمستقبل، ويجعل منها جماعة سياسية واحدة في إطار التنوع.

من هنا يمكننا التأكيد منذ البداية، أن الديمقراطية مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تجري ممارسته فيها، وتؤثر قيم المجتمعات وثقافتها ومصالحها في مضمونه. ويعود ذلك إلى حقيقة كون الديمقراطية منهجاً وعملية سياسية وليس عقيدة مثل غيرها من العقائد، وإنما تتأثر الممارسة الديمقراطية بعقائد المجتمعات التي تتم فيها وتراعي ثوابتها، تعبيراً عن اختيارات الجماعة التي تمارسها. إن الديمقراطية اليوم هي ـ في المقام الأول ـ نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح. ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة (Polarchy) في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية(٦)، بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي(٧).

(٦) Robert A. Dahl, *Democracy and Its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989), pp. 1-9.

(٧) علي خليفة الكواري، محرر، **حوار من أجل الديمقراطية**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦)، ص ١٢١ ـ ١٦٠.

ولعل كون إحدى تجليات المشاركة السياسية الفعالة تتمثل في تداول السلطة سلمياً من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، توضح لنا أيضاً أهمية العملية الديمقراطية على الأرض، باعتبارها منهج اختيار متجدداً لمتخذي القرار من قبل الملزمين بالقرارات العامة، يتم بواسطته، ومن خلال الانتخابات الدورية النزيهة، تفويض كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وفقاً للبرامج الفردية أو الحزبية التي عرضها متخذو القرارات الجماعية على الناخبين عندما رشحوا أنفسهم لتولي السلطة[٨]. إن تلك البرامج التي يتم انتخاب المفوضين لتولي السلطة على أساسها قد تحمل تفضيلات عقائدية وتفضيلها لمصالح دون غيرها، طالما كانت تلك التفضيلات والمصالح لا تتعدى على حقوق الآخرين وتتم وفق مبادئ الشرعية الدستورية.

وخاصية المنهج هذه، تفك ارتباط الديمقراطية المعاصرة بالمحتوى العقائدي الذي اكتسبته من خلال سبق الغرب الرأسمالي الليبرالي إلى تطبيقها، وتبعد عنها شبهة العقيدة المنافسة لغيرها من العقائد، وتسبغ عليها صفة نظام الحكم السياسي. ومن هنا فإن السعي لتعزيز الجهود الديمقراطية في الديمقراطيات الناشئة خارج دائرة الحضارة الغربية، يتطلب مقاربة مفهوم الديمقراطية باعتبارها نظام حكم ومنهجاً لإدارة أوجه الاختلاف، في ضوء التأكيد على اعتبارين جوهريين:

أولهما: إن نظام الحكم الديمقراطي نظام له معالم واضحة وحدود فاصلة عن غيره من نظم الحكم البديلة. فالديمقراطية ليست لفظاً مشاعاً يمكن إطلاقه على أي فعل أو فكرة نريد أن نحسنها. ولذلك لا بد من تحديد المبادئ والمؤسسات والآليات والضمانات العامة المشتركة التي لا تقوم للممارسة الديمقراطية فيها قائمة - على المستوى الكلي والجزئي - إذا لم يتم تطبيق حد أدنى من كل منها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي وفي المجتمع المدني.

ثانيهما: تحديد الثوابت، وهي بالنسبة إلى مجتمعاتنا الدين الإسلامي والانتماء العربي في إطار التنوع الإثني والديني والمذهبي. وكذلك تنقية ثقافتنا السياسية من شوائب الاستبداد والتعرف على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة لشعوبنا وتأكيد ذلك في مضمون الممارسة الديمقراطية المنشودة وتأسيسها

(٨) Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy*, 12th ed. (London; Boston, MA: Unwin Paperbacks, 1970), pp. 269-273.

عليه. كما ان نظام الحكم الديمقراطي لا تقوم له قائمة إذا لم يؤسس على أرضية مشتركة وجوامع فكرية ومصلحية يجد فيها أفراد الشعب وجماعاته[(٩)]، مرجعية مقبولة لتضامنهم وتعاونهم وتفاعلهم الاجتماعي من أجل كسب الحاضر وتأمين المستقبل من منطلق وحدة المصير.

ولتحقيق هذين التحفظين الجوهريين، باعتبارهما شرطين لازمين لا تقوم للديمقراطية الحقيقية قائمة إذا جرت التضحية بأي منهما، يجب علينا إعمال الفكر وإجراء المقاربات الجادة المسؤولة باعتبار الديمقراطية إشكالية بالنسبة إلى المجتمعات العربية وليست مجرد مشكلة[(١٠)]. ومن هنا يتطلب أمر مقاربة الديمقراطية بما تحمله من قيم إنسانية وثوابت منهجية مع ثوابت مجتمعاتنا، إبداعاً حقيقياً في الفكر السياسي وحل معادلة صعبة، ليس من سبيل بغير العقل في ضوء المصالح المرسلة، وفي إطار الثوابت والقيم العليا التي يجلها المجتمع، لمقاربتها بشكل جاد مسؤول ومقبول من قبل دعاة الديمقراطية والمتحفظين على بعض احتمالاتها.

ومما لا شك فيه أن الديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية إشكالية معقدة، وهذا ما يفسر جزئياً تأخر العرب والمسلمين في مجال الديمقراطية على الرغم من حاجتهم الماسة لمواجهة الاستبداد وحكم الغلبة الذي طبع تاريخهم السياسي وأدى إلى تخلفهم، في حين تقدم غيرهم من الأمم والشعوب على طريق مواجهة الاستبداد ووضع حد لحكم القوة الغاشمة، وفتح آفاقاً رحبة للاستقرار الحقيقي والتراكم الذي قاد إلى الأمن والتنمية والتقدم العلمي والتقني. هذا على الرغم من كون الولاية في الإسلام للأمة وليس للفرد ولا للقلة، وأمرهم شورى بينهم والعدل أساس الحكم، والمسلمون جميعاً متساوون ومدعوون إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل إن تلك المبادئ تشمل الجماعة السياسية كلها دون تمييز من منطلق المصالح المرسلة. وللمسلمين في رسول الله وصحيفة المدينة أسوة حسنة.

---

(٩) انظر مداخلة راشد الغنوشي ضمن المناقشات التي دارت حول بحثي: وليد نويهض، «الإسلاميون والدولة والمسألة الديمقراطية،» وزياد أحمد بهاء الدين، «مخاوف وتحفظات من مشاركة التيار الإسلامي في التنافس الديمقراطي،» ورقتان قدمتا إلى: **الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة** (مؤتمر)، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية (الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠٠)، ص ٢١٧.

(١٠) خالد الحسن، **إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي**، أوراق سياسية؛ ١٤ (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٨)، ص ١٤٩ ـ ١٥١.

إن الديمقراطية في الدول غير الديمقراطية تمثل بحق إشكالية، وهي ليست مجرد مشكلة بسيطة يمكن حلها عن طريق استيراد تكنولوجيا الديمقراطية بمضمونها القيمي والعقائدي، وفي ضوء انحيازها المصلحي التقليدي الليبرالي والرأسمالي والامبريالي، دون فرز لما هو من الديمقراطية بالضرورة. إنما يجب تأصيل الديمقراطية وتأسيسها في الحياة الثقافية والتوجهات الاجتماعية بعد ضبطها بثوابت المجتمع وتأسيسها على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة. وذلك من أجل توطين الديمقراطية وإقرارها في الحياة السياسية العربية، وحمايتها بإطار أخلاقي يجعل ممارستها نابعة من الضمير وخاضعة لمحاسبة «النفس اللوامة»، ومحصنة بتنظيمات المجتمع وقيمه، وهادفة لتحقيق مصالحه. وإلا فإن «الديمقراطية» سوف تتحول إلى مجرد لعبة تقنية انتهازية مستوردة تتوقف عند حد عد الأصوات بعد تزويرها أو التأثير في الناخبين بذهب السلطة وسيفها، يقصد منها استمرار أوضاع الاستبداد والاستغلال والإقصاء والفساد بكافة مظاهره، في إطار الهيمنة الأجنبية والعجز الوطني، بعد أن يتم اختراق وتفكيك البنى التقليدية ونظم القيم المرتبطة بها، دون أن تحل محلها بنى ديمقراطية. وفي هذه الحالة لن تستقر الديمقراطية ولن تقوم لها قائمة إلى أن يتصالح مضمون الديمقراطية مع شكلها، وتتم المقاربة الموضوعية بين ثوابت الديمقراطية وثوابت المجتمعات التي تنتقل إليها.

ولعل انحراف التجارب الديمقراطية في البلاد العربية عن مقتضيات المساواة والعدل والإنصاف وعجزها عن تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية التي تنشدها الشعوب، كان في الماضي وسيكون في المستقبل، السبب في سقوط النظم التي تدّعي تطبيقها وتقف عند حدود الشكل دون المضمون. هذا مهما قلنا إن هذه النواقص أو العجز استخدم بمثابة الحق الذي يراد به باطل عندما سقطت تلك التجارب أحياناً لصالح «العادل المستبد» وآلت إلى يد المستبد دون عدل، لأن العدل والاستبداد لا يجتمعان.

* * *

وفي سياق محاولتنا تحديد مفهوم الديمقراطية التي نسعى لتعزيز جهود الانتقال إليها، يحسن بنا أن نشير أولاً: إلى مسار الانتقال ومن ثم إلى عملية التحول الديمقراطي. وثانياً: نناقش أهمية بناء مقومات الديمقراطية ومرتكزاتها قبل وخلال عمليتي الانتقال والتحول الديمقراطي المستمرتين والمتجددتين.

أولاً: الانتقال إلى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي

يتم الانتقال إلى الديمقراطية من نظم حكم الوصاية ـ بمختلف أشكالها ـ حيث يؤسس الحكم على الغلبة وتكون السيادة لفرد أو لقلة من الناس وحيث الشعب ليس مصدر السلطات. وهذه الأنواع من نظم الحكم هي التي سادت العالم وتوالت على حكمه عبر العصور حتى برز نظام الحكم الديمقراطي. وعلى الرغم من أن النموذج المثالي (Ideal) لهذه النظم قد يتم الاقتراب منه لفترات قصيرة واستثنائية في عمر الدول والقيادات «الكاريزمية» الفذة، إلا أن نظم الحكم هذه لا تلبث أن تؤسس على حكم الغلبة والعصبية وتمر بدورة ابن خلدون[11] حتى تصل في نهاية الأمر إلى الضعف والعجز والاستبداد، الأمر الذي يسهل لعصبية أخرى طامحة وطامعة أن تتغلب على الأولى وتعيد الكرّة. وقد أجرى روبرت دال مناقشات شيقة بين حجج دعاة نظم حكم الوصاية وحالة الفوضى حيث لا توجد حكومة، فوجد أننا عندما نقارن واقع نظام الحكم الديمقراطي بواقع بدائله فإننا لا شك مدركون تميزه في المدى البعيد[12].

ويمكننا أن نعرض تصورنا لنموذج حكم الغلبة في الشكل رقم (١).

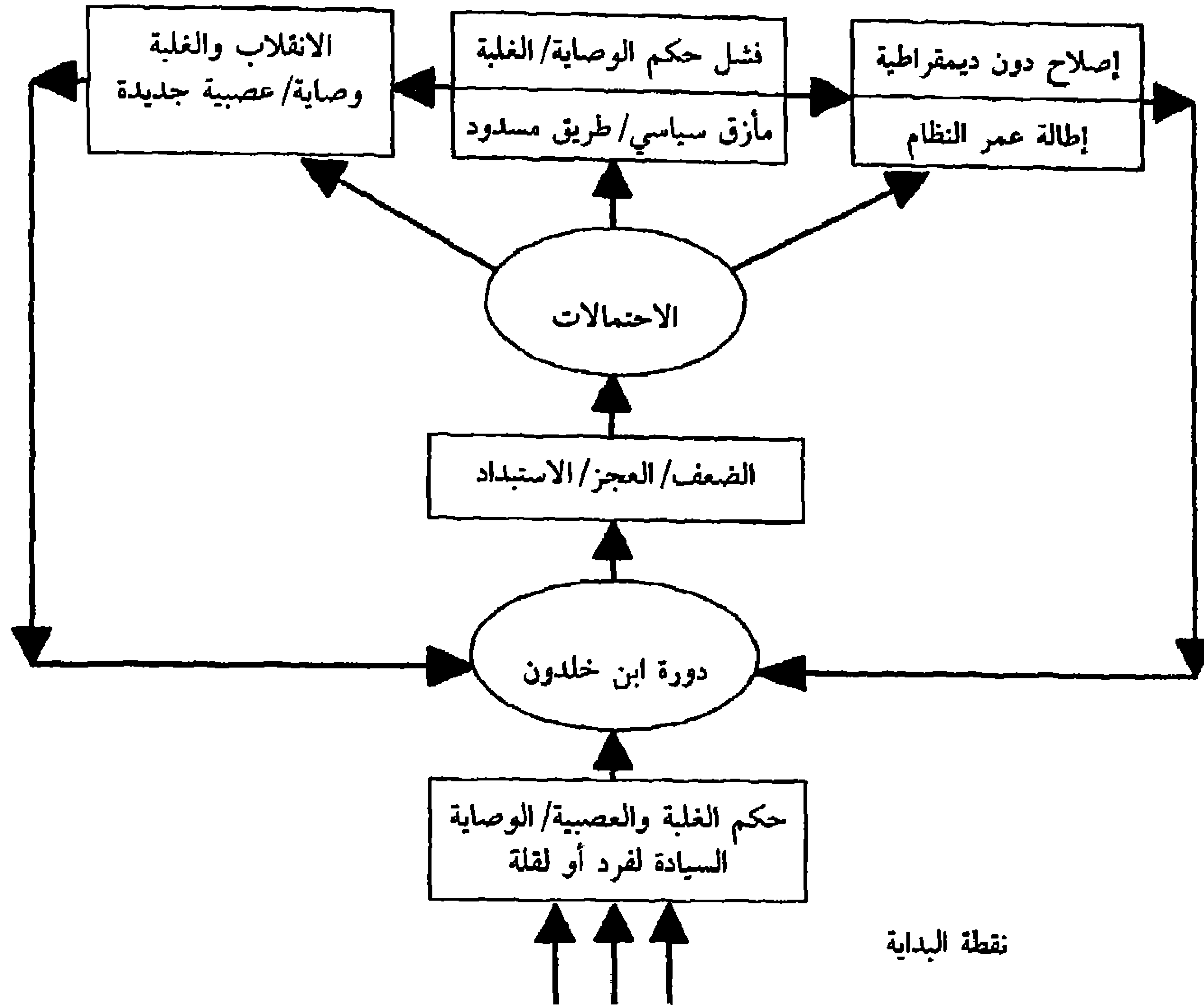
وفي هذا النموذج نجد أن نظام حكم الغلبة نظام مغلق بسبب توارث قيادته وتآكل عصبيته وطغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة فيه تدريجياً، ولذلك لا بد أن يؤدي إلى الضعف ويؤول إلى العجز عن تحقيق الأهداف الوطنية المتغيرة بتغير الأوضاع الداخلية والمحيط الخارجي وتحدياتهما، الأمر الذي يتيح فرص انقضاض أقلية استراتيجية عليه ـ عصبية أو عصابة ـ يؤول مصيرها بعد تغلبها بفترة ـ طالت أو قصرت ـ إلى مثل ما آل إليه مصير العصبية السابقة... وهلم جراً.

---

(١١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ١٤٥ ـ ١٤٧.

(١٢) Dahl, *Democracy and Its Critics*, pp. 37-82.

الشكل رقم (١)
نموذج مبسط لحكم الغلبة/ الوصاية



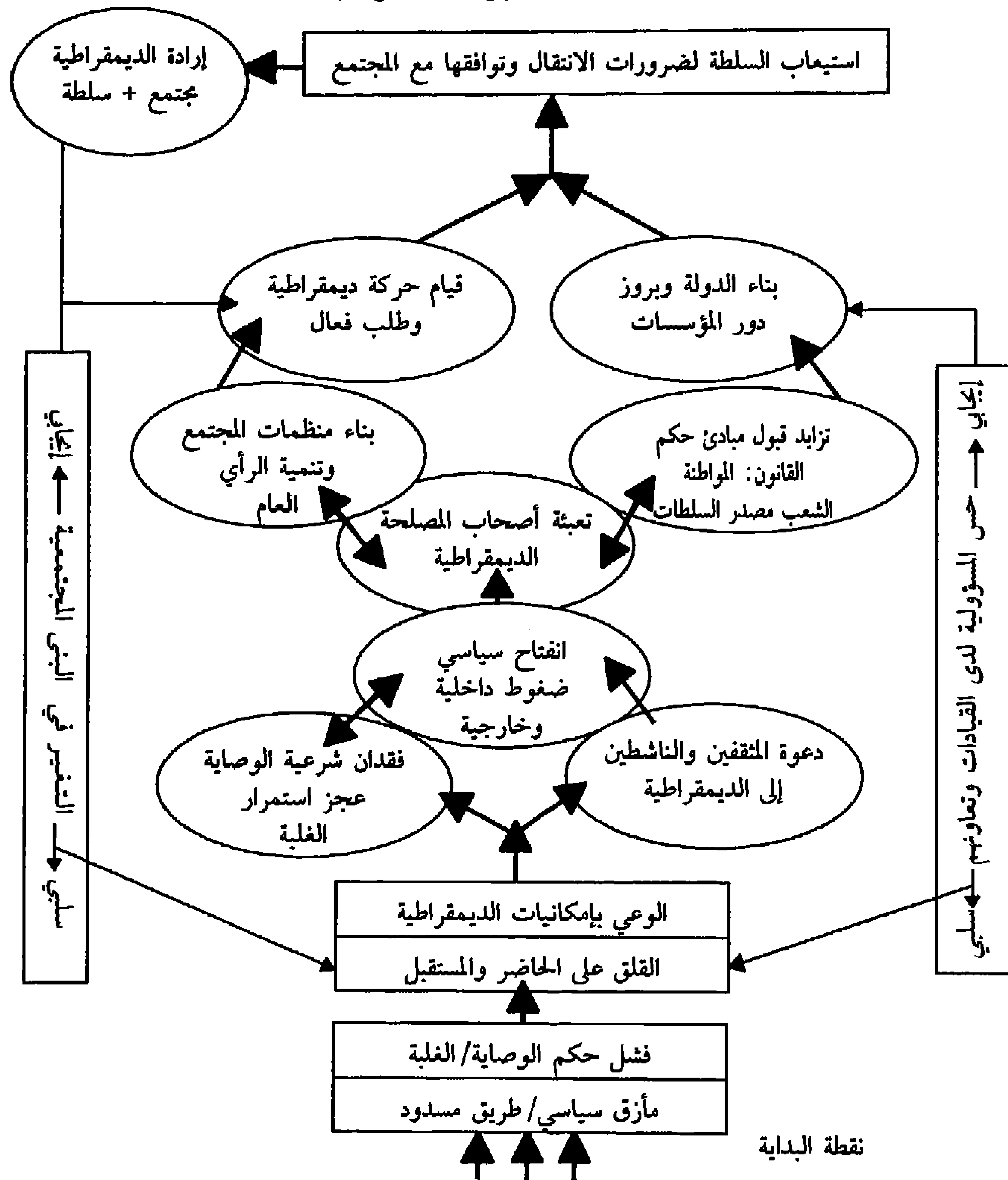
وقد أتاح نظام الحكم الديمقراطي منذ أن أعيد اكتشاف مبادئ المواطنة والمشاركة السياسية وحكم القانون في دائرة الحضارة الغربية[١٣]، بديلاً لحكم الغلبة وسيادة الفرد أو القلة على الناس، نتيجة معاناة الشعوب من الاستبداد ووعي حكمائها ومفكريها والناشطين فيها بإمكانيات نظام الحكم الديمقراطي وأهميته في كسر الحلقة المفرغة التي دار فيها حكم الغلبة عبر التاريخ. وإذا كان هذا الوعي بإمكانيات الديمقراطية قد مثل إبداعاً إنسانياً عند بدايته في العالم الحديث، فقد أصبح بالنسبة إلى الشعوب، بعد نجاح كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية في أن يؤسسا نظم حكم ديمقراطية يكون الشعب فيها مصدر السلطات ويؤسس الاجتماع السياسي على مبدأ المواطنة المتساوية، أمراً واقعياً يمكن إدراكه ومقارنته مع واقع نظم الحكم البديلة الأخرى. ومن هنا

---

(١٣) علي خليفة الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٤ (شباط/فبراير ٢٠٠١)، ص ١١١ ـ ١١٧.

انفتح المجال لوجود بديل عملي لمصيدة حكم الوصاية والغلبة والانفكاك من دورة ابن خلدون للدول وحتميتها، تمثل في الانتقال إلى الديمقراطية وفق تعاقد مجتمعي متجدد، تغير الدول قياداتها وتصوغ أهدافها العامة المرحلية بموجب شرعيته. ويوضح الشكل رقم (٢) مسار هذا البديل الذي يمكن أن يجد حكم الغلبة والعصبية نفسه فيه منتقلاً بسلام، إن هو أدرك ضرورات الانتقال في الوقت المناسب، أو بانتفاضة شعبية إلى نظام حكم ديمقراطي بدلاً من أن يستمر في عجزه حتى يتاح لعصبية أخرى أن تنقض عليه وتغلبه:

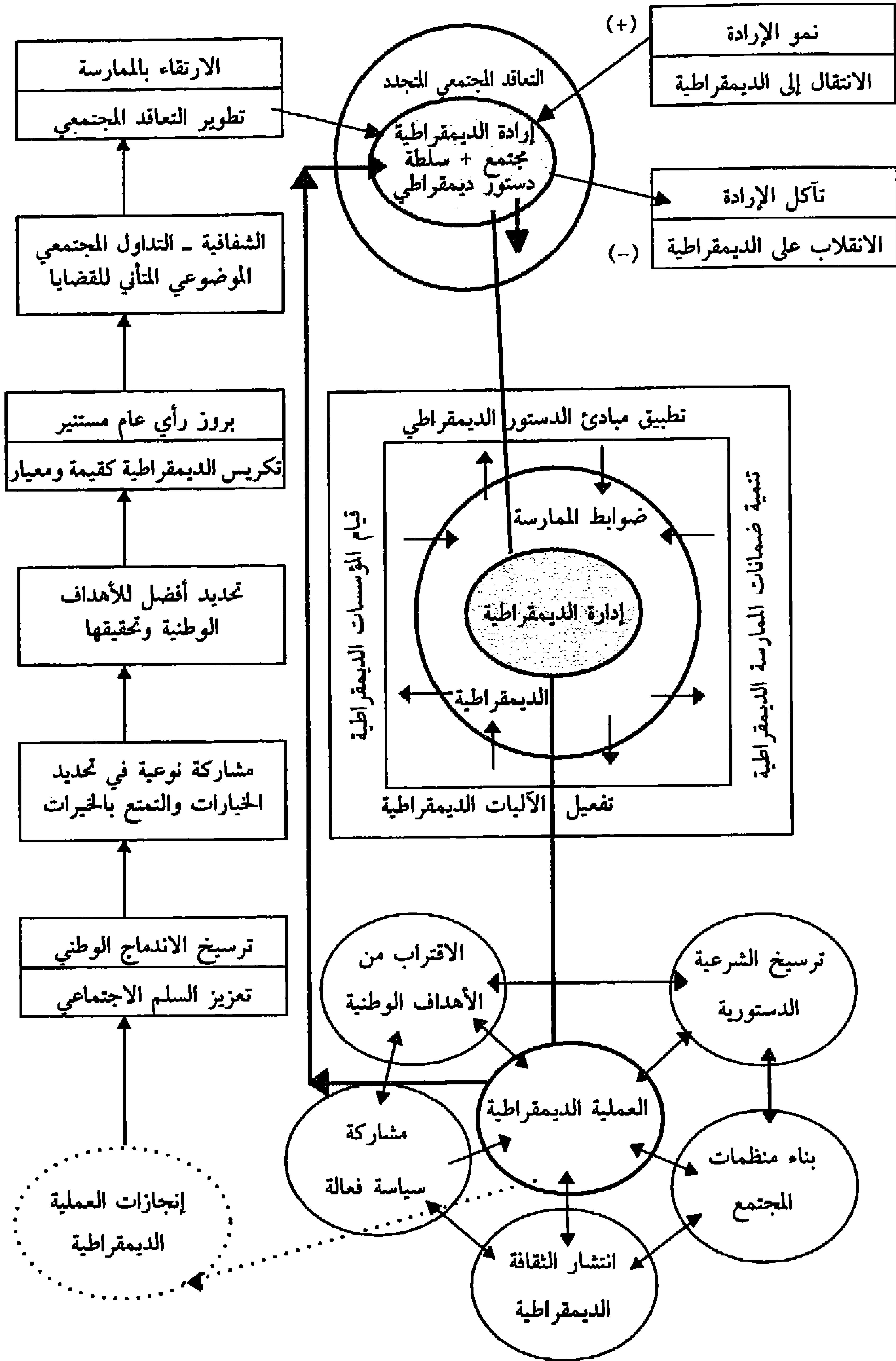
الشكل رقم (٢)
مسار الانتقال إلى الديمقراطية



ونقطة البداية في البحث عن بديل لنظام الحكم غير الديمقراطي ليست واحدة في كل زمان ومكان وظرف. ولكن يمكننا القول - بقدر من الاطمئنان - إن البحث الجدي عن بديل لنظام حكم الوصاية القائم على الغلبة، يبرز بقوة عندما يعجز ذلك النظام عن الحكم بأساليب حكمه السابقة، في وقت تجد فيه كل من العصبيات التي تنشد تغييره نفسها غير قادرة على الانقلاب عليه بمفردها، لأسباب داخلية أو خارجية. عندها يصل المجتمع، كما وصلت السلطة، إلى طريق مسدود وتتعاظم الأزمات وينتشر القلق على الحاضر والمستقبل بين أفراد الشعب وجماعاته. عند هذا المنعطف تجد المجتمعات الحية كما تجد السلطة الحاكمة نفسها على مفترق طرق ويأخذ المثقفون والناشطون دور نشر الوعي بإمكانيات الديمقراطية وقدرة النظام الديمقراطي على إخراج السلطة والمجتمع من المأزق والطريق المسدود.

ويمكن أن يقود ذلك الوضع المأزوم إلى قيام انتفاضة مؤسِّسة للديمقراطية. كما يمكن أن يقود إلى انفتاح سياسي يخفف الضغط على نظام الحكم ويفتح الأمل للشعب في احتمالات التغيير السلمي. وهذا الانفتاح السياسي يمكن أن تستفيد منه القوى التي تنشد التغيير بعد أن تعذر عليها الانقلاب على السلطة، في إعادة طرح نفسها كقوى تنشد التغيير الديمقراطي وتنمي الديمقراطية داخلها وفي ما بينها، الأمر الذي يتيح تعبئة وتنظيم القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية، كما يوسع من دائرة قبول مبدأ المواطنة المتساوية ومبدأ الشعب مصدر السلطات وحكم القانون. ويفتح قبول هذه المبادئ الديمقراطية نفسياً وفكرياً وتأسيسها في الثقافة الوطنية آفاقاً لبناء الدولة وبروز دور المؤسسات، كما يسمح بنمو حركة ديمقراطية وطلب فعال تدفع به القوى التي تنشد التغيير وتعمل على التوافق عليه مع السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي. وإذا استوعبت السلطة ضرورة الانتقال وتوافقت مع المجتمع على تعاقد مجتمعي متجدد، وفق شرعية دستور ديمقراطي، تكون إرادة الديمقراطية قد تبلورت وانتقل المجتمع إلى عملية التحول الديمقراطي التي يوضحها الشكل رقم (٣):

الشكل رقم (٣)
عملية التحول الديمقراطي: تفاعلات العملية الديمقراطية



وجدير بالتأكيد أن كلاً من مسار الانتقال إلى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي اللذين أوضحناهما في الشكلين رقمي (٢) و(٣)، ليسا بالبساطة والحتمية اللتين يبدوان بهما من تتبع الشكل، وإنما هما عمليتان معقدتان يحكم مسارهما صراع الإرادات وتوازن القوى وتركيب البنى المجتمعية ونضج أو عدم نضج الثقافة السياسية. كما يتأثران بالعوامل الداخلية والخارجية وروح العصر. ولذلك قد تتراجع عملية الانفتاح السياسي أو تتغير المعطيات التي تمهد للتوافق بين أطراف المعارضة أو بينها وبين السلطة بحيث تعود فرص الانتقال إلى المربع الأول، أو قد يحدث ما ليس في الحسبان، مثل نمو قناعة بالديمقراطية لدى الحاكم الفرد، أو ضغط خارجي، أو انقلاب يتبنى الانتقال إلى الديمقراطية ويتم الانتقال إليها سلمياً. كما أن عملية التحول الديمقراطي، بعد أن تبدأ بالاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي، قد تنتكس ويعطل العمل بالدستور الديمقراطي ويعاود الحكم سيرته الأولى، حكم غلبة وعصبية، يعمل الديمقراطيون فيه على عودة انتقاله إلى الديمقراطية مرة أخرى وأخرى وهكذا دواليك، حتى يتجاوز نظام الحكم الديمقراطي مرحلة الانتقال الأولى وتترسخ مقومات الديمقراطية، من شرعية دستورية ورأي عام وبنى مجتمعية وثقافة ديمقراطية. وتصبح الديمقراطية قيمة اجتماعية ومعياراً أخلاقياً. وتشير تجارب الإنسانية إلى عدة قرون يحتاجها المجتمع حتى تستقر الممارسة الديمقراطية فيه. وعندنا، قد تكفي عدة عقود بفضل إمكانية استفادتنا من تجارب الآخرين إذا أحسنّا الاستفادة، ووعينا مسار التاريخ الإنساني وضرورات العصر الذي نعيش فيه.

ثانياً: مقومات الديمقراطية

يتضح من عرضنا لمفهوم الديمقراطية المعاصر والإشارة إلى مسار الانتقال إليها وبدء عملية التحول الديمقراطي، أن نظام الحكم الديمقراطي لا بد له من مرتكزات فكرية ومقومات تنظيمية يتم بناؤها تدريجياً في الثقافة السياسية، ويتم تصحيح البنى المجتمعية وفقاً لها. وإذا كان غياب المقومات الكاملة وانتشار الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع كله ليس أمراً لازماً للانتقال إلى الديمقراطية، فإن ذلك لا يعني غياب الحد الأدنى من مقومات الديمقراطية ووجود حد أدنى من الثقافة الديمقراطية عند الناشطين السياسيين على الأقل. بل إن عملية التحول الديمقراطي لا تستمر إلا إذا أرسيت مقومات الديمقراطية وانتشرت الثقافة الديمقراطية في المجتمع واتسع نطاق

قبولها النفسي والفكري تدريجياً، بعد تأسيسها على ثوابت المجتمع والقيم العليا التي يجلها المجتمع. ويمكننا إجمال هذه المقومات في خمسة مرتكزات: **أولها**: اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات. **وثانيها**: الإقرار بأن الشعب مصدر السلطات. **وثالثها**: الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي. **ورابعها**: قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير. **وخامسها**: تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي.

١ ـ المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات

مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو أي تمييز آخر، يشكل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية، وهو أيضاً مبدأ حاكم للنظام الديمقراطي[(١٤)]. ويحسب للفكر السياسي الإسلامي[(١٥)] والفكر الوطني ـ القومي المعاصرين[(١٦)] تقدمهما السريع على طريق حل هذه الإشكالية وإجراء مقاربات مهمة من أجل إقرار مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية غير المنقوصة لكل المواطنين دون تمييز، بما في ذلك تولي المناصب العليا والمشاركة السياسية الفعالة على قدم المساواة. إن إقرار مبدأ المواطنة هو حجر الزاوية في نظام الحكم الديمقراطي الذي لا يمكن، قبل قبوله والاستعداد للتصرف بمقتضاه، الحديث عن الديمقراطية. وإذا كان قبول المواطنة المتساوية من حيث المبدأ قد تقدم على المستوى الفكري والنفسي فإنه لا يزال أمام الدول العربية شوط طويل قبل أن تصل إلى إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به على أرض الواقع.

٢ ـ الإقرار بأن الشعب مصدر السلطات

هذا أيضاً مبدأ حاكم، ولا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة إذا لم يتم إقراره والعمل بموجب مقتضياته على أرض الواقع. وإقرار هذا المبدأ هو التعبير الحقيقي عن قبول مبدأ المواطنة المتساوية. ويبدأ هذا الاعتراف من

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٢٥.

(١٥) عبد الوهاب الأفندي، «إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٤ (شباط/فبراير ٢٠٠١)، ص ١٤٤ ـ ١٥٨.

(١٦) خالد الحروب، «مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى «الفرد المواطن»،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٤ (شباط/فبراير ٢٠٠١)، ص ١٢٦ ـ ١٤٣.

خلال استيعاب معنى أن «لا سيادة لفرد ولا لقلة على الناس»[17]. والمنطق الديمقراطي في ذلك ينطلق من كون السلطة تتم ممارستها بإرادة بشرية مهما تم الإدعاء بغير ذلك. ومن المؤكد أنه لا يوجد اليوم بشر معصوم ولا يوجد تفويض إلهي ولا طبيعي لبشر. إن تفويض ممارسة السلطة إما أن يسبغه الفرد أو القلة الحاكمة على نفسها بالقوة أو تفوضه بإرادتها البشرية لمن هو تحت سلطتها من البشر مع الاحتفاظ بإدعاء حق السيادة على الشعب. والشعب أو الكثرة من الشعب (Polarchy) على الأقل أحق ـ بكل تأكيد ـ من الفرد أو القلة بتفويض السلطة للحكام والمشرّعين. ولذلك فالحاكم والمشرّع الديمقراطي يستمد شرعية ممارسته السلطة من الشعب، فالشعب في نظام الحكم الديمقراطي مصدر السلطات وهو الذي يفوض السلطتين التنفيذية والتشريعية عبر انتخابات دورية حرة ونزيهة[18].

وجدير بالذكر أن إقرار مبدأ الشعب مصدر السلطات قد أصبح مقبولاً في الفكر الحركي الإسلامي المعاصر كما ورد على لسان مأمون الهضيبي[19] طالما كانت الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع كما نص عليها دستور مصر لعام ١٩٧١. وجدير بالتأكيد أيضاً أن مبدأ الشعب مصدر السلطات لا يقتضي بالضرورة أن يكون البرلمان صاحب السيادة المطلقة في التشريع ـ على نمط وستمنستر (النمط الانكليزي) ـ ، وإنما، حسب اعتقادي، يمكن أن يتم التشريع وفق شرعية ودستور تراعى فيه مبادئ تشريعية مثل مقاصد الشريعة أو الشريعة الإسلامية في حالة المسلمين، باعتبارها مصدراً رئيسياً أو المصدر الرئيسي للتشريع[20] شريطة أن يتم **أولاً**: تحديد المقصود بالشريعة الإسلامية الملزمة، بشكل واضح لا يتعدى الوحي الإلهي. **وثانياً**: تحديد المحكمة الدستورية باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة بالنظر في هذا القيد الدستوري، والمختصة وحدها بالحكم بدستورية القوانين.

---

(١٧) عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٩)، ص ١٥٣.

(١٨) Dahl, *Democracy and Its Critics*, pp. 1-9.

(١٩) عصام محمد حسن، محرر، **تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان: التيار الإسلامي والماركسي والقومي**، تقديم محمد سيد أحمد، كراسات ابن رشد؛ ٢ (جاردن سيتي، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٧)، ص ١٧٨.

(٢٠) عبد الحميد متولي، **الشريعة الإسلامية كمصدر للدستور**، ط ٣ (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٠)، ص ١٥ ـ ٢٥ و٢٤٦ ـ ٢٩٧.

ولا يجوز أن يترك الأمر للفقهاء أو «رجال الدين»، فليس في الإسلام رجال دين ولا حكومة دينية، وإنما يعهد به إلى القضاء الدستوري. ومما يحسب للفكر السياسي بكافة تياراته وفصائله في البلدان العربية إدراكه لأهمية هذه المقاربة التي تساعد على تجاوز إشكالية احتمال التعارض بين الديمقراطية والإسلام، كما تعزز الحوار الجاد والمسؤول باتجاه مقاربة هذه الإشكالية. الأمر الذي يفتح المجال أمام قبول نظم الحكم الديمقراطية شعبياً في البلاد العربية، بعد إجراء المقاربات الأخرى اللازمة لإزالة شبهة التعارض بين نظام الحكم الديمقراطي وثوابت المجتمع وقيمه الإيجابية[٢١].

٣ ـ الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي

يتمثل المقوم الثالث لنظام الحكم الديمقراطي في وجود الدستور الديمقراطي. وهو يمثل الحد الفاصل بين نظام الحكم الديمقراطي وغيره من نظم الحكم الأخرى، ويمثل بحق الارتقاء إلى مرتبة التعاقد المجتمعي المتجدد وفق شرعية دستور ديمقراطي[٢٢]. فالديمقراطية المعاصرة هي اليوم ممارسة تجري وفق شرعية دستور يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، كما يقيم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية وضمانات الرأي العام الواعي والمستنير الذي تعبر عنه منظمات المجتمع ابتداءً من الأحزاب السياسية والنقابات والروابط والجمعيات وأجهزة الإعلام الحرة النزيهة ذات الاهتمام بالشؤون العامة. وإذا كان الدستور الديمقراطي لا يضيره أن يكون تعبيراً عن توافق مجتمعي على حدود الممارسة الديمقراطية (ديمقراطية توافقية مرنة)، إلا أنه لا يجوز أن يؤدي ذلك إلى جمود ذلك التوافق، وإنما يجب أن تكون هناك مرونة تسمح بأن يعكس التوافق الحاجة لمقتضيات التعاقد المجتمعي المتجدد بتجدد الحاجات المجتمعية وتغير الظروف وموازين القوى في ضوء ثوابت المجتمع.

وجدير بالتأكيد أن الدستور الديمقراطي يختلف اختلافاً نوعياً عن دستور

---

(٢١) انظر على سبيل المثال: حسن، محرر، المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ٢١٦؛ **الشرعية السياسية في الإسلام: مصادرها وضوابطها** (مؤتمر)، إعداد وتحرير عزام التميمي (لندن: ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي، ١٩٩٧)، والحوار القومي ـ الديني: **أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٣٢١ ـ ٣٥٨، بالإضافة إلى إصدارات مشروع دراسات الديمقراطية في البلاد العربية.

(٢٢) محمد وقيدي، **البعد الديمقراطي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧)، ص ٥٠ ـ ٧٠.

المنحة الظاهرة أو المبطنة بالاستفتاءات، حيث يكون الحاكم الفرد أو القلة الحاكمة هي صاحبة الرأي الأخير في تعديل الدستور أو تفسيره حسب أهوائها متى أرادت وكيفما أرادت. ومهما تم تغليف تلك الإرادة الفردية بإجراءات شكلية ـ مثل الاستفتاءات الموجهة إعلامياً أو المزورة ـ فإن الديمقراطية تفقد مضمونها من حيث هي مشاركة سياسية فعالة من قبل جميع المواطنين في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة. ولعل الدليل واضح على دساتير المنحة الظاهرة أو المبطنة في سائر الدول العربية، التي يتم تعديل دساتيرها أو تعطيلها وفق الإرادة المنفردة للحاكم الفرد أو القلة الحاكمة، ويغطى ذلك في بعض الأحيان باستفتاءات نتائجها معروفة مسبقاً. فذلك مع الأسف ظاهرة عربية عامة لا تحتاج إلى كثير من العناء لإثباتها، وعلى العرب أن يتخلوا ـ لفترة من الزمن على الأقل ـ عن الاستفتاءات التي أصبحت تسيء إلى الشعب وتزور إرادته وتحط من كرامته. إن الديمقراطية ليست مجرد تصويت وإنما هي مداولات متأنية تسمح بتحديد المصالح وبيان المسارات والتعرف على الخيارات من خلال الحوار الواسع قبل الدعوة إلى التصويت.

ومن هنا يمكن التمييز بين الممارسات الديمقراطية بغرضها. فهناك من يريد تحقيق الشكل دون المضمون، فيسرع إلى صناديق الاقتراع، ويلجأ إلى الاستفتاءات الموجهة من أجل اكتساب شرعية ديمقراطية مزورة، وهناك من يتريث في ذلك إلى أن تتم في المجتمع مداولات متأنية (Deliberative Democracy) حتى يتبين الخيط الأبيض من الأسود قبل أن يدعو إلى الاقتراع[٢٣].

ولعل ما يميز الدستور الديمقراطي عن دستور المنحة يتمثل أيضاً في النظر إلى الدولة باعتبارها مؤسسة تقف على مسافة واحدة من جميع مواطنيها. ومن هنا يجب احترام الدستور الديمقراطي والالتزام به من قبل الحاكم والمحكوم باعتباره عقداً يفصل شخص الحاكم عن شخصية الدولة. كما يفصل المال العام والملكية العامة والنفوذ العام للدولة عن الحاكم، باعتبار الدولة مؤسسة منفصلة عن شخص من يحكمها، يجب على الحكومة أن تقوم بتوجيه وتوظيف إمكانياتها وسلطتها لما فيه الصالح العام. فليست الدولة هي الحاكم والحاكم هو الدولة، يفعل بها ما يشاء متى شاء. وهذا يقتضي:

---

(٢٣) Amy Gutmann and Dennis Thompson, *Democracy and Disagreement* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1996), pp. 199-229.

أولاً: أن يختلف الدستور الديمقراطي، من حيث طريقة وضعه وإقراره وإجراءات تعديله أو تعطيله ـ في الظروف الطارئة المؤقتة ـ حيث يجب أن يتم وضع ومناقشة وإقرار الدستور الديمقراطي من قبل جمعية وطنية تأسيسية منتخبة انتخاباً عاماً حراً ونزيهاً. وهذه نقطة البداية التي يجب أن تليها حصانة للشرعية الدستورية تتمثل في حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ممثلاً في المحكمة الدستورية. هذا إضافة إلى قدرة المجتمع المدني والرأي العام على إيقاف أي تعد للسلطة على الشرعية الدستورية.

ثانياً: أن يؤسس الدستور الديمقراطي على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة مشتركة لا تقوم للدستور الديمقراطي قائمة إذا غاب أي منها عن روح ونص هذا الدستور. **أولها**: لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب، والشعب مصدر السلطات. **ثانيها**: سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه. **ثالثها**: عدم الجمع بين أي من السلطة التنفيذية أو التشريعية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة. **رابعها**: ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً، ومن خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني وقدرته على الدفاع عن حق ممارسة الحريات العامة. **خامسها**: تداول السلطة التنفيذية والتشريعة سلمياً، وفق آلية انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة، تحت إشراف قضائي كامل ومستقل، وشفافية تحد من الفساد والإفساد والتضليل في العملية الانتخابية.

٤ ـ امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة

يتمثل المرتكز الرابع للديمقراطية في امتلاك المواطنين أفراداً وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي. وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب حقوقهم القانونية، وبواسطة ممارستهم على أرض الواقع حرية التعبير والتنظيم، وهذه تتطلب بدورها بناء مجتمع مدني وتنمية رأي عام مستنير تعبيراً عن نمو القدرة على تنظيم الأفراد والجماعات لأنفسهم. إضافة إلى حق وإمكانية وصولهم إلى مصادر المعلومات البديلة التي تساعدهم على المشاركة السياسية الفعالة الواعية المستنيرة لما فيه تحقيق مصالحهم. إن امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة، هو الوجه الآخر للديمقراطية والضمانة الأهلية لوضعها موضع التطبيق.

إن التجربة الديمقراطية تبقى حبراً على ورق ومجرد نصوص دستورية وشكل ظاهري أجوف، إلى أن تتوفر للمواطنين أفراداً وجماعات **مصادر**

ووسائل المشاركة السياسية الفعالة والقدرة على ممارسة الحقوق وأداء الواجبات التي ينص عليها الدستور الديمقراطي، والتي لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة دون ممارستها على أرض الواقع من قبل الكثرة (Polarchy) من المواطنين على الأقل(٢٤).

وإلى أن تمتلك الكثرة من المواطنين الحد الأدنى من مصادر المشاركة السياسية الفعالة، وتتوفر لها الوسائل التنظيمية للتعبير عن مصالحها وتنمية قدرتها على اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، لما فيه تحقيق مصالحها، تبقى «الديمقراطية» مهددة بأن تكون ممارسة للإقصاء والاحتواء، تسيّرها إرادة الحاكم الفرد ومصالح القلة الحاكمة والقوى الخارجية الداعمة لاستمرار السلطة. وقد يتحكم في مسار هذه «الديمقراطية» نظام حكم سلطوي غايته الاستمرار في الحكم بأي ثمن، مستخدماً ذهب الدولة وسيفها من أجل الترغيب والترهيب.

ولعل هذا التمييز بين الديمقراطية من حيث الشكل والمضمون، الذي نشهد نماذج له على الساحة العربية بشكل عام، يشير إلى ضرورة مقاربة عدد من إشكاليات الديمقراطية الناشئة في البلاد العربية. وتتمثل تلك الإشكالية في احتمالات عجز الديمقراطية عن تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة للجماهير، وابتعاد الديمقراطية عن مقتضيات العدالة الاجتماعية، وانحراف الديمقراطية عن متطلبات صيانة الأمن الوطني، بل إن بقاء هذه الإشكاليات دون مقاربات مقنعة لما فيه صالح توفير مصادر المشاركة السياسية الفعالة للجماهير، سوف يشكل مقتلاً للتجارب «الديمقراطية» التي تبتعد عن مقتضيات تحقيق العدالة الاجتماعية والعدل السياسي وسيطرة أحكام القانون واستقلال القضاء، وتعجز عن توفير مقومات الأمن الوطني. وتنصرف عن الاهتمام بالتنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني.

وحتى تستمر الممارسة الديمقراطية، لا بد من أن يتمكن المواطنون بشكل سلمي ـ نتيجة امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة ـ من التأثير في مضمونها ومسارها حتى تكون سبيلاً لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، ومواجهة المشكلات التي يتطلع المواطنون إلى الديمقراطية من أجل مواجهتها، وذلك عندما يتمكن المواطنون من خلال المجتمع المدني والرأي العام المستنير

(٢٤) Dahl, *Democracy and Its Critics*, pp. 163-192.

من تأكيد ثوابت المجتمع وتحقيق أهدافه الوطنية الكبرى عن طريق المشاركة الفعالة في الممارسة الديمقراطية.

إن الديمقراطية إذا كان تطبيقها مشوهاً وغلب عليها الشكل الدعائي الخالي من المضمون، تسلب المواطنين مصادر المشاركة السياسية الفعالة، وتتجه إلى إنكار حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يحرمهم من القدرة على ممارسة حرية التنظيم والتعبير، ويعرقل حصولهم على العلم والمعرفة ووصول المعلومات البديلة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم، بما فيه تحقيق مصالحهم. وفي هذه الحالة تصبح التجربة الديمقراطية المشوهة مصدراً للإحباط وعرضة للضغوط ولطمع الطامعين في السلطة. الأمر الذي يكرس نمط حكم الغلبة والتأرجح بين الحكم الشمولي والحكم السلطوي بواسطة الانقلابات والمؤامرات، وتضيع بذلك فرصة الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية مستقرة مهما تغير أشخاص الحكام.

إن الانقضاض على «الديمقراطية» المشوهة يمكن أن يكون حقاً يراد به باطل، وذريعة للطامعين في السلطة، عندما يجدون أن الكثرة من المواطنين ليست مشاركة في القرار ولا مصالحها مأخوذة في الاعتبار. وهذا ما يفسر تأييد الجماهير للانقلابات في البلاد العربية والإسلامية عند بدايتها والتذمر منها بعد أن تخبر حكمها. ولعل هذا يشير أيضاً إلى التبادل بين «الديمقراطية» المنحرفة عن تطلعات الجماهير، والانقلابات العسكرية التي شهدتها عدة بلدان عربية وإسلامية وبقية دول العالم الثالث.

ومن هنا يمكننا التأكيد على أن امتلاك الكثرة من المواطنين أفراداً وجماعات **لمصادر ووسائل** المشاركة السياسية الفعالة، يمثل مقوماً من مقومات الديمقراطية، لا تتقدم التجربة السياسية باتجاه الديمقراطية ما لم يتوافر **حد أدنى** متصاعد من هذه المصادر والوسائل لكافة المواطنين دون تمييز. ولذلك لا بد من النص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدستور الديمقراطي. وكذلك تحصين الديمقراطية الناشئة وحماية قابليتها للاختراق الخارجي والهيمنة الداخلية من قبل القلة المقتدرة، وذلك عن طريق قيام مجتمع مدني فعال ورأي عام مستنير. إن الديمقراطية إذا كانت في جوهرها نفياً لسيادة الفرد أو القلة على الشعب فإنها لا بد من أن تمنع القلة التي تحتكر النفوذ الاجتماعي والقوة الاقتصادية من أن تتحكم بمصيرها وتهيمن على مقدراتها باسم «الديمقراطية».

وعلينا كذلك إدراك مخاطر انزلاق الممارسة الديمقراطية الناشئة، نتيجة

افتقار الكثرة من المواطنين لمصادر المشاركة السياسية الفعالة واحتمالات تحولها ضد مصالح وآمال الشعوب الساعية إلى العدل السياسي والعدالة الاجتماعية، والتواقة إلى تحقيق الأمن الوطني والتنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني. ومن هنا لا بد من تأسيس نظام الحكم الديمقراطي على توفير شروط امتلاك المواطنين أفراداً وجماعات لمصادر المشاركة السياسية الفعالة وضمان وضع تلك الشروط موضع التطبيق، من خلال فعالية المجتمع المدني وحيوية الرأي العام. ويمكننا بإيجاز الإشارة - على سبيل المثال - إلى ثلاثة مصادر ووسائل مهمة لتحقيق مشاركة سياسية فعالة من قبل المواطنين:

أولها: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشمل تقارب مستويات الدخل والثروة والتعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساواة في الفرص دون تمييز، ويتطلب ذلك إقرار الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي وللعاطلين عن العمل والعاجزين عنه والمتقاعدين. كما يتطلب إقرار حق العمل وتنمية فرص العمل المنتجة المجزية اقتصادياً وتأهيل المواطنين ذكوراً وإناثاً من حيث التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، للقيام بالوظائف المنتجة المجزية اقتصادياً في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي في القطاع الخاص والعام.

ويمكن أن يتحقق هدف تقارب مستويات الدخل والثروة، وتدريجياً ونسبياً، عندما يتم ربط المكافأة بالجهد والإنتاجية، وتوجه الثروة في القطاع الخاص والعام لأداء وظيفتها الاجتماعية، وتغلق المصادر غير المشروعة لتكوين الثروات الاستفزازية واستخدام السلطة للاستحواذ على المال العام، ويوضع حد للفساد المالي والإداري والسياسي، وبخاصة فساد متخذي القرار المناط بهم رعاية المصلحة العامة وحمايتها. كما يتطلب تحقيق ذلك من الدول الريعية، استثمار الريع النفطي - على سبيل المثال - في بناء قاعدة اقتصادية منتجة توفر فرص عمل منتجة عبر الأجيال وتحد من قوة التوظيف السياسي للريع.

ومقاربة هذا كله والتوجه باتجاهه لا يتحققان إلا إذا استقرت أسس الدولة الحكم الصالح الرشيد وتم بناء الدولة ومؤسساتها، وجرى الفصل بين شخص الحاكم وشخصية الدولة على أرض الواقع، وباشرت الحكومة الإصلاحات الجذرية لأوجه الخلل المتعددة التي ترهن المستقبل وتكرس التخلف وتعيق امتلاك مصادر المشاركة الفعالة وتحول دون إمكانية بدء عملية التنمية. وذلك عندما تنعتق الدولة الديمقراطية من خاصية الدولة السلطانية

حيث يكون «الجاه مفيداً للمال» و«التملق مفيداً للجاه»[٢٥].

ثانيها: امتلاك المواطنين للحد الأدنى من المعرفة وضمان حرية انسياب المعلومات وتنمية القدرة على الوصول إلى المعلومات البديلة التي تساعد المواطنين على التعرف على مصالحهم وتحري وجهات النظر التي تعبر عن توجهاتهم. وهذا يقتضي العمل تدريجياً على تخفيض معدلات الأمية بكافة أشكالها وانتشار التعليم وضمان حرية التعبير وسماع الرأي والرأي الآخر واعتماد الشفافية منهجاً في كل ما يتعلق بالشأن العام وكل ما له تأثير فيه. ويتطلب امتلاك المواطنين الحد الأدنى من المعلومات التي تمكنهم من المشاركة السياسية الفعالة، تنوع مصادر الإعلام والقضاء على احتكار السلطة ورأس المال لوسائل الإعلام. كما يتطلب رعاية المصلحة العامة وحمايتها من الغش في الإعلام مثلما يجب أن تكون الحماية من الغش التجاري.

ثالثها: يتمثل في نمو روافد الرأي العام وبناء المجتمع المدني المستقل، غير الخاضع لتوجيهات السلطة التنفيذية أو تحكمها غير الدستوري من خلال قوانين الأحزاب والنقابات والجمعيات، وغير المخترق من الخارج بسبب يسر التمويل لما هو مدعوم من الخارج من قيم وعقائد ومصالح. إن نمو المجتمع المدني وتنوع تنظيماته، ابتداءً بالأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة من خلال التداول السلمي، مروراً بالنقابات والجمعيات المهنية التي تدافع عن مصالح منتسبيها، وانتهاء بجمعيات النفع العام والجمعيات غير الهادفة للربح.. هي السبيل إلى توفير الحد الأدنى من مصادر المشاركة السياسية الفعالة لجماعات المواطنين وبناء مقومات الرأي العام الواعي المستنير.

وبناء المجتمع المدني القادر على التعبير عن وجهات نظر المواطنين أو تمثيل مصالحهم، والرافد بأحزابه ونقاباته وجمعياته للرأي العام الواعي المستنير يقتضي شرطين: **الأول**، يتم بناء مؤسساته على أساس وطني تضم كل منها أصحاب الرؤى المتقاربة وأصحاب المصلحة المشتركة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس. وأن لا تكون منظمات المجتمع المدني أيضاً امتداداً للتكوينات الوراثية من قبلية ومناطقية ومذهبية، والتي تعود إلى الحياة السياسية

(٢٥) محمد عابد الجابري، «الانتقال إلى الديموقراطية: أسئلة وآفاق ٢ ـ دولة المخزن وإمكانية الإصلاح (من وجهة نظر ابن رشد وابن خلدون)،» **فكر ونقد**، السنة ٤، العدد ٣٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٢.

الحديثة بزعاماتها الوراثية لتأخذ شكلاً حديثاً ومسميات معاصرة، بينما هي إقصائية وفئوية تميز بين المواطنين، وتحول بينهم وبين عملية الاندماج الوطني وإقرار مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة. **والثاني**: أن تمارس منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات الديمقراطية داخلها وفي ما بينها، بما في ذلك تنمية مصادر المشاركة السياسية الفاعلة لأعضائها. إن ممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع بشكل عام هي الضمانة لنمو منظمات المجتمع المدني وبلوغها الحجم الذي يسمح لها بالفاعلية ويجنبها مخاطر الانشقاق والجمود، ويجعلها معبرة عن الفكر الذي تدعي انتماءها إليه والمصالح التي تمثلها، وذلك عندما يتم الفصل بين شخص الزعماء وشخصية المنظمة الأهلية. كما ان الديمقراطية داخل الأحزاب التي تسعى للوصول إلى السلطة تضمن إضافة إلى ذلك إمكانية الالتزام بالديمقراطية عندما تؤول السلطة سلمياً إلى هذه الأحزاب، ففاقد الشيء لا يعطيه.

٥ ـ تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي

هذا المرتكز الخامس للديمقراطية يمثل البنية التحتية والإطار الثقافي والاجتماعي لممارستها. إن الديمقراطية في حقيقتها نظام حكم ومنهج لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح. ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفراداً وجماعات من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم. ومن هنا فإنها ممارسة سياسية تجري وفق شرعية دستورية وتحكم ممارستها منظومة قانونية ويضبط أداءها ومستوى إنصافها توازن القوى بين الدولة والمجتمع وبين جماعاته التي يتشكل منها المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي التقليدي. ولذلك فإن ممارستها على أرض الواقع مسألة نسبية، وقربها من مثالها الأعلى (Ideal) أو بعدها عنه قضية أبدية سوف تبقى ما بقيت الإنسانية، ولن يتم الوصول إلى التطابق بين ممارسة الديمقراطية ومثلها الأعلى في أي وقت من الأوقات، كما لم يتم التطابق ولن يتم بين أي مثل أعلى وواقع ممارسته.

وجدير بالملاحظة أن الديمقراطية في بداية ممارستها كانت ولا تزال ترتيباً سياسياً عقلانياً تتوافق عليه القوى السياسية الفاعلة من أجل إدارة أوجه الصراع سلمياً. وتعبر عن اتفاقها هذا بإقرار شرعية دستورية، وضمان ذلك بتوفير قدر من الحقوق للمواطن ومساحة من الحريات العامة تسمح للقوى من

خلال ممارستها أن تعبر عن أوزانها وتحدد مصالحها وتدفع بوجهات نظرها ومصالحها، والتي قد تكون أخلاقية ومنصفة وقد لا تكون كذلك.

وإذا علمنا أن انتشار نظام الحكم الديمقراطي اليوم يتم في إطار حضارات ذات نظم قيمية مختلفة، كما يتم نقله أو الدفع به لاعتبارات مختلفة، فإننا يجب أن لا نتوقع أن ينتقل نظام الحكم الديمقراطي، بقيمه التي ترسخت في المجتمعات الذي استقر فيها، ولا نتوقع أن ينتقل الوازع الأخلاقي والسلوك الثقافي الذي ترسخ في تلك المجتمعات عبر الزمن وأصبح موجهاً وضابطاً لتحقيق الديمقراطية هناك، إلى الممارسات الديمقراطية الناشئة. إن الديمقراطية كقيمة ومعيار أخلاقي لم تستقر في تلك المجتمعات إلا بعد أن جرت مراجعات لما تحمله ثقافتها من قيم سلبية في الثقافة السياسية أفرزتها عصور الاستبداد، وتم إصلاح لنظام القيم يتجاوب من ناحية مع حاجات نظم الحكم الديمقراطي إلى ثقافة سياسية متسامحة ومختلفة عن الثقافة السياسية لنظم الحكم السابقة عليه، ومن ناحية أخرى يعزز الثقافة السياسية الجديدة بثوابت الحضارات والقيم الاجتماعية التي يجلها المجتمع وتحميها آلية الضبط الاجتماعي، بعد إجراء المقاربات العقلانية لتلك الثوابت، وتمييز ما هو ضمن الثوابت بالضرورة وما أفرزته الأعراف والتقاليد والعادات التي قد تكون لازمة لمجتمع الأمس، لكنها قد لا تكون مناسبة لمجتمع اليوم.

ولذلك فإننا نجد الثقافة الديمقراطية تحتاج إلى جهد إضافي من الحضارات خارج دائرة الحضارة الغربية، وتتطلب القيام بمراجعة لنظام القيم وتميز ما هو ثابت بالضرورة وما يمكن مقاربته في ضوء المصالح المرسلة. كما تحتاج الثقافة السياسية الجديدة إلى تنمية مستمرة من قبل الديمقراطيين في الديمقراطيات الناشئة، حتى يتم استيعاب الديمقراطية كقيمة اجتماعية تخضع للضبط الاجتماعي ومعيار أخلاقي يشكل ضمير الجماعة ووازعاً للفرد، عند ممارسته الديمقراطية على أرض الواقع.

وحتى تتحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية تخضع للضبط الاجتماعي وتصبح معياراً أخلاقياً يوجه السلوك، لا بد من إزالة التعارض بينها وبين قيم وأخلاقيات المجتمع الذي وفدت إليه. ولا بد أيضاً من استيعابها من قبل ذلك المجتمع وتأصيلها في ثقافته، بعد أن تجرى مراجعة نقدية على الشكل الذي وفدت به محملة بقيم وأخلاق حضارات مختلفة، ودعمها بما هو لازم من مساندة أخلاقية لتوطينها حتى تصبح ممارستها قيمة اجتماعية، تخضع

للضبط الاجتماعي مثل غيرها من القيم التي يجلها المجتمع.

ولعل تأسيس الديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية على قيم المساواة والعدل والإنصاف والتكافل والصدق عند التزكية واقتران القول بالفعل، وعدم التعسف في استخدام القوة وضبط الحرية الفردية المتطرفة في المجال الاجتماعي وضبط الأنانية في المجال الاقتصادي باعتبارات الوظيفة الاجتماعية للثروة، تساعد كلها على تكيف مضمون الديمقراطية الوافدة للقيم والمعايير الأخلاقية الإيجابية للعرب والمسلمين، بعد أن تجري المراجعة الضرورية لتلك القيم من منظور التسامح والاعتدال. إن مثل هذا التكيف مسألة مهمة لتوطين الديمقراطية. كما ان مراجعة نظام القيم وتغيير بعض العادات السلبية السائدة، بما يعزز قيم المساواة والعدل والإنصاف ويرسخ فضيلة التسامح والسعي إلى السلم الاجتماعي القائم على إعطاء الاعتبار للمصالح المشروعة للأفراد والجماعات الأخرى وأخذ وجهات نظرهم في الاعتبار، كلها أمور لازمة كي تقبل الديمقراطية أن تستقر بما لها من مبادئ وقيم وما فيها من مؤسسات وما وصلت إليه من آليات وما تتطلبه من ضمانات تؤدي إلى وضعها موضع التطبيق من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم قبول الديمقراطية وتأصيلها في ضمير المجتمع حتى تصبح متطلبات الممارسة الديمقراطية أساساً من أسس الثقافة السياسية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قضية مثل قضية نزاهة الانتخابات ذات الأهمية المركزية والأثر الحاسم في الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع، تتطلب الارتفاع بالأمانة على صوت الناخب الفرد إلى مستوى الأمانة على الشهادة. فإذا كان شاهد الزور ملعوناً وكاتم الشهادة آثماً والمحرض على شهادة الزور بأي وسيلة كانت ـ ترغيباً أو ترهيباً ـ فاسقاً، فإن صوت الناخب هو في حقيقة الأمر شهادة وتزكية يترتب عليها مصير الشأن الذي يتم الانتخاب من أجل أدائه بأمانة.

ومن هنا فإننا إذا ارتفعنا بمستوى المسؤولية الفردية والمسؤولية المجتمعية عن صوت الناخب إلى مستوى المسؤولية التي تعطيها ثقافتنا للشهادة، وأدى ذلك إلى تردد الفرد في شهادة الزور (عدم انتخاب من ليس أهلاً لأداء الأمانة) وتغير كذلك موقف الجماعة من شاهد الزور والمحرض على شهادة الزور (بائع الصوت أو المجامل به من دون وجه حق وشاري الصوت والمحرض للحصول عليه من دون وجه حق أيضاً)، فإننا نكون قد نمينا

الوازع الداخلي لدى الناخب والمرشح، وعظمنا من مسؤوليته في القيام بالانتخاب، ووضعنا الفرد تحت ضغط «النفس اللوامة» وطائلة المسؤولية الاجتماعية وسلطة الضبط الاجتماعي، إذا تقاعس عن القيام بالانتخاب ـ عندما يكون الانتخاب حراً مكتمل الشروط ـ أو صوّت مقابل منفعة أو جراء خوف. فعندما نضع صوت الناخب في مرتبة الشهادة بالتزكية للمرشح، فإن الناخب لن يتساهل في صوته ولن يجامل في شهادته وتزكيته للمرشح. ولعل إضافة قسم اليمين أمام القاضي، على صدق الاعتقاد بأحقية من يزكيه الناخب قبل الإدلاء بصوته تساعد على الارتفاع بصوت الناخب إلى مستوى الشهادة. وفي هذا الصدد يمكننا أن نرى مع عبد الحميد الأنصاري إمكانية حقيقية لأن تستفيد الديمقراطية المعاصرة من رقابة الضمير التي يهتم الإسلام بتنميتها لدى الإنسان باعتبار «رقابة الضمير خير ضمان لنجاح التشريعات المختلفة في ميدان التطبيق»[٢٦].

وإذا كان مفهوم الديمقراطية ـ كما نراه ـ يرتكز على خمسة مقومات لا بد من وجود الحد اللازم من كل منها حتى تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة، فإن تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي يمثل مرحلة استقرار حقيقي لنظام الحكم الديمقراطي وبداية بلوغ طور النضج الذي لا يخشى فيه على الديمقراطية من طمع الطامعين، ولا يكون فيه مجال لاستقرار حكم الغلبة والقوة الغاشمة. ومع ذلك فإن هناك حداً أدنى ـ من قبول الديمقراطية كقيمة اجتماعية، واعتبار الاستبداد وحكم الغلبة أمراً غير أخلاقي ـ لا بد من وجوده لدى الكثرة من المواطنين، ولا سيما لدى النخب السياسية في الحكم والمعارضة، حتى يتم الانتقال إلى الديمقراطية وحتى تبدأ عملية التحول الديمقراطي المستمر. أما استقرار النظام الديمقراطي وبلوغه طور النضج فإنه يحتاج إلى تأسيس الديمقراطية في الثقافة الوطنية واعتبارها قيمة اجتماعية ومعياراً أخلاقياً يخضع للضبط الاجتماعي. هذا إلى جانب الاعتراف بكون الشعب مصدر السلطات، وإقرار مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة، والاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي، وامتلاك المواطنين أفراداً وجماعات لمصادر ووسائل ممارسة المشاركة السياسية الفعالة.

---

(٢٦) عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية** (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٨٠)، ص ٤٥٠.

وعندما تتحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي تنتقل الممارسة الديمقراطية من مجرد كونها توافقاً آنياً وترتيباً سياسياً بحتاً تعكسه نصوص جامدة، لتصبح الديمقراطية - من حيث هي منهج إدارة أوجه الاختلاف، من خلال المشاركة السياسية الفعالة على مستوى منظمات المجتمع المدني ومستوى الدولة، بل في الأسرة والمدرسة ومكان العمل، وحيث يكون هناك طابور انتظار - قيمة اجتماعية مطلوبة في حد ذاتها، من منطلق الإيمان بأهميتها في تحقيق المساواة والعدل والإنصاف، يتردد الفرد في تجاهلها وتستنكر الجماعة من يتعدى عليها.

(٢) محصلة التجارب السياسية

يمكن تقويم أداء التجارب السياسية في كل من دول المنطقة في سياق هذه الدراسة، من خلال ثلاثة مؤشرات مهمة. **أولها**: مدى نجاحها في بدء عملية التنمية الشاملة. **ثانيها**: مراعاتها لحقوق المواطن وحقوق الإنسان. **ثالثها**: مستوى المشاركة السياسية ومدى استقرار مقومات ممارستها، بشكل فعال. وجدير بالتأكيد أن سجل دول المنطقة في كل من هذه المؤشرات المتداخلة ليس متطابقاً وإن كان يتشابه إلى حد كبير في مجال التنمية. فمحصلة التجارب السياسية في دول المنطقة متشابهة إلى حد كبير ولا تختلف نوعياً. وتتمثل الاختلافات الجوهرية في الحياة الدستورية والسياسية في الكويت، والحياة الدستورية القصيرة في البحرين، والمعارضة السياسية القوية والمستمرة فيها، وما أسفرت عنه من توافق مع السلطة على عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣ بعد أن تم التصويت على ميثاق العمل الوطني، وربما أيضاً اختلاف مدى خطورة الخلل السكاني في الدول الصغيرة وتداعيات البطالة في الدول الكبيرة نسبياً، والفروقات الأخرى - إن وُجِدت أحياناً - لا تعدو أن تكون فروقات كمية أو زمنية مرحلية، تسبق دولة من الدول غيرها في مجال أو آخر ضمن مسار تحكمه معطيات متماثلة وأساليب حكم متقاربة.

وإذا كان لا بد لنا هنا من إشارة إلى **محصلة** التجارب السياسية المعاصرة والنظر إلى مؤشراتها في دول المنطقة بشكل عام، فإن هذه الإشارة لا يمكن أن تتعدى الإشارة العابرة والموجزة كي لا نغرق في بحر «نمط التنمية» في المنطقة، أو مدى مراعاة مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان، أو علاقة دساتير المنطقة ونظمها الأساسية بالدستور الديمقراطي الذي سبقت الإشارة إليه، باعتبار الدستور الديمقراطي هو نقطة البداية في إقرار أهمية المشاركة السياسية وتوفير الحد الأدنى لممارستها على أرض الواقع.

إن دراسة تاريخ التجارب السياسية المعاصرة في كل دولة ورصد نتائجها وإبراز مؤشراتها، في مجال التنمية والنمو الاقتصادي ومجال الأمن الوطني والمجتمعي ومجال المشاركة السياسية الفعالة، وما أسفرت عنه من تثبيت مبدأ المواطنة من عدمه، وحماية حقوق الإنسان، كلها تتطلب دراسات مفصلة ومطولة لا بد من إجرائها بالنسبة إلى كل دولة من دول المنطقة، قبل استشراف مستقبل الديمقراطية فيها. أما في دراستنا هذه فنحن مضطرون، بسبب طبيعة الدراسة والغرض منها وتغطية الدراسة لدول المنطقة كلها، للتوجه مباشرة إلى رصد مؤشرات التجربة السياسية الحديثة لدول المنطقة كمجموعة، ونقوم بتحليل دلالة المؤشرات ذات العلاقة بالدعوة إلى الانتقال إلى الديمقراطية في المنطقة، مستفيدين من الدراسات التي تمت حول هذه المؤشرات وما نشر عنها في مصادر ذات اختصاص.

أولاً: التنمية في دول المنطقة

إن التنمية والتي نعني بها عملية التنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني، لم تبدأ بعد في المنطقة. ومن الدراسات المتعددة التي قام بها منتدى التنمية[(١)]، وآخرها دراسة جاسم السعدون في محاولته «تقييم تجارة التنمية في دول الخليج» والمقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر لمنتدى التنمية عام ١٩٩٥، يتضح لنا مدى قصور نمط «التنمية» في دول المنطقة عن بلوغ عملية التنمية[(٢)].

وفي الدراسة التي قمت بها مؤخراً حول محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون اتضح أيضاً أن نمط التنمية في المنطقة هو

---

(١) أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: خلاصة نتائج المشروع الدراسي السنوي الأول**، عالم المعرفة؛ ٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)؛ عبد العزيز عبد الله جلال، **تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، عالم المعرفة؛ ٩١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، و**الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها ـ أداؤها ـ دورها المأمول في تطوير التنمية المحلية**، إشراف عبد الوهاب التمار، ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥).

(٢) جاسم خالد السعدون وعلي خليفة الكواري، **دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية**، وثائق اللقاء السنوي لعام ١٩٩٥ (الكويت: منتدى التنمية، ١٩٩٦)، ص ٢٧ ـ ٦١.

أقرب إلى «تنمية الضياع»، إذا استمر مسار التغيرات الجارية في المستقبل المنظور[٣]. وكل الدلائل ـ مع الأسف ـ تشير إلى استمراره إذا لم تتحول دول المنطقة إلى منعطف آمن وتدرك أنها قد ضيعت فرصاً ثمينة للتنمية عليها تداركها بتغيير مسار تنمية الضياع الذي أدى إلى تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الإنتاجي.

وإذا كان الخلل السكاني واضحاً لكل مراقب بصرف النظر عن مدى إدراك أبعاده وتداعياته ومخاطره، فإن تأثير الخلل الإنتاجي ـ استمرار الاعتماد على تدفق مستويات عالية من ريع صادرات النفط الخام، بدلاً من بناء قاعدة اقتصادية متنوعة النشاطات ـ قد اتضح أيضاً عندما بدأ الريع النفطي يتراجع في منتصف الثمانينيات، فتراجعت معه مستويات المعيشة وتفشت البطالة الظاهرة إلى جانب البطالة المقنّعة. كما استنفدت الأرصدة الخارجية لمعظم الحكومات وتم اللجوء إلى الاقتراض العام الداخلي والخارجي لتمويل النفقات الجارية والتحويلية للحكومات. وشهدت دول المنطقة تراجع متوسط دخل الفرد ومعدلات نمو سلبية، ما يشير إلى أن ما كان موجوداً من تغيرات اقتصادية لم يكن عملية تنمية اقتصادية، ولا حتى عملية نمو اقتصادي، حيث يتطلب المفهوم العلمي لعملية النمو الاقتصادي «وجود اتجاه مستمر غير متأرجح لنمو إنتاجية الفرد عبر فترة طويلة من الزمن»، يعبر عنها تزايد مطرد غير منقطع لعدة عقود، في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، تعبيراً عن التغيرات الهيكلية والنوعية التي تحققت في بناء القاعدة الاقتصادية وتنوع نشاطاتها وتطور أدائها واطراد معدلات الإنتاجية في مختلف قطاعات الإنتاج الخدمي والسلعي بعامة[٤].

وجدير بالتأكيد أن فشل دول المنطقة في بدء عملية تنمية شاملة أو تنمية اقتصادية، وحتى عملية نمو اقتصادي ـ بالمعنى العلمي ـ لا يعني إنكار ما شهدته دول المنطقة من تغيرات مهمة جداً أدت إلى ارتفاع مؤشرات نوعية الحياة المادية نسبياً، مثل انخفاض مستويات الأمية وانتشار التعليم، وكذلك ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض معدلات الوفيات، نتيجة

---

(٣) علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٢٨ ـ ٢٧٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٩ ـ ٢٧٦.

الاستخدام الجزئي لريع النفط للإنفاق على التعليم بسخاء وتوفير الخدمات الصحية المجانية للجميع، وتوفير قدر متميز من الخدمات الاجتماعية والإسكان. هذا إضافة إلى إعادة توزيع جزء من ريع النفط في شكل توفير فرص عمل ومن خلال التوسع في التوظيف الحكومي ومن خلال العطاءات وما يصاحبهما من نشاط مالي وتجاري ودعم للقطاع الخاص ونشاطاته. وكذلك من خلال التوسع في النفقات التحويلية مثل برامج الاستملاكات والهبات والعطايا والمخصصات من المال العام. إن ذلك التحسين في نوعية الحياة المادية كان نتيجة مباشرة لإنفاق ريع النفط على الاستهلاك العام والخاص أو إعادة توزيعه لصالح جيل على حساب الأجيال المتعاقبة، والتي لا يمكن أن تؤمن مصالحها إلا عندما ترث عملية تنمية مستديمة تقوم على ركائز مؤسسية وبشرية ومادية تؤمّن عملية التنمية الشاملة في المستقبل.

إن إعادة توزيع الريع، والتي ـ بكل أسف ـ لم تكن عادلة في ما بين الجيل الواحد (انظر الأرصدة الخارجية لبعض الأفراد) وبعيدة كل البعد عن العدالة بين الأجيال المتعاقبة (انظر تواضع ما وجه إلى الاستثمارات والاحتياطيات العاملة نسبياً، أو ما يسمى احتياطيات الأجيال القادمة وتآكلها)، أدت إلى ارتفاع في مستويات المعيشة لشعوب المنطقة مؤقتاً، بشكل ربما لم يكن مسبوقاً في التاريخ من حيث اتساع انتشاره بين أفراد المجتمع وجماعاته، ومن حيث المستويات التي بلغها والسرعة التي تحقق بها، الأمر الذي أدى إلى بروز نظام حوافز مغلوطة، أضر بتوجهات المجتمع الإنتاجية. كما أدت سياسات التوزيع الخاطئة إلى تكوين ثروات خاصة تراكمت في الخارج. وتقدر هذه الثروات اليوم بألف مليار دولار، وقد تكون نسبياً من أكبر أحجام الثروات الخاصة بالأفراد المستثمرة خارج بلدانهم. ومن المفارقات أن هذه الثروات لا تثق بالعودة إلى المنطقة لتوظف في الاستثمار، بدلاً من أن تقع المنطقة مرة أخرى في براثن الاستثمار الأجنبي. وربما يعود ذلك إلى عدم فتح قطاع إنتاج النفط والصناعات النفطية لها، كما قد يعود إلى معرفة أصحابها بهشاشة الضمانات القانونية المتاحة لحماية الاستثمار الوطني، وقد يكون بعضها هارباً بسبب الخوف من المحاسبة يوماً (من أين لك هذا؟).

ولذلك تبقى كل هذه التغيرات على أهميتها، مكاسب شخصية واستهلاكية وآنية يتمتع بها جيل أو جيلان، وليست نتيجة لعملية تنمية اقتصادية أو عملية نمو اقتصادي بالمعنى العلمي، يعبر عنه تصاعد معدلات إنتاجية الفرد والمجتمع وتنوع بنيته الإنتاجية والاقتصادية وتطورها، بل إن

التخلص من الآثار السلبية لتلك التغيرات العشوائية يحتاج إلى نضال تم تجييره - مع الأسف - إلى الأجيال القادمة. فهي بالتالي «إنجازات» مرهونة بتدفق ريع النفط، واستمرار متوسط نصيب الفرد من صادراته الخام في ضوء سياسات إعادة توزيع ريع النفط غير العادلة. فإذا تلاشى الريع تلاشت الأحلام الوردية، ليس للأجيال القادمة نصيب عام أو عادل فيها إلا ما يبقى من بنية وثروة أساسية بشرية ومادية يمكن توظيفها مستقبلاً في الإنتاج. هذا إضافة إلى ما يتبقى من ثروات القلة من الآباء الأثرياء للأبناء بالقدر الذي تبقى فيه تلك الأصول محتفظة بقيمتها الشرائية.

لقد عجزت تلك «الإنجازات» عن تحقيق التنمية، نتيجة لعدم الالتفات إلى بناء الإنسان وتنمية الموارد البشرية المواطنة وتوظيفها بشكل يعزز قدرتها ويطلق طاقاتها المنتجة، كما فشلت بسبب عدم النظر إلى ريع النفط باعتباره إيراداً رأسمالياً لا يجوز إنفاق معظمه على الاستهلاك، وإنما كان يجب توظيف عائدات النفط في استثمارات اقتصادية عامة وخاصة، داخلية أو مرتبطة عضوياً بالنشاط المحلي. وبالتالي لم تسفر أوجه الإنفاق تلك عن تحولات هيكلية وتغييرات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤدي إلى رفع إنتاجية الفرد وتسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع المعني وإطلاق طاقاته، وتوظيف ذلك من أجل إجراء تحسين مستمر في نوعية الحياة المادية والمعنوية في عصر ما بعد النفط. لقد كان ذلك التحسن مرهوناً بتدفق ريع النفط بمستويات عالية، الأمر الذي لا يمكن المحافظة عليه. ولذلك فإن ما تم تحقيقه من إنجازات آنية لا بد أن يتآكل تدريجياً نتيجة لتآكل الريع، أو بسبب نضوب النفط طال الزمن أو قصر. وهذا ما يميز بين عملية التنمية، بكل مدلولاتها الإيجابية، وبين غيرها من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المتأرجحة، مثلما شهدته دول المنطقة من تغييرات فجائية عشوائية خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات.

ويحسن بنا التأكيد هنا أيضاً أنه على الرغم من أن كثيراً من الإنجازات السابق ذكرها ذو طبيعة مؤقتة، إلا أن بإمكاننا أن نقول إن ما تم تحقيقه من إنجازات سبق ذكرها يمكن توظيفها أيضاً لبدء عملية تنمية، هذا إذا وجدت **إرادة التنمية**، وعبرت عن نفسها من خلال **إدارة التنمية**. إن كلاً من البنية التحتية المتطورة وتقدم نظام المواصلات والاتصالات ومستويات التعليم والصحة والانفتاح على العالم الخارجي والقدرة على استيراد التقنيات والسلع التقنية والخبرات الإدارية والمالية والصناعية المحدودة ولكن المتميزة لأبناء

المنطقة، يمكن أن تشكل أساساً تبنى عليه عملية التنمية، إضافة إلى أن الأرصدة الخارجية للأفراد البالغة ألف مليار دولار، والثروات الداخلية وإمكانيات النفط والغاز المالية والصناعية والاستراتيجية يمكن لبعضها، إذا وجّه بشكل سليم أن يسهّل الصعوبات ويساهم في توفير شروط عملية التنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني.

ولكن هل يتوقع أن يحدث شيء من ذلك ما لم تتغير مصادر اتخاذ القرارات العامة واعتبارات تحديد الخيارات الوطنية، بعد إخضاعها لمتطلبات عملية التنمية؟ إن ذلك التغيير الملح في توجهات القرارات العامة وسياسات تحديد الخيارات الوطنية يتطلب مشاركة سياسية فعالة من قبل الشعوب، من أجل تحديد التوجهات العامة وتبني الخيارات الوطنية وتوزيع الخيرات وفقاً للعلاقة بين الجهد والمكافأة، واعتبارات التكافل الاجتماعي، ومقتضيات العدل والإنصاف بين الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة.

ثانياً: حقوق المواطن وحقوق الإنسان

إن سجل حقوق الإنسان ـ الظاهري ـ في المنطقة لم يبلغ السوء الذي يبلغه في العديد من البلدان العربية والإسلامية وبلدان العالم الثالث. ويعود الفضل في ذلك إلى سكوت الوافدين حفاظاً على استمرار عملهم في ضوء تجاهل الدول المرسلة لحقوق مواطنيها وفقاً للاتفاقيات الدولية والثنائية، وذلك حرصاً على استمرار فرص إرسال عمالتها الفائضة إلى دول المنطقة. كما يعود ذلك بالنسبة إلى المواطنين إلى الإمكانيات التي أتاحها ريع النفط لدول المنطقة، وإلى بقايا أعراف تقليدية واعتبارات دينية. الأمر الذي وفر «حقوقاً» اقتصادية واجتماعية للمواطنين والوافدين للعمل في هذه الدول بشكل عام. ومن هذه «الحقوق» الاقتصادية والاجتماعية، العمل في الدولة أو بدعم منها، والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة للمواطنين وإلى حد أقل للوافدين. هذا إضافة إلى عدد من «الحقوق» غير السياسية مثل حق السفر والتنقل والملكية. وعلى الرغم من الاستقرار النسبي لهذه «الحقوق» بشكل عام إلا أنها في حقيقة الأمر ـ باستثناء مواطني الكويت عندما يكون معمولاً بالدستور وحيث يكون مطبقاً على أرض الواقع ـ ليست حقوقاً، وإنما هي منح تعطى وتسحب حسب الإرادة المنفردة للسلطة، لا تخضع دائماً لسلطة القضاء أو قوة التنفيذ على أرض الواقع، ولا تتوفر لها الضمانات المجتمعية المتمثلة في حرية التعبير والتنظيم لترسيخها والدفاع عنها.

إن هذه «الحقوق» أو المنح التي يحظى بها مواطنو دول المنطقة، مرهونة بأمرين، **أولهما**: توفر فائض من الإمكانيات المالية التي تسمح بـ«الصدقات» وشراء الرضى وتحسين العلاقات العامة داخلياً وخارجياً، فإذا شح الريع وقع العبء الأكبر على هذه المنح مقارنةً بغيرها من أوجه الإنفاق العام والنفقات التحويلية الكبيرة الأخرى. **وثانيهما**: انصياع متلقي «المنحة» أو كما يسمى بعضها «المكرمة» لإرادة السلطة المطلقة والتنازل العملي عن حقوق المواطنة واعتباراتها السياسية ومقتضياتها المستقبلية، ومنها إبداء الرأي في السياسات والشؤون العامة والدفاع عن الحق في التنمية الشاملة لما فيه مصلحة الأجيال المتعاقبة. فتلك تهمة التدخل في السياسة وهي محرمة على المواطنين أفراداً وجماعات. فإذا ما أبدى مواطن رأياً يدل على عدم الانصياع، فمصيره الحرمان من الكثير من هذه المنح. وفي كثير من الأحيان كان هذا الحرمان بدافع ضرب المثل وردع الآخرين، بعد تذكيرهم بطبيعة «الحقوق» الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها منحاً ومكرمات يقتضي أمر استمرارها بالنسبة إلى الفرد، وربما العائلة والقبيلة والطائفة والمنطقة، عدم التدخل في السياسة والتنازل عن الحقوق السياسية والحق في التنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني. أما بالنسبة إلى الوافدين فإن سيف الإبعاد مسلط على من يفكر، مجرد تفكير، بأن له حقوقاً تتعدى شروط عقد العمل عند صاحب العمل الذي استقدمه للعمل لديه.

وقد أدى هذا الخلط الواعي والموجه بين «الحقوق» والمنح والمكرمات إلى خلل بالغ، وكسر نفسية الإنسان بشكل عام وعطّل مسؤولية المواطن. فالمواطن مخير بين التمتع بـ«الحقوق» الاقتصادية والاجتماعية والوصول إلى المكانة الاجتماعية والبروز والحظوة بالمنافع والمناصب على حساب المال العام وحقوق الآخرين من أصحاب الكفاءة، وبين الحرمان والنبذ وربما العقاب والظلم الذي لا يملك له دفعاً قضائياً أو سنداً مجتمعياً يعزيه في منفاه وغربته في مجتمع سعى لقول الحق فيه.

لعل هذه المفارقة أو هذا الخيار الصعب الذي على المواطن والوافد أن يتخذه يفسر لنا جزئياً نجاح آلية الضبط السلطوي في المجتمعات الريعية النفطية، ولا سيما الصغيرة والغنية منها. كما يشير إلى سلب الإنسان بشكل عام والأغلبية العظمى من المواطنين بشكل خاص، إرادتهم بإرادتهم وتحقيرهم أمام ذواتهم وامتهان كرامتهم، وذلك عندما يطلب من المرء أن يكون رقيب ذاته وعدو مصلحته، وأن يردع نفسه بنفسه، يعرض عن قول الحق ويتجنب

التعبير الصادق تحت طائلة الألم أو الوعد بالمنفعة.

ولعل المتأمل في آلية الضبط السلطوي هذه يجد فيها بعض عناصر الضبط السلطوي ـ مخففة بسبب المرجعية الدينية والروح القبلية العربية وبفضل ريع النفط ـ التي عددها فاتسلاف هافل في الثامن من نيسان/أبريل ١٩٧٥ في رسالته إلى الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي آنذاك، ومنها الخوف والاستكانة واللامبالاة وقمع الحياة العامة والانكفاء على الحياة الخاصة وتفشي الإحباط وخنق الثقافة وحظر الذاكرة التاريخية وبروز مأساة وطنية تشل القدرة الوطنية[٥]. ولعل المُراجع لفكر رواد النهضة العربية يجد شيئاً من مظاهر وصف الكواكبي للاستبداد وتأثيراته السلبية في أخلاق الشعوب في بعض مظاهر آلية الضبط السلطوي ـ الريعي، التي تشهدها دول المنطقة[٦]. فشك المواطن حتى في أقرب المقربين، فضلاً عن فساد التربية والسياسة والأخلاق، كلها أصبحت تحول دون تعاون المواطنين لما فيه إنقاذ الحاضر والحيلولة دون رهن المستقبل.

وقد كان من نتائج نجاح آلية الضبط السلطوي الريعي هذه ـ التي تستحق دراسة معمقة في علم النفس السياسي وتكيف السلوك الاجتماعي ضد المصالح والاعتبارات الاجتماعية والمستقبلية ـ محاصرة المواطنين واختبار مدى تمسكهم بالحق وتواصيهم بالصبر، مصداقاً لقول الله عز وجل **﴿والعصر. إن الإنسان لفي خسر. إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾**، صدق الله العظيم، الأمر الذي خلق فراغاً اجتماعياً وغياباً للروح الوطنية، وفتح المجال واسعاً لأن تقوم العملة الرديئة بطرد العملة الجيدة من التداول، كما تشير قوانين الاقتصاد، حيث استطاع صاحب التوجه النفعي الأناني القليل الكفاءة من المواطنين والوافدين، طرد المواطن والوافد الذي يتمسك بالحد الأدنى من المسؤولية الوطنية أو المهنية، من العمل في المجال العام على مستوى الدولة والمجتمع. وانزوى بذلك أصحاب الحس الوطني أو المهني أو قبروا أحياء واستكانت أغلبيتهم تحت طائلة الحرمان من «الحقوق» الاقتصادية والاجتماعية، وربما حق الاحتفاظ بالجنسية وحمل جواز السفر والعمل. ولعل كثرة من لفظهم القطاع العام في دول المنطقة من

---

(٥) فاتسلاف هافل، **كتاب مفتوح إلى غوستاف هوساك** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٠)، ص ٤٣٧.

(٦) عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٨٤ ـ ٤٩٤.

الكفاءات الشابة المؤهلة بسبب صلابة مواقفها المهنية تشير إلى أزمة «البيروقراطية النفطية» على حد تعبير أسامة عبد الرحمن. كما بدت مظاهر ازدواج الشخصية، بل انفصامها، لدى أفراد أمرهم الله بالصدق في القول والعمل. وأصبحت المواطنة بالتالي لا تعدو مواطنة اقتصادية ـ في أحسن الأحوال ـ تسمح للمواطن بجلب المنافع الشخصية الآنية، طالما كان خضوعه تاماً ومطلقاً لإرادة السلطة وتنازله عن حقوق المواطنة القانونية والسياسية تنازلاً لا تشوبه شائبة ولا تحوم حوله شبهة من قبل أجهزة الأمن.

ومن هنا كان المتجنسون الجدد ـ ونسبتهم في بعض دول المنطقة قد تصل إلى نصف عدد المواطنين ـ أكثر اضطراراً، تحت طائلة سحب الجنسية منهم وأكثر استعداداً بسبب الإغراء، للتخلي عن حقوق المواطنة القانونية والسياسية، والاكتفاء بالمنح والمكرمات الاقتصادية والاجتماعية التي أتاحتها الجنسية لهم. وقد وجد المواطنون بشكل عام أن السبيل إلى تولي المناصب العامة والوظائف الرئيسية والبروز في القطاع الخاص وفي المجتمع بعامة، والتمتع بالمنح الاقتصادية والاجتماعية كلها مرهونة إلى حد كبير بضرورة استكانتهم والتعبير عن رضاهم بمكانة الرعايا التابعين، التي تتيحها تابعيتهم للسلطة قولاً وفعلاً بالمعنى المطلق للتبعية، بعيداً عن مفهوم المواطنة وحقوقها القانونية والسياسية، وعلى وجه الخصوص ما يجب أن تسبغه الجنسية على حاملها في الدول الديمقراطية من انتماء إلى المجتمع، وتفرضه من ولاء للوطن، بصرف النظر عن الولاء للحكام أو معارضتهم.

وجدير بالتأكيد أن إخضاع إرادة المواطنين قد تزايد بتعاظم دور الريع النفطي على حساب المجتمع المنتج، ولا سيما منذ بداية السبعينيات، ولم يعد المواطنون بعد إلى امتلاك إرادتهم بعد أن انخفض الريع النفطي. وتراجع بذلك دور المواطن المنتج القادر على العطاء في الحرب والسلم، كما ترسخ ذلك الخضوع بالوجود الأجنبي وضمان «الاستقرار» بقوة خارجية. لقد كان المواطن في الماضي يستمد دوره من مشاركته، وبالتالي فإن سحب عمله (الإضراب) أو سحب تأييده للسلطة، كان مؤثراً. ومن هنا نجد ظاهرة انسحاب المواطنين من المجال العام ـ جرياً في غير زمانه على عادة جلاء القبائل عن الوطن في الماضي ـ والانزواء محبطين داخل بلدانهم في مجال تجارتهم أو حدود مجالهم الاجتماعي وربما الفردي. وقد أدت هذه الظاهرة إلى إفراغ مراكز اتخاذ القرار ومجالات التأثير في القرار العام، من المواطنين الذين بحكم التاريخ يمكن أن تكون لهم مواقف قوية وواضحة تعبر عن

سعي من أجل الحصول على حقوق المواطنة الكاملة غير المنقوصة.

وأصبحت بذلك البطانة أو الحاشية المحيطة بمتخذ القرار من محترفي التملق والنفاق، فحجبوا الحقيقة وزينوا الانفراد بالسلطة، مورطين بذلك البلد ومتخذ القرار وأنفسهم في مسارات ما كان لمتخذ القرار أن يتورط فيها لو أن شروطه للبطانة والحاشية والمستشارين المقربين كانت تصر على أن يصدقوه القول ويهدوا إليه أخطاءه باعتباره بشراً وكل البشر خطاؤون. وحيث إن المواطنين ليس لهم اليوم دور إنتاجي أو دفاعي عن أوطانهم لا يمكن الاستغناء عنه، فإن انسحابهم لم يعد يؤثر في السلطة التي استغنت عنهم وانصرفت عن الاهتمام بشؤونهم، بل ربما أصبح مطلباً لها، طالما كان احتجاجهم الضمني والسلبي يمكن احتواؤه وتغطيته بولاء ظاهري بفضل آلية الضبط السلطوي ـ الريعي. ولعل الرغبة في إضعاف دور المواطن تفسر لنا بعض أسباب استمرار الخلل السكاني والخلل الإنتاجي في المنطقة، نتيجة خدمتهما لآلية الضبط السلطوي الريعي، وتأثيرهما في بقاء الأوضاع القائمة على ما هي عليه. ومع الأسف لقد أصبح الاعتماد على الوافدين واستمرار الاعتماد على سياسات توزيع الريع، وليس بناء المجتمع المنتج، مدخلات رئيسية في استمرار الأوضاع القائمة على ما هي عليه.

وبذلك فإن آلية الضبط السلطوي الريعي قد سلبت المواطنين إرادة تحمل مسؤولياتهم الوطنية وحولت حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية إلى منح ومكرمات، مقابل تبعيتهم المطلقة للسلطة وتخليهم الطوعي عن حقوق المواطنة القانونية والسياسية وعزوفهم عن أداء واجباتهم الوطنية تجاه الحاضر أو العمل من أجل كسب المستقبل.

وهذا لعمري أخطر إنكار لحقوق المواطنة وأفظع قهر لإرادة المواطن، أفرزته التجارب السياسية المعاصرة في المنطقة. وهذا وإن كان ذلك الإنكار أو مستويات القهر ليست متساوية في كل مكان وزمان وظرف في دول المنطقة، فهناك فروق نوعية، حيث تم العمل وفق شرعية دستور ديمقراطي. وهناك فروق كمية بين دول المنطقة، ومرحلية بسبب طبيعة من يحكم ومستوى المعارضة التي تواجهه والفوائض المتاحة له لشراء الرضى بدلاً من فرضه. ومن الملاحظ أيضاً أن إنكار تلك الحقوق ليس بقوة العنف المادي، وإنما بنعومة الإغراء وهشاشة جيل النفط بالدرجة الأولى، ونتيجة مباشرة لتكريس روح الذل والهوان والخوف من العقاب المجهول نوعه وكمه. فالمواطن في

أغلب دول المنطقة اليوم يرى المخاطر ويعرف حقوقه ويدرك الثمن النفسي والمادي في المدى الطويل لعدم الجهر بكلمة الحق. ومع ذلك كله نجده مستكيناً وكأنه مخدر غُيِّبت إرادته، ينتظر المصير المجهول. فهل هذه هي الحالة التطبيقية لما سمعناه عن تكنولوجيا السلوك ووضع الإنسان في موضع نفسي تكون فيه ردة فعله جزءاً محسوباً من الفعل المضاد لمصلحته، والذي يقوم به العاملون على إخضاعه، كما حذّرنا منه كتاب صدر عن عالم المعرفة تحت عنوان **تكنولوجيا السلوك الإنساني**(٧)؟

وإلى جانب آلية الضبط السلطوي الريعي للمواطنين، والتأثيرات السلبية للمتملقين من المواطنين والوافدين في فاعلية مجتمعات المنطقة، فإن للخلل السكاني تأثيراً كبيراً أيضاً، حيث تراوحت قوة العمل الوافدة بين ٦٠ بالمئة و٩٠ بالمئة من إجمالي قوة العمل في دول المنطقة. الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمة المواطنين بشكل عام، مما أدى إلى غياب تيار رئيسي وطني فعال في كل من دول المنطقة، قادر على المطالبة بحقوق المواطن ومهيأ للقيام بواجباتها.

ولعل عجز المواطنين عن المطالبة الفعالة بتصحيح الخلل السكاني، الذي لا يمكن أن يستمر مختلاً فإما أن يصحح وإما أن ينشئ أوضاعاً قانونية وفعلية، يكون فيها الكثير من التعدي الصارخ على حقوق المواطنين في المستقبل أيضاً، وذلك عندما يتم توطين الكثير من الوافدين ويصبح مواطنو اليوم مجرد أقلية ضعيفة في أوطانهم. الأمر الذي يشير إلى فشل التجارب السياسية الراهنة في دول المنطقة بشكل عام، مع الفارق الكمي والشكلي والزمني، نتيجة التفريط في حقوق المواطنين وتعريض حاضرهم للاستلاب ومستقبلهم للضياع بسبب تحولهم إلى أقليات في بلدانهم.

وإذا عدنا إلى حقوق الوافدين فإن سجل حقوق الإنسان في المنطقة ليس مما يتفق مع معايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق العاملين وما يتعلق بهما من مواثيق واتفاقيات دولية. وتقارير منظمات حقوق الإنسان تشير إلى تدني مستويات حقوق الإنسان في المنطقة وتكفينا عن المزيد من التفصيل في هذا الشأن. فدولة لا تراعي حقوق الإنسان بالنسبة إلى مواطنيها لا يُنتظر منها أن تراعي حقوق الإنسان بالنسبة إلى الوافدين إليها. الأمر الذي ينذر بعواقب

---

(٧) عبد القادر يوسف يوسف، مترجم، **تكنولوجيا السلوك الإنساني**، عالم المعرفة؛ ٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠).

وخيمة على مستقبل حقوق المواطنين، إضافة إلى ضعف حماية حقوق الوافدين، لأن غياب حقوق الإنسان بالنسبة إلى الوافدين قد تكون تداعياته أخطر على المواطنين أنفسهم عندما يحصل فجأة بعض الوافدين، أو عدد كبير منهم، على حق التجنيس ولم الشمل والعمل خارج سيطرة الكفيل، والتي لم يأخذ المواطنون احتمالاتها في الحسبان عندما أدمنوا منافع العمالة الوافدة وتجاهلوا غياب حقوقها. وربما تكون حقوق الوافدين الذين يشكلون في الدول الصغيرة ٨٠ بالمئة من السكان ولا يقلون في الدول الأكبر عن ثلث السكان تتكون أغلبيتهم من غير الناطقين بالعربية، قنبلة موقوتة تؤدي إلى اختلاط هوية المنطقة وضياع مستقبل مواطنيها الأصليين، مثلما حصل في سنغافورة وفيجي على سبيل المثال. وربما تكون هذه القنبلة الموقوتة هي الحق الذي يراد به باطل عندما توظف في الاستراتيجيات المعادية لهوية المنطقة العربية والإسلامية، ويتوافق ذلك التوظيف مع مصالح القوى المهيمنة على المنطقة والسعي الصهيوني لترويج فكرة الأمم الشرق أوسطية، بعد أن تلغى الهوية العربية والطابع العربي لسكان جزيرة العرب. ولا يملك المواطن المدرك لأبعاد وتداعيات الخلل السكاني الراهن، ولا سيما في الإمارات وقطر والكويت، سوى التساؤل: لماذا لا تضع الحكومات خططاً ملزمة تحقق فعلاً عودة المواطنين إلى سوق العمل الحقيقية وتتبنى استراتيجيات وطنية تلتزم بتخفيض نسبة الوافدين في السكان وقوة العمل بنسبة تتراوح بين ٢ ـ ٥ بالمئة سنوياً على أن تسخَّر لها الإمكانيات وتوضع لها الآليات الكفيلة بتحقيقها فعلاً على أرض الواقع، مهما تطلب الأمر. هل النظم السياسية غير قادرة على تحقيق ذلك؟ وإذا كانت كذلك فما هي الإصلاحات السياسية المطلوبة لجعل النظام السياسي يتحمل مسؤوليته تجاه المواطنين ومصير المجتمعات وهوية المنطقة؟ أم أنها غير راغبة بسبب رؤيتها لمصالحها، متمكنة بسبب التدخل الأجنبي أو غير ممكّنة من اتخاذ مثل هذا القرار الاستراتيجي؟

يضاف هذا كله بالطبع إلى خطأ عدم مراعاة حقوق الإنسان الوافد للعمل، من حيث المبدأ، وبصرف النظر عن كل الاعتبارات الأخرى. فهؤلاء الوافدون من دول شقيقة وصديقة نحن أحوج ما نكون إلى تعاطفها معنا وصداقتها، وهذا يقتضي ألا نستقدم منها ـ كدول نحرص على أمننا الوطني وعلاقتنا مع الآخرين ـ إلا ما نحتاج له فعلاً لتعزيز جهود التنمية، وعندها يجب علينا توفير العمل الكريم لمن نختار استقدامه وحماية حقوقه، بما فيها حق الإقامة الدائمة، والتجنيس، لعلنا لو راعينا هذه الحقوق عند اتخاذ

قرارات الهجرة والاستقدام للعمل ـ التي يجب أن تكون في يد الدولة وليست متروكة لصاحب العمل ـ لما سمحت المصلحة العامة للشعوب التي يجب أن تمثلها الحكومات، باستقدام عمالة هامشية يصعب استيعابها إذا هي قررت الإقامة والتجنيس. وقبل ذلك لما سمحت أن يزيد عدد الوافدين بأي حال من الأحوال على عدد المواطنين في قوة العمل. إن هذه النسبة لا تزيد على عشرة بالمئة من السكان في أكثر الدول تسامحاً مع الهجرة المنتقاة مثل دول أوروبا وشمال أمريكا. أولم تفكر حكوماتنا بعد: كم ستكون نسبة المهاجرين إلى السكان في أمريكا الشمالية وأوروبا لو ترك الأمر لتقدير الأفراد ولم تقم الدولة بانتقاء المهاجرين وتحديد حد أدنى للأجر؟

ثالثاً: المشاركة السياسية

تعود جذور التجارب السياسية المعاصرة في دول المنطقة أو نظم الحكم القائمة إلى الوقت الذي ثبّتت فيه الأسر الحاكمة نفسها في الحكم في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عبر سلسلة من تغيير التحالفات الداخلية والعلاقات الخارجية. وقد أدت تلك التغيرات بشكل عام إلى انتقال نظم الحكم تدريجياً في دول المنطقة من نمط التحالف القبلي التقليدي، حيث يسود التحالف القبلي ويكون الشيخ هو الأول بين متساوين، إلى حكم أسر مالكة يقوم على الغلبة، مع بقاء شيء من شكل التحالفات القبلية القديمة وما يرتبط بها من علاقة نسب ومجاملات. ويعود هذا التحول إلى المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام المنطقة. كما يعود إلى الموارد التي توفرت للحكومات من دخل الجمارك أولاً والنفط فيما بعد. وقد أدت هذه التحولات إلى تراجع المشاركة السياسية بشكل عام عندما ضعفت مراكز القبائل والعائلات وقويت مراكز الحكام والعائلات الحاكمة.

وجدير بالتأكيد أن هذا التحول لم يمر دون معارضة. فقد شهدت المنطقة تحركات قبلية وشعبية طيلة القرن العشرين، قبل النفط في مطلع العشرينيات، ومع بداية امتيازات النفط في أواخر الثلاثينيات[٨]، ومنذ أن استقر النفط وأخذ مكانته المتصاعدة والطاغية في مطلع الخمسينيات. وقد شهد بعض أقطار المنطقة في الماضي، لفترات قصيرة نتيجة للمطالبة الشعبية

(٨) محمد الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (١٩٧٥)، ص ٢٩ ـ ٦٨.

وبالمشاركة، مجالس شورى ومجالس تشريعية ومجالس بلدية وغيرها كمجالس التعليم والصحة ذات التمثيل الشعبي. ولكن هذه المجالس جميعاً لم تؤسس لمشاركة سياسية فعالة على الرغم من اشتداد المعارضة السياسية والعمالية، وحتى الحركات المسلحة، في بعض أرجاء المنطقة منذ مطلع الخمسينيات.

ولعل هيئة الاتحاد الوطني في البحرين التي ناضلت جماهيرياً في منتصف الخمسينيات واستمر وجودها وتمثيلها الفعلي غير المنازع لشعب البحرين من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٦، هي أكبر حركات المعارضة السياسية في الخليج. وكذلك فإن جبهة تحرير عمان وجبهة تحرير ظفار كانتا أبرز الحركات المسلحة في المنطقة، تليهما الحركات الوطنية والعمالية في الكويت والمملكة وقطر وساحل عمان كما كان يدعى حتى قيام الإمارات العربية المتحدة في مطلع السبعينيات، هذا إضافة إلى محاولات الانقلابات العسكرية في بعض أقطار المنطقة.

وجدير بالملاحظة أن الاستجابة لمطالب المشاركة السياسية، سواء كانت من الجماهير أو من النخب الاجتماعية أو حتى بعض المعارضين من أفراد الأسر الحاكمة، لم تلق قبولاً لدى الحكام، ولا تفهماً من قبل القوى الخارجية الحامية لنظم الحكم وصاحبة التأثير فيها. وبقي مطلب المشاركة السياسية مطلباً عصياً تقف أمامه نظم الحكم صامدة مستخدمة الترهيب أو الترغيب، وبخاصة عندما بدأ ريع النفط يفيض وأصبحت هناك إمكانية لتوسيع دائرة المستفيدين منه، وذلك عندما أصبح ريع النفط يوظف لحجب حقوق المواطنة وإعاقة إمكانية القيام بمقتضياتها، ويغذي آلية الضبط السلطوي كما سبقت الإشارة.

ومنذ انتهاء معاهدات الحماية البريطانية للكويت، في عام ١٩٦١ وانتهائها بعد ذلك منذ عام ١٩٧١ مع بقية دول الخليج من البحرين جنوباً إلى عمان، أقرت هذه الدول نظماً أساسية للحكم أو دساتير منحة مؤقتة قبيل الاستقلال وتمهيداً لنيله، ربما كي لا يقال إن بريطانيا تركت المنطقة بعد استعمار طويل دون أن تؤهل دولها للاستقلال وما يتطلبه من مؤسسات وطنية وإطار دستوري. ولذلك فإن تلك النظم الأساسية والدساتير المؤقتة لم توضع موضع التطبيق، فبقيت مؤقتة على مدى ثلث قرن تنص على أن نظام الحكم «ديمقراطي» سوف ينظمه دستور دائم ـ بعد مرحلة انتقالية ـ يوضع ويقر بشكل ديمقراطي ويوفر مقومات ممارسة الديمقراطية على أرض الواقع. مع ذلك فإنه لم يتم بعد وضع الدساتير الديمقراطية الموعودة في قطر

والإمارات[9]. كما لم تبدأ ممارسة ديمقراطية أو تحقيق أي شكل من أشكال المشاركة السياسية الفعالة في دول المنطقة، باستثناء الكويت عندما يطبق الدستور، والبحرين لفترة وجيزة[10].

أما المملكة العربية فعلى الرغم من أنها قد أنشأت «قانون الحجاز الأساسي» عام ١٩٢٦، وشكلت مجلس شورى في الحجاز، عندما كان الملك عبد العزيز رحمه الله يدعى ملك الحجاز وسلطان نجد، وقبل أن يطلق عليها في عام ١٩٣٢ «المملكة العربية السعودية»، فإنها لم تنشئ قانوناً أساسياً للمملكة العربية السعودية، وتقرر إقامة مجلس شورى بالتعيين مرة أخرى، حتى منتصف التسعينيات[11]. هذا على الرغم من وجود «مشروع نص للدستور السعودي الجديد» في عهد الملك سعود عام ١٩٦١، كان ينص على انتخاب ثلثي أعضاء المجلس التنظيمي كما سمي بدلاً من المجلس التشريعي[12]. ويلاحظ من نصوص «مشروع الدستور السعودي الجديد» الذي لم يصدر، أنه كان شبيهاً إلى حد ما بالنظم الأساسية التي كان من المنتظر أن تعم دول المنطقة، لو أن المملكة أخذت بها في ذلك الوقت، ولربما سبقت المملكة غيرها من دول المنطقة في إقرار مبدأ الانتخاب للسلطة التشريعية وإقرار مبدأ «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم سواء أمام النظام في الحقوق والواجبات العامة» وفقاً لما جاء في المادة رقم (٣٠) من الدستور. فقد كان ذلك المشروع يتداول في الوقت الذي تجرى فيه مناقشات الجمعية التأسيسية لدستور الكويت وقبل صدور الدستور عام ١٩٦٢.

وإذا نظرنا اليوم إلى الأوضاع الدستورية في المنطقة، ومدى قيام دساتيرها ونظمها الأساسية على المبادئ الديمقراطية، وذلك باعتبار الدستور الديمقراطي هو مصدر المشاركة السياسية الفعالة والضامن لممارستها وفق مبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات ديمقراطية (كما سبقت الإشارة)، فإننا نلاحظ أن الأوضاع الدستورية في دول المنطقة بشكل عام لا تزال قاصرة عن

(٩) **الدساتير في العالم العربي: نصوص وتعديلات، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧**، إعداد وتحقيق يوسف قزما خوري (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٨٣ ـ ٩٥ و٤٠١ ـ ٤٠٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ١٠٦ و٤٠٩ ـ ٤٢٨.

(١١) الأمر الملكي رقم أ/ ٩٠ (النظام الأساسي للحكم) والأمر الملكي رقم أ/ ٩١ (نظام مجلس الشورى) الصادران في ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٥٨.

بلوغ مرحلة الدستور الديمقراطي، وبالتالي عاجزة عن تحقيق مشاركة سياسية فعالة ترتكز على مبدأ المواطنة المتساوية ومبدأ الشعب مصدر السلطات والمساواة بين المواطنين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. هذا إضافة إلى غياب أو شبه غياب حرية التنظيم والتعبير في معظم دول المنطقة، بل تحريم كل التنظيمات التي تتعاطى بالسياسة واعتبارها خارجة عن القانون في معظم دول المنطقة. وعلى الرغم من وجود اختلاف كبير، من حيث قرب مختلف دول المنطقة من إمكانية ممارسة المشاركة السياسية وبعدها عن ذلك، فإن نظام الحكم في معظم دول المنطقة في جوهره ما زال يصنَّف بأنه نظام حكم مطلق.

ولعل الكويت اليوم هي الأقرب إلى إمكانية ممارسة المشاركة السياسية الفعالة والانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي. فالكويت يوجد فيها دستور تعاقد عليه الشعب مع العائلة الحاكمة بفضل ثلاثة عوامل:

أولها: المطالبة الشعبية المستمرة بالرجوع إلى أهل الكويت وتطبيق حكم الشورى وتحقيق المشاركة السياسية الفعالة. وقد كان ذلك في عام ١٩٢١ عندما تمت المطالبة بمجلس شورى، وأيضاً عندما فرض أهل الكويت على الحاكم المجلس التشريعي برئاسة عبد الله السالم عام ١٩٣٨. وكذلك عندما تبلورت مطالب الحركة السياسية والعمالية في مطلب الديمقراطية وإقامة نظام حكم ديمقراطي. وقد تحقق ذلك بانتخاب المجلس التأسيسي الذي وضع دستور الكويت لعام ١٩٦٢[١٣].

ثانيها: شخص عبد الله السالم وتجربته السياسية وتجاوزه ذات الحاكم المطلق، إلى مسؤولية السياسي الوطني. ولعل زهد عبد الله السالم شخصياً في المال العام، واعتباره السلطة مصدراً للخدمة الوطنية، فضلاً عن تجربته السياسية في رئاسة المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨، ونظرته المستقبلية الإنسانية التي نادراً ما يتصف بها الحاكم المطلق السلطة، كلها كانت عوامل حاسمة في ظهور دستور الكويت إلى الوجود[١٤]. ولو لم تكن هذه شمائل عبد الله السالم

(١٣) غانم النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، ط ٢ (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٦)، ص ١٣ ـ ٧٠.

(١٤) أحمد علي الديين، **ولادة دستور الكويت** (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٩)، ص ٨ ـ ٥٤.

وخصائصه ورؤيته الثاقبة، لوجد طريقاً آخر غير قبول دستور يقيد سلطته المطلقة، مثلما يعمل مختلف الحكام في بلادنا العربية.

ثالثها: تأثير العراق في الكويت بشكل عام ومطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت، التي وضعت ضغطاً خارجياً على بعض أفراد الأسرة الحاكمة الكويتية جعلها توافق على دستور ١٩٦٢، على مضض. ولا يزال كثير من أفراد الأسرة الحاكمة الكويتية غير مرتاحين إلى ذلك الدستور، وبخاصة عندما ينظرون إلى بقية الأسر الحاكمة في المنطقة، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحديد موقف السلطة من الخيار الديمقراطي بشكل حاسم حتى تستطيع الكويت أن تحسم خياراتها الأخرى.

ولعل موافقة عبد الله السالم على دستور ١٩٦٢، كما أقره المجلس التأسيسي المنتخب دون تعديل، على الرغم من الخلافات الجوهرية بين المجلس والأسرة الحاكمة على مواد حاكمة في الدستور، تفسر لنا الصعوبات التي يلقاها دستور الكويت من حيث الفهم والتطبيق، وأسباب تعرضه لمحاولات التعطيل غير الدستوري المتكررة. هذا إضافة إلى موقف الحكومة من تداول السلطة التنفيذية وتولي وزارات السيادة وغير ذلك من المتطلبات الجوهرية لتطوير الممارسة الديمقراطية وترسيخها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي وفي المجتمع المدني. وعلى الرغم من قصور التجربة السياسية الكويتية عن بلوغ الديمقراطية من حيث توفير ضمانات المشاركة السياسية الفعالة، ومن حيث تداول السلطة التنفيذية، إلا أن التجربة الكويتية يحسب لها إشاعة الحرية وتوفير قدر من الحريات العامة، ولا سيما حرية التعبير، بشكل لم يُشاهد بعد في أي من دول المنطقة. وهذا يضع الكويت بين عدد من الدول العربية التي بدأت فيها مظاهر الحرية من دون أن تصل إلى مرتبة الممارسة الديمقراطية، والتي يمكن القول إن أياً من البلدان العربية لم يصل إليها بعد، وإنما وقفت عند بداية الانفتاح السياسي في ضوء نظم حكم سلطوية لا تتيح تداول السلطة، وإنما تسيء إلى الديمقراطية من كثرة التعديلات التي تجريها على الدساتير، فضلاً عن تزوير الانتخابات من أجل الحيلولة دون تداول السلطة. وهذا ما يجعلنا نقول إن الكويت مثلها مثل أفضل البلدان العربية يوجد فيها قدر من الحرية دون وجود ديمقراطية. فالديمقراطية لا تتحقق إلا عندما تكون المشاركة السياسية فعالة ويصبح من الممكن تداول السلطة سلمياً، وفقاً لانتخابات حرة ونزيهة في نظام الحكم الجمهوري وفي الملكية الدستورية.

ولعل ظاهرة توقف «ديمقراطية» البلدان العربية عند حدود الحرية، وعدم بلوغها مرحلة تداول السلطة التنفيذية في الدول الجمهورية والملكيات الدستورية، تشير إلى حقيقة مُرة علينا أن نعيها. وتتمثل هذه الحقيقة في ضرورة تنحي رموز السلطة السابقة على الممارسة الديمقراطية من مواقع السلطة التنفيذية سلمياً، حتى يمكن للممارسة الديمقراطية أن تتقدم. إن الرموز التي تناوئ الانتقال إلى الديمقراطية لمدة طويلة، والحرس القديم المرتبط بإدارة الاستبداد لا يقبل ذلك الانتقال إلى الديمقراطية إلا على مضض، ويعمل كل ما في وسعه لإجهاض التجربة من خلال ممارسة الضغوط وتزييف إرادة الناس واللجوء إلى التغيرات الدستورية التي تمنع تداول السلطة على أرض الواقع، ويجعل «الديمقراطية» شكلاً دون مضمون. فإذا صح هذا الظن فإن «ديمقراطيات» العرب الراهنة لا تتعدى مرحلة من مراحل النضال الديمقراطي يجب توظيف الحرية المتاحة والانفتاح السياسي النسبي فيها، واللذين أجبر النظام السياسي على إجرائهما دون تغيير طبيعته السلطوية، إلى توجه وعمل أهلي لبناء حركة ديمقراطية و«حزب دستوري ديمقراطي» يقابل حزب السلطة، حتى يتم العمل بشرعية دستور ديمقراطي على الأرض، ويبدأ مسلسل تداول السلطة سلمياً.

وتأتي تجربة البحرين بعد الكويت، من حيث تعاقد الشعب مع الأسرة الحاكمة والتوافق على دستور شبيه بدستور الكويت، تم وضعه أيضاً من قبل مجلس تأسيسي عام ١٩٧٣[١٥]. ومما يؤسف له أن هذا الدستور الدائم والربيع الديمقراطي الذي شهدته البحرين قبل وضع الدستور وأثناء مناقشته وبعد إقراره وانتخاب أول مجلس وطني بعد المجلس التأسيسي، لم يدم أكثر من أربع سنوات من عام ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥، حيث تم تعطيل مواد في الدستور بشكل غير دستوري، ولم يعد العمل بها على الرغم من المطالبات المتكررة والاضطرابات المصاحبة للحركة المطالبة بإعادة العمل بالدستور ذات المطلب الواضح والمحدد الذي لم يوقفه إنشاء مجلس شورى، أو وعد الحكومة باستبداله بدستور دائم غير دستور عام ١٩٧٣. ولعل بوادر الانفتاح السياسي في البحرين التي بدأت بالاستفتاء على ميثاق العمل الوطني تمثل فرصة للعودة إلى دستور البحرين لعام ١٩٧٣، ومن ثم إجراء التعديلات الضرورية عليه بشكل دستوري وفق نصوصه، وذلك بعد العمل بالدستور. إن هذا الإجراء

---

(١٥) **الدساتير في العالم العربي: نصوص وتعديلات، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧**، ص ٩٧ ـ ١٠٦.

هو الكفيل بانتقال البحرين إلى وضع الكويت. وما عدا ذلك من تعديلات غير دستورية على الدستور قد تنزلق إليها البحرين لن يحقق النتائج المرجوة من المصالحة الوطنية التي تمت في البحرين حديثاً على قاعدة الديمقراطية.

أما بقية دول المنطقة فإنها لا تتمتع بدساتير ديمقراطية ولم تقر حكوماتها بعد بضرورة وجود دساتير ديمقراطية من حيث طريقة وضع الدستور ومن حيث مضمونه. وكل الوعود المطروحة في قطر والبحرين ومسيرة عمان الانتقائية فضلاً عن المملكة، لا تشير إلى توجهات مماثلة لتوجه عبد الله السالم وحكومة البحرين في مطلع السبعينيات، وكل ما يمكن توقعه في ضوء إعاقة حرية التعبير والتنظيم التي ما زلنا نشهدها، لا يعدو دساتير منحة لا تأخذ بالمبادئ الديمقراطية ولا تؤسس على مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة أو تلتزم بمقتضيات مبدأ الشعب مصدر السلطات، وأن «لا سيادة لفرد ولا لقلة على الناس». هذا إذا لم تتم مناقشة ووضع الدستور وإقراره من قبل جمعيات تأسيسية منتخبة انتخاباً عاماً حراً ونزيهاً، مثلما جرى عند وضع دستور الكويت لعام ١٩٦٢ ودستور البحرين لعام ١٩٧٣. إن من المتوقع أن تقر الدساتير الموعودة انتخاب مجالس للشورى أو مجالس نيابية ويتاح حق الانتخاب للمرأة، ويسمح بانتخاب مجالس بلدية، ربما تنفيذية وليست مجرد استشارية، إلا أن هذه الدساتير سوف تكون قاصرة مثلها مثل النظم الأساسية والدساتير المؤقتة والمعطلة عن بلوغ مرتبة الدستور الديمقراطي، وبالتالي سوف تكون عاجزة عن تحقيق المشاركة السياسية الفعالة، كما أنها لن تؤدي إلى الفصل بين شخص الحاكم وماليته الخاصة وشخصية الدولة ومالها العام، طالما تجنبت المسار السياسي الصحيح للتوافق الوطني والتعاقد وفق شرعية دستور ديمقراطي يحترمه الحاكم والمحكوم ويخضعان لمقتضيات أحكامه، وذلك من خلال العودة إلى الدساتير المعطلة أو الدعوة إلى انتخاب جمعيات تأسيسية لوضع دساتير ديمقراطية في الدول التي لم توضع الدساتير والنظم فيها من قبل جمعيات تأسيسية منتخبة.

وإذا كان المثل الشعبي يقول «اسمع كلامك يعجبني أشوف أفعالك أتعجب» له دلالة في أوضاعنا السياسية والموقف من الديمقراطية اليوم، فإن المطلوب من حكومات المنطقة بشكل عاجل وفوري أن تصحب القول بالعمل، وذلك بأن تطلق حرية التعبير وحرية التنظيم وأن تسمح للمنظمات الأهلية بأن تُشكّل بسهولة وأن تزاول العمل السياسي إلى جانب العمل النقابي والمهني والثقافي، وذلك من أجل تطبيق الديمقراطية في المجتمع وتوفير أطر

ديمقراطية لإجراء الحوار وتعميق الرؤى وتهيئة الشعوب للتعبير عن مصلحتها وتقرير مصيرها بوعي وحرية ومسؤولية. كما يقتضي ذلك مراجعة القوانين التي هي أقرب إلى قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، وأن تضبط الحكومات أحكام القوانين باعتبارات حقوق الإنسان والمواطن ونصوص دساتيرها ونظمها الأساسية. إن حرية التعبير والتنظيم لن تقوم لها قائمة طالما استمر الكثير من القوانين والأعراف الأمنية المعمول بها في أغلب دول المنطقة. وبذلك لن يتعدى الكلام عن الديمقراطية حدود القول، إلا إذا تم توفير الشروط القانونية وأصلحت الإدارة الحكومية.

ليست الديمقراطية مجرد انتخابات وعد رؤوس، ولا هي دستور فقط أو حتى شرعية دستور ديمقراطي على الورق، وإنما هي، إلى جانب ذلك وقبل ذلك، ممارسة على الأرض تحتاج إلى وعي وتنظيم أهلي سياسي ينخرط فيه الناس حتى يعبروا عن أنفسهم من منطلقات وطنية واضحة وصادقة، دون عودة إلى أسوأ ما فيهم من قبلية وطائفية وعنصرية ومال حرام وبيئة فاسدة تجد أرضاً صالحة عندما يغيب الوعي الديمقراطي ويساء فهم الديمقراطية، ويتم الفصل بين مضمون الديمقراطية وشكلها. ولن يكون هذا إلا عندما تشرّع الحكومات قوانين تكفل حرية التعبير وحرية التنظيم، ويبدأ الناس في تنظيم أنفسهم سياسياً في حركات ومنظمات ذات برامج وطنية، والتالي يكون الانتخاب لبرامج وليس لأشخاص. عندها سوف يتم العمل بالديمقراطية على الأرض باعتبارها منهجاً لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح، وليست وسيلة لتزييف الإرادة وانحرافها.

(٣) البنى الراهنة في دول المنطقة

لقد أفرزت التجربة السياسية في كل دولة من دول المنطقة بنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلاقات جيو ـ سياسية. ويتوقف مستقبل الديمقراطية في أي من دول المنطقة على نوعية البنى التي أسفرت عنها التجارب السياسية المعاصرة فيها. ولذلك فإن تحديد نقطة البداية التي يجب أن تنطلق منها جهود تعزيز المساعي الديمقراطية تتطلب منا التعرف على تلك البنى، وتحري تأثيراتها في عملية الانتقال إلى الديمقراطية وبدء عملية التحول الديمقراطي.

ومن هنا فإن توصيف تلك البنى بشكل شامل والتعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية فيها من حيث علاقتها بمستقبل الديمقراطية، لا بد أن يكون في كل دولة على حدة. فالدولة ـ كما سبقت الإشارة ـ هي الإطار القانوني والسياسي الذي تطبق فيه الديمقراطية ويجري فيه النضال الحقيقي من أجل الانتقال إلى نظام الحكم الديمقراطي. وتجنباً للتكرار فإنني أحيل القارئ على التفصيل الوارد في منهج «دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية»[١]. ففي ذلك المنهج محاولة تفيد من يريد أن يجري دراسة تحلل البنى الراهنة في أي دولة من دول المنطقة، بهدف تحديد تأثيرات البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيو ـ سياسية في إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية وتعزيز عملية التحول الديمقراطي.

---

(١) برهان غليون، «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل ١ ـ منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٣٧ ـ ٥٣، وعلي خليفة الكواري، «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل ٢ ـ مخطط عام لدراسة البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٥٤ ـ ٦٩.

وعلى الرغم من أن دراسة البنى يجب إجراؤها على كيان محدد، فإننا في سياق سعينا المشترك لتنمية رؤية مستقبلية في دول المنطقة يمكننا التطرق بإيجاز إلى ما هو عام ومشترك في البنى الراهنة في دول المنطقة.

أولاً: البنية السياسية

نجد تشابهاً بين دول المنطقة في البنية السياسية باستثناء الكويت، حيث يوجد دستور تعاقدي غير معطل في الوقت الحاضر، يميز بنيتها السياسية، من حيث البنية الدستورية والقانونية والعلاقة بين السلطات وأدوارها ومصادر شرعيتها، ومن حيث وجود الحياة البرلمانية، ومن حيث تنظيم المجتمع المدني واستقلاله النسبي، وبالتالي إمكانية نمو توازن القوى بين الدولة والمجتمع نسبياً مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. فالبنية السياسية في دول المنطقة بشكل عام لا تزال بنية شمولية ونظام الحكم فيها مطلق وتنظيمات المجتمع المدني محدودة، لا تتعدى مجالات العمل الخيري البحت المحكوم بتوجهات السلطة وتفضيلاتها، من حيث الأشخاص الذين تسمح لهم بالترخيص ومن حيث نوعية النشاط. كما إن تنظيمات المجتمع المدني لا تشمل الأحزاب والحركات السياسية والنقابات، ولا تتضمن حتى الجمعيات المهنية أو الجمعيات الثقافية التي، إن وجدت في دولة أو اثنتين، فإنها محاصرة بإجراءات أمنية تمنعها من التفاعل الإيجابي مع القضايا الوطنية والمهنية العامة. أما المعارضة في دول المنطقة فإنها غير مقبولة ولا توجد لها قنوات شرعية للتعبير عن معارضتها سلمياً، هذا باستثناء الكويت، وإلى حد أقل البحرين في عهد الانفتاح السياسي الراهن. وفي غياب دساتير ديمقراطية معمول بها في الأغلبية العظمى من دول المنطقة، يضعف حكم القانون ويتعذر استقلال القضاء، نتيجة عدم وجود حصانة للقضاة وغياب وجود القضاء الدستوري وانعدام الفصل بين السلطات.

ومن هنا فإن البنية السياسية في دول المنطقة يمكن توصيفها بشكل عام بأنها بنية شمولية سلطوية لا تفسح مجالاً شرعياً للطلب الديمقراطي، وتحول بكافة الوسائل القانونية والسلطوية ومن خلال سيطرتها على أجهزة الثقافة والإعلام والتعليم والوعظ والإرشاد، دون تنمية الوعي الديمقراطي دع عنك العمل الديمقراطي. كما إن تلك البنية السياسية قد أعاقت إمكانيات الحوار الوطني حول الأهداف الوطنية والأولويات الاستراتيجية، وحالت دون تنمية قواسم مشتركة بين الأطراف التي تنشد التغيير، وعرقلت سبل قيام حركة

ديمقراطية سلمية. ولعل هذه البنية السلطوية من ناحية وضعف البنية السياسية والتنظيمية للمجتمع الأهلي، تفسر لنا القضاء على الحركات الوطنية مهما كانت شعبيتها (البحرين عام ١٩٥٦ نموذجاً). كما تشير إلى الطريقة التي تعاملت بها دول المنطقة مع مقدمي العرائض المتفائلة بعد حرب الخليج الثانية[٢] والتي كانت تنشد الديمقراطية أو الشورى الملزمة، وتحث على الفصل بين شخص الحاكم وخزينته الخاصة وبين شخصية الدولة ومالها العام، وتدعو إلى إقامة الحكم الرشيد وتحقيق العدل والإنصاف.

وقد أثبتت الطبيعة الشمولية للبنية السياسية عدم قدرتها على تحمل التجارب الديمقراطية كما هو الحال في البحرين عندما حُل البرلمان وعطل العمل بالدستور عام ١٩٧٥. أو قبولها على مضض ومحاولة تعطيلها بشكل غير دستوري في الكويت كما حصل غير مرة، أو الحيلولة دون فعالية التجربة الديمقراطية ومنعها من إجراء التغيير الديمقراطي المنشود (تداول السلطة التنفيذية) إذا تعذر تعطيلها أحياناً.

وتبقى على الرغم من ذلك، في هذه البنية السياسية السلطوية، بقية من أعراف قبلية وضوابط شرعية دينية وأسلوب معارضة صامتة اعتاد عليه أهل المنطقة في علاقتهم مع الحكام، يتمثل في الابتعاد عن السلطة ونقدها بصوت خافت وبشكل فردي غير مباشر. هذا إضافة إلى خبرة سياسية اكتسبتها الأسر الحاكمة تجعلها لا تفرط في العنف المادي الجسدي، ولا تعاقب الناس مادياً على ما في صدورهم، مكتفية بما خسروه نتيجة ابتعادهم عن مراكز الحظوة والنفوذ. ويعود ذلك الأسلوب الهادئ إلى الأعراف، كما يأتي مراعاة لصورتها الخارجية وتجنباً لما قد تتعرض إليه من ضغوط القوى الديمقراطية في الخارج. الأمر الذي يجعل من الممكن مواجهتها بمطالب ديمقراطية سلمية إذا اتفقت الأطراف التي تنشد التغيير على المطالب وكسرت الحاجز النفسي الذي يمنعها من تقديم تلك المطالب والإصرار عليها. وهذا ما يفسر القدرة على المطالب المباشرة والعرائض التي شهدتها دول المنطقة عبر عقود القرن العشرين كله.

ثانياً: البنية الثقافية

البنية الثقافية في دول المنطقة هي امتداد للبنية الثقافية العربية

---

(٢) ابتسام سهيل الكتبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٢٢٠ ـ ٢٣٥.

والإسلامية. وهذه الثقافة من الناحية النظرية تحمل الكثير من القيم التي يمكن أن تؤسس عليها الديمقراطية مثل المساواة والعدل والإنصاف والشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إضافة إلى التكافل الاجتماعي والتواصي بالحق وبالصبر ومقاومة الظلم، إلا أن هذه الثقافة ـ مع الأسف ـ من حيث التطبيق لم توظف هذه القيم في الحياة السياسية بسبب تأسيس الحكم منذ زمن بعيد على الغلبة، وعدم قيام نظام للشورى الملزمة والافتقار إلى آليات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبخاصة ما يتعلق منه بنظام الحكم وممارسة السلطة. فقد تأسس الحكم نتيجة لذلك بعد عصر الخلفاء الراشدين على الغلبة والقهر والقوة الغاشمة، وتوظيف نفوذ الدولة من أجل جلب المال، واحتكار مصادر التسلط من «ذهب المعز وسيفه». ومن هنا فإن نظم الحكم في البلاد العربية والإسلامية بشكل عام لم تتطور بعد باتجاه توسيع إطار المشاركة السياسية الفعالة. كما لم يتم في العصر الحديث تأسيس الديمقراطية وتأصيلها في الثقافة السياسية لتحظى بالقبول في المجتمع والتبني من قبل القوى السياسية التي تنشد التغيير. لا تزال الديمقراطية، حتى بالنسبة إلى الذين يرفعونها، شعاراً يحتاج إلى تطبيق.

ولعل هذه المفارقة بين القيم السامية التي يتم تكرارها على مسامع العرب والمسلمين عبر مئات القرون وبين واقعهم السياسي المر قد أحدثت انفصاماً بين القول والفعل وسببت الازدواجية في شخصية الفرد، الأمر الذي أصبحت الثقافة بمقتضاه في أزمة سمحت بانحراف السلوك الاجتماعي عن متطلبات الممارسة الديمقراطية، لما تتطلبه من صدق وشفافية، على مستوى السلطة وعلى مستوى المجتمع بشكل عام، فأصبح الكل... الحاكم والمحكوم على أرض الواقع غير ديمقراطيين، عندما تصل المسائل إلى واجباتهم تجاه مشاركة الآخرين في اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم، أو إطلاعهم على ما يخصهم من شؤون عامة، سواء كان ذلك في البيت والمدرسة ومكان العمل والتكوينات الاجتماعية الأهلية التقليدية منها والتنظيمات الحديثة أو على مستوى الدولة.

ويمكننا نقد البنية الثقافية الراهنة والنظر السريع إلى تأثيراتها في الثقافة الديمقراطية من خلال غياب مفهوم عام مشترك للديمقراطية مؤسس في الحياة السياسية ومؤصل بالقيم التي يجلها المجتمع، الأمر الذي سبب اضطرابات على مستوى الفهم والسلوك وجعل الموقف من الديمقراطية يحمل الكثير من أوجه الرفض. فهناك من يرفضها من حيث المبدأ لأسباب عقائدية أو لأسباب تتعلق

بالمصالح والمراتب السياسية الموروثة. كما أن هناك من يرفضها لأسباب ثقافية تاريخية تقول باختلاف تاريخ التجربة السياسية والبنى المجتمعية للعرب والمسلمين عن متطلبات الديمقراطية. وأخيراً وليس آخراً هناك من يرفض الديمقراطية مرحلياً بسبب تصديرها من الغرب وارتباطها بنموذج يؤدي إلى تفكيك المجتمعات واختراقها دون أن يسمح بتطبيق الديمقراطية على أرض الواقع، وإنما يحول النظم الشمولية إلى نظم سلطوية توظف الديمقراطية شكلياً من أجل فرض هيمنة داخلية خاضعة هي نفسها لهيمنة خارجية. وحتى اليوم لا يزال مفهوم الديمقراطية على الساحة العربية وفي دول المنطقة نتيجة لهذه الاعتراضات المبدئية والتاريخية والمرحلية، يواجه عدداً من الإشكاليات يحتاج إلى مقاربات حتى يحظى مفهوم الديمقراطية بقبول نفسي وتبنٍّ سياسي من قبل الأطراف التي تنشد التغيير على المستويين الرسمي والأهلي.

ومن هنا تستمر العقبات إلى أن تؤسس الديمقراطية على القيم والأخلاق والشمائل التي يجهلها الضمير الجمعي ويتوق إليها العربي والمسلم من منطلق العقيدة والعزة والكرامة والمصلحة. وهذا بدوره يتطلب تنقية الثقافة السياسية من القيم والعادات والتقاليد السياسية التي أفرزتها عصور الاستبداد وتداعيات حكم الغلبة. عندها سوف يتم قبول الديمقراطية في المنطقة.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب مقاربة إشكاليات الديمقراطية التي تقف حجر عثرة في وجه القبول النفسي والفكري لنظام الحكم الديمقراطي لدى أفراد وجماعات هم بالأساس أصحاب مصلحة في الديمقراطية. وتبرز في هذا الصدد ثلاث إشكاليات: **أولاها**: احتمال تعارض نتائج الممارسة الديمقراطية مع مقتضيات العقيدة الإسلامية، **وثانيتها**: احتمالات تسخير الديمقراطية لأغراض اختراق الأمن القومي وإضعاف القدرة على المواجهة والرباط التي طبعت عليها المجتمعات العربية الإسلامية على الرغم من ضعفها (إشكالية الديمقراطية مع مقتضيات الأمن القومي). **وثالثتها**: مقاربة الديمقراطية مع مقتضيات العدالة الاجتماعية (إشكالية الديمقراطية مع العدالة الاجتماعية).

ويتطلب أمر استقرار الديمقراطية أيضاً، أن تؤسس الثقافة الديمقراطية في الوعي الاجتماعي وتنعكس على الممارسة السلوكية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص لدى النشطاء في المجتمع، وتنمو منظمات المجتمع المدني وصولاً إلى التنظيمات السياسية، وينتظم الشعب تحت قيادة «سراة» يرتفعون إلى مستوى المسؤولية التاريخية ويعملون مجتمعين من أجل تعزيز الطلب على الديمقراطية، من خلال قيام حركة ديمقراطية وطنية تسعى للتوافق مع

الحكومات على دستور ديمقراطي. وجدير بالتأكيد أن قضية الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي تتطلب استيعاب الحكام بشكل خاص والسياسيين والنخب الحاكمة بشكل عام، ضرورة الانتقال إلى الديمقراطية تحقيقاً لمصلحة الطرفين في المدى البعيد.

ثالثاً: البنية الاقتصادية

يمكن توصيف البنية الاقتصادية في دول المنطقة بأنها بنية ترتكز على ريع النفط وسياسات إعادة تخصيصه من قبل الحكومات عن طريق ميزانية الدولة. وجدير بالتأكيد أنه في ما عدا الكويت، لا تخضع الميزانيات العامة ولا حساباتها الختامية لأي رقابة شعبية، ولا تنشر كل بنود الميزانيات العامة ولا حساباتها الختامية، وديوان المحاسبة تابع للسلطة التنفيذية وليس تابعاً كما يجب للسلطة التشريعية مع اختلاف مسمياتها. وحتى مجالس الشورى، وربما مجالس الوزراء في أغلب دول المنطقة، لا تطلع على الحسابات الختامية للميزانيات ولا تقرير ديوان المحاسبة. وقد طبع الريع النفطي اقتصادات دول المنطقة وجعله رهينة له، فلم يتم حتى الآن بناء قاعدة اقتصادية يمكن أن تكون بديلة للنفط في المدى المنظور من حيث توفير مصادر دخل عام، أو توليد متطلبات الاستثمار، أو توفير فرص عمل مجدية اقتصادياً تحافظ على مستوى النشاطات وتضمن دخلاً فردياً ومستوى معيشة معقولاً في معزل عن دعم ريع النفط. وقد كان ولا يزال للطبيعة الريعية للاقتصاد والسياسات المتعلقة بتخصيصه تأثيرات سلبية، حيث انحازت تلك السياسات إلى جانب الاستهلاك والنشاطات الطفيلية، ووظفت الريع لتغطية فشل التنمية الاقتصادية، كما صاحب ذلك كله عدم عدالة في توزيع ريع النفط في الماضي والحاضر وعلى حساب أجيال المستقبل.

ومما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن تأثير الريع والسياسات التي اتبعت في تخصيصه، وما صاحبها من فشل وعجز عن بدء عملية نمو أو تنمية اقتصادية، أعاق إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية. وسوف يعيق الريع والسياسات المتبعة في تخصيصه الانتقال إلى الديمقراطية نتيجة غياب النشاطات المنتجة التي تظهر قيمة الإنسان العامل ودور عمله المنتج. الأمر الذي يعطيه الاستقلالية التي تسمح له بالتعبير عن رأيه دون تملق ودون خوف من انقطاع مصدر رزقه بسبب هيمنة الحكومة على فرص العمل ومصادر النشاطات المدعومة بترخيص الحكومة أو بمشترياتها أو محاباتها في التعامل أو بقرارها

المباشر في التوظيف والترقية. ولعل تركز العمالة المواطنة في العمل الحكومي والقطاع العام، إضافة إلى انفصام العلاقة بين إنتاجيتها ومكافأتها من ناحية، واعتماد النشاطات التجارية والمالية وحتى الصناعية على النفوذ المستمد من العلاقة بالسلطة والتنعم بنفوذها والحظوة بالرضى لدى متخذي القرار من ناحية أخرى، يبين لنا هذا كله التأثيرات السلبية لريع النفط في ضوء السياسات المتبعة في تخصيصه، كما يفسر لنا الحاجة إلى أن يراعي الموظف أو صاحب النشاط الخضوع حتى تفتح له أبواب الكسب المشروع وغير المشروع. ونتبين من نظرة إلى العلاقة العضوية بين من يملكون النفوذ في الحكومة وبين من يتولون المناصب أو يزاولون النشاطات في القطاع الخاص ويملكونها، سوء استخدام ريع النفط لشراء الرضى على حساب الحقوق السياسية للمواطن.

رابعاً: البنية الاجتماعية

ولعل البنية الاجتماعية الراهنة وما تعانيه من تفشي القيم الاستهلاكية والروح الاتكالية وما تعانيه من خلل سكاني يتفاقم، إضافة إلى ما تعانيه من وأد اجتماعي للمرأة ونظرة عنصرية أو دونية لبعض فئات المواطنين، تشير إلى ضعف البنية الاجتماعية وتحد من قدرة المجتمع على التفاعل الإيجابي والعمل المشترك بين جميع المواطنين، من أجل تأمين المصير وتأكيد حق الجميع في المشاركة السياسية الفعالة. فتلك الظواهر السلبية أفرزت نسقاً ريعياً ـ سلطوياً في المجتمع. كما أن الخلل السكاني ـ على سبيل المثال ـ بدلاً من أن يتم إصلاحه قد تفاقم، وأصبحت نسبة قوة العمل المواطنة في جميع دول المنطقة في نهاية التسعينيات أقل من نسبتها في بداية الثمانينيات.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة قوة العمل المواطنة في عام ١٩٩٧ انخفضت عمّا كانت عليه في عام ١٩٨١ في العربية السعودية من ٥٧,١ بالمئة إلى ٣٥ بالمئة، وفي عمان من ٤٦ بالمئة إلى ٣٥ بالمئة، والبحرين من ٥٦ بالمئة إلى ٣٨ بالمئة، والكويت من ٢١ بالمئة إلى ١٧ بالمئة، وقطر من ١٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة وفي الإمارات من ١٣,٩ بالمئة إلى ٩,٥ بالمئة[٣]. وقد أدى هذا الخلل السكاني إلى تعطيل قدرة مجتمع المواطنين على التعاون والتعاضد، وأضعف قدرته على الفعل وردة الفعل، وجعل منه أقلية بين الأقليات التي

(٣) باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة: **الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٣٢.

يتكون منها السكان، وليس بالضرورة أكبر الأقليات أو أكثرها قدرة على المنافسة الاقتصادية. ولولا الحماية القانونية لمراكز المواطنين ودعم دخلهم من ريع النفط لما استطاعوا أن يحتفظوا بمراكزهم الاجتماعية الراهنة التي لا تعبر عن قدرتهم على المنافسة الاقتصادية مع الوافدين، وإنما تعبر عن دعم الدولة لمراكزهم الاجتماعية. ولعل نظرة إلى مجتمعات المنطقة تشير إلى أن المجتمعات الوطنية بدأت تفقد دورها باعتبارها التيار الرئيسي بين السكان، وأن علاقات السكان في أغلب دول المنطقة أقرب إلى علاقات معسكر العمل من علاقات المجتمع بالمعنى العلمي للمجتمع. فلا يشكل المواطنون في أغلب دول المنطقة، ولا سيما الصغيرة منها، كل المجتمع أو أغلبيته. وفي الوقت نفسه لا يشكل كل السكان مجتمعاً ترتبط مصائر أفراده وجماعاته ببعضها أكثر مما ترتبط بأي مجتمع خارج حدوده. ومما لا شك فيه أن وضعاً اجتماعياً هذه خصائصه وصفاته لا يتمتع ببنية اجتماعية قوية واندماج وطني ولا يتمتع بشعور بوحدة المصير يجعل من تفاعل أفراده وتوجهاتهم نحو تأمين الحاضر وكسب المستقبل، من خلال تأكيد حقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة من خلال حركة سياسية تستطيع أن تدعم طلباً فعالاً على الديمقراطية.

خامساً: البنية الجيوسياسية

وهذه البنية في المنطقة ضعيفة أيضاً مثل سابقاتها من البنى، بل هي تعبير عن ضعف تلك البنى ومحصلتها، حيث يتوقف أمن المنطقة العسكري اليوم على وجود القوات الأجنبية للدفاع عنها. كما نجد أن الخلافات الحدودية بين دول المنطقة ومع جيرانها لا تزال دون آلية اقليمية قانونية تسمح بالتوصل إلى حلول للمشاكل الحدودية. هذا إضافة إلى أن علاقة حكومات المنطقة بشعوبها لا تزال تتسم بطابع عدم التفهم للطموحات المشروعة للشعوب، مما يجعل الحكومات عرضة للضغوط الخارجية.

إن مثل هذه العلاقات الجيو ـ سياسية المختلة لا بد لها من أن تعيق الإرادة الوطنية للحكومات والشعوب وتؤثر في قدرتها على التغيير وفقاً لمصالحها المشروعة، ومن بينها إقامة نظام حكم ديمقراطي وطني يمتلك الإرادة الوطنية المعبرة عن خيارات المجتمع والقادرة على تأمين متطلبات الأمن والنماء فيه، بعيداً عمّا تُمليه المصالح غير المشروعة والاعتبارات الداخلية والخارجية.

وجدير بالملاحظة أن حكومات الغرب بشكل عام، وحكومة الولايات المتحدة بشكل خاص، ليست معنية بقيام نظم حكم ديمقراطية في المنطقة وربما تعيق قيامها. ويعود ذلك إلى نظرتها الضيقة بالإضافة إلى كون مصالحها تتحقق بشكل أفضل من خلال علاقاتها بحكومات مطلقة، أكثر مما تتحقق مع قيام حكومات وطنية ديمقراطية.

(٤) الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية فيها

ما هي الأهداف الوطنية التي تشترك شعوب المنطقة في السعي لتحقيقها؟ وهل يمكن تحقيق هذه الأهداف في معزل عن قيام نظم حكم ديمقراطية في دول المنطقة؟

يمكن اختصار الأهداف الوطنية الكبرى في ضوء محصلة التجارب السياسية في دول المنطقة والبنى التي أسفرت عنها، في أربعة أبعاد متداخلة ومتكاملة هي التنمية، والأمن، والاندماج الاقليمي في إطار التكامل العربي، والمشاركة السياسية الفعالة. وقد تم تفصيل هذه الأبعاد في الرؤية الاستراتيجية التي تم إعدادها، بناء على طلب مجلس التعاون في عام ١٩٨٣، حيث تم الانطلاق من إحدى عشرة غاية تهدف استراتيجية التنمية والتكامل إلى بلوغها، لمواجهة ثمانية تحديات تم الاتفاق على وجودها المشترك في دول المنطقة(١).

وقد اقترحت الاستراتيجية باعتبارها إطاراً عاماً لخطط التنمية في كل من دول المنطقة ثمانية أهداف استراتيجية عاجلة. أربعة منها تتعلق بتصحيح المسار، **أولها**: تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية. **وثانيها**: تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها. **وثالثها**: إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية. **ورابعها**: إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها. كما كانت الأهداف الأربعة الأخرى من الخامس إلى الثامن مختصة ببدء عملية التنمية الشاملة المستدامة ذات البعد الإنساني: **أولها**:

---

(١) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢١ ـ ١٢٧.

بناء قاعدة اقتصادية بديلة. **وثانيها**: بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة. **وثالثها**: إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية. **ورابعها**: توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية واجتماعية مستمرة. وقد تم اختتام الوثيقة المتضمنة تلك الرؤية الاستراتيجية، بذكر متطلبات التنفيذ، ومنها الإشارة إلى الإصلاحات السياسية والإدارية المطلوبة على المستوى الاقليمي وفي كل دولة من دول مجلس التعاون(٢).

وجدير بالذكر أن تلك الاستراتيجية ساهم في وضعها ومناقشتها أكثر من مائة من أبناء المنطقة، وشارك فيها خبراء عرب، وعقدت من أجلها ندوتان على مدى عام كامل. ومما يؤسف له أن مجلس وزراء التخطيط ـ آنذاك ـ رفض مناقشتها عندما عرضتها الأمانة العامة لمجلس التعاون عليه في آذار/مارس ١٩٨٤، بسبب تطرقها إلى الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لعملية التنمية وعدم وقوفها عند حدود المشاريع الاقتصادية المشتركة فقط.

واليوم حين نعود إلى تحري الأهداف الوطنية المشتركة لدول المنطقة، فإننا نجد أن «مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل» لا يزال يحمل توصيفاً للأهداف الوطنية المشتركة لدول المنطقة. تحتاج الوثيقة التي أعدت عام ١٩٨٣ إلى تنقيح وتطوير، ولكنها لا تزال تنتظر إرادة التنفيذ واستعداد متخذي القرار لمناقشتها جدياً. وهي في أساسها صالحة، تتضمن الغايات وتذكر التحديات وتشير إلى الإمكانيات وتخلص إلى الأهداف الاستراتيجية ومتطلبات التنفيذ. ولعل ما نحتاج إليه اليوم هو إرادة التنفيذ التي كنا ـ مع الأسف ـ نفتقدها في دولنا عندما صدرت تلك الوثيقة. ولعل سبب عدم الالتفات إلى تلك الاستراتيجية يعود إلى غياب الديمقراطية وافتقاد المائة مشارك من مختلف دول المنطقة مثل غيرهم من بقية المواطنين القدرة على الوصول إلى متخذ القرار ومناقشة أهمية تلك الرؤية الاستراتيجية وإمكانية وضعها موضع التطبيق.

ولقد استطاع المشاركون في الندوة إقناع الأمين العام لمجلس التعاون وأركان أمانته بأهمية تلك الرؤية وإمكانية تطبيقها، عندما ذكّروه بأنه قد صرح بأن مجلس التعاون رغبة لدى الشعوب حققها حكام المنطقة، فقيل له إن

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٨٦.

مجلس التعاون هو الرغبة الأولى والرؤية الاستراتيجية له هي الرغبة الثانية. وهي بمثابة روح للجسم. وقد حسم ذلك القول تردد الأمين العام في قبول الجزء الأخير المتعلق بمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية، وإن كان قد قبله على مضض. وقد صرح الأمين العام نفسه، في ندوة أخرى لتقييم مجلس التعاون بعد مرور عشر سنوات، بأن القضايا التي طرحتها الاستراتيجية تعتبر «بطاطا ساخنة» لا يجري التداول حولها بين الحكام ويصعب الحديث معهم حولها (. . .).

لقد كان وأد تلك الاستراتيجية يعود إلى عدم الاستعداد لقبول المشاركة الفكرية في تحديد الخيارات الوطنية. ومن هنا، فأهداف اليوم لا تزال في أساسها هي أهداف الأمس، ويمكن إجمالها وتركيزها في الأهداف الكبرى التالية:

أولاً: إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به

. . وذلك تحقيقاً للمساواة والعدل والإنصاف، ومن أجل تعميق شعور الانتماء وتحقيق الاندماج الوطني وتعزيز الروح الوطنية، عندما تتوفر الشروط القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق الولاء وتمكن المواطن من أداء واجبات المواطنة وضمان حقوقها دون تعارض مع انتماءاته الجوهرية الأخرى وثوابته ومراعاة مصالحه الحيوية. وتحقيق هذا الهدف يقتضي **أولاً**: إصلاح الخلل السكاني تدريجياً والتعامل بشكل إنساني مع متطلبات ذلك الإصلاح بما في ذلك التعويض على المتأثرين من تطبيقه وتأكيد المعاملة الإنسانية للمتضررين منه. **ثانياً**: إعادة الاعتبار لدور المواطنين باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع، من خلال تنمية قدراتهم التنافسية والربط تدريجياً بين المكافأة والجهد والإنتاجية، وتمكينهم من المشاركة السياسية الفعالة. **ثالثاً**: المساواة بين المواطنين دون تمييز، ذكوراً وإناثاً، على أرض الواقع في الفرص والمكانة الاجتماعية، وذلك من خلال معالجة النظرة الدونية للمرأة ولبعض فئات المواطنين، فضلاً عن الحد من الامتيازات الوراثية للنخب الحاكمة من حيث المكانة البروتوكولية، ومن حيث الرواتب والمخصصات وادعاء الحق الخاص في المال العام، أو الأفضلية في تولي المناصب العامة واحتكار النفوذ في القطاع الخاص وفي منظمات المجتمع المدني الحديث. **رابعاً**: استيعاب المتجنسين الجدد وإدماجهم في التيار الرئيسي في المجتمع والقضاء على مظاهر السلبية لدى الآخرين تجاههم، والحد من مظاهر التوجه إلى الحقوق الاقتصادية

وامتيازات قطاع الأعمال ـ لدى البعض منهم ـ دون تحمل واجبات المواطنة والارتباط المصيري بالمجتمعات التي اكتسبوا جنسياتها.

ثانياً: التمهيد لبدء عملية تنمية شاملة مستديمة ذات بعد إنساني

.. وهذا يقتضي **أولاً**: إخضاع النفط والغاز الطبيعي من حيث عائداته وإمكانياته الصناعية وصادراته لاعتبارات المصلحة الوطنية والخيارات الاقتصادية البعيدة المدى، دون قصد الإضرار بالمصالح المشروعة للأطراف الأخرى المعنية بالنفط، وذلك في إطار اعتماد متبادل، إرادي وعادل. **ثانياً**: إصلاح توجهات الميزانية العامة وتطوير سياساتها بهدف إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى واعتبارات العدالة وبالتالي البدء بالتخلص من المخصصات والنفقات التحويلية التي لا يقابلها عمل ولا تقتضيها حاجة ملحة، إلى جانب البدء بتحصيل الرسوم وفرض الضرائب من أجل توفير جزء معتبر من ريع النفط للاستثمار، باعتباره إيراداً رأسمالياً لا يجوز من حيث المبدأ إنفاقه على الاستهلاك الجاري. **ثالثاً**: الشروع في بناء قاعدة اقتصادية بديلة تستفيد من إمكانيات النفط من أجل إعداد اقتصادات المنطقة تدريجياً لعصر ما بعد الاعتماد على ريع النفط، وذلك من خلال تنمية نشاطات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية يشارك فيها القطاع الخاص الوطني، قادرة على تحويل الميزات النسبية التي يتيحها النفط والغاز الطبيعي في الوقت الحاضر للمنطقة إلى ميزات تنافسية قادرة على الصمود في وجه تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي ومقتضيات اتفاقيات منظمة التجارة الدولية. **رابعاً**: تصحيح التوجهات الطفيلية الراهنة للقطاع الخاص وتنمية قدراته الإيجابية وتعزيز سعيه للاستثمار في القطاعات ذات الجدوى الاقتصادية، ومنها قطاع النفط والصناعات النفطية التي تتمتع بميزات نسبية يوفرها وجود الغاز الطبيعي والنفط في المنطقة. **خامساً**: إصلاح إدارة المشروعات العامة وتعزيز توجهاتها الاقتصادية والإنتاجية من أجل تنمية القطاع العام وتمكينه من استثمار جزء من ريع النفط لما فيه صالح الأجيال القادمة تحقيقاً للعدالة بين الأجيال. **سادساً**: العمل على عودة الاستثمارات الخارجية للمواطنين، وتوفير البيئة القانونية لحماية استثمارها في الداخل.

ثالثاً: بناء مقومات الأمن الوطني

.. وهذا يقتضي تنمية الاعتماد الاقليمي على الذات في إطار النظام العربي الاقليمي بعد تطويره وترشيده. ولتحقيق ذلك لا بد من الانتقال من

الاعتماد على الحماية العسكرية الأجنبية إلى بناء قدرة دفاعية من خلال كيان سياسي فدرالي موحد، يبدأ بمجلس التعاون ويمتد إلى دول الجوار العربي، ويرتبط بنظام اقليمي عربي وإسلامي للأمن والاستقرار وعدم الاعتداء. كما يقتضي توظيف الدبلوماسية وحسن علاقات الجوار من ناحية، والتفاهم بين الحكومات والشعوب من ناحية أخرى، حتى يتم بناء الثقة في الترتيبات الاقليمية والوطنية وتنتفي الحاجة إلى القوات الأجنبية.

رابعاً: إصلاح إدارة الدولة والمجتمع وإقامة الحكم الرشيد

.. وهذا يقتضي **أولاً**: إصلاح الإدارة السياسية وترشيد عملية اتخاذ القرارات وتوسيع دائرة المشاركين فيها. **ثانياً**: إصلاح الإدارة العامة وتنمية نظمها وأجهزتها وإعداد كوادرها المهنية والفنية من بين المواطنين دون تمييز، مع وجود حصانة للموظف العام حتى يقوم بدوره ويؤدي مسؤوليته تجاه تنفيذ القوانين، دون خوف أو اضطرار لقبول تدخلات غير قانونية باسم السلطات العليا، وذلك باعتبار الموظف العام والإدارة العامة حماة المصلحة العامة والمناط بهما حمايتها تحت إشراف الإدارة السياسية ووفق القوانين المرعية. إن تعزيز كفاءات وسلطان الإدارة العامة أمر ضروري في إطار الحاجة الملحة لمواجهة الدور المتغير، ولكن المتعاظم الأهمية، للإدارة العامة في مجال التوجيه والتخطيط الاستراتيجي التأشيري، وفي مجال الرقابة والضبط وإدارة النشاطات، في ضوء اعتبارات رعاية المصلحة العامة وحمايتها من اللاعبين الماهرين المنتهزين للفرص الذين دفعت بهم إلى الساحة الوطنية سياسات الانفتاح الاقتصادي، وعززت وجودهم اتفاقيات التجارة الدولية والدور المتعاظم للشركات العابرة القارات في عصر العولمة التي تفتح مجال الهيمنة في الدولة التي تفتقر إلى إدارة عامة على مستوى الوظائف التوجيهية والرقابية المطلوب القيام بها في عصر العولمة. **ثالثاً**: تغيير الموقف السلبي تجاه المجتمع وكفالة حرية التنظيم. وهذا يقتضي النظر في قوانين جمعيات النفع العام، وإصدار قوانين ديمقراطية للأحزاب والنقابات والجمعيات الثقافية والفكرية والمهنية تسمح بقيامها وتضمن حرية التعبير والتنظيم على أرض الواقع حتى يتكون المجتمع المدني المشارك وينمو الرأي العام المستنير والفعال. **رابعاً**: إصلاح نظام التعليم العام والخاص جذرياً، وتأسيسه على مقتضيات تنمية الروح الوطنية والممارسة الديمقراطية، وكذلك إطلاق حرية الإعلام وتبادل المعلومات في إطار القانون، وذلك باتجاه بناء الإنسان وتنمية قدراته وإطلاق

طاقاته من خلال تعزيز دور العقل وإعلاء شأن التوجهات الوطنية وترسيخ قيم الإنتاج والإبداع والقضاء على الازدواجية في الشخصية وإصلاح ما أصابها من انفصام لا يتفق مع العقيدة الإسلامية ولا متطلبات العصر.

خامساً: التوافق على دستور ديمقراطي

.. وهذا يقتضي إرساء أسس شرعية دستورية غير قابلة للتعطيل، وذلك من أجل بدء عملية التحول الديمقراطي وإدارة أوجه الاختلاف في الآراء والاجتهادات والتعارض في المصالح بشكل سلمي. ويتم ذلك بإرساء منهج سياسي يمكنه التعبير عن المصلحة العامة بشكل أكثر موضوعية، عندما يتم النظر إلى الدولة باعتبارها مؤسسة تقف من جميع المواطنين على مسافة واحدة. وعندما يتم الفصل بين أشخاص الحكام وشخصية الدولة والمصالح الشخصية والمصالح العامة التي يجب على الدولة أن تمثلها، ويتم ضبط الحدود بين المالية العامة والملكية العامة وبين ما هو مال خاص وملكية شخصية، كما يوضع حد لاستخدام النفوذ العام من أجل المصلحة الشخصية.

سادساً: مكانة الديمقراطية بين الأهداف الوطنية الكبرى

تتعدى أهمية الديمقراطية وإمكانياتها في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى ومكانتها المركزية كونها غاية وهدفاً من سائر الأهداف، إلى كونها وسيلة وأداة ومنهجاً سياسياً ونظام حكم يساعد، أكثر من غيره من نظم الحكم، على تحقيق الأهداف الوطنية. وهذا ما يميز الدولة الديمقراطية اليوم من غيرها من نظم الحكم البديلة التي مهما كانت نياتها طيبة في مرحلة من المراحل فإنها محكومة بحتمية ابن خلدون (انظر الشكل رقم (١)) ، ولا بد لها من الزوال عندما تفقد العصبية الكافية. أما الدولة الديمقراطية فإن عصبيتها هي الشعب من خلال التعاقد المجتمعي المتجدد[٣] ولذلك فقد أثبتت قدرتها على التطور والتكيف مع طموحات الشعوب، تعبيراً عن قدرتها النسبية على استمرار عملية التنمية الشاملة المستدامة، بسبب تمثيلها لآراء مواطنيها ومصالحهم بشكل متجدد عبر العصور والأجيال ويعود ذلك إلى تجديد الدولة الديمقراطية لقياداتها السياسية والمهنية والاجتماعية وتجديد رؤيتها وتوسيع خياراتها بسبب وجود الحرية وبفضل الحراك السياسي والاجتماعي وتداول السلطة، نتيجة

---

(٣) محمد وقيدي، **البعد الديمقراطي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧)، ص ٥٠.

لوجود المشاركة السياسية الفعالة في اتخاذ القرارات العامة الملزمة.

وحتى يتسنى لدول المنطقة أن تباشر في تغيير حقائق العجز الراهن عن تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ذات الوجه الإنساني، وتصبح قادرة على امتلاك الإرادة الوطنية اللازمة لتحقيق الأمن الوطني والاقليمي، وتغيير مسار تنمية الضياع، عليها أن تعترف بضياع فرص ثمينة للتنمية نتيجة لغياب المشاركة السياسية الفعالة في تحديد الخيارات الوطنية. وهذا العجز لن يتأتى لحكومات المنطقة وشعوبها إصلاحه ما لم يتم الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء شرعية دستورية تتوافق الشعوب بموجبها مع الحكومات على دستور ديمقراطي مماثل لدستور الكويت لعام ١٩٦٢، ودستور البحرين لعام ١٩٧٢ الذي عُطل منذ عام ١٩٧٥ وأثبتت الأيام ضرورة العودة إليه، وفقاً للاستفتاء الذي أجري في البحرين أخيراً. إن مثل هذا التحول إلى شرعية دستور ديمقراطي هو الكفيل بتوفير البيئة المناسبة التي تسمح بالقيام بإصلاحات جذرية لنمط الاستهلاك والدعة والاعتماد شبه المطلق على الدولة. ومثل هذا الإصلاح له تكاليف على المستوى الفردي وله تأثيرات مختلفة في الأفراد والجماعات نتيجة ما يتطلبه من تضحيات في مستويات المعيشة نتيجة تراجع دعم الدولة وصولاً لتلبية حاجتها إلى الضرائب والرسوم، الأمر الذي يتطلب مشاركة سياسية فعالة ومراقبة وضبطاً لمسار الإصلاح وتوزيع أعبائه بشكل عادل بين الأفراد والجماعات، حتى يرضوا بتقليص الدعم ويصبحوا تدريجياً مستعدين لدفع الضرائب مقابل المشاركة في الرقابة على طريقة صرفها.

وجدير بالتأكيد أن الوصول إلى الأهداف الوطنية السابق ذكرها، يمر عبر أربعة مداخل استراتيجية متكاملة ذات تأثير بالغ في جميع المواطنين وتتطلب تضحيات منهم، وبالتالي تحتاج إلى مشاركتهم في الرأي وفي القرار، **أولها**: إصلاح الخلل السكاني. وذلك حتى يصبح المواطنون أغلبية متزايدة آمنة في أوطانهم وأساس قوة العمل والتيار الرئيسي في المجتمع قانونياً وفعلياً. **ثانيها**: إصلاح الخلل الإنتاجي. وهذا يتطلب ابتداء إعادة النظر في طبيعة الريع الاقتصادي لصادرات النفط باعتباره إيراداً رأسمالياً عاماً يجب أن يستثمر لصالح الجيل الراهن والأجيال المتعاقبة. وهذا الإصلاح هو المدخل إلى الانتقال من النسق الريعي الراهن بكل ما يمثله من سلبيات، إلى نسق إنتاجي يحتاج إلى كثير من جهود المشاركة الفعالة على المستوى السياسي والإنتاجي وفي مجال التمتع بثمرات الإنتاج. **ثالثها**: توفير شروط الاندماج الوطني واعتبار المواطنة هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات، دون تمييز بين المواطنين

ذكوراً وإناثاً. **رابعها**: الاندماج الاقليمي في إطار التكامل العربي. وهذا الاندماج، إلى جانب كونه هدفاً هو أيضاً وسيلة، وهو السبيل الوحيد الذي يحقق لكل من دول المنطقة الصغيرة كياناً اقتصادياً واجتماعياً قابلاً للتنمية، وكياناً عسكرياً قادراً على توفير الحد الأدنى من متطلبات الأمن وامتلاك الإرادة الوطنية.

ومثل هذا الكيان الاقليمي لا يمكن الاطمئنان إليه إلا إذا حكمت العلاقات الديمقراطية أطرافه حكاماً ونخباً حاكمة بالدرجة الأولى إضافة إلى حاجة الشعوب. فالحكام والشعوب لا يمكن أن يتنازلوا عن مواقعهم لعائلة حاكمة ولا لحاكم غير ديمقراطي. وبذلك لن يتحقق الاندماج الاقليمي، كما لا يمكن ولوج أي من مداخل الإصلاح الجذري المطلوب، إلا إذا أرسيت شرعية دستور ديمقراطي وتم العمل بمقتضاها على المستوى الوطني، وصولاً إلى المستوى الاقليمي. ولعل تجربة مثل **التجربة الماليزية** تقدم نموذجاً لمثل هذا الانتقال السلمي إلى الديمقراطية والاتحاد، الذي تحقق بموجبه للاتحاد الماليزي الاندماج الاقليمي لما فيه صالح أمن ونماء السلطنات والولايات الأربع عشرة المكونة للاتحاد الماليزي. ومن هنا تبرز لنا مكانة الديمقراطية ـ على المستوى الوطني والاقليمي ـ ويتأكد دورها في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى. فالديمقراطية، بالإضافة إلى كونها هدفاً في حد ذاتها، هي أيضاً وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى الأخرى.

(٥) تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية

غرض الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي نخلص إليها هنا، يتمثل في تمكين المواطنين في دول المنطقة من توعية وتنظيم أنفسهم والتعاون مع حكوماتهم بعد إقناعها بأهمية وإمكانية الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية. وهذا الغرض على الرغم من سهولة القول به ومشروعيته العظيمة إلا أن الوصول إليه أمر عصي، تشير إلى صعوباته محصلة التجارب السياسية المعاصرة في دول المنطقة، وما أسفرت عنه من بنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وارتباطات جيو ـ سياسية، تحمل في تركيباتها من عوامل إعاقة الانتقال إلى الديمقراطية أكثر مما تحمل من عوامل تعزيز المساعي الديمقراطية.

ومن هنا فإن مستقبل الديمقراطية في المنطقة يتطلب بذل الكثير من الجهد والتفكير المشترك من أجل تنمية فهم مشترك أفضل للديمقراطية، والتعرف على سبل ومداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، في ضوء محصلة التجارب السياسية فيها وما أسفرت عنه من بنى مجتمعية، وفي إطار الأهداف الوطنية الكبرى لمجتمعات المنطقة. وعلينا أن نتحاور في ما بيننا وأن نوسع دائرة الحوار على المستوى الاقليمي والمستوى الوطني من أجل تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية على المستوى الاقليمي وتشجيع القوى التي تنشد التغيير في كل دولة من دول المنطقة على التوافق على رؤية وطنية مستقبلية تساعد على تنمية الطلب الفعال على الديمقراطية في كل من دول المنطقة حسب ظروفها وإمكانيات الانتقال سلمياً إلى نظام حكم ديمقراطي فيها.

ومن باب المحاولة، ومن أجل تحفيز الحوار حول كيفية تنمية رؤية

مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في المنطقة، فإنني أطرح للنقاش أربع نقاط ذات علاقة ببناء رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية:

أولاها: التعرف على أصحاب المصلحة في الديمقراطية. **ثانيتها**: الواقع الراهن للحركة الديمقراطية. **ثالثتها**: الإمكانيات والفرص المتاحة. **رابعتها**: العوامل المعيقة.

أولاً: أصحاب المصلحة في الديمقراطية

يمكن النظر إلى أصحاب المصلحة في الديمقراطية ورصد توجهاتهم من زاويتين: **أولاهما**: زاوية الأفراد والجماعات غير المنظمة، والتي تعبر عن نفسها من خلال ما هو متاح من أطر وقنوات التعبير مثل الأندية[١] والجمعيات والمجالس والمساجد والديوانيات، ومن خلال العرائض والتجمعات الوطنية التي تبرز في فترات متباعدة وقت الأزمات. هذا إضافة إلى الأعمال الفنية والكتابات الأدبية والصحفية والأكاديمية والفكرية، التي يعبر من خلالها الأفراد عن مصلحتهم في الديمقراطية ودعوتهم إليها. **وثانيتهما**: زاوية القوى أو الأحزاب والحركات التي تعبر عن مصالحها ومواقفها بشكل واضح ومنظم.

وإذا استثنينا الكويت، حيث توجد أحزاب الأمر الواقع، كما توجد اتحادات ونقابات وجمعيات، ويبرز تجمع وطني دستوري عبر التيارات عندما يعطل الدستور ويحل مجلس الأمة[٢]، فإن القوى السياسية الفاعلة اليوم في دول المنطقة لا تتعدى الأسر الحاكمة والقوى الخارجية المؤثرة في القرار الوطني، وإلى حد ما تضاف إليهما تيارات بشكل عام مثل التيار الديني والتيار الوطني بكافة تكويناتهما، وربما بعض الطوائف والقبائل والمناطق وتجمعات التجار والعمال والطلاب في أوقات الأزمات.. أما الأفراد مهما كثر عددهم فإنهم لا يمثلون قوة سياسية فعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الوطنية ومنها الخيار الديمقراطي. ويبقى بذلك تعبير الأفراد

---

(١) تقي محمد البحارنة، معد، نادي العروبة: **ستون عاماً في خدمة الثقافة والمجتمع، ١٩٣٩ - ١٩٩٩: استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين** (المنامة: إصدارات نادي العروبة، ١٩٩٩).

(٢) عبد الله فهد النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر** (لندن: دار طه للإعلان، ١٩٧٨)، ص ٢٢٩ - ٢٣٨.

والجماعات المعارضة عبر التيارات الدينية والوطنية وغيرها من التكوينات التقليدية أو الحديثة، تعبير معارضة غير متاح لها حرية التنظيم كي تصبح قوة سياسية مؤثرة بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات.

ومن هنا يمكننا القول إن هناك أفراداً كثيرين وجماعات متعددة في دول المنطقة تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية، وتعبر عن ذلك من خلال الأطر والقنوات المحدودة المتاحة لها. إلا أن هؤلاء الأفراد والجماعات لم يصبحوا بعد قوة سياسية فعالة متمكنة من التعبير علنياً عن مصلحتها في الديمقراطية، ولن يصبحوا قوة سياسية إلا عندما يتحولون إلى حركات سياسية ذات قوة فاعلة.

وفي اعتقادي أن الأفراد والجماعات التي تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية في كل دولة من دول المنطقة، يمكن أن يتسع نطاقها ويتبلور طلبها حتى تصبح قوة سياسية فعالة تعبر عن مصلحتها في إقامة نظام حكم ديمقراطي، كلما اتسع الهامش المتاح لحرية التعبير وحرية التنظيم.

فمن حيث المبدأ يمكن اعتبار جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المتعدية على حقوق الآخرين، أصحاب مصلحة في الديمقراطية. هذا دون إنكار لما في الطبيعة الإنسانية من ميول العدوان وحب الاستئثار، إذا لم يكن هناك رادع للظلم وحافز للعدل كافيان. ومن هنا يجب تعزيز قيمة الإنصاف وإعلاء شأن العقل والعقلانية في السلوك تحت طائلة الضبط الاجتماعي، وذلك من أجل تعبئة أصحاب المصلحة في الديمقراطية والحيلولة دون انحراف السلوك الثقافي. إن الأفراد والجماعات التي ما زالت لا تدرك مصلحتها من إقامة نظام حكم ديمقراطي ـ حسب وجهة نظري ـ (إذا استطاع المجتمع الحد من ميول العدوان والاستئثار لديها)، إما أنهم لم يتفكروا في إمكانية التكامل بين الشورى والديمقراطية[3]، ولم يلاحظوا بعد قوة العلاقة بين المبادئ الديمقراطية وبين القيم الدينية والإنسانية الخالدة من حرية ومساواة وعدل وإنصاف وتكافل في ظل تعايش سلمي[4]، وإما أنهم غير مطلعين أو غير مدركين لإنجازات نظم الحكم الديمقراطية في مجال الأمن الوطني والتنمية وحفظ كرامة الإنسان،

---

(٣) عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية** (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٨٠)، ص ٤٢٥ و٤٥٠.

(٤) محمود شلتوت، **الإسلام: عقيدة وشريعة**، ط ١٦ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٢)، ص ٤٣٣ ـ ٤٦٧.

مقارنة بغيرها من نظم الحكم غير الديمقراطية المعاصرة لها. إن أي مقارنة بين نظام الحكم الديمقراطي على أرض الواقع مع بدائله، تبرهن على أن نظام الحكم الديمقراطي هو حقاً «أقل نظم الحكم سوءاً» على الإطلاق.

ولعل سبب عدم التفكير العميق في أفضلية نظام الحكم الديمقراطي وتقدير إنجازاته وما يتيحه للأمم والشعوب من استمرار الاستقرار والتراكم المادي والمعرفي في ظل سلم اجتماعي، يعود إلى سوء فهم أو سوء ظن، وربما سوء طبع، لدى بعض الناس. كما قد يكون عائداً إلى غشاوة مصلحة آنية أنانية ضيقة تقف عند حدود اللحظة الراهنة وتفتقد الحكمة. وربما تكفي العقلاء والمنطقيين من هؤلاء نظرة إلى حقيقة استمرار المصالح المشروعة للأسر الحاكمة وسائر النخب الباقية في الدول التي وصلت إلى الديمقراطية سلمياً، بسبب قبولها بالحكم الديمقراطي الدستوري. هذا بينما زالت الأسر والنخب الحاكمة التي لم تسمح بمسار الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية. إن نظرة متأملة لحياة الحكام ومصيرهم في الدول الديمقراطية بعد خروج السلطة من أيديهم، مقارنة بحياة الحكام بعد زوال السلطة في الدولة غير الديمقراطية، كفيلة بأن تجعل العاقل يدرك أفضلية نظام الحكم الديمقراطي[٥]. وعندها سوف يدرك هؤلاء المترددون من زاوية مصالحهم في المدى البعيد، ما يمكن أن يوفره نظام الحكم الديمقراطي من استمرار المصالح المشروعة وما يمكن أن يحققه من سلم اجتماعي على قاعدة الديمقراطية عندما يكون الحاكم أو المسؤول في سدة الحكم، وعندما يعود إلى المجتمع باعتباره مواطناً.

وحتى يتحول معظم الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة إلى إدراك مصلحتهم في الديمقراطية، لا بد من أن يقتنعوا بإمكانياتها وبقدرتها على تسهيل الوصول إلى تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، كما أن عليهم أن يطوروا مواقفهم تجاهها. وهذا يقتضي الرد الواضح والمقنع من قبل الداعين للديمقراطية على اعتراضات المعترضين على الديمقراطية من حيث المبدأ لأسباب عقائدية أو مصلحية، وتحفظات المتحفظين على الديمقراطية لأسباب مرحلية أو نتيجة لفشل تجارب تصديرها إلى الدول العربية.

وهذا الرد على اعتراضات المعترضين وتحفظات المتحفظين يقتضي مشاركتهم في الحوار حول المفهوم المعاصر للديمقراطية الذي ينفي عنها شبهة

---

(٥) عبد العزيز محمد الخاطر، «خواطر فكرية: الحياة تبدأ بعد السلطة،» **الشرق** (قطر)، ٢٨/١٢/٢٠٠٠، ص ٩.

العقيدة المنافسة للعقيدة الإسلامية، ويسبغ عليها صفة نظام الحكم والمنهج السلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتعارض المصالح. كما يقتضي إضافة إلى مقاربة إشكالية الديمقراطية مع الإسلام، الحوار أيضاً من أجل مقاربة إشكاليات أخرى ذات أهمية في توضيح مصلحة الأفراد والجماعات في الديمقراطية. ومن هذه الإشكاليات تبرز احتمالات اختراق الأمن الوطني والتعدي على الثوابت الوطنية من دين وهوية وقيم إيجابية، من قبل قوى الهيمنة الخارجية التي تروّج لأشكال من الديمقراطية تتوافق مع مصالحها غير المشروعة وتهدف إلى تصدير قيمها وعقائدها، على حساب قيم ومعتقدات وأمن ومصالح المجتمعات الأخرى.

ولعل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية يقتضي أيضاً شراء رضا أصحاب الامتيازات والمكانات التقليدية بثمن **مؤقت ومقبول إنسانياً**، عن طريق التدرج في إلغاء تلك الامتيازات، الأمر الذي يوجد مخرجاً سلمياً لأصحاب تلك الامتيازات التي قد تُغري الرغبة في استمرارها بعض الجماعات بمعاداة الديمقراطية والوقوف في وجه المطالبين بها. وهذا المخرج السلمي قد يساعد على التوافق بين الأسر الحاكمة والجماعات والفئات المحسوبة عليها من ناحية، وبين عموم المواطنين من ناحية أخرى، ويرسي شرعية دستورية، كما هو الحال في دستور الكويت لعام ١٩٦١، وكما كان عليه الحال في البحرين عندما طبق دستور ١٩٧٢ وعندما تم قبول ميثاق العمل الوطني عام ٢٠٠١ من أجل عودة العمل بالدستور.

ثانياً: الواقع الراهن للحركة الديمقراطية

الحركة الديمقراطية في دول المنطقة ضعيفة بشكل عام - مع وجود فوارق من بلد إلى آخر - لسببين جوهريين، **أولهما**: غياب الأحزاب السياسية التي تعارض قيامها جميع نظم الحكم في المنطقة، بل تحرمها قوانين أغلبية دولها. وحتى ما هو موجود منها بحكم الأمر الواقع في الكويت، هو إلى الجمعيات والتعاضديات أقرب منه إلى الأحزاب السياسية الوطنية من حيث العضوية التي تسعى للوصول إلى السلطة التنفيذية من خلال الانتخابات وفق برنامج وطني[٦]. **وثانيهما**: عدم قدرة الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير

(٦) فلاح عبد الله المديرس، **التجمعات السياسية الكويتية**، ط ٢ (الكويت: المؤلف، ١٩٩٦)، ص ٣٨ - ٤٢.

على الانخراط في حركة دستورية ديمقراطية بسبب غياب قواسم مشتركة تغلب أمر التوافق بينهم على دستور ديمقراطي، على اختلافاتهم الأخرى. وذلك نتيجة ضعف التنظيمات الأهلية وضيق أفق «السراة» ومن يحتلون دور الوجهاء في المجتمع، وضعف حس المسؤولية التاريخية لدى بعضهم. وإذا كان الشاعر العربي(*) يقول:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة لمن جُهّالهم سادوا

فإن الأفراد والجماعات أصحاب المصلحة في الديمقراطية لا يزالون - إلى حد كبير - دون تنظيم ودون قيادات تاريخية، وما هو موجود من تكوينات وتيارات لا يزال يفتقر إلى القيادات الحكيمة القادرة على الارتفاع إلى مستوى المسؤولية التاريخية المطلوبة، للتوافق على قواسم مشتركة تسمح بقيام حركة وطنية وديمقراطية تنشد الإصلاح في كل دولة وفقاً لظروفها. وربما تكون - آلية الضبط السلطوي - الريعي التي تتبعها نظم الحكم، هي أيضاً إحدى أهم الأسباب الجوهرية في الحيلولة دون تنمية تنظيمات سياسية وبروز قيادات ديمقراطية ترتفع إلى مستوى المسؤولية التاريخية، بدلاً من «الوجهاء» الذين يهتم بهم البروتوكول والإعلام في المناسبات لملء الفراغ.

ولعل الكويت هي الأكثر تأهيلاً لبروز نموذج لحركة دستورية ديمقراطية تضم الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير وتسعى لتطبيق دستور الكويت لعام ١٩٦٢ نصاً وروحاً. إن «آباء» الدستور الكويتي(٧) ما زالوا هم أو امتداداتهم السياسية على قيد الحياة، كما أن التجربة السياسية الكويتية قد حققت قدراً من حرية التعبير، وإلى حد أقل حرية التنظيم، يجب استثمارهما للانتقال إلى الديمقراطية من خلال تطبيق دستور الكويت نصاً وروحاً، وتحويل وضع الأسرة الحاكمة إلى ملكية دستورية، تقبل بمبدأ تداول السلطة التنفيذية ولا تعارض التخلص من أي احتكار سياسي واجتماعي واقتصادي يتعارض مع متطلبات الممارسة الديمقراطية. ولعل انغماس التيار الديني والتيار الوطني الذي يتعصب بعض أفراده للعلمانية والليبرالية الغربية في جدل عقيم، ومجانبة فقه الأولويات لدى بعض جماعات الإسلام السياسي، يشكلان خطورة على مستقبل الممارسة الديمقراطية، إذا لم يتدارك التيار الوطني والتيار الديني أهمية

(*) البيت للأفوه الأودي (المحرر).

(٧) أحمد علي الديين، **ولادة دستور الكويت** (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٩)، ص ٩ - ٥٤.

الاستفادة من الحرية التي ضمنها دستور الكويت للانتقال إلى الديمقراطية وتداول السلطة التنفيذية وفقاً للشريعة الدستورية الراهنة. وتبدو الآثار السلبية لماحكات التيار الديني والتيار الوطني في السلبية التي يظهرها أهل الكويت تجاه العمل السياسي المنظم والميل إلى العمل الفردي المستقل وفقدان الحماس الجماهيري لمنظمات المجتمع المدني ذات البعد الثقافي والسياسي العام.

ولقد برزت ملامح حركة ديمقراطية في الكويت بشكل خاص خلال فترات تعطيل الدستور وحل مجلس الأمة، ولا سيما في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٢، حيث برز في الكويت حزبان قويان «حزب الدستور الديمقراطي»، و«حزب الأسرة الحاكمة» الذي استطاع على الرغم من المعارضة الشعبية القوية العمل من خارج الدستور والدعوة إلى انتخاب مجلس وطني غير دستوري بدلاً من مجلس الأمة[٨].

ويلاحظ أن الحركة الدستورية الديمقراطية التي تبلورت في الكويت لم تحافظ على تماسكها بعد العودة إلى انتخابات مجلس الأمة، بل إن الخلافات الثانوية بين التيار الديني والتيار الوطني بشكل عام، وبين فصائل كل تيار، سرعان ما تعود إلى البروز، الأمر الذي يمنع هذين التيارين من العمل على تثبيت دستور الكويت لعام ١٩٦٢ نصاً وروحاً، وصولاً إلى هدف تداول السلطة التنفيذية (عدم احتكار رئاسة مجلس الوزراء ووزارات السيادة)، والانتقال بالتجربة السياسية إلى مستوى الممارسة الديمقراطية الحقة. ومن هنا فإن «حزب الدستور الديمقراطي» لا بد من أن يستمر حتى تنتقل التجربة الكويتية إلى ممارسة ديمقراطية حقة. ولا بد من أن يكون هناك برنامج يتوافق عليه الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير وتسعى لتطبيق دستور الكويت. وهذا يقتضي التوافق على قواسم مشتركة - منها مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمواطنة المتساوية وتسوية قضية «البدون» - وبرنامج مرحلي ينمّي القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي ويزيد من قدرتها التنظيمية ويعزز جهودها نحو تثبيت العمل بدستور الكويت وتطبيقه، وحسم الخيار الديمقراطي والانتقال، من خلال الإمكانيات التي يتيحها نظام الحكم الديمقراطي، إلى حسم الخيارات الوطنية الأخرى، كما دعا إلى ذلك جاسم السعدون في ندوة العلاقات الكويتية - العراقية عام ١٩٩٩.

---

(٨) بلال الحسن، «الكويت.. والتجربة الصعبة،» **اليوم السابع** (باريس) (١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٠)، ص ١٢ - ١٥.

وتأتي البحرين بعد الكويت من حيث إمكانية تنمية حركة ديمقراطية. وقد اتضح ذلك من بروز مطالب العودة للعمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٢. ويوجد في البحرين أساس تاريخي لتنمية حركة ديمقراطية من أجل العودة للعمل بالدستور ومن أجل تفعيل العمل به وترسيخه بعد العودة إليه. ويتمثل ذلك في «هيئة الاتحاد الوطني» التي مثلت شعب البحرين في الخمسينيات وفي العريضة التي وقعها آنذاك ٢٥ ألف بحريني من أصل ٨٠ ألف نسمة هم كل سكان البحرين عام ١٩٥٤[٩]، وما تلاها من حركة علنية قدمت مطالب لحكومة البحرين والحكومة البريطانية، وتفاوضت حولها حتى عام ١٩٥٦ عندما تم حل الهيئة واعتقلت قياداتها[١٠]. كما أن دستور البحرين لعام ١٩٧٢ يمثل أساساً متيناً لنشوء حركة ديمقراطية في الوقت الحاضر. وقد تأكد ذلك منذ عام ١٩٩٠ على وجه الخصوص، عندما تتالت العرائض وتلتها الاضطرابات والمطالبات التي رفعها الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير وما زالت تؤكد مطالبتها بعودة العمل بدستور ١٩٧٢ بعد الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني. وتمثل العريضة التي وقع عليها ـ أيضاً ـ ٢٥ ألفاً من أهل البحرين في منتصف التسعينيات مظهراً بارزاً للحركة الديمقراطية في البحرين[١١]. وعلى الرغم من كثرة المطالبين بالديمقراطية في البحرين، إلا أن القيادات التي تتبنى هذه المطالب ما زالت غير قادرة على تفعيل طلبها في كل الأوقات لتشكل حركة ديمقراطية أو حزب الدستور الديمقراطي. وربما يعود ذلك إلى الإجراءات الأمنية وإلى آلية الضبط السلطوي. كما قد يعود جزئياً إلى قوة العامل الطائفي الديني في الحركة التي تنشد التغيير في الوقت الحاضر، الأمر الذي يعطي السلطات حجة مواجهتها وإقناع بعض فئات الشعب وربما الرأي العام العربي الرسمي ضدها. وهذا يقتضي من الحركة الديمقراطية في البحرين أن تعيد طرح نفسها في مرحلة ما بعد الميثاق الوطني، على أساس وطني سياسي واضح ومتوازن يضمن فعاليتها الداخلية ويقلل من معارضتها الخارجية بسبب الطائفية. وفي هذا مصلحة كبرى لشعب البحرين ولشعوب المنطقة ومستقبل الديمقراطية فيها.

---

(٩) ابراهيم محمد شهداد، **نشاط المعارضة السياسية في البحرين، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦** ([الدوحة]: جامعة قطر، ١٩٩٩)، ص ٤٠.

(١٠) عبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى** (بيروت: المؤلف، ١٩٦٥)، ص ٧٥ ـ ٢٣٦.

(١١) أحمد الشملان [وآخرون]، **الحركة الدستورية: نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية** (البحرين: دار الوحدة الوطنية، ١٩٩٧)، ص ١٧.

وتتفاوت الأوضاع في بقية دول الخليج، ولكنها ـ مجتمعة ـ تفتقر إلى حركة ديمقراطية محسوسة. هذا على الرغم من أن الحركة الوطنية في هذه الدول في الخمسينيات والستينيات كانت تشارك الكويت والبحرين طموحاتهما الديمقراطية[١٢]. وقد قدمت الحركة الوطنية وامتداداتها في الحركة العمالية والطلابية في قطر ـ على سبيل المثال ـ مطالب وطنية[١٣]. وفي عقد السبعينيات كانت هناك طموحات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، من خلال تحول النظم الأساسية في قطر والإمارات وعمان إلى دساتير ديمقراطية دائمة. ولكن هذه المطالب أيضاً تراجعت تدريجياً مع الطفرة النفطية. هذا على الرغم من بقاء الطموحات التي تم التعبير عنها، بالكتابات والدعوات والبيانات والدراسات، وكان أبرزها مذكرة المجلس الوطني ومجلس الوزراء في اتحاد الإمارات العربية في عام ١٩٧٩، إلى المجلس الأعلى[١٤]، ودراسات الإصلاح الإداري التي شهدتها العربية السعودية وقطر وعمان في مطلع السبعينيات حتى منتصفها. وكذلك ما عبر عنه منتدى التنمية وغيره من الملتقيات، من أطروحات وتوصيات منذ عام ١٩٧٩ وحتى اليوم، في ضوء قيام الثورة الإيرانية والحرب العراقية ـ الإيرانية وإنشاء مجلس التعاون وتراجع أسعار النفط.

وفي مطلع التسعينيات عادت مطالب الديمقراطية والشورى إلى البروز وعبرت عنها تحركات وعرائض الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير على امتداد دول المنطقة[١٥]، ومع الأسف لم تلق تلك العرائض التي لم تكن تسندها حركة ديمقراطية آذاناً صاغية، بل تم التعامل معها أمنياً وأخفتت الأصوات، وبذلك بقي الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير في تيارات دينية ووطنية تعوزها التنظيمات، كما تفتقر إلى وحدة التوجه بسبب غياب القواسم

(١٢) مفيد الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٢٥ ـ ٣٣٠.

(١٣) علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٦٥ ـ ١٩٧ و٢١٩ ـ ٢٢١.

(١٤) غانم عبيد غباش، «المذكرة: بين إرادة الاستقلال ومخاوف المجهول،» **الأزمنة العربية (الشارقة)** (٢١ آذار/مارس ١٩٧٩)، ص ٥ ـ ٩.

(١٥) ابتسام سهيل الكتبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٢٢٢ ـ ٢٣٥.

المشتركة بينها، وعدم توافقها على العمل الفكري والتنظيمي المشترك من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. هذا على الرغم من مصلحة تلك التيارات في الديمقراطية وتأكيد الكثيرين من المنتمين إلى التيار الديني والتيار الوطني على ضرورة الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى. وسوف تبقى الحركة الديمقراطية ضعيفة أو غائبة عن ساحة الدول الأربع إلى أن يرتفع حس المسؤولية لدى الواعين من رجالاتها ونسائها بفضائل الديمقراطية وضرورات الإصلاح الجذري، وأن يعبروا عن إحساسهم هذا بمخاطبة السلطات علنياً وجماعياً بشكل صادق ومسؤول. وهذا لن يتم إلا بعد أن يكسر هؤلاء حاجز الذل والخوف ويصدقوا مع أنفسهم ومع السلطة في بلدانهم.

ثالثاً: الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي

ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل

الإمكانيات المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي في دول المنطقة، باستثناء الكويت وربما البحرين، محدودة والفرص قليلة. ويمكن أن تسبب قراءة الواقع الراهن إحباطاً للمرء ويأساً من إمكانية التحول الديمقراطي في أغلب دول المنطقة في المدى المنظور. ولكن النظرة التاريخية التي لا تقف عند حدود اللحظة الراهنة، وإنما تمد أفقها إلى المستقبل بهدف المشاركة في صنعه، لا بد لها من أن تتواصى بالصبر وأن تنطلق من الأمل، وأن تُعمل الفكر في الواقع وتتحرى ما في ماضيها وحاضرها من عوامل تساعد على تنمية إمكانيات التحول الديمقراطي وزيادة فرص الانتقال إلى الديمقراطية. وهذه النظرة لا بد من أن تكون على مستوى كل دولة ومن قبل مواطنيها الذين هم أقرب إلى الواقع وأعرف بالباطن وأقدر على معرفة الإمكانيات واغتنام الفرص. ومع هذا التحفظ يمكن للباحث الإشارة إلى عدد من الفرص، وطرح عدد من الإمكانيات المشتركة، بقصد إجراء حوار حول دلالتها بالنسبة إلى كل دولة من دول المنطقة.

والإمكانيات التي تحسن الإشارة إليها في هذا الصدد تتمثل في التالي:

أولاً: تزايد الوعي بمفهوم المواطنة، والمطالبة بأداء مقتضياتها من حقوق وواجبات. ويعود ذلك إلى انتشار التعليم وسهولة المعرفة والاحتكاك بالعالم من خلال السفر والتجارة ومن خلال الإعلام، الأمر الذي نور بصيرة

المواطنين وجعلهم يقارنون أوضاعهم بأوضاع المواطن في الدول الديمقراطية، ويحسون بالفرق ـ على المستوى الشخصي ـ من حيث المساواة القانونية والحق في التعبير والتنظيم وضمانات الكرامة الإنسانية عندما يكونون في دولة ديمقراطية، مقارنة بما يفتقدونه في أوطانهم من حقوق المواطنة وكرامة الإنسان. إن هذا الوعي والإدراك جعل المواطن في دول المنطقة غير قانع بوضع الرعية والتابع المطيع. وأخذ المواطن يجاهر بعدم قناعته هذه وينتقد بصوت عال، وإن كان صوت هذا الانتقاد ما يزال صوتاً فردياً ضائعاً يفتقر إلى الوسائل التنظيمية والحركة الجماعية التي يمكن أن تجعله مسموعاً ومؤثراً في عملية اتخاذ القرارات العامة وتحديد الخيارات الوطنية.

ثانياً: تزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنخب الحاكمة. ويتعدى ذلك الخطاب أحياناً مجرد اللفظ إلى التطبيق. ومثال ذلك إقرار نظم أساسية للحكم وتعيين مجالس شورى في الدول التي لم يكن فيها شيء من ذلك. وهذا اعتراف اضطراري، وإن كان على مضض، بأن الدولة من حيث المبدأ مؤسسة يجب أن يتم تنظيم العلاقات فيها من خلال نظام أساسي للحكم، ويشارك الشعب من خلال مجالس الشورى في إبداء الرأي. وكذلك يتمثل هذا الخطاب الرسمي في الحديث عن تحول النظم الأساسية للحكم والدساتير المعطلة في بعض دول المنطقة إلى دساتير دائمة تقيم مجالس شورى ومجالس نيابية وبلدية منتخبة تشارك فيها المرأة. إن هذا الخطاب الرسمي حول «الديمقراطية» والتظاهر بتطبيقها، على الرغم من شكليته، وبعده عن الديمقراطية الحقيقية بسبب عدم احتكامه إلى شرعية دستور ديمقراطي، يدل على مراجعة الحكام لنظم حكمهم، واعتبار مشاركة الشعوب لهم مصدراً من مصادر الشرعية. وهذه المراجعة التي فرضها العصر، وزاد من ضرورتها وعي الشعوب ومطالبة الأفراد بحقوق المواطنة واستعداد بعضهم لتحمل واجباتها، تمثل إمكانية للانتقال من الديمقراطية اللفظية التي تسود الخطاب، إلى الديمقراطية الحقة تدريجياً. هذا إذا نما الطلب المجتمعي على الديمقراطية. لقد أصبحت الديمقراطية مقبولة ولو ظاهرياً على المستوى الرسمي، وبالتالي فإن المطالبة بها ليست خيانة أو كفراً. وهذا يزيل حاجزاً وينمّي إمكانية من إمكانيات التحول الديمقراطي على المؤمنين بالديمقراطية الاستفادة منه.

ثالثاً: التوجه العالمي نحو الديمقراطية: لعل التوجه العالمي بشكل عام وعلى الأخص بين الشعوب والمنظمات الأهلية غير المغرضة في الغرب وفي

العالم أجمع، أصبح إمكانية من الإمكانيات وفرصة يمكن أن يستفيد منها كل شعب من الشعوب الساعية للانتقال إلى الديمقراطية في مواجهة حكوماتها. ويعود ذلك إلى تأثير الرأي العام العالمي عندما يطّلع على النضال الديمقراطي من خلال أجهزة الإعلام و«الإنترنت»، ويتم التعاطف مع ذلك النضال من قبل المنظمات الأهلية المؤثرة في قرارات الدول. وإذا كان العامل الخارجي لا يمكن أن يكون بديلاً من العوامل الداخلية، وإذا كانت إمكانياته قد لا تتعدى التعاطف، فإنه مفيد جداً من الناحية النفسية والمعنوية للحركة الديمقراطية، ومؤثر في السمعة التي تحاول أن تبنيها الدول غير الديمقراطية لنفسها وتوظف من أجلها الإعلام والعلاقات العامة، فضلاً عن التساهل مع المصالح الأجنبية.

إن التوجه العالمي نحو الديمقراطية يمثل إمكانية محلية للحركة الديمقراطية، إذا هي استطاعت أن تصل إلى درجة من التماسك الداخلي والاستمرارية وكسبت الرأي العام المحلي والاقليمي ونفذت إلى وسائل الإعلام العالمي وعبر شبكة المعلومات الالكترونية. إن الدول في عصر العولمة لم تعد محصنة ضد التأثير الخارجي أو غنية عن تأييد الدول الأخرى وقناعات شعوبها. ومن هنا فإن التوجه العالمي تجاه الديمقراطية سوف يؤثر من حيث إضعاف إرادة الدول الأجنبية واستمرارها في تأييد الحكومات غير الديمقراطية. وذلك عندما يصل صوت المطالب الديمقراطية إلى جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية والرأي العام في العالم. لقد أصبح هناك بُعد خارجي للنضال الديمقراطي، يمكن أن يعزز جهوده على المستوى المحلي. هذا إذا ابتعدت الحركة الديمقراطية عن شبهة الاختراق الخارجي وحافظت على استقلالها، ولم تُستخدم من قبل الآخرين لترويج القيم والمصالح والعقائد المتعارضة مع ثوابت مجتمعها، طمعاً في التمويل والتأييد الخارجي. إن البعد الخارجي مكمل لبعد النضال الداخلي، ولذلك يجب الحذر من طغيان اعتباراته، كي لا يكون استخدامه ضد الحركة الديمقراطية الوطنية من قبل أعدائها في الداخل حقاً يراد به باطل.

رابعاً: التغيرات الاقتصادية وتراجع دعم الدولة. تشهد دول المنطقة تغيرات اقتصادية وسكانية أدت إلى تراجع نصيب الفرد من ريع النفط، الأمر الذي سوف يؤدي إلى عجز الحكومات عن توفير وظائف للمواطنين في القطاع العام ويقلص من دعمها للخدمات ويكشف فشلها في التنمية. كما تحد هذه التغيرات المالية من قدرة الدولة على الاحتفاظ بسياسات إعادة توزيع

ريع النفط، والتي شكلت آلية الضبط السلطوي ـ الريعي في الماضي. ومن هنا فإن حكومات المنطقة تواجه الآن، وسوف تواجه في المستقبل، أوضاعاً مختلفة لن تجدي أساليب الحكم السابقة في مواجهتها، مهما أضيفت العصا إلى الجزرة، الأمر الذي يجعل الحكومات تعيد النظر، والإفساح في المجال للقطاع الخاص الإنتاجي وتشجيع المهنيين على الحرف الحرة، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية لتوفير فرص عمل منتجة وتوليد مصادر دخل للمواطنين وللدولة نفسها من خلال الرسوم والضرائب. وهذه السياسات التي سوف تجبر عليها الحكومات مالياً عاجلاً أو آجلاً، تقتضي رفع سقف الحرية الاقتصادية والسياسية، وسوف تفسح في المجال للمبادرات غير الحكومية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، نتيجة زيادة نسبة المستقلين في دخلهم وترقيهم المهني وحراكهم الاجتماعي عن هيمنة الحكومات. كما تعيد إلى الساحة السياسية عامل الضرائب باعتباره واجباً على المواطنين يقابله حق المشاركة في الرقابة واتخاذ القرارات العامة.

وينتظر أيضاً أن يؤدي تردد حكومات المنطقة في إجراء إصلاح جذري شامل ـ بسبب الخوف من أن يمس منافع بعض الفئات وأولوياتها على المال العام، عندما يتم إعادة تقسيم أعباء الإصلاح بعدل بين المواطنين ـ إلى وضع تتدنى فيه مستويات المعيشة بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود، وتنتشر فيه البطالة وعلى الأخص بطالة المتعلمين. وسوف تبدو، نتيجة لذلك التردي، الفروق الاقتصادية والاجتماعية جلية ينكرها المواطنون ويعملون على تصحيحها. وهنا تبرز، بسبب تقلص الدعم الحكومي وانحيازه ضد مصلحة ذوي الدخل المحدود إضافة إلى ضرورة اعتماد المواطنين على أنفسهم وتزايد الدور الإنتاجي للمواطنين وتحررهم النسبي من هيمنة السلطة وعدم رضاهم عن تراجع دعم الدولة، حاجة لقيام تنظيمات أهلية تطرح اهتماماتهم وتدافع عن مصالحهم، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى قيام نقابات وتنظيمات سياسية وجمعيات حقوق الإنسان وبروز نواة حركات ديمقراطية تحقق الانتقال السلمي إلى الديمقراطية؛ هذا إذا كانت التيارات التي تنشد التغيير والحكومات قادرة على إدراك فضائل إرساء نظم حكم ديمقراطية تقيم العدل والإنصاف على قاعدة المساواة بين المواطنين، وتؤسس لسلم اجتماعي ومصالحة تاريخية على قاعدة الديمقراطية.

خامساً: تزايد نشاط التجمعات الأهلية ونمو التنظيمات غير الحكومية. تختلف دول المنطقة بشكل واضح في مدى مراعاتها لحرية التعبير والتنظيم.

فهناك الكويت التي تتقدم على دول المنطقة، وتصل حرية التنظيم فيها إلى قبول أحزاب الأمر الواقع. وهناك البحرين والإمارات حيث توجد فيهما منظمات مهنية وثقافية وأندية وفقاً لقانون الجمعيات. وفي بقية دول المنطقة توجد جمعيات خيرية فقط. وإلى جانب تنظيمات المجتمع المدني الحديث المشار إليها، توجد تجمعات غير رسمية تساهم في تشكيل الرأي العام برز تأثيرها في البحرين قبل وبعد الاستفتاء على الميثاق الوطني.

وأهم هذه التجمعات غير الرسمية الحركات غير المرخص لها، إضافة إلى المساجد والمجالس والملتقيات غير الرسمية الأخرى، والتي أصبحت تلعب دوراً ثقافياً وسياسياً متصاعداً في دول المنطقة، وبخاصة عندما تنعدم حرية التنظيم أو يتم التضييق عليها، كما هو الحال في دول الخليج التي لا تتوفر فيها تنظيمات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي، وكما يحصل في الكويت إبان فترات تعطيل الدستور، حيث تلعب الديوانية إلى جانب المسجد دوراً سياسياً في التعبير عن الرأي العام. ومن هنا فإن تنشيط دور المسجد والمجلس أو الديوانية وملتقيات الأمر الواقع باعتبارها الحد الأدنى الذي يحتفظ المواطنون بحق التجمع فيها، والتداول على هامش تجمعهم في ما يخصهم من شؤون عامة، يمثل إمكانية يصعب تعطيلها بالكامل، وسوف تبقى مهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية حتى ينمو المجتمع المدني ويقوم بوظائفه كاملة من خلال الأحزاب والنقابات وجمعيات حقوق الإنسان، إضافة إلى جمعيات النفع العام غير الحكومية الأخرى.

وإلى جانب التجمعات الأهلية غير الرسمية، بدأ ينمو في دول المنطقة مجتمع مدني من الجمعيات غير الحكومية الخيرية والثقافية والمهنية وصولاً إلى أحزاب الأمر الواقع في الكويت[١٦]. هذا إلى جانب وجود محسوس لتيار ديني إسلامي وتيارات قومية وليبرالية واجتماعية وطنية، فضلاً عن وجود مشاركات خارجية للمواطنين في نشاطات خيرية وثقافية ومهنية وأكاديمية وإنسانية على مستوى العالم، إضافة إلى المستويين العربي والاقليمي. وهذه التحركات الشعبية على المستوى الأهلي ومن خلال منظمات المجتمع المدني والصلات الخارجية لمواطني دول المنطقة، سوف تزيد من حرية التنظيم وتمنح مجالات أرحب لحرية التعبير عن طريق البحث العلمي والدراسات، وعن

---

(١٦) المديرس، التجمعات السياسية الكويتية.

طريق كتابة الآراء والمساهمة في اللقاءات؛ الأمر الذي سوف يساعد على تقارب الأفراد والجماعات وبلورة قواسم مشتركة للعمل المشترك لما فيه من مصلحة عامة لشعوب المنطقة وحكوماتها.

سادساً: الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين. تعتمد حكومات المنطقة على سياسة المجاملة في علاقتها مع مجتمعاتها. وتعطي تصرفاتها السلطوية بعداً دينياً ومظهراً تقليدياً قبلياً وعائلياً ولا تُفرط في استخدام العنف، وإنما تستخدمه بالقدر الكافي للاحتفاظ بسلطتها المطلقة تجاه كل من يهدد سلطة الحاكم الفرد ولو كان أقرب المقربين. ويتضح من تاريخ العلاقة بين الشعوب والحكومات أن الحكومات عندما تواجه بحركة وطنية، مثل هيئة الاتحاد الوطني في البحرين، والحركات الوطنية والعمالية والطلابية في قطر، والحركة المطالبة بعودة العمل بالدستور في الكويت، والتحركات الدينية السلمية في العربية السعودية وغيرها من دول المنطقة، وتحرك المجلس الوطني ومجلس الوزراء الاتحادي والصحافة المستقلة في الإمارات، وحتى التحركات الأكثر عنفاً في عُمان وبعض دول المنطقة... فإن ردة فعل الحكام الأولية تتصف بالسياسة وتحرص على التعامل مع هذه التحركات آخذة في الاعتبار الأعراف التقليدية والاعتبارات الدينية. ولا تستخدم العنف إلا عندما يتم إضعاف تلك التحركات وتتم تعبئة التأييد الداخلي والخارجي ضدها. ونلاحظ أيضاً أن تعامل الحكومات مع أصحاب الرأي والحجة الدينية والانتماءات التقليدية أكثر ليناً من تعاملهم مع غيرهم من المعارضين.

وهذه الطبيعة الخاصة لعلاقة الحكام بالمحكومين في دول المنطقة، ودرجة المجاملة التي تحظى بها الاعتبارات الدينية والتقليدية، تتيح إمكانية يمكن تعزيزها. وعلى المطالبين بالديمقراطية أن يركزوا على إظهار المبادئ وإبراز القيم والعودة إلى علاقة المساواة والندية التي سادت بين مؤسسي الأسرة الحاكمة والقبائل والعلاقات التي تشكل منها المجتمع في ذلك الوقت. إن إبراز قيمة الإنسان، والتركيز على الاعتبارات الأخلاقية والتذكير بالعلاقة التقليدية، والتصرف مع الحكام بمقتضيات ذلك وعلى مستوى الندية، سوف يعيد الذاكرة التاريخية للحكومات والشعوب ويساعدها على إعادة تأسيس العلاقة بينها على قاعدة المساواة والندية وفق شرعية دستور ديمقراطي لا تكون فيه السيادة لفرد ولا لقلة على الناس، وإنما السيادة لله وحده عز وجل، والشعب مصدر السلطات. ويصبح الحاكم الأول بين متساوين، كما كان الحال في الأحلاف القبلية في المنطقة وأعراف القبيلة العربية التقليدية التي تقوم العلاقة

بين أفرادها المتحالفين على أساس الأعراف والاحترام المتبادل.

ومما لا شك فيه أن تفعيل الاعتبارات الدينية والتقليدية والتركيز على كرامة الإنسان، إلى جانب إبراز حقوق المواطن وتماسك المجتمع عبر الأجيال، تشكل كلها إمكانيات ثقافية يمكن أن تضاف إلى إمكانيات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية. هذا إذا تم الرجوع الصادق إلى المعنى العظيم لمبدأ التوحيد من حيث إنه في جوهره نفي لعبودية الإنسان لغيره من البشر. وتم تطبيقاً لذلك الإيمان التصدي لمهمات القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصرار على مراعاة مبدأ المساواة والعدل والإنصاف، وإذا أصبحت الدعوة تركز على أن الأمر شورى بين الجماعة، والشورى ملزمة والأمة هي التي تفوض السلطة لمن يحكمها أو يشرع نيابة عنها وفق شرعية دستور ديمقراطي يحفظ للشريعة مكانتها. وتضاف إلى هذا الاعتبار العقائدي الذي يجب توظيفه من أجل الانتقال إلى الديمقراطية اعتبارات تقليدية تتعلق بالتاريخ الاجتماعي والسياسي لدول المنطقة، وبروز الأسر الحاكمة نتيجة توافق الأفراد والجماعات وقيامهم بمساندة مؤسسي تلك الأسر ـ بعد اختيارهم في أغلب الأحيان ـ في الوصول إلى السلطة وفق مفهوم يحافظ على كرامة السكان ويحقق مصالحهم ويقوم على مشاركتهم في القرارات وفي الخيرات. إن الفرد عندما يرتقي بنفسه إلى مرتبة المواطن، ويرتفع بحس المسؤولية المجتمعية والأخلاقية لديه، سوف يجد إمكانيات معقولة، تفتح آفاقاً للعمل السلمي من أجل الديمقراطية، تبدأ بالعمل الفردي وصولاً إلى العمل الجماعي(١٧).

رابعاً: العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي

العقبات التي تقف أمام الانتقال إلى الديمقراطية عديدة، كما يتضح من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيوسياسية الراهنة التي سبقت الإشارة إليها. فالواقع الراهن لتلك البنى التي أسفرت عنها التجارب السياسية المعاصرة لدول المنطقة، يشير إلى عقبات عصيّة على التجاوز، هذا مع وجود اختلاف نوعي كبير بين وضع الكويت وأوضاع بقية دول المنطقة بسبب تطورها السياسي وما أسفر عنه من مستوى الحريات العامة التي يتيحها دستور الكويت لعام ١٩٦٢، وما يوفره بالتالي من إمكانيات شرعية للنضال

---

(١٧) علي محمد فخرو، «المواطن العربي أمام القرن الواحد والعشرين،» **العروبة** (نادي العروبة، المنامة)، العدد ١٥ (آب/أغسطس ٢٠٠٠)، ص ١٤ ـ ٣٢.

الديمقراطي ونمو حركة ديمقراطية قادرة على مواجهة العوامل المعيقة لعملية التحول الديمقراطي[18]. وفي تقديري أن أهم العقبات والعوامل المشتركة المعيقة في دول المنطقة بشكل عام تتمثل في التالي:

أولاً: ضخامة مصالح الأسر الحاكمة وما يعود عليها من المال العام كرواتب ومخصصات وعطايا وخدمات، وما يتمتع به بعض أفرادها من قدرة على استملاك الأراضي الشاسعة. هذا إضافة إلى المكانة السياسية التي يتمتع بها أفرادها وتعطيهم الأولوية في تولي المناصب والوظائف العامة، فضلاً عن الأولوية الاجتماعية المفروضة بقوة البروتوكول الرسمي (الشيوخ قبل الوزراء). ولعل نظرة على المناصب العليا في الحكومات، وما يتبعها من مؤسسات تبين أولويات أفراد الأسر الحاكمة في تولي الوظائف العامة، فضلاً عن مواقع ووزارات السيادة. وإلى جانب هذا كله يتمتع أفراد الأسر الحاكمة بشكل عام بمزايا القرب من متخذي القرار، هذا مع اختلاف درجة تلك المزايا من فرد إلى آخر ومن بلد إلى آخر، الأمر الذي يجعل كل رجل أعمال أجنبي أو محلي محتاجاً إلى استخدام ذلك النفوذ من أجل الحصول على الأعمال، ولا سيما المتعلقة بالدولة أو التي تحتاج إلى ترخيص وموافقات الحكومة للقيام بها أو تزويدها بالخدمات والتسهيلات.

وتضاف النخب الأخرى من وزراء وكبار موظفين وسماسرة الأعمال والعمولات (مواطنين ووافدين)، إلى أصحاب النفوذ «الجالب للمال». ولعل نظرة إلى الثروات الكبرى وإلى ملكية وعضوية مجالس إدارة الشركات الكبرى، الفردية منها والمساهمة العامة، تشير إلى العلاقة بين النفوذ في السلطة والمكانة في القطاع الخاص. هذا على الرغم من احتمالات تعارض ذلك مع المصلحة العامة بل تعارضه مع نصوص دستورية وقانونية سارية المفعول. وهنا يمكننا توصيف العلاقة بين السلطة والثروة بما وصف به ابن خلدون الدولة السلطانية غير الديمقراطية، حسب ما سبقت الإشارة «الجاه مفيد للمال» و«التملق مفيد للجاه»[19]. وإلى أن يفك الارتباط بين السلطة العامة والمصالح

(١٨) غانم النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، ط ٢ (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٦).

(١٩) محمد عابد الجابري، «الانتقال إلى الديموقراطية: أسئلة وآفاق ٢ ـ دولة المخزن وإمكانية الإصلاح (مِن وجهة نظر ابن رشد وابن خلدون)،» **فكر ونقد**، السنة ٤، العدد ٣٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٢.

الشخصية ويوضع حد لكون التملق سبيلاً للسلطة والنفوذ، ويعاد الاعتبار تدريجياً لحرمة المال العام والنفوذ العام، فإن هذه العقبة المتمثلة في ضخامة المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة سوف تبقى عقبة كأداء تسد طريق الديمقراطية وتعرقل الانتقال إليها.

ثانياً: ضخامة المصالح الأجنبية. تحظى الشركات الغربية المتعددة الجنسية بمصالح نفطية وتجارية ومالية كبيرة في المنطقة، وأولوية وسهولة في التعامل مع الحكومات على وجه الخصوص. كما تتمتع الحكومات الغربية المهيمنة على النظام العالمي بوجود عسكري ودور أمني ونفوذ ضاغط على عملية اتخاذ القرارات الوطنية. وهذه الأوضاع التي تمد جذورها في التاريخ الحديث لدول المنطقة، وتكتسب تأثيرها من حقيقة دورها العسكري والأمني في المنطقة وسيطرتها على النفط، تشكل عقبة أمام الانتقال إلى الديمقراطية. ويعود ذلك لسببين رئيسيين: (١) تقدير القوى الأجنبية صاحبة المصالح المحلية، لخطورة الديمقراطية الحقة على مصالحها غير المشروعة واحتمال تعارض التوجهات الوطنية مع استراتيجيات الهيمنة التي تسعى لفرضها على الدول التابعة. إن الديمقراطية الحقة لا بد من أن تكون ذات اتجاهات وطنية والتزام بتحقيق المصالح الوطنية، والتي قد تتطلب من دول المنطقة الاندماج الاقليمي في كيان موحد قادر على توفير الأمن والنماء في إطار التكامل العربي بدلاً من الاعتماد على الحماية الأجنبية. (٢) إن التفاوض مع الحكام مقابل تأمين استمرار حكمهم، أثبت ـ على مستوى العالم ـ أنه أيسر وأسهل للقوى الأجنبية ذات الاستراتيجيات المعادية لتطلعات الشعوب وذات المصالح في احتكار الموارد الطبيعية والتجارية والراغبة في احتكار مشتريات السلاح وتشجيعها. ومن هنا فإن الحكومات الغربية في الماضي والحاضر ليست متحمسة بشكل عام للديمقراطية في الدول العربية. هذا إذا لم تكن ضدها في بعض الدول إذا تعذر إفراغ الديمقراطية من توجهاتها الوطنية. وحيث لا يوجد طلب شعبي فعال على الديمقراطية أو حركة وطنية ديمقراطية يحتمل أن توازن ضغط المصالح الأجنبية أو يحتمل أن تصل إلى الرأي العام الخارجي وتكسبه ضد تصرفات حكوماته في المستقبل، فإن النفوذ الأجنبي صاحب المصالح المحلية سوف يظل عامل إعاقة للديمقراطية.

ثالثاً: تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الإنتاجي. تشكل أوجه الخلل هذه معوقات حقيقية لحركة الشعوب ونمو قدرتها الذاتية. وإرادتها المستقلة اللازمتين لتنمية طلب فعال على الديمقراطية. فقد أدى الخلل

السكاني، الذي يتفاقم عاماً بعد عام كما أشرنا سابقاً، إلى تهميش دور قوة العمل المواطنة وطردها من المواقع المنتجة التي لا تستغني عن إنتاجها الدولة والمجتمع، وجعل دور المواطنين في اتخاذ القرارات في القطاع الخاص والعام دوراً ثانوياً إذا قورن بدور الوافدين. كما أصبح المواطنون في الدول الصغيرة أقلية، ليست بالضرورة أكبر الأقليات في الدولة. ومن هنا لم يعد ينطبق على مجتمعات أغلب دول المنطقة، كما سبق أن بيّنا، مصطلح المجتمعي بالمعنى العلمي، وإنما هي إلى معسكرات العمل أقرب[٢٠]. ويؤثر هذا في قدرة المواطنين على الدفاع عن مصالحهم ويجعلهم، بحكم ضعف تأثيرهم في القرار وهامشية دورهم الإنتاجي الذي لا تعتمد عليه الدولة، غير متمكنين من العمل على تأمين مصيرهم. فالسكان كلهم لا يجمعهم مصير واحد، وأخطار المستقبل ليست مشتركة بالنسبة إليهم جميعاً. ومن هنا فإن مصالحهم ليست واحدة وأهدافهم العامة ليست مشتركة ومصيرهم ليس متماثلاً.

وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة استمرار الخلل الإنتاجي، واستمرار الاعتماد على الريع من صادرات النفط واستخدامه لتعزيز آلية الضبط السلطوي كما أشرنا سابقاً، فإن تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الإنتاجي يشكلان عقبات أمام الانتقال إلى الديمقراطية، ولا بد من إصلاحهما من أجل تفعيل دور المواطنين وتنمية قدراتهم وتحرير إرادتهم، الأمر الذي لا يمكن لهم من دون تنمية طلب فعال على الديمقراطية. ولعل المفارقة المحزنة هنا تتمثل في تناقض المصالح الآنية لبعض القوى الفاعلة في المنطقة مع متطلبات إصلاح الخلل السكاني والخلل الإنتاجي، لما يمثله استمرارهما من دعم لآلية الضبط السلطوي، هذا إضافة إلى إدمان مجتمعات المنطقة على المنافع الآنية التي يتيحها هذان الخللان. ولذلك فقد مرت غير فرصة على دول المنطقة لتصحيح كل منهما دون أن تُغتنم. والكويت خير مثال على ذلك.

رابعاً: عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها. إن أصحاب المصلحة من الأفراد والجماعات في الديمقراطية كثيرون، ولكنهم غير متفقين على مضمون الديمقراطية، ولا يمارس معظمهم الديمقراطية على أرض الواقع على أي مستوى من مستوياتها. فالديمقراطية ما زالت شعاراً يفتقر إلى

---

(٢٠) الكواري، تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، ص ٢٣١ ـ ٢٥٠.

وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين إلى الانتقال إليها، كما أن ممارستها في تنظيمات المجتمع المدني مثل الجمعيات والتجمعات المهنية وأحزاب الأمر الواقع، وحتى الشركات المساهمة، يشوبها الكثير من أوجه النقص، الأمر الذي حد جزئياً من نمو التنظيمات غير الحكومية الحقة ـ على قلتها ـ وحال دون اتساعها، بسبب جمود القيادات وكثرة الانشقاقات والانغلاق على المصالح الآنية الضيقة.

وقد أدى غموض مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها، إلى صعوبة العمل المشترك بين التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير، وحال دون نمو المجتمع المدني وبروز حركة ديمقراطية. ومن هنا فإن عدم التوافق على مضمون الديمقراطية بين أصحاب المصلحة فيها، وغياب العمل بها في داخل تنظيمات المجتمع المدني يدعوان إلى تحديد مفهوم الديمقراطية وتوضيح مضامينه الدستورية من خلال الحوار بين القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي وبين الحركة الديمقراطية وبين الحكومات، حتى يتم خروج الحكومة والشعب من مصيدة الحكم غير الديمقراطي، ويسهل أمر التوافق بينهما على الديمقراطية، وتبدأ عملية التحول الديمقراطي الطويلة والشاقة، ولكن الممتعة ذهنياً وإنسانياً، والمعطاءة وطنياً.

(٦) متطلبات تنمية الرؤية المستقبلية

الرؤية المستقبلية التي تطرقنا إلى عناصرها وسبل تنميتها في ما سبق تبقى مجرد فكرة حتى تتوفر لها متطلبات التنفيذ التي تساعد على تحويلها إلى عمل فكري، وإلى حركة نضال سلمي من أجل الانتقال إلى الديمقراطية[١]. ويمكن التمييز بين نوعين من متطلبات التنفيذ. **أولهما**: متطلبات فكرية تمهيدية مشتركة يمكن تحقيقها على المستوى الاقليمي. **وثانيهما**: متطلبات وطنية لا بد من تحقيقها في كل دولة حتى يمكن الانتقال إلى الديمقراطية فيها. وهذه المتطلبات الوطنية تتوقف على الإمكانيات والفرص المتوفرة والمداخل المتاحة في كل دولة للانتقال إلى الديمقراطية، في ضوء موقف حكومتها من الديمقراطية.

وأهم المتطلبات التي يجب توفيرها على المستوى الوطني تتمثل في قيام تنظيمات سياسية ونمو منظمات المجتمع المدني بشكل عام وممارسة الديمقراطية داخلها وفي ما بينها، سعياً لبلورة قواسم وطنية مشتركة وتنمية حركة ديمقراطية تتفق فصائلها على مشروع دستور ديمقراطي وتطالب بتطبيقه. ونجاح أي حركة ديمقراطية على المستوى الوطني يتوقف على مدى اتساع تمثيلها وممارسة الديمقراطية داخلها وانضواء القوى الفاعلة التي تنشد التغيير السلمي تحت لوائها. كما يتطلب نجاح الحركة الديمقراطية أيضاً، نمو قدراتها وتمكنها من وضع استراتيجية وتبني خطط مرحلية وبرامج عمل من أجل الانتقال السلمي إلى الديمقراطية. ولعل حكمة سراة القوم ـ إن وجدوا ـ في المجتمع وقدرتهم على التوافق التاريخي والمصالحة على قاعدة الديمقراطية، هي

(١) انظر مقدمة علي محمد فخرو، في: **الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة** (مؤتمر)، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية (الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠٠)، ص ٢١ ـ ٢٣.

أهم متطلبات قيام تنظيمات سياسية ونمو حركة ديمقراطية.

أما أهم المتطلبات المشتركة التي يجب توفيرها على المستوى الاقليمي لتحقيق الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، فإنها تتمثل في المتطلبات الرئيسية التالية:

أولاً: متطلبات فكرية وسياسية

وتتمثل في إعمال الفكر وتكثيف الحوار بين أصحاب المصلحة في الديمقراطية بشكل عام وبين الباحثين والمفكرين والممارسين للعمل العام بشكل خاص، وذلك من أجل تحديد مفهوم الديمقراطية الذي يمكن أن تتوافق عليه التيارات والقوى التي تنشد التغيير، وتوضيح مضامينه بهدف تأسيس الديمقراطية في الفكر والثقافة وتوسيع قاعدة الساعين إليها من أصحاب المصلحة في تحقيقها. وهذا التأسيس الفكري والتأصيل الثقافي للديمقراطية من أجل تبنيها في الحياة السياسية على المستويين الرسمي والأهلي، والعمل بمقتضياتها يتطلب إنجاز مهمتين رئيسيتين:

(١) مقاربة إشكاليات الديمقراطية. وأولى هذه الإشكاليات تتمثل في احتمال تعارض العقيدة الإسلامية مع الديمقراطية، أو تعارض الديمقراطية مع العقيدة الإسلامية. فالمواقف المتباينة والمخاوف المتبادلة بين الدين الإسلامي والديمقراطية الليبرالية الغربية حقيقة لا يمكن تجاهلها، بل إن المواقف المتباينة والمخاوف المتبادلة والتحفظات على الديمقراطية بشكل عام، وعلى التطبيق العربي الراهن لـ«الديمقراطية» بشكل خاص، تشير أيضاً إلى وجود إشكاليات لا بد من مقاربتها حتى يمكن قبول الديمقراطية نفسياً وتبنيها فكرياً ومراعاتها في الحياة السياسية.

وفي تقديري أن الصلة بين الديمقراطية والليبرالية كعقيدة، وما تقوم عليه من قيم الإباحة للحريات الفردية بصرف النظر عن الحلال والحرام، ليست علاقة لازمة لا تقوم للديمقراطية قائمة دون التسليم بها. ولعل ما نراه من صلة في الغرب بين الديمقراطية والليبرالية والحريات الفردية المتطرفة ليس إلا تعبيراً عن قوة التوجهات الليبرالية في المجتمعات الغربية، وليس هناك ما يجبر العرب والمسلمين على قبول القيم الاجتماعية الليبرالية الغربية أو العقيدة الرأسمالية، عندما يختارون نظام الحكم الديمقراطي. وهذا ما لاحظه قبل منتصف القرن العشرين شومبيتر في كتابه **الرأسمالية والاشتراكية**

والديمقراطية، والذي نظر إلى الديمقراطية باعتبارها منهجاً لتداول السلطة(٢). إن الديمقراطية المعاصرة هي اليوم منهج أكثر من كونها عقيدة، وقد أصبحت ممارسة مقيدة بشرعية دستورية يمكن أن تكون ذات طابع اشتراكي أو رأسمالي أو غيره. وبالنسبة إلينا ليس هناك ما يمنع أن تكون مقاصد الشريعة الإسلامية قيداً على المشرّع في الممارسة الديمقراطية ـ في البلاد الإسلامية ـ طالما كان ذلك قيداً دستورياً تحكم به محكمة دستورية وفقاً لإجراءات الحكم بدستورية القوانين.

وإلى جانب هذه الإشكالية هناك إشكاليات أخرى أعتقد أن مقاربتها على المستوى الفكري سوف تكون أقل صعوبة. ومن أبرز هذه الإشكاليات إشكالية الديمقراطية مع اعتبارات الأمن القومي واحتمالات الاختراق الثقافي وتهديد الثوابت وتفكيك البنى التقليدية التي تصدّت للعدوان الخارجي عبر التاريخ. وكذلك إشكالية التنمية الشاملة المستدامة ذات البعد الإنساني مع الديمقراطية المؤسسة على المبادئ الرأسمالية المتوحشة، حيث يعمل الانفتاح الاقتصادي و«التصحيح الهيكلي» والدعوة إلى الخصخصة **العقائدية**، ضد اعتبارات العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، ويؤدي إلى إقصاء السواد الأعظم من السكان، بسبب تدني مستويات المعيشة ووقوع أعداد متزايدة من السكان تحت خط الفقر وحرمانهم من مصادر المشاركة السياسية الفعالة. وفي تقديري أن هذه الإشكالية يثيرها واقع التجارب «الديمقراطية» في عدد من الدول العربية ودول العالم الثالث، كما تعبر عنها ملاحظة صحيحة عند بدايات الممارسة الديمقراطية في الدول الرأسمالية، وذلك قبل أن تؤخذ في الاعتبار حقوق المواطنة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب حقوقها السياسية والقانونية.

ويمكن تجنب هذا النقد وتخفيف تأثيراته والاحتياط ضد حتميته في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، عن طريق تأسيس الديمقراطيات الناشئة في العالم الثالث على اعتبارات التنمية والعدالة الاجتماعية والأمن القومي، وذلك من خلال النص في الدستور على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وتوفير مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة له. وكذلك من خلال نصوص دستورية تتعلق بنظافة أيدي متخذي القرار، إضافة إلى اتخاذ

(٢) Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy*, 12th ed. (London; Boston, MA: Unwin Paperbacks, 1970), pp. 269-302.

الاحتياطات الضرورية ضد احتمالات الاختراق الخارجي لمواقع المسؤولية العامة على المستويين الرسمي والأهلي، فمثل هذه الشفافية سوف توضح انتماءات من يتولون مناصب عامة وتسمح بمراقبة مصادر دخلهم، وهي من ضمن الاحتياطات التي تأخذ بها اليوم الديمقراطيات المستقرة.

(٢) تجسيد مفهوم الديمقراطية. ولا بد أيضاً من التعبير عن اتفاق التيارات والقوى التي تنشد التغيير عن طريق تبني منظومة من الوثائق المعبرة عن المطالب الديمقراطية. وحتى يتم ذلك يجب إجراء حوار وطني بين المفكرين والممارسين للعمل الأهلي من أجل ترجمة مفهوم الديمقراطية المنشودة ومضامينها المتفق عليها إلى نصوص دستورية وقانونية ووثائق شرف، تعبر عن توافق أصحاب المصلحة في الديمقراطية وتطرح مطالبهم بشكل محدد وواضح في نصوص حاكمة.

ومن هذه الوثائق المشتركة التي يمكن تبنيها على المستوى الاقليمي «ميثاق حقوق المواطنة وواجباتها»، وربما يمكن صياغة «استراتيجية الحد الأدنى من العمل الوطني الديمقراطي» التي تدعو الأفراد والجماعات إلى الصدق مع النفس والالتزام بمدخل الصدق في القول والعمل، وتحث كل مواطن على أداء مسؤوليته الوظيفية والمهنية والمجتمعية من خلال بناء مواقفه من الآخرين بناء على ملاحظته لمواقفهم من المجتمع[٣]. إن مثل هذه «الاستراتيجية» التي إن أمكن تبنيها وتعزيز العمل بها من قبل التيارات والقوى التي تنشد التغيير، يمكن أن توجد مرجعية لسلوك الأفراد والجماعات، وتنمي آلية أهلية للضبط الاجتماعي ترتقي بسلوك الأفراد وتقرب «العمل من القول» وتعالج المجتمع من مظاهر ازدواج الشخصية والسلبية والتملق والنفاق. **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾**.

كما ان توافق رموز الفكر وقيادات العمل الأهلي، من خلال الحوار على أسس وثيقة «مشروع دستور ديمقراطي»، سوف يجسد مفهوم الديمقراطية المنشودة ويوضح مضامينه في نصوص حاكمة، الأمر الذي سوف يحدد مضمون الطلب على الديمقراطية ويزيد من فاعليته. ولعل دستور الكويت لعام ١٩٦٢ ودستور البحرين لعام ١٩٧٢ يصلحان ليكونا نقطة البداية في

(٣) جاسم خالد السعدون وعلي خليفة الكواري، **دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية**، وثائق اللقاء السنوي لعام ١٩٩٥ (الكويت: منتدى التنمية، ١٩٩٦)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

وضع نموذج «مشروع الدستور الديمقراطي» المشار إليه.

ويمكن أيضاً في سياق تجسيد مفهوم الديمقراطية اقتراح مشاريع قوانين رئيسية ذات تأثير في تطبيق الديمقراطية على أرض الواقع. ومن هذه قانون المطبوعات والنشر وتداول المعلومات، وقانون الانتخابات العامة والقوانين المتعلقة بحرية التنظيم واستقلال تنظيمات المجتمع المدني، مثل قانون الجمعيات غير الحكومية وقوانين الأحزاب والنقابات. هذا إضافة إلى قانون القضاء وقانون الإجراءات الجنائية. إن التوافق على المواد الحاكمة في هذه القوانين، ذات الأهمية القصوى في عمل الديمقراطية على الأرض، سوف يوضح الطلب الديمقراطي، ويجعل منه تدريجياً سبيلاً للإصلاح القانوني قبل الانتقال إلى الديمقراطية، وكذلك عندما يبدأ العمل بالشرعية الدستورية التي يتطلب أمر ترجمتها على أرض الواقع وجود قوانين ديمقراطية نصاً وروحاً.

ثانياً: متطلبات مؤسسية وتنظيمية

هناك أيضاً متطلبات مؤسسية وتنظيمية لتنمية الرؤية المستقبلية على المستوى الاقليمي والمستوى الوطني. ومن هذه المتطلبات منتدى للحوار، ومنظومة من الملتقيات الاقليمية، ووقف لتعزيز العمل الأهلي.

منتدى الحوار: لا بد للحوار حول أهمية وإمكانية الانتقال إلى الديمقراطية من حاضنة اقليمية تسهل إجراءه بشكل مستمر ومنتظم وتعمل على توسيع قاعدة المشاركين فيه وتسعى لتوصيل نتائجه إلى أصحاب المصلحة في الديمقراطية. ويمكن إطلاق مسمى «منتدى الحوار» على هذه الحاضنة لفكرة الحوار الديمقراطي.

ويمكن لمنتدى التنمية أن يقوم بمهمة «منتدى الحوار» إن رأى أعضاؤه ذلك. كما يمكنه أن يساعد في تأسيس «منتدى الحوار»، وذلك من خلال تكليف فريق من أعضائه يتصل بالمعنيين بالتطور السياسي والمهتمين بالانتقال إلى الديمقراطية، من أجل تكوين لجنة تحضيرية أو مجلس أمناء لـ«منتدى الحوار» يتولى مهمة إعداد البحوث والدراسات اللازمة لإجرائه، ودعوة قيادات الفكر والعمل الأهلي لإجراء حوار منظم ومستمر بهدف تنمية قواسم مشتركة تؤدي إلى توافق على مضمون الوثائق اللازمة لتحديد معالم الطلب على الديمقراطية، وتحديد دور الداعين إلى إقامة نظم حكم ديمقراطي في دول المنطقة.

ويمكن لمنتدى الحوار أيضاً عندما تتضح رؤيته وتتأكد مكانته، أن يقوم بدور الدبلوماسية الشعبية على المستويين الرسمي والأهلي وبين دول المنطقة من خلال «جماعة المساعي الحميدة». وذلك بتكوين فرق عمل وإرسال وفود تتحاور وتتوسط لحل الخلافات بين القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية، وبين الحكومات والمعارضين لها، وبين دول المنطقة في ما يتعلق بخلافات الحدود ومعوقات الاندماج الاقليمي الأخرى، باعتبار الاندماج بين أقطار دول مجلس التعاون وتجسيد كيان فدرالي موحد، هو أحد المداخل التي يمكن أن تنتقل من خلاله دول المنطقة إلى الوحدة والديمقراطية.

منظومة ملتقيات اقليمية: يتطلب العمل الديمقراطي وجود مجتمع مدني نشط ورأي عام مستنير. ويمكن المساهمة في ذلك من خلال تنشيط حركة العمل الأهلي المشترك في المنطقة على جميع المستويات، لتعزيز المجتمع المدني على المستوى المحلي، وإيجاد قنوات اقليمية تلتقي من خلالها جهود المنظمات غير الحكومية الوطنية حيث وجدت مع جهود الأفراد غير المنضمين إليها أو الذين لا يتاح لهم في أقطارهم تكوين جمعيات غير حكومية. ومن الملتقيات الاقليمية المهمة، الملتقيات المعنية بحقوق المواطن وحقوق الإنسان وأنصار الديمقراطية، والملتقيات الثقافية، والملتقيات القطاعية مثل المرأة والطلاب، أو الملتقيات المهنية مثل المحامين والمهندسين والمحاسبين، وتجمعات أصحاب الأعمال مثل الصناعيين والمقاولين والتجار وأصحاب المال وجمعيات صغار المساهمين في الشركات المشتركة. وكذلك جمعيات تنظيم المهرجانات والجوائز العلمية والأدبية على المستوى الاقليمي. وربما أيضاً مؤسسات خيرية على المستوى الاقليمي في مجال التكافل الاقليمي، أو على المستوى العربي والإسلامي والعالمي. ومن أهم المحاذير الذي يجب أن تبتعد عنها هذه الملتقيات التمويل الحكومي والتركيز على الاستضافة الحكومية المجانية، إنما يجب بدلاً من ذلك أن تعتمد على تطوع أعضائها ومواردها الذاتية ومساندة نشاطاتها بإيرادات جارية من أوقاف تنشئها.

إن هدف هذه الملتقيات الاقليمية يتمثل في إغناء المجتمع المدني والتعبير عن اهتماماته والمساهمة في تلبية احتياجات المجتمع والرأي العام والتعبير عنهما، إلى جانب تعبير المنظمات والجمعيات غير الحكومية على المستويات الوطنية. كما أن هذه الملتقيات سوف تعمل على سد النقص في تنوع منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني واكتمالها وتكاملها، حيث لا توجد قوانين تسهل إنشاء المنظمات غير الحكومية بشكل عام أو بعض منها على وجه

الخصوص. ويمكن إنشاء هذه الملتقيات كأمر واقع، أو إنشاؤها وفق القوانين الوطنية في الدول المضيفة، إذا أمكن تسهيل ذلك، كما يمكن تسجيلها من الناحية القانونية في «المناطق الحرة» في دول المنطقة أو خارجها، إذا تعذر ذلك داخل المنطقة.

وحتى تكون هذه الملتقيات أهلية فعلاً فإن أمر تأسيسها يجب أن يأتي بمبادرات أهلية. كما يمكن أن يلعب كل من منتدى التنمية ومنتدى الحوار المقترح في مرحلة تالية من نشاطاته دور المشجع لقيام هذه الملتقيات الاقليمية، وذلك من خلال دعوته للمنظمات غير الحكومية الوطنية ـ حيث وجدت ـ إلى المشاركة معه في تبنّي تأسيس هذه الملتقيات من الأفراد المعنيين والراغبين في العمل الإنساني أو المهني أو الثقافي أو الاجتماعي أو الخيري على المستوى الاقليمي. ومن المهم أن تبقى العضوية في هذه الملتقيات فردية، حتى لا تسيطر اهتمامات المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني على الاهتمامات المشتركة التي يجب أن تؤسس هذه الملتقيات لتحقيقها. كما يمكن أن تلعب مؤسسة الوقف المقترح إنشاؤها ضمن المتطلبات المؤسسية والتنظيمية لتعزيز المساعي الديمقراطية دوراً في تشجيع قيام الملتقيات الاقليمية المشتركة.

وقف لتعزيز العمل الأهلي: ولهذا الوقف مكانة مركزية وحاسمة في تمويل قيام واستمرار منتدى الحوار وأدائه للمهمات الفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية والتنظيمية الملقاة على عاتقه. كما أن هذا الوقف سوف يساهم في تنمية مجتمع مدني مشترك وتكوين رأي عام مستنير على المستويين الوطني والاقليمي. وفي تقديري أن مثل هذا الوقف لا بد من أن يبدأ بمبلغ لا يقل عن المليون دولار على أن يتصاعد في المدى المتوسط إلى عشرة أضعاف. أما المدى الطويل فإنه مرهون بأداء هذا الوقف والمنظومة التي سوف يقوم بتعزيز جهودها، وموقف الحكومات منه. ومن هنا فإن هذا الوقف لا بد له من مجلس أمناء يحظى بالاحترام من قبل حكومات المنطقة وشعوبها. كما يجب أن يتمتع أداؤه بالكفاءة والشفافية والقدرة على معرفة الأولويات الاستراتيجية في المنطقة وتوجيه موارده المحدودة إليها. ولذلك لا يمكن أن يكون الوقف هو المصدر الوحيد للتمويل بالنسبة إلى منتدى الحوار أو إلى منظومة الملتقيات، وإنما يجب عليه أن يستخدم موارده لتعزيز موارد الآخرين دون أن يخلق حالة من الاعتماد عليه تؤثر في مبادرات العمل الأهلي في المنطقة أو في استقلاله.

وتبقى ـ في الختام ـ قدرة أهل المنطقة على توفير المتطلبات المؤسسية

والتنظيمية لتنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في المنطقة رهناً بعدة أمور: **أولها**: عزيمة المؤمنين بأهمية الديمقراطية، وإمكانية انتقال دول المنطقة إلى نظم حكم ديمقراطية. **وثانيها**: موقف الحكومات من الديمقراطية والهامش الذي سوف تتيحه تدريجياً للعمل السلمي من أجل الديمقراطية، في ضوء متطلبات العصر ووعي الشعوب. **وثالثها**: مدى نمو طلب فعال على الديمقراطية. والطلب الفعال في الاقتصاد هو الطلب المصحوب بالاستعداد والقدرة على دفع الثمن. فذلك هو الطلب الفعال في الاقتصاد وكل ما عداه مجرد رغبات. فهل أصحاب المصلحة في الديمقراطية في المنطقة على استعداد لدفع ثمن التحول السلمي إلى نظم حكم ديمقراطية؟ هذا ما حاولت بل جاهدت هذه الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أن تشير إليه. فهل أصابت الاتجاه، أم أن تنمية طلب فعال على الديمقراطية أمر عصي يحتاج إلى مزيد من إعمال الفكر، وربما يتطلب اكتشاف مداخل أخرى؟

المـراجـــع

١ ـ العربيـة

كتب

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**. بيروت: دار القلم، ١٩٧٨.

الأنصاري، عبد الحميد اسماعيل. **الشورى وأثرها في الديمقراطية**. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٨٠.

الباكر، عبد الرحمن. **من البحرين إلى المنفى**. بيروت: المؤلف، ١٩٦٥.

البحارنة، تقي محمد (معد). **نادي العروبة: ستون عاماً في خدمة الثقافة والمجتمع، ١٩٣٩ ـ ١٩٩٩: استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين**. المنامة: إصدارات نادي العروبة، ١٩٩٩.

جلال، عبد العزيز عبد الله. **تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (عالم المعرفة؛ ٩١)

الحسن، خالد. **إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي**. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٨. (أوراق سياسية؛ ١٤)

حسن، عصام محمد (محرر). **تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان: التيار الإسلامي والماركسي والقومي**. تقديم محمد سيد أحمد. جاردن سيتي، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٧. (كراسات ابن رشد؛ ٢)

حماد، مجدي [وآخرون]. **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤)

الدساتير في العالم العربي: نصوص وتعديلات، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧. إعداد وتحقيق يوسف قزما خوري. بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

الديين، أحمد علي. **ولادة دستور الكويت**. الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٩.

الزيدي، مفيد. **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥)

السعدون، جاسم خالد وعلي خليفة الكواري. **دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية**. الكويت: منتدى التنمية، ١٩٩٦. (وثائق اللقاء السنوي لعام ١٩٩٥)

شلتوت، محمود. **الإسلام: عقيدة وشريعة**. ط ١٦. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٢.

الشملان، أحمد [وآخرون]. **الحركة الدستورية: نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية**. البحرين: دار الوحدة الوطنية، ١٩٩٧.

شهداد، ابراهيم محمد. **نشاط المعارضة السياسية في البحرين، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦**. [الدوحة]: جامعة قطر، ١٩٩٩.

عبد الرحمن، أسامة. **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: خلاصة نتائج المشروع الدراسي السنوي الأول**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (عالم المعرفة؛ ٥٧)

الكواري، علي خليفة. **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

ـــــــ. **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

ـــــــ (محرر). **حوار من أجل الديمقراطية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

الكواكبي، عبد الرحمن. **الأعمال الكاملة للكواكبي**. إعداد وتحقيق محمد جمال طحان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة التراث القومي)

متولي، عبد الحميد. **الشريعة الإسلامية كمصدر للدستور**. ط ٣. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٠.

ـــــــ. **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٩.

المديرس، فلاح عبد الله. **التجمعات السياسية الكويتية**. ط ٢. الكويت: المؤلف، ١٩٩٦.

النجار، باقر سلمان. **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

النجار، غانم. **مدخل للتطور السياسي في الكويت**. ط ٢. الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٦.

النفيسي، عبد الله فهد. **الكويت: الرأي الآخر**. لندن: دار طه للإعلان، ١٩٧٨.

هافل، فاتسلاف. **كتاب مفتوح إلى غوستاف هوساك**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٠.

وقيدي، محمد. **البعد الديمقراطي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧.

يوسف، عبد القادر يوسف (مترجم). **تكنولوجيا السلوك الإنساني**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (عالم المعرفة؛ ٣٢)

دوريات

الأفندي، عبد الوهاب. «إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/ فبراير ٢٠٠١.

الجابري، محمد عابد. «الانتقال إلى الديموقراطية: أسئلة وآفاق ٢ ـ دولة المخزن وإمكانية الإصلاح (من وجهة نظر ابن رشد وابن خلدون).» **فكر ونقد**: السنة ٤، العدد ٣٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

الحروب، خالد. «مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى «الفرد المواطن».» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير ٢٠٠١.

الحسن، بلال. «الكويت.. والتجربة الصعبة.» **اليوم السابع** (باريس): ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠.

الخاطر، عبد العزيز محمد. «خواطر فكرية: الحياة تبدأ بعد السلطة.» **الشرق** (قطر): ٢٨/١٢/٢٠٠٠.

الرميحي، محمد. «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: ١٩٧٥.

غباش، غانم عبيد. «المذكرة: بين إرادة الاستقلال ومخاوف المجهول.» **الأزمنة العربية** (الشارقة): ٢١ آذار/مارس ١٩٧٩.

غليون، برهان. «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل ١ ـ منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

فخرو، علي محمد. «المواطن العربي أمام القرن الواحد والعشرين.» **العروبة** (نادي العروبة، المنامة): العدد ١٥، آب/أغسطس ٢٠٠٠.

الكتبي، ابتسام سهيل. «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٧، تموز/يوليو ٢٠٠٠.

الكواري، علي خليفة. «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل ٢ ـ مخطط عام لدراسة البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

ـــــــ. «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/فبراير ١٩٩٣.

ـــــــ. «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور

الديمقراطي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ١٩٩٣.

ـــــ. «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير ٢٠٠١.

ندوات، مؤتمرات

الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها ـ أداؤها ـ دورها المأمول في تطوير التنمية المحلية. إشراف عبد الوهاب التمار. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥. (ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط)

الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة. تحرير علي خليفة الكواري. الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠٠. (مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية)

الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٩.

الشرعية السياسية في الإسلام: مصادرها وضوابطها. إعداد وتحرير عزام التميمي. لندن: ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي، ١٩٩٧.

متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي. الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Anderson, Lisa (ed.). *Transitions to Democracy*. New York: Columbia University Press, 1999.

Dahl, Robert A. *Democracy and Its Critics*. New Haven, CT: Yale University Press, 1989.

Derbyshire, J. Denis and Ian Derbyshire. *Spotlight on World Political Systems: An Introduction to Comparative Government*. Edinburgh: Chambers, 1991. (Chambers Political Spotlights)

Dimond, Larry, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset (eds.). *Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: L. Rienner; London: Adamantine Press, 1988- 1989.

Vol. 2: *Africa.*

Vol. 3: *Asia.*

Vol. 4: *Latin America.*

Gutmann, Amy and Dennis Thompson. *Democracy and Disagreement.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1996.

Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy.* 12th ed. London; Boston, MA: Unwin Paperbacks, 1970.

Vanhanen, Tatu. *Prospects of Democracy: A Study of 172 Countries.* New York; London: Routledge, 1997.

القســم الثانــي

التــعــقيــبــات

بعد أن تم تنقيح الدراسة في ضوء المناقشات التي دارت في اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية، وتم استكمال عناصرها التي لم يسمح الوقت بعرضها على اللقاء الثاني والعشرين، دَفعتُ بالمخطوطة إلى حوالى عشرين من الباحثين والمفكرين والممارسين من أبناء المنطقة، وطلبت منهم التعقيب على موضوع الورقة وإغناء فكرة تنمية رؤية اقليمية لتعزيز المساعي الديمقراطية. وقد تفضل معظم الاخوة الكرام بإرسال تعقيباتهم القيمة التي تمثل مساهمة جادة ومسؤولة في عملية بناء الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومحاولة التعرف على متطلبات تنفيذ تلك الرؤية. وفي ما يلي أورد التعقيبات مرتبة أبجدياً وفق أسماء معديها.

(١)

أسامة عبد الرحمن(*)

لعله من البديهي ألا يكون هناك تعريف جامع مانع للديمقراطية، وذلك ينطبق على كثير من المبادئ العامة؛ مثل: العدالة والمساواة والحرية والمصلحة العامة. ولكن، في كل الأحوال، هناك ثوابت يعتبر الإخلال بها إخلالاً بالديمقراطية، والقفز عليها قفزاً على الديمقراطية، ويبقى الاجتهاد والاختلاف في التأويل، أو في التطبيق في أمور ثانوية وتفصيلية.

ومن الثوابت، حقوق المواطنة التي لا يمكن المساس بها، ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والناشطة دون كوابح غير دستورية، وانتخابات حرة ونزيهة، وتداول سلمي للسلطة. ويحكم ذلك كله دستور ديمقراطي، وقضاء مستقل.

ولقد راج مفهوم الديمقراطية في الحقبة الأخيرة رواجاً كبيراً، دون أن يواكب هذا الرواج استيعاب واع لهذا المفهوم لدى السواد الأعظم في دول العالم المتخلف. وبدت الديمقراطية بالنسبة إلى كثيرين هي الخروج من المأزق، وهي الملاذ الآمن من قمع الدكتاتوريات وأنظمة الاستبداد.

ولا شك في أنه مع تهاوي الأنظمة الاشتراكية، وفي أعقاب النكبات والنكسات التي حاقت بالأمة العربية، فإن مبرر تغييب الديمقراطية لم يعد أمراً مقبولاً بعد أن كان ذلك أمراً مقبولاً تحت ذرائع متعددة، من أهمها مواجهة الكيان الصهيوني، وأهمية الوحدة الوطنية، وأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

(*) أستاذ في كلية العلوم الإدارية في جامعة الملك سعود ـ الرياض.

ولكن السواد الأعظم على صعيد الأقطار العربية لا يدرك كنه الديمقراطية ولا مقتضياتها. ويعود ذلك إلى الأمية الضاربة أوتادها على أكثر الساحة. غير أن هذا السواد الأعظم، وهو يقع تحت طائلة القمع، كما يقع تحت طائلة الفقر والحرمان، يبحث عن مخرج، ويبحث عن مأمن، ويبحث عن كرامة. ولا ريب في أنه لا يعرف إلا القليل عن الدول المتقدمة ـ وربما أقل من القليل ـ ولكنه يجدها في صورة الدول الراقية الناهضة المتقدمة والقوية على شتى الصعد، والتي تتمثل فيها حقوق المواطنة الحقة، وفرص العيش الكريم.

ولكن مما لا ريب فيه أيضاً أن أكثر الناس انشغالاً بالديمقراطية وضرورتها هم نسبة من المثقفين، أو الناشطين مجتمعياً. وفي كثير من الأحيان تبدو مسألة الديمقراطية وكأنها أهم المسائل، وأكثرها ضرورة، وأشدها إلحاحاً، في واقع عربي يشكو من هيمنة أنظمة دكتاتورية ذات نمط عسكري، أو قبلي لم يحقق من التنمية الفعلية ما يستحق الذكر، وخلفت على الصعيد المجتمعي قطاعاً عريضاً تطحنه رحى الفقر، والفاقة، والبؤس، والحرمان.

صحيح أن أقطار النفط ربما أتاح لها المورد المالي النفطي الإنفاق على كثير من المرافق، وبدت القاعدة العريضة على صعيد المجتمع وكأنها أوفر حظاً من القاعدة العريضة على صعيد أغلب الأقطار العربية. غير أنها بدأت تواجه تحديات جمة نتيجة الإنفاق غير المدروس في كثير من الأحيان، والذي لم تحكمه استراتيجيات وأولويات مدروسة، والتي تبدد من خلالها كثير من المورد المالي النفطي الذي كان متعاظماً خلال حقبة ما يسمى بالرواج النفطي. كما بدأت تواجه مشكلة بطالة حقيقية في خضم طوفان من العمالة الوافدة، الأمر الذي يعكس خللاً كبيراً، تترتب عليه عواقب وخيمة.

ومعروف أن المواطنين في عدد من هذه الأقطار يمثلون أقلية. وهي أقلية أحياناً وسط أقليات أكبر منها حجماً. ثم تطل البطالة الفعلية لتخلق بين قطاع من المواطنين شعوراً بالإحباط والتذمر والنقمة خصوصاً في ظل استئثار قلة بالثروة، أو بالثروة والسلطة؛ وحينئذٍ يكون شعور الإحباط والتذمر والنقمة مضاعفاً.

ومعروف أن صفقات الأسلحة، وعقود المشاريع الكبرى التي ليست بالضرورة مشاريع إنتاجية، أو لها أولوية قصوى في سلم الأولويات، وتبديد قدر ليس باليسير من المورد المالي النفطي تحت مظلة الفساد تخلق وضعاً شائكاً

ومتأزماً. ويزداد الوضع تفاقماً، أو تنكشف سوءاته بصورة أكبر حين ينحسر المورد المالي النفطي.

ومن المشاهد في الآونة الأخيرة أن بعض الأقطار العربية رفع شعار الديمقراطية، ولكنه في أكثر الأحيان أفرغه من مضمونه؛ إذ لا تعدو الديمقراطية أن تكون ديكورية ـ كما يسميها بعضهم ـ أو هي ديمقراطية الحزب الواحد الحاكم في مواجهة أحزاب تكاد تبدو هامشية لتجميل الصورة. وقد يكون الحزب الواحد الحاكم هو حزب المؤسسة العسكرية.

ولقد رفع بعض أقطار الخليج العربي شعار الديمقراطية. ولعل الكويت من أفضل الأمثلة على الأخذ النسبي بمفهوم الديمقراطية لاعتبارات تاريخية وجيوسياسية وجيوستراتيجية، دون أن يرتكز ذلك على الثوابت الصلبة للديمقراطية. ولعل هذا ما يفسر حل مجلس الأمة غير مرة. وللبحرين تجربة سابقة قصيرة تم إجهاضها. ورفعت مؤخراً كل من قطر والبحرين شعار الديمقراطية، مع إعطاء المرأة دوراً، وهو واحد من نواقص التجربة الكويتية.

ومن السابق لأوانه الحكم على أي من قطر أو البحرين، حتى يتبين من خلال التطبيق وآليات العمل مدى الأخذ الكامل أو النسبي بمفهوم الديمقراطية. ولكن تبقى القضية المحورية وهي قيام الديمقراطية على ثوابت تمثل قاعدة صلبة لا يمكن لأي حاكم ـ في أي وقت ـ المساس بها أو القفز عليها.

وهذه القضية المحورية يجب أن تكون صُلب الدراسة. إنه من اليسير رفع شعار الديمقراطية، ومن السهل أيضاً النكوص عنه في غياب تلك القاعدة الصلبة. ولعل وجود دستور ديمقراطي يمثل ضماناً حقيقياً. ولكن مثل هذا الدستور الديمقراطي لا يمثل ضماناً حقيقياً إلا حين تكون سيادة القانون مبدأ حقيقياً، وحين يكون استقلال القضاء نهجاً حقيقياً؛ فكيف يمكن في أقطار الخليج العربي وجود مثل هذا الضمان الحقيقي الذي يكفل ديمقراطية حقيقية لا ديمقراطية أهواء، ولا ديمقراطية شعارات يمكن أن تهوي في أي ريح عاصف، أو أي عاصفة هوجاء؟

لا شك في أن معظم أقطار الخليج العربية حديث العهد بمفهوم الديمقراطية، ولم تكن الديمقراطية تحتل حيزاً ملموساً من الاهتمام على الصعيد المجتمعي في أغلبها. وما زال أغلب هذه الأقطار يفتقر إلى الحد الأدنى من مقتضيات التحول الديمقراطي بما في ذلك حقوق المواطنة، وما

يتعلق بها من حريات، ومؤسسات المجتمع المدني. ولا يمكن أن يتأتى التحول الديمقراطي إلا من خلال ترسيخ حقوق المواطنة، وما يرتبط بها من حريات، وإتاحة الفرصة لانبثاق وفعالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية الحركة لها. ومن خلال ذلك يمكن نشر الوعي بالديمقراطية وترسيخ مفهومها.

ويجب ألا يغيب عن البال أن مجتمعات أقطار الخليج العربية، تحت وطأة طوفان العمالة الوافدة ـ التي لا تمثل خللاً سكانياً فحسب بل تفكيكاً لهوية هذه المجتمعات ـ أنه يصبح من العسير، حتى في حالة وجود مؤسسات للمجتمع المدني قادرة على الحركة، أن تكون منافذ وقنوات الاتصال والتواصل فعالة، ذلك أن المجتمع أشبه ما يكون بتجمعات لا يربط بينها عادة رابط مشترك، وهمّ مشترك أو مصير مشترك. وهذا ما يجعل المهمة صعبة بالنسبة إلى نشر الوعي بالديمقراطية وترسيخ مفهومها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن استمرار النزعة القبلية، والولاءات القبلية السائدة إلى حد كبير هي على طرف نقيض بالنسبة إلى المجتمع المدني ومؤسساته. ومن هنا تبدو التضامنيات والديوانيات أكثر ارتباطاً بالعرف القبلي والتقاليد القبلية. وقد يكون هناك تقاطع بين بعض هذه الأعراف والتقاليد، وبين مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه قد يكون هناك تعارض بينها. والمجتمع المدني بطبيعته على نقيض المجتمع القبلي. وهذه النزعات القبلية، والولاءات القبلية؛ بصرف النظر عن التقاطع أو التعارض مع مقتضيات الديمقراطية، ومن بينها مؤسسات المجتمع المدني، تغلب عليها طبيعة التناقض الجوهري مع الديمقراطية، إلا إن جاز الأخذ بمسمى «الديمقراطية القبلية». والقبيلة ـ كما هو معروف ـ لم تعرف الديمقراطية؛ وإن كان زعيم القبيلة قد يدخل في عقد غير مكتوب مع القبيلة، تحفظ له القبيلة بموجبه حق الزعامة، ويحفظ لها حق الحماية وفرص العمل والعيش في إطار قد يتحقق فيه قدر من المشاركة يعتمد على حاجة كل طرف للطرف الآخر. وهو ما عهدته بعض ساحات المنطقة في حقبها الأولى.

أما البعد الآخر لإشكالية نشر الوعي بالديمقراطية، وترسيخ مفهومها فهو ما يثار من تناقض أو تعارض بين الديمقراطية والشورى. وهذه القضية قد نالت قدراً وافراً من النقاش والجدال، ويبدو أنها حسمت على أساس أن الركائز الجوهرية للديمقراطية لا تناقض الإسلام، وأن الأدلة القطعية لا يمكن تجاوزها في أي أمر من الأمور.

وعلى رغم أن المتشددين الإسلاميين يرون الديمقراطية فكرة غربية، وأنها بالتالي ليست من الإسلام؛ فإن عدداً من المفكرين الإسلاميين يرونها منهجاً أجدر بالاقتداء، وليس فيه ما يناقض الإسلام، طالما ظل محكوماً بالأدلة القطعية في الإسلام. فالغزالي[1] يؤكد أن الديمقراطية ليست ديناً يوضع في صف الإسلام، وإنما هي تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ننظر إليه لنطالع كيف توفرت الكرامة الفردية للمؤيد والمعارض على السواء، وكيف شيدت أسواراً قانونية لمنع الفرد من أن يطغى، ولتشجيع المخالف أن يقول بملء فيه لا يخشى سجناً، ولا اعتقالاً. إن الاستبداد كان الغول الذي أكل ديننا ودنيانا. ويتساءل القرضاوي[2] هل الديمقراطية التي تتنادى بها شعوب العالم، والتي تكافح من أجلها جماهير غفيرة في الشرق والغرب، والتي يرى فيها كثير من الإسلاميين الوسيلة المقبولة لكبح جماح الحكم الفردي في تقليم أظافر التسلط السياسي الذي ابتليت به شعوبنا المسلمة، هل هذه الديمقراطية كفر أو منكر كما يرى بعض السطحيين المتعجلين؟

ويبدو بالنسبة إلى أقطار المنطقة أن فكرة الديمقراطية تبدو مقبولة في الغالب، أو غير مستهجنة. وإذا كانت الكويت مثلاً أسبق في التجربة فإن قطر والبحرين رفعا شعارها مؤخراً؛ وإن كان للبحرين في السابق تجربة قصيرة. وقد يؤخذ بفكرة المجلسين كما هو الحال في البحرين، وهي فكرة أخذت بها مصر. وإذا كانت العربية السعودية أكثر التزاماً بفكرة الشورى التي تعتمد على التعيين فإنها ليست القاعدة، بل إن التحولات ـ ولو ظاهرياً ـ في بعض أقطار المنطقة تسير في الاتجاه المعاكس.

إن الدراسة لا تغفل الواقع المستبد؛ إذ تشير إلى أن البنية السياسية ـ في دول المنطقة بشكل عام ـ هي «بنية شمولية سلطوية لا تفسح مجالاً شرعياً للطلب الديمقراطي، وتحول بكافة الوسائل القانونية والسلطوية، ومن خلال سيطرتها على أجهزة الثقافة والإعلام والتعليم والوعظ والإرشاد دون تنمية الوعي الديمقراطي، ناهيك عن العمل الديمقراطي»، إلا أنها مع ذلك تجعل فرص التحول الديمقراطي ممكنة، وإن اعترفت بأن دائرة الواقع الراهن فيها

---

(١) فهمي هويدي، «الإسلام والديمقراطية،» في: مجدي حماد [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

إحباط للمرء، ويأس من إمكانية التحول الديمقراطي في أغلب دول المنطقة في المدى المنظور. ولذلك فإنها تحاول أن تنظر إلى المستقبل الأبعد، وتدعو إلى التواصي بالصبر والانطلاق من الأمل.

ولعل الدراسة في محاولة لخلق الأمل أوردت مسائل من بينها: تزايد الوعي بمفهوم المواطنة. فما هي محصلة هذا الوعي؟ وهل تسمح الأنظمة السلطوية بأي محصلة فاعلة لهذا الوعي؟ كذلك تشير الدراسة إلى تزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي. فهل هذا الاستخدام اقتناع حقيقي، أو محصلة ضغط حقيقي، أم هو تمويه، أم مجاراة شكلية لنغمة تبدو عالمية؟

إن الدراسة تؤكد أنه على الرغم من شكلية هذا الاستخدام وبعده عن الديمقراطية، فإنه يدل على مراجعة الحكام لنظم حكمهم، واعتبار مشاركة الشعوب لهم بأنها مصدر من مصادر الشرعية، وهذا إفراط في حسن الظن في غير موضعه، وغير واقعه.

ثم تستعرض الدراسة من حوافز الأمل نحو التحول الديمقراطي التوجه العالمي نحو الديمقراطية، على رغم أن الدراسة تعترف في الوقت ذاته بأن الدول الكبرى المتقدمة لا يهمها أمر الديمقراطية في أقطار الخليج العربية؛ بل إن الوجود الأمريكي يشكل عقبة، كما أن التفاوض مع الحكام بدا أيسر وأسهل للقوى الأجنبية ذات الاستراتيجيات المعادية لتطلعات الشعوب. وبالتالي فهي معارضة للديمقراطية في الأقطار العربية بشكل عام. فإذا كانت الدول الكبرى ـ وهي مرتكز الأمن لأكثر أقطار المنطقة ـ مناهضة للديمقراطية، وغير متحمسة لها، فكيف تكون ـ وهي قائدة العولمة التي ترفع شعار الديمقراطية في أصقاع أخرى وفق ما تحدده لها مصالحها ـ سامحة للتوجه العالمي نحو الديمقراطية أن يأخذ مداه في أقطار الخليج العربية؟

وتستطرد الدراسة في حوافز الأمل على التحول الديمقراطي معتمدة أن التغيرات الاقتصادية، وتراجع دعم الدولة، سوف يمثلان عامل ضغط على الحكومات للاهتمام بالتنمية الاقتصادية لتوفير فرص دخل منتجة. فهل ذلك وارد فعلاً؟ أم أنه إفراط في حسن الظن؟

ثم تشير الدراسة إلى دور المسجد، والمجلس، والديوانية باعتبارها الدلالات للإطار الذي يسمح به للتجمع والتداول في الشؤون العامة. ومع أن المسجد ليس بالضرورة متاحاً للتداول في الشؤون العامة، فإن الديوانية

سائدة في بعض أقطار المنطقة. وهي بالطبع من قبيل الأعراف القبلية وليست منصة لانطلاق التحول الديمقراطي.

وتشير الدراسة أيضاً إلى الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين، وتعطي حكومات المنطقة ميزة اعتماد سياسة المجاملة في علاقتها مع مجتمعاتها، وأنها لا تفرط في استخدام العنف. ويبدو ـ إن كان ذلك صحيحاً ـ أن المجتمع أيضاً مسالم إلى حد كبير وأكثر اتباعاً لسياسة المجاملة. وكلا الأمرين لا يفضي إلى تحول ديمقراطي.

وتشير الدراسة إلى أن الحركة الوطنية في أقطار الخليج العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كانت تشارك الكويت والبحرين طموحاتهما الديمقراطية، وأنه في عقد السبعينيات من ذلك القرن كانت هناك طموحات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في قطر والإمارات وعمان ولكن المطالب تراجعت مع الطفرة النفطية؛ هذا مع بقاء الطموحات التي تم التعبير عنها بالكتابات والدعوات والبيانات والدراسات، ومن بين ذلك دراسات الإصلاح الإداري التي شهدتها السعودية وقطر وعمان في أوائل السبعينيات من القرن الماضي حتى منتصفها.

ويبدو أن دراسات الإصلاح الإداري في بعض هذه الأقطار، وربما كلها، لا تعدو إجراءات إدارية محدودة في الأجهزة الحكومية، أو تتوخى تبسيط الإجراءات، وفق صيغ إدارية بحتة لا تعبر عن توجه ديمقراطي، ولا علاقة لها بالديمقراطية، وليست تقوية للنظام الإداري، أو البنية الإدارية لتكون ركيزة لنهج ديمقراطي.

إن في الدراسة محورين مهمين:

المحور الأول: هو نشر الوعي بالديمقراطية، وترسيخ مفهومها، وتوحيد الطاقات من أجل تحقيقها.

المحور الثاني: هو تحقيق الديمقراطية على قاعدة صلبة من الثوابت التي لا يمكن الإخلال بها.

ولعل فكرة منتدى الحوار ترتكز على أهمية فكرة نشر الوعي بالديمقراطية، وترسيخ مفهومها. ولا ريب في أن نشر الوعي وترسيخ المفهوم مطلب مبدئي، ولكن ذلك مرهون بالقدرة الذاتية للمنتدى من خلال المنتمين إليه، أو المنتظمين فيه. ومن ناحية أخرى، بإمكانية الحركة، ومدى اتساع دائرتها.

إن مجرد إنشاء منتدى الحوار من دون أن يكون قادراً على الانطلاق على الساحة العربية الخليجية، ومن خلال منافذ متعددة وقنوات متعددة للانطلاق والتواصل مع كافة قطاعات المجتمع لا يمكن أن يحقق الغاية المرجوة، وربما انحصر نشاطه في تثقيف نفسه، أو محاورة نفسه. ومنافذ الاتصال والتواصل وقنواته تحكمها إلى حد كبير الأجهزة الرسمية. وهي التي تحدد نطاق الحركة، كما أنها تملك في الوقت ذاته وسائل الاختراق في وضع تكثفت فيه القبضة الأمنية في أكثر أقطار المنطقة.

إن مجرد فكرة منتدى ـ حتى لو كان نشاطه محدوداً ومؤطراً ـ قد ينظر إليه من عدد من أقطار المنطقة بقدر من الريبة والشك. وقد تجهض بعض هذه الأقطار أي مسعى في هذا الاتجاه. ولعل الملتقى الخليجي الذي تبلور في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وكان من بين توجهاته توسيع إطار المشاركة في اتخاذ القرار ضمن توجه سلمي حواري لا يثير ولا يستثير؛ قد تدخلت بعض الأقطار وفرضت على المنتمين إليه من مثقفيها الانسحاب منه، وعدم المشاركة فيه، وكان التدخل من قبل جهات أمنية.

ومنتدى التنمية ـ الذي تقترح الدراسة كأحد البدائل ـ أن يكون في الوقت نفسه بمثابة منتدى الحوار، أو يقوم بمهمة منتدى الحوار، على رغم أنه أدى دوراً محموداً، إلا أنه كان محدوداً، مع أنه رافقته أفكار حيوية تتعلق بمجالات واسعة للأنشطة التي تخدم التنمية بمعناها الواسع، يسندها إطار تنظيمي، ومركز للدراسات، ومكتبة؛ إلا أن هذه الأفكار بقيت أفكاراً، ولم تخرج فعلاً إلى حيز الوجود.

ولكن الدراسة ـ من منطلق حفز الأمل ـ يبدو أنها تفرط في حسن الظن إلى حد كبير، وتبين ذلك من خلال توضيحها للمتطلبات الفكرية والسياسية والتنظيمية. فإعمال الفكر وتكثيف الحوار أمران قد يبدوان ميسورين للوصول إلى فهم مشترك، ومقاربة الإشكاليات، وترسيخ المفهوم.

ولكن الدراسة تؤكد أنه يجب أن يجري حوار وطني بين المفكرين والممارسين للعمل الأهلي من أجل ترجمة مفهوم الديمقراطية، ومضامينها، إلى نصوص دستورية وقانونية، ووثائق شرف. ومن هذه الوثائق: ميثاق حقوق المواطنة وواجباتها، واستراتيجية الحد الأدنى من العمل الديمقراطي، ومشروع دستور ديمقراطي، واقتراح مشاريع قوانين رئيسية ذات تأثير في تطبيق الديمقراطية؛ مثل قانون المطبوعات والنشر وتداول المعلومات، وقانون

الانتخابات العامة، والقوانين المتعلقة بحرية التنظيم واستقلال تنظيمات المجتمع المدني. هذا بالإضافة إلى قانون القضاء، وقانون الإجراءات الجنائية. وكل هذه من متطلبات التحول الديمقراطي.

ولكن كيف يمكن أن تتجسد على صعيد الواقع؟ ومن الذي يملك القدرة على تجسيدها في ظل الواقع الذي لم تغفله الدراسة، والذي لا يسمح في أكثر هذه الأقطار بحرية الحركة، وحرية التعبير، وحرية التنظيم، وربما حتى عقد اللقاءات والندوات التي لا بد من أن تخضع لموافقة رسمية، بل يحظر على المثقفين والباحثين في بعضها حضور الندوات والمؤتمرات العلمية أو الفكرية البحتة إلا بموافقة رسمية؟

أما المتطلبات المؤسسية والتنظيمية فإنها تتمحور في إنشاء منتدى الحوار الذي يمكنه تكليف فريق من أعضائه بالاتصال بالمعنيين بالتطور السياسي، والمهتمين بالانتقال إلى الديمقراطية من أجل تكوين لجنة تحضيرية، أو مجلس أمناء بهدف التوافق على مضمون الوثائق لتحديد الطلب على الديمقراطية، وتحديد دور الداعين إلى إقامة نظم حكم ديمقراطية في أقطار المنطقة.

ويمكن للمنتدى أن يكوّن فرق عمل تتوسط لحل الخلافات بين القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية، وبين الحكومات والمعارضين لها، وبين أقطار المنطقة في ما يتعلق بخلافات الحدود، ومعوقات الاندماج الاقليمي الأخرى، وتنظيم منظومة ملتقيات اقليمية، وإنشاء ذلك لتعزيز العمل الأهلي.

وكل هذه أمور تبدو عصية في الواقع، وتحتاج إلى تفصيل ودرس أعمق لآليات تجسيد فكرة التحول الديمقراطي على رغم كل العقبات والعوائق التي تبدو عصية.

ولعل الدراسة لم تعط هذا الجانب القدر الكافي من الأهمية باعتباره معضلة حقيقية، ولذلك فإن الدراسة حاولت بقفزة سريعة رهن هذا التحول بأمور منها: قدرة أهل المنطقة على توفير المتطلبات المؤسسية والتنظيمية، ورهن توفير هذه المتطلبات بعزيمة المؤمنين بأهمية الديمقراطية، وموقف الحكومات من الديمقراطية، ومدى نمو طلب فعال على الديمقراطية. ولكنها استدركت كل ذلك بعبارة موجزة بليغة: إنها اجتهاد، فهل أصاب الاتجاه؟ أم أن تنمية طلب فعال على الديمقراطية أمر عصي يحتاج إلى مزيد من إعمال الفكر، وربما يتطلب اكتشاف مداخل أخرى؟ وهو فعلاً أمر عصي. وتعتبر الدراسة خطوة جادة في هذا الاتجاه.

(٢)

اسماعيل الشطي(*)

«رؤية مستقبلية لتعزيز مساعي» تعبير يعكس فخامة المصطلح مقروناً بتواضع الطموح، وبقدر ما يعبر عنوان البحث عن واقعية الآمال والحذر في انتقاء المفردات، إلا أنه في الوقت نفسه يكشف حساسيات الأنظمة الخليجية إزاء خطاب الإصلاح والتطوير، وهي حساسيات تجاوزها الباحث بعمل جاد رصين فيه شمول بالعرض وتركيز بالمضمون، وبالإضافة إلى ما يحمله الموضوع من فكر مستنير، يتضمن كذلك جهداً في التقصي وعناية بالموضوع. وعلى رغم أن الحديث عن تطوير الأنظمة الخليجية شائك ومحفوف بالانفعالات السلطوية، إلا أن البحث يفوح بعبق الشجاعة، وهي شجاعة علمية موضوعية نأت كثيراً عن الانتهازية والتشفي.

وتعقيبي هذا لا يسعى فقط لكشف نقاط الاختلاف مع الباحث، إنما يهدف إلى التوقف عند نقاط الالتقاء للتأكيد عليها، ويهدف كذلك إلى استكمال الاستدراكات التي غفل عنها الباحث بالنسيان أو بالإيجاز، ومن تلك المنطلقات أسجل الملاحظات التالية:

١ ـ الشروط المسبقة للديمقراطية

أ ـ لم أستطع أن أستدل على رأي الباحث فيما إذا كان يرى الديمقراطية نظام حكم يلزمه أرض ممهدة وبنية سياسية تحتية حتى يمكن تطبيقه. ففي مستهل بحثه يؤكد الباحث على إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية دون تمهيد أو شروط مسبقة، إذ يقول «لم تعد الشروط المسبقة التي كان يعتقد في الماضي

(*) عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً.

أنها تتمثل في النمو الاقتصادي وانتشار الثقافة الديمقراطية شروطاً لازمة لحدوث انتقال إلى الديمقراطية، بل لم يعد يرى المتابعون لعملية الانتقال إلى الديمقراطية أن الشروط الاقتصادية والاجتماعية كافية في حد ذاتها إلى جانب كونها غير لازمة للانتقال».

وعلى رغم أنه ينفي هنا أية شروط لازمة للانتقال إلى الديمقراطية، إلا أنه في مواضع مختلفة من بحثه يتوقف عند شروط متعلقة بالديمقراطية، فهو (على سبيل المثال) يذكر بأنه «لا بد من تأسيس نظام الحكم الديمقراطي على أساس توفير شروط امتلاك المواطنين أفراداً وجماعات لمصادر المشاركة السياسية الفعالة وضمان وضع تلك الشروط موضع التطبيق من خلال فاعلية المجتمع المدني وحيوية الرأي العام»، ثم يشير إلى ثلاثة مصادر لتحقيق مشاركة سياسية فعالة ويضع **أولها**: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشمل تقارب مستويات الدخل والثروة والتعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمساواة في الفرص دون تمييز. **وثانيها**: ضمان حرية انسياب المعلومات وحق الإطلاع عليها. **وثالثها**: بناء مؤسسات المجتمع المدني المستقلة عن السلطات الرسمية، والمجردة من امتدادات التكوينات الاجتماعية من قبلية وطائفية ومذهبية ومناطقية.

ب ـ وأياً كان رأي الباحث، فإن تجربة انتقال دول أوروبا الشرقية إلى الديمقراطية أثبتت أن عملية الانتقال ليست باليسيرة، وأن الأوضاع الاقتصادية المتضعضعة تعوق نجاح التجربة الديمقراطية في كثير من تلك الدول، وأنها في دول أخرى استخدمت لإقصاء الأقليات وفرض ثقافة الأغلبية، ناهيك عن الإخفاقات التي شهدتها تجربة الهند وتركيا كأعرق دولتين تبنتا الديمقراطية خارج الدول الصناعية الغربية، ففي الهند اضطرت أنديرا غاندي إلى تعطيل الحياة النيابية، في الوقت الذي تتجه فيه الديمقراطية الهندية اليوم إلى التحول إلى أداة بيد الأغلبية الهندوسية ضد الأقليات الأخرى، أما في تركيا فلقد كشفت تجربتها أن العسكر مصدر السلطات وليس الأمة التركية.

إن الفقر والتعصب عقبتان ضخمتان في وجه الديمقراطية، ويؤكد ما نذهب إليه مجموعة من الباحثين الغربيين. فهذا صموئيل هانتنغتون في كتابه **التحول للديمقراطية في نهايات القرن العشرين** يؤكد العلاقة الواضحة بين مستويات التطور الاقتصادي ونموه وبين الديمقراطية، ويؤكد أن الفقر هو العقبة الكأداء في وجه النمو الديمقراطي، ويعلل الفورة الديمقراطية المعاصرة

بسبب النمو الاقتصادي العالمي في الخمسينيات والستينيات. أما روبرت كابلان فهو يحذر في مقالة له نشرت في صحيفة **هيرالد تريبيون الدولية** بعنوان «الديمقراطية الغربية كابوس للعالم الثالث» الغرب من التبشير بالديمقراطية كعلاج لمشاكل دول على شفا الإفلاس وفي مجتمعات تمزقها العرقية والطائفية، وتعداد سكاني يصل إلى مراحل الانفجار ونقص في المواد الأولية. أما هنري روين ضمن مقالة نشرها في **الهيرالد تريبيون الدولية** بعنوان «مع التنمية يمكن للصين أن تلتحق بالديمقراطية»، فإنه يرى أنه ما لم يكن دخل الفرد السنوي في مستوى سبعة آلاف دولار أمريكي فإن الديمقراطية لن تكون مستقرة، بينما كتب الاقتصادي الإيطالي انتونيو ماريا كوستا مقالة في **النيوزويك** بعنوان «الرفاه مقابل الديمقراطية» قال فيها: «وكما بينت التجربة الآسيوية فإن الديمقراطية تحتاج سنوات، في الوقت الذي تدل الطوابير ـ التي نشهدها في موسكو هذه الأيام ـ بأن الناس في حاجة إلى الخبز كل يوم، أي أن اندماج النموذجين يحتاج إلى وقت».

ج ـ غير أن الفقر ليس هو العقبة الرئيسية أمام الديمقراطية في المجتمعات الخليجية، فهذه المجتمعات تعد من أغنى مجتمعات العالم وأكثرها تمتعاً بالرفاه، إن العقبة الرئيسية في مثل هذه المجتمعات هي غياب البنى السياسية التحتية اللازمة لنجاح الديمقراطية، وتتمثل بالنجاح في تحويل المجتمعات القبلية المترحلة إلى مجتمعات حضرية مستقرة، وتكريس علاقة الفرد بالأرض مقابل علاقته بالكلأ والماء، وتذويب العصبيات الاجتماعية (الطائفية والقبلية والمناطقية) داخل كيان مجتمعي واحد مرتبط بالأرض وتكريس فكرة الشعب أو الأمة، ثم التحول بالأفراد من رعايا إلى مواطنين لخلق فكرة المواطنة والوطن، وربط كل ذلك بفكرة الدولة التي تمنح الفرد هويته القومية، وربط الدولة بالاتفاق أو العقد الاجتماعي المتجدد وتأكيد مبدأ إلزاميته. إن الشعب والوطن والسيادة والمواطنة والدولة والدستور وغيرها هي حزمة مفاهيم تقوم عليها فكرة الدولة/القوم، والديمقراطية لا تقوم إلا على أرض تشربت هذه المفاهيم واحتوتها، واجتزاؤها وحدها دون اعتبار ترتيبها ضمن عمليات البناء يحكم بفشلها وإخفاقها. إنها سلسلة من العمليات التي لا تنضج في المجتمعات بمرحلة واحدة، كما أن مراحلها لا يمكن أن تضغط في جيل واحد. وإذا كان يمكن جلب راعي الأغنام من الصحراء وتدريبه على نمط الحياة العصرية فإنه لا يمكن تغيير قيمه ومفاهيمه بسرعة التدريب نفسها. إن الوصول إلى مفهوم الدولة الديمقراطية الحديثة كإعداد الأطباء

والمهندسين الذين لا يمكن اختصار سنوات دراستهم الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية في مرحلة واحدة. إن كل مرحلة دراسية بفترتها الزمنية تعني شيئاً في التربية والتأهيل، وهو نفسه ما تعنيه كل مرحلة زمنية في تأهيل المجتمعات لكي تصبح مجتمعات مدنية.

لقد كانت المنطقة الخليجية قبل خمسة عقود تمثل حواضر ساحلية تضم بضعة آلاف من الناس، أما الغالبية من سكانها فبدو رُحّل يتتبعون الماء والكلأ ولم يألفوا ثقافة الاستقرار: البيت والجار والحي والجامع والسوق والقانون، أي أن الغالبية تفتقد الثقافة الحضرية وليس الثقافة المدنية، وإذا كان سكان الحواضر الساحلية مروا بمراحل مهدت للانتقال بهم إلى فكرة المجتمع المدني، فإن توطين القبائل أغرق تلك الحواضر بقيم البادية من جديد حتى بدت تلك المجتمعات لا تملك إلا غلافاً رقيقاً هشاً من مظاهر المجتمع المدني، وقلما تسعى الأنظمة لتفكيك النسيج القبلي سعياً للوصول به إلى فكرة المجتمع المدني ما دام هذا النسيج يدعم فكرة المشيخة ذات السلطة المركزية المتفردة، بل إن بعضها يسعى لتكريسه ضمن خلطة سياسية مخدرة.

د ـ الكيانات الخليجية تملك كل مظاهر الدولة، من حدود وسيادة وحكومة وجيش وعلم وعملة وسلام وطني ومصرف رسمي ومنتخبات رياضية، ولكنها لا تملك شعباً يدرك المفاهيم التي تترتب عليها كل هذه المظاهر، بل إن شعوبها تعاني تشوهات في تركيباتها السكانية، إذ إنها تشكل أقلية ضئيلة من مجموع السكان، وانحرفت (تلك الكيانات) في مفهوم دولة الرعاية لتحصره في توزيع الريع على المواطنين، وتقصر واجبات المواطنة في الولاء للدولة/الأسرة الحاكمة، كما لم تتوان في الحفاظ على قيم العصبيات القبلية حتى بعد توطين القبائل.

ولهذا فنحن نختلف مع الباحث في قوله «إن شروط الممارسة الديمقراطية، من بنى مجتمعية ناضجة وثقافة ديمقراطية ووجود مجتمع مدني ورأي عام مستنير يمكن أن تنمو من خلال عملية التحول الديمقراطي نفسها بعد إعلان القطيعة مع قبول حكم الفرد والقلة وإنكار هيمنتهم على مقدرات الدولة والمجتمع، وليس من الضروري أن تكون تلك الشروط مكتملة قبل الانتقال إلى الديمقراطية»، إن نقل الديمقراطية إلى مثل هذه المجتمعات دون منح مراحل النمو فترة نضج كافية يضر ببناء الدولة، وإن الذي يزعم بأن ذلك ممكن ما عليه إلا أن يتناول المثال اللبناني، فلبنان دولة نشأت بإرادة

خارجية مثل بقية أجزاء الوطن العربي، وتبني لبنان منذ أول نشأته نموذج الدولة الديمقراطية الغربية فأسس نظاماً قائماً على العقد الاجتماعي، وتم فصل السلطات فيه وتشييد ركائز الديمقراطية من تعددية حزبية سياسية وتداول للسلطة وحريات مضمونة ونقابات وجمعيات مستقلة وتجارة حرة، غير أن تلك القشرة جاءت لتكرس مجتمعاً طائفياً لم يكن مقتنعاً بكل تلك التحديثات إلا بالقدر الذي تستفيد منه الطائفة. لقد لبست الطوائف مبدأ التعددية الحزبية وتقاسمت فكرة تداول السلطة ولم تتخل عن فكرة التوارث العائلي للزعامات حتى اليوم، وعلى رغم أنها أعلنت القطيعة مع حكم الفرد أو القلة ولكنها لم تنتقل إلى الديمقراطية ولم تنضج خلال عملية التحول، لقد جنت سياسة حرق المراحل ـ للوصول إلى الدولة الديمقراطية الحديثة ـ على لبنان وكلفته حرباً أهلية استمرت سبعة عشر عاماً، وإذا كانت التجمعات السكانية اللبنانية ذات الطبيعة الزراعية القروية (المرتبطة بالأرض) قد واجهت تلك الصعوبات في الإنصهار في هذا النموذج من الدولة، فإن التجمعات السكانية في المناطق الرعوية (المرتبطة بالماء والكلأ) كانت ستواجه صعوبات أقسى لو تبنت النموذج اللبناني.

٢ ـ المقاربة بين الديمقراطية وثقافتنا

أ ـ يطالب الباحث بإعمال الفكر لحل إشكالية الديمقراطية في المجتمعات العربية ومقاربتها «بما تحمله من قيم إنسانية وثوابت منهجية مع ثوابت منهجنا»، حيث إن ممارسة الديمقراطية في المجتمعات الغربية جاءت منحازة لليبرالية والرأسمالية والإمبريالية، ولذا فإنه ليس بالضرورة أن يكون كل ما في التجربة الديمقراطية الغربية هو من الديمقراطية ذاتها، لذا يؤكد الباحث ضرورة الفرز من أجل «أن يتصالح مضمون الديمقراطية مع شكلها وتتم المقاربة الموضوعية بين ثوابت الديمقراطية وثوابت المجتمعات التي تنتقل إليها».

إن الباحث بمطالبته تمحيص الديمقراطية الغربية وفرز ما هو من صلبها وما هو من ثقافات الغرب نفسه يكشف عن عمق في الفهم ووعي بالموضوع، وهو بذلك يسعى لحماية المضمون من الإشكالات التي يثيرها البعض ضد الديمقراطية باعتبارها نتاجاً غربياً، إذ يجردها من كل الثياب التي غطت المضمون بشكل ايديولوجي أو عقدي أو قيمي غربي، ويعرضها كآلية للحكم أو نظام يتحقق به مبدأ الشورى «نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة

أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض مع المصالح»، وهو بذلك يريد أن يبعد «عنها شبهة العقيدة المنافسة لغيرها من العقائد»، وأظنه كان يوجه كلامه للمتمسكين بأهداب الشريعة ويكشف لهم زيف الخطاب السلطوي المناهض للديمقراطية بدعوى حماية الإسلام. ولكي يقطع الطريق على مماحكات هذا الخطاب فإنه يدعو إلى «تأصيل الديمقراطية وتأسيسها في الحياة الثقافية والتوجهات الاجتماعية، بعد ضبطها بثوابت المجتمع وتأسيسها على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة»، وليته (هنا) توقف قليلاً ليكشف الخطأ الذي يمارسه البعض بمقابلة الشورى بالديمقراطية. فهذه المقابلة تنتهي دوماً لصالح الشورى، بينما الشورى والديمقراطية ليستا متماثلتين ومتقابلتين لتتم المقارنة والمفاضلة بينهما، إذ ان الشورى مبدأ ضمن حزمة مبادئ الحكم بالإسلام، وهي مبادئ تناهض الحكم التسلطي وتجعل الولاية للأمة وليس لأسرة أو فرد بعينه، أما الديمقراطية فهي آلية تهدف لإبقاء المرجعية للأمة وتنظيم الشورى فيها، فكيف يتم مقابلة المبدأ بالآلية؟! إن المستفيد الرئيسي من هذه المقابلة هو الحكم الفردي الذي يجد في الانحياز للشورى مبرراً لرفض الديمقراطية، في الوقت الذي لا تقدم الشورى نظاماً أو آلية لممارستها.

ب ـ غير أن كثيرين من الإسلاميين يفهمون الديمقراطية على أنها نسق ينتهي بمنح ممثلي الشعب سلطة التشريع. ألا يقول تعريفها الشائع أنها «حكم الشعب بالشعب»، وهذا فهم مآله وصف الديمقراطية بالاعتداء على حق الربوبية في التشريع، باعتبار أن الله تعالى «له الخلق والأمر»، وأن الذين يضعون أنفسهم في مقام التشريع يعتدون على حق الله ويعتبرون «شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله»، وهؤلاء الذين يتصدون للتشريع خلاف ما أمر به الله تعالى يسميهم القرآن بشركاء المشركين **﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾**[1]، وأن الله عاب على أهل الكتاب عندما منحوا الكنيسة حق التشريع، واعتبر أن من يمنح حق التشريع يقوم مقام الرب لأنه يعتدي على حق من حقوق الربوبية **﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾**[2]، غير أن تعريف الديمقراطية بأنها «نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح» يسقط كل هذه التهم، وما تعريف «حكم الشعب بالشعب» إلا صيغة معاصرة لمبدأ

(١) القرآن الكريم، «سورة الأنعام،» الآية ١٣٧.

(٢) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٣١.

«الولاية للأمة»، إن هذا النظام يقوم على مبدأ احترام إرادة الأمة ورفض الإكراه، وهو مبدأ شرعي يصل في الإسلام إلى حد احترام الإرادة في اختيار الديانة ﴿**لا إكراه في الدين**﴾[3]، فلو اختارت أمة ما ديناً لها فلا يجوز قسرها على دين آخر، كما أنه نظام يقوم على مبدأ التراضي والتعاقد بين الأمة. ولقد عبر الإسلام عنه بمفهوم «البيعة» وأبطل أي نظام حكم لا يأخذ شرعيته بتراضي الأمة والتعاقد معها على شكل الحكم، وهذه حقيقة تعبر عنها تجربة الخلفاء الراشدين الذين كانت الأمة تشترط عليهم العمل بكتاب الله وسنة نبيه مقابل البيعة. وما هذا الاتفاق إلا شكل من أشكال التعاقد الاجتماعي وجوهر فكرة النظام الدستوري، فإذا كانت شروط البيعة تتم بشكل شفهي مختصر فما الذي يمنعها من أن تكون مدونة وبشكل تفصيلي، وإذا كان شرط البيعة أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر التشريع فهل يكون (في هذه الحالة) الذين يتصدون لصناعة التشريعات يعتدون على حق الربوبية؟ إن التصدي لمسألة التشريع ليس اعتداء على حقوق الربوبية، ولكن إلغاء التشريع الإلهي بتشريع بشري هو الاعتداء على حقوق الربوبية، والديمقراطية توفر آلية لصناعة التشريعات ولا تقرر مضمونها، فالذين يستخدمون هذه الآلية بإمكانهم احترام حقوق الربوبية أو الاعتداء عليها.

ج ـ والالتزام بمبدأ «الشريعة الإسلامية مصدر التشريع» لا يعني إلغاء سلطة الأمة في التشريع، فالقاعدة التي سنها النبي ﷺ «أنتم أعلم بأمور دنياكم» تضع دور الأمة في نصابه الصحيح بالعملية التشريعية، وبخاصة أن التشريعات الأبدية في الإسلام لا تشكل إلا نسبة ضئيلة على أرض الواقع، ومعظمها محصور بالأخلاق والعبادات والأحوال الشخصية والعقوبات، وما جاء بعد ذلك من تفصيلات أو إضافات لا يتجاوز الاجتهاد البشري الذي قد يعد تراثاً غير ملزم، لقد ترك الإسلام مساحات شاسعة من «أمور الدنيا» دون تشريع مكتفياً بمبادئ عامة كالمبادئ الدستورية. فتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية والعسكرية والتكنولوجية والإعلامية ظلت مفتوحة للاجتهاد البشري وخاضعة لتطور الزمان والمكان، وما التراث الفقهي في هذه المجالات سوى ثروة تشريعية التزمت بالمبادئ لتصوغ الأنظمة وفق المصلحة الدنيوية لزمان ومكان ما، ولكنها تظل غير ملزمة لمن يأتي من بعد، وهو موقف إسلامي أصيل أكده الإمام علي بن أبي طالب أثناء المفاوضات على

(٣) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

الخلافة، فلقد كان الفريق المفاوض يريد تحويل التراث التشريعي الذي خلفه الخليفتان أبو بكر وعمر إلى أصل ملزم في عقد البيعة، بينما كان الإمام يرى ذلك اجتهاداً بشرياً يمكن الاستفادة منه دون إلزام. وإذا كان الإمام خسر الجولة الأولى من مفاوضات الخلافة فإنه ـ على رغم خسارته هذه ـ قدم أعظم خدمة للإسلام بفصل الوحي عن التراث، ولولاه لظلت تراكمات التراث عبر الأجيال تزحف على مناطق السماح وتستولي على سلطة الأمة التشريعية.

د ـ إن الديمقراطية ليست مجرد آلية لصناعة التشريعات، إنها ـ كما عبر البحث ـ «نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض مع المصالح»، وهذا منهج له مقتضيات تتم من خلالها الديمقراطية. وإذا كان بإمكان خصوم الديمقراطية إثارة اللغط حول الديمقراطية ذاتها، فإن مصدقيهم يجب أن يبرروا موقفهم من مقتضياتها. فالحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ورقابة الحكم كلها مبادئ تقتضيها الديمقراطية، في الوقت الذي يتعاطاها الحكم الفردي بحذر وريبة وأحياناً برفض، وإذا كان يمكن إحسان الظن بأولئك الذين يتوهمون أن الديمقراطية عقيدة في مقابل الإسلام، فإنه لا يمكن البتة إحسان الظن بمن يقف ضد مقتضياتها، إذ إنها مبادئ إسلامية صميمة عبرت عنها روح النصوص القرآنية بصور مختلفة. ومن يطالب بمقتضيات الديمقراطية فإنه يطالب بمقتضيات النظرية السياسية بالإسلام.

هـ ـ ومطالبة الباحث بتمحيص تجربة الديمقراطية الغربية ليست مداهنة للمعارضين على أسس دينية، بل هي إدراك للاختلاف القيمي بين الحضارات. وهو تمحيص يدعونا للمطالبة بإعادة التوازن لمبدأ العدالة في مواجهة مبدأ الحرية، وقيمة الفرد أمام قيمة الأسرة، وذلك عند ممارسة الديمقراطية في مجتمعاتنا، حيث إن مبدأ الحرية كان دوماً يشكل الروح الأساسية لنظرية الحكم في الديمقراطيات الغربية المعاصرة، إذ ما فتئت تجاربهم تستلهمه وتستهدفه إلى درجة الهوس، بدءاً من حرية التعبير والتجمع والتنقل، ومروراً بحرية العمل النقابي وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، وانتهاء بحرية التجارة والسوق وحركة الأموال. ولقد أدى تضخم مبدأ الحرية عند الغربيين إلى طغيانه على مبدأ العدالة.

وصاحب ذلك كله اعتبار الفرد الوحدة التي تتشكل منها الدولة، وتطرفت الليبرالية الغربية في حماية الفرد من استبداد السلطة أو استعباد الأغلبية، فهي لم تكتف بمنحه الحق في عدم إيقافه ولا اعتقاله ولا إعدامه

ولا إساءة معاملته بأية طريقة كانت نتيجة إرادة عشوائية لفرد أو عدة أفراد، وبمنحه حق التعبير عن رأيه واختيار صنعته وممارستها وحيازة الملكية، والاجتماع بالآخرين إما للتعاون معهم حول مصالحه، أو للتبشير بالعبادة التي يفضلها هو وشركاؤه، والذهاب والعودة من دون الحصول على إذن بذلك، ومن دون أن يقدم دليلاً على دوافعه وأعماله. إنها لم تكتف بهذا القدر بل منحته حق الإفراط في استعمال ملكيته، وأن يملأ أيامه وساعاته بطريقة أكثر تطابقاً مع نزعاته وأهوائه، إنها بذلك تلغي مقتضيات الانتماء العائلي والاعتبارات الاجتماعية جاعلة من القوانين الحدود الوحيدة التي تقف عندها حريات الفرد.

غير أن الإسلام يجعل مبدأ العدالة الهدف المحوري الذي يدور حوله نظام الحكم ويقدمه إذا ما تعارض مع مبدأ الحرية، وهذا ما تعكسه أدبيات الإسلام التي تزدحم بمفردات العدل والإنصاف والإحسان بشكل يفوق مفردات الحرية. وليس ذلك تهميشاً لمبدأ الحرية بقدر ما هو ترتيب الأولويات. فالحرية عند العرب كانت مكتسباً بديهياً لا يستدعي فتح جبهة للمطالبة بها، فلقد منحت الصحراء العرب حرية التعبير والاجتماع والتنقل والتجارة والملكية حتى صارت من سجاياهم. فلم يكن أحد يملك الوقوف أمام حرية النقد والتعبير حتى لو بلغت حد التطاول، ولقد واجه النبيّ ﷺ نفسه وقاحات كثيرة من الأعراب اضطر للتسامح معها احتراماً لتلك السجية العربية، ووقف الفارسي الذي اكتسب هذه الحرية من سجايا العرب يهدد الحاكم العربي «والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا». غير أن الحرية مفهوم يصعب ضبطه وتحديده، والإفراط فيه يؤدي إلى اختلال ميزان العدالة كما هو في ديمقراطيات الغرب اليوم، إذ أدى تضخيم هذا المفهوم وإسباغه على الفرد إلى تفكيك المجتمع، وإلغاء مفهوم الأسرة التقليدي، بينما تحتل الأسرة (وليس الفرد) مكان الذروة في المجتمع الإسلامي. ولذا فإن فرز ما هو من الديمقراطية مما هو ليس منها ليس عملية مداهنة بقدر ما هو مقاربة، وذلك لإيجاد نموذج للديمقراطية يحافظ على أهدافها وينسجم مع ثقافتنا وقيمنا وثوابتنا الاجتماعية.

٣ ـ مؤشرات الديمقراطية

أ ـ يحاول الباحث تقييم أداء تجارب الأنظمة السياسية في دول المنطقة للتعرف على مقدار التجاوب مع النهج الديمقراطي في الحكم، ويضع الباحث

لأجل ذلك ثلاثة مؤشرات يقيس من خلالها الديمقراطية في أنظمة تلك الدول، وهي: **أولاً** بدء عملية التنمية، **ثانياً** حقوق المواطن والإنسان، **ثالثاً** مستوى المشاركة الشعبية في الحكم. ولعلني أختلف مع الباحث في الاقتصار على البنود الثلاثة المذكورة كمؤشرات لقياس الديمقراطية، فضلاً عن أنني لا أرى التنمية مؤشراً أو معياراً لقياس درجة الديمقراطية في أي نظام، إذ ان التنمية مرتبطة بشكل كبير بحسن إدارة الموارد وجودة التخطيط، فهي قرار فني قد تصيبه الديمقراطية أو قد تخطئه، أو قد يصيبه الحكم الفردي أو يخطئه. وأبرز دليل على ذلك التنمية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا والتي لم تكن نتاجاً للديمقراطية. فالصين التي حصلت على معدلات نمو عالية لا تتمتع بنظام ديمقراطي، بينما شهدت اندونيسيا معدلاً عالياً في النمو إبان حقبة سوهارتو في الوقت الذي تعاني فيه أخطاراً حقيقية تهدد اقتصادها في ظل نظام ديمقراطي حقيقي. وإذا كنت لا أظن أن التنمية معيار يستخدم لقياس درجة الديمقراطية في نظام ما، إلا أنني أعتقد أنها أحد أهم عوامل النجاح، وبتعثرها تصبح التجربة الديمقراطية في حالة خطرة.

ب ـ ولأن الديمقراطية ليست مجرد اقتراع ومجالس نيابية، لذا لا بد من وضع مسطرة (Index) تشمل مجموعة مقاييس (Criteria) تقيم وفقها درجة الديمقراطية في الأنظمة السياسية. وعليه فإنني أقترح المعايير التالية:

أولاً: مقدار حيازة الأمة للسلطة، فكلما حازت الأمة قدراً أكبر من السلطة زادت درجة اقترابها من النظام الديمقراطي، حتى إذا صارت مصدراً للسلطات فإنها تعبر عن إرادتها من خلال دستور تجتمع عليه، يضم المبادئ التي تتفق عليها، ويحوي الحقوق والواجبات، وينظم العلاقات بين السلطات المختلفة.

ثانياً: مقدار المشاركة السياسية للأمة ونسبة المقترعين من السكان، إذ قد تحرم القوى المهيمنة في المجتمع بعض الفئات من المشاركة في الحكم، إما بسبب العنصر أو الجنس أو الدين والمذهب أو المستوى الاجتماعي أو السن، غير أن إشكاليتين كبيرتين في هذا الصدد، الأولى: عندما يتاح لغالبية الأمة حق الاقتراع وتتزايد نسبة الممتنعين عن ممارسته، فهذا مؤشر على أن هناك أزمة ثقة بالنظام الديمقراطي، والثانية: عندما تصبح الأمة أقلية بين أكثرية سكانية وافدة، فإن الديمقراطية تتحول في مثل هذا المجتمع إلى ديمقراطية صفوة «أوليغارشية».

ثالثاً: وفرة مؤسسات المجتمع المدني، كالنقابات والاتحادات والجمعيات والهيئات الخاصة، وكلما تعددت هذه المؤسسات عكست مؤشراً قوياً لاقترابها من الديمقراطية، غير أنه من الضروري إدراك أن تلك المؤسسات يجب أن تكون حرة مستقلة عن الأجهزة الرسمية للدولة أو الأواصر الاجتماعية، وتشكل هيئاتها بالاقتراع المباشر.

رابعاً: استقلالية القضاء عن بقية السلطات وتأثيرها، أي لا يصبح القضاء جهازاً حكومياً في نظام التعيينات أو سلم الترقيات أو باب الرواتب، وألا يحول بينه وبين المواطن حاجز بدءاً بالمحاكم الابتدائية وانتهاء بالمحاكم الدستورية، وأن يضمن القضاء الرقابة على نفسه من سوء استغلال السلطة والانحراف بها، وألا تكون نظمه الإدارية معوقاً للعدالة وتحقيقها.

خامساً: التعددية السياسية، وهي التي تضمن تعدد الاتجاهات لتحول دون احتكار طرف سياسي للسلطة، وعادة ما يعبر عن ذلك بوجود تشريع ينظم إنشاء وعمل أحزاب ذات برامج تنفيذية. وفكرة الأحزاب الديمقراطية هي غير ذلك الذي عرفته التجربة العربية للأحزاب، فما شهدته الساحة العربية خلال منتصف القرن الماضي من أحزاب قومية وماركسية ودينية هي في حقيقتها حركات تغييرية انقلابية، لا علاقة لها بالنظام الديمقراطي طالما أنها تعمل لحيازة السلطة والاحتفاظ بها ونفي غيرها.

سادساً: تداول السلطة بين الأحزاب الديمقراطية، فبقاء السلطة في يد حزب واحد مؤشر حاد لغياب الديمقراطية، إذ يعني ذلك أن الحاكم يستخدم الديمقراطية ومظاهرها لتبرير حكمه الفردي، وما لم تنتقل السلطة سلمياً إلى يد المعارضة الحزبية في فترة ما فإن شبهة الزيف تواجه التجربة المطبقة للديمقراطية.

سابعاً: ضمانات للحريات العادلة، وأبرزها حرية التعبير والتجمع والتنقل والملكية، وبالأخص عدم تقنين احتكار إصدار الصحف أو محطات البث أو غيرها من وسائل الإعلام، والتعامل مع هذه الوسائل كسلطة تشكل الرأي العام ولكن يبقى مصدرها الشعب كبقية السلطات.

ج - إن تقييم التجربة السياسية لأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي وفق هذه المسطرة يمكن أن يعكس واقع الديمقراطية فيها بشكل أدق مما لو كانت الديمقراطية برلماناً منتخباً، ولا يكفي الأنظمة الفردية أن توفر برلماناً منتخباً له سلطات حقيقية لتزعم بعد ذلك أن نظامها ديمقراطي، وهذه حقيقة يؤكدها

تقييم الديمقراطية الكويتية وفق المسطرة المذكورة، إذ يشير **المعيار الأول** إلى أن الشعب الكويتي قد اكتسب حق حيازة السلطات كلها وفق ما ورد في الدستور، ولكن تأتي التجربة لتكشف أن هذا الحق تعرض للتعطيل نتيجة قناعة النظام أنه هبة تسترد متى شاء الحكم وليس حقاً، وإذا كانت الجماهير الكويتية في نضالها من أجل استرداد حقها في نهاية الثمانينيات أرادت أن تؤكد للحكم أن مكتسباتها الدستورية حقوق وليس هبة، فإن نيات تعديل الدستور وتجربة المجلس الوطني والنجاحات في إيقاف الديمقراطية عند حدودها الدنيا، كلها مؤشرات تدل على أن محاولة استرداد ما حازه الشعب من سلطة ما زالت قائمة.

د ـ أما في ما يخص **المعيار الثاني،** فلقد استبسل النظام الكويتي على تقليص القاعدة الانتخابية في أضيق صورها، إذ استبعد المرأة والعسكريين والشرطة والمتجنسين حديثاً بالجنسية الكويتية (إلى وقت قريب)، ورفع سن الناخب إلى إحدى وعشرين سنة، وهو بذلك حرم الغالبية من مواطنيه من حق المشاركة السياسية بحيث لا تزيد نسبتهم على ١٥ بالمئة من مجموع الكويتيين، ثم بعد ذلك هشم تلك القاعدة الصغيرة إلى عدد كبير من الدوائر الانتخابية، وذلك للاحتفاظ بقدرته على التأثير في الناخبين حتى صار يمكن المرشح الذي يحصل على أربعمائة صوت أن يكون نائباً في برلمان يمثل أمة لوطن تعداد سكانه يزيد على مليونين، غير أن الديمقراطية الكويتية تأخذ شكلاً أوليغارشياً إذا ما حسبت نسبة المقترعين من عدد السكان، إذ إنها لا تزيد على ٥ بالمئة من سكان الكويت الذين هم في النهاية كذلك معنيون بكافة التشريعات والقوانين.

هـ ـ أما في ما يخص **المعيار الثالث،** فإن الكويت تتمتع بعدد كبير من جمعيات النفع العام التي تمثل اهتمامات فكرية وثقافية ودينية ومهنية وهوايتية، وجمعيات تعاونية ونقابتين، وتنتخب هذه كلها مجالس إدارتها باقتراع حر نزيه، غير أنها جميعاً خاضعة لسلطة الحكومة التي منحت لنفسها حق حل مجلس إدارة أي جمعية وتعيين بديل له بمن تريد، إو إلغاء ترخيص الجمعية برمتها متى شاءت. ولم يمنح النظام حق تشكيل نقابات إلا للتجار (غرفة التجارة والصناعة) والعمال، وإذا كانت غرفة التجارة تمثل أقوى نقابة في البلاد فإن نقابة العمال لا تتمتع بدور حقيقي لقلة عمل الكويتيين في الأجهزة غير الحكومية. أما الطلاب فإنهم انتزعوا حقهم النقابي بالعرف، إذ إن اتحادهم يعمل منذ الستينيات دون إشهار رسمي، وعلى رغم الحرية المنقوصة التي

منحها النظام لجمعيات النفع العام إلا أنه أوقف (منذ فترة بعيدة) التراخيص لإنشاء أية جمعية جديدة، ذلك لقدرة تلك المؤسسات على لعب دور لا يستهان به في ظل دستور وبرلمان.

و ـ أما في ما يخص **المعيار الرابع**، فإن الدستور الكويتي تبنى مبدأ فصل السلطات الذي يترتب عليه تأسيس نظام قضائي مستقل، غير أن احتفاظ الحكم بحق الترقية والحكومة بسلطة التوظيف والتعيين ونظام الرواتب والمكافآت، كل ذلك يضعف استقلالية القضاء أمام الحكم، وإذا ما أضفنا احتكاره لحقيبة وزارة الداخلية (في كل العهود) التي تتحكم بالضبط والتحقيقات وحفظ القضايا وتنفيذ الأحكام، فإن فكرة فصل السلطات تبدو حبراً على ورق، ولا نستطيع تفسير إقرار البرلمان الكويتي تشريعاً يمنع مواطنيه من اللجوء إلى المحكمة الدستورية إلا بهيمنة الحكم على كافة السلطات، فلا توجد ديمقراطية حقيقية تحول بين مواطنيها وبين العدالة.

ز ـ أما في ما يخص **المعيارين الخامس والسادس**، فالكويت تفتقر إلى تعددية حزبية حقيقية، ووجود كتل سياسية لا يؤدي الغرض المنشود من النظام الحزبي، إذ إن الديمقراطية بلا أحزاب كسيارة بلا وقود، فالأحزاب هي الجهة الوحيدة القادرة على استثمار السلطات التي تمنحها الديمقراطية للأمة، فهي الأقدر على تحويل القوة البرلمانية إلى برامج إصلاح وتنمية، وهي الوسيلة الأضمن لتكريس مفهوم المواطنة، إذ تمثل وعاء سياسياً لجمع من المواطنين يؤمنون برؤية سياسية للإصلاح والتنمية، ومن دونها يلجأ الناس إلى أوعية اجتماعية (كالقبلية والطائفية والجهوية. . . الخ). وواقع حال الديمقراطية الكويتية أن غياب النظام الحزبي أدى إلى غياب الأغلبية البرلمانية في مجلس الأمة الكويتي، مما خلق صعوبة بالغة لاستغلال السلطات الممنوحة له والاكتفاء بتوجيه النقد، وبذلك تحول البرلمان إلى منبر خطابي يقف فيه النواب عند حدود سلطة الاحتجاج.

ومع غياب النظام الحزبي احتكر الحكم تشكيل كافة الحكومات الكويتية مصادراً بذلك السلطة التنفيذية، وإذا كان الحكم مضطراً إلى الديمقراطية فإن حيازته للسلطة التنفيذية سوف تستغل باستمرار لإثبات عجز الديمقراطية عن تحقيق آمال المواطنين، وينتج من ذلك مواجهة مستمرة وشكوك متبادلة بين السلطتين، ولذلك فإن عدم تداول السلطة لا يحرم الأحزاب من تنفيذ رؤاها السياسية فحسب، بل يدفع بلجوء المحتكر إلى تفريغ كل المكاسب الدستورية

من محتواها لتستمر هيمنته على السلطة.

ح ـ أما في ما يخص **المعيار السابع**، فإن الدستور الكويتي منح ضمانات كافية للحريات العادلة، لكنه ترك للمشرع تنظيمها بالقانون، وإذا كان الحكم خلال تاريخه يسعى للحد من مبادرات تشريعية تضر بقدرته، إلا أنه استنفر كافة قواه ليضمن أغلبية برلمانية تستعيد ما منحه الدستور من مكتسبات باسم القانون، فلقد أفرغ النص الدستوري مانح حرية التعبير والبحث بتشريع يعطي الحكومة حق فصل الموظف من وظيفته وسحب جواز سفره إذا ما اعتبرته تجاوز حدود النقد وهو تفريغ لنص دستوري آخر منح المواطن حرية التنقل، ولعل أشهر تطبيقات هذا القانون هو ما تعرض له الكاتب السياسي المعروف د. عبد الله النفيسي.

ولقد أجاز القانون إنشاء مسارح خاصة ومتعددة، ولكنه سلبها حرية التعبير والرأي بفرض رقابة على المصنفات تعكس تعسفاً حكومياً في منع ما تشاء، كما أفرغ النص الدستوري مانح حرية النشر حصراً بقانون المطبوعات الذي حصر هذا الأمر بالترخيص الممنوح من الحكومة، ولما كان الحكم وراء كل حكومة فإنه لم يرخص إلا لمجموعة عائلات فقط، بينما ترك حرية تعبير شعب بأكمله رهينة علاقات مع الأسر المالكة لتلك الصحف، ولم يتوقف عند هذا الحد، بل حد من حرية التجارة بعدد هائل من الاحتكارات المتوارثة، وحد من حرية التقاضي بمنع المواطن من اللجوء إلى المحكمة الدستورية، ولهذا فإن ما تتمتع به الكويت من حريات عادلة ما زال منقوصاً بمقارنته مع هذا المعيار، لكنه يظل جنة بمقارنته مع غياب الحريات في بقية المنطقة.

٤ ـ تعزيز المساعي نحو الديمقراطية

أ ـ الحقيقة التي يجب أن يدركها أهل الخليج أن الديمقراطية كانت نتاجاً لتطور اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري في المجتمعات الأوروبية، وأن مشوار حيازة الأمة لحق الولاية على نفسها لم يكن نزهة مبهجة، لقد انتزعت الأمم الغربية حقها هذا من خلال كفاح ونضال وإصرار، ولقد كان العامل الاقتصادي محركاً أساسياً للجماهير المطالبة بمحاسبة السلطة وإملاء ما يجب فعله عليها. فالانقلاب الصناعي وفائض خيرات المستعمرات وظروف العمل وحقوق العمالة والتوسع في فرض الضرائب وانتشار التعليم، كل ذلك أفرز نتاجاً سياسياً لإدارة الاختلاف يتراوح بين الديمقراطية والاشتراكية، غير أن الظروف التي تحياها منطقة الخليج لا تحتضن تلك البواعث التي شهدها الغرب

في القرنين الماضيين، إذ إن اقتصاداتها الريعية تقدم أفضل عروض للعمل بأحسن الضمانات، ولا ترهق شعوبها بأي شكل من أشكال الضرائب، ويساعدها على ذلك الحجم الضخم لإيرادات النفط مقارنة بالعدد الضئيل للمواطنين، فالحياة في منطقة الخليج رخاء بلا عناء، وهو رخاء مخدر لا يترك فسحة للغضب والاحتجاج بين العامة، لذلك يبدو الباحث محقاً عندما يفرد بنداً للبحث عن أصحاب المصلحة في الديمقراطية، فمثل هذا الأمر عند الشعوب الكادحة لا يحتاج إلى بحث وتقصٍّ.

ب ـ النخب هي صاحبة المصلحة الرئيسية في الديمقراطية، وهي التي تملك الوعي المحرك نحوها، وتدرك أن الديمقراطية هي التي يمكنها أن تنقذ شعوب المنطقة من تبديد الفرصة التاريخية التي وهبها الله لهم. فبعد آلاف من سنين الفقر تتفجر ثروة من تحت رمال الصحراء ليفاجأ أهلها بالثراء الطارئ، وباستثناء الخطط التنموية المتواضعة التي شهدتها السعودية، فإن بقية صناع القرار في المنطقة لا يبدو عليهم اهتمام باستثمار تلك الفرصة، إذ إن كل السياسات المشهودة انصبت على استهلاك واستنزاف الثروة الطارئة لحساب الأجيال المعاصرة. ومع زيادة الإنفاق وانخفاض أسعار النفط سيجد الخليجيون أنهم في ورطة من العجز المتراكم يجرهم إلى نفق الديون، ويومها سيعض الخليجيون أصابعهم ندماً على البطر الذي أعماهم عن استشراف المستقبل.

إن النخب تدرك جيداً هذه الحقيقة، وهي التي يمكن أن تستنفر الناس حولها وتستفز قلقهم من المستقبل، غير أن جزءاً كبيراً من النخب الخليجية يعيش أزمة مع نفسه، فالتسابق وراء فرص الثراء المتاحة والمناصب الرسمية المغرية والحظوة الإعلامية الرسمية يجعله من بقية طوابير البلاط الرسمي، ولذا تصبح فكرة الباحث بتأسيس «منتدى الحوار» على مستوى المنطقة الخليجية ضرورة لازمة، وهي مهمة ليست يسيرة في ظل التطويق الذي تمارسه بعض الأنظمة الخليجية ضد مثقفيها ونخبها، والذي يتمثل بالمنع من التنقل وسحب جوازات السفر وينتهي أحياناً بالإيداع في المعتقلات، غير أن تاريخ الديمقراطية الغربية مزدحم بالتضحيات، ولا بد للخليجيين أن يقدموا بعضاً منها.

ج ـ إن المساعي نحو الديمقراطية يجب أن تأخذ في اعتبارها أن تكريس مفاهيم الأمة والوطن هو تعزيز للديمقراطية، وأن الدفاع عن الحريات السياسية وتكريس استقلالية القضاء هو تعزيز للديمقراطية، وأن تمرس الشعب

على عمليات الاقتراع في مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات التعاونية والشركات التجارية والمؤسسات الصناعية والنقابات واتحادات الطلبة كلها تعزيز للديمقراطية، كما أن تشجيع الأفراد على الاهتمام بالشأن العام والنقد وإبداء الرأي والاحتجاج وتكوين رأي آخر، كل ذلك تعزيز للديمقراطية. ولعل فكرة الباحث بتأسيس منظومة ملتقيات خليجية تمثل الأهم في مضمار السعي نحو الديمقراطية، إذ إنها شكل من أشكال مؤسسات المجتمع المدني، وهي اللبنة الأهم في صرح الديمقراطية، بل إن بعض الباحثين في شؤون المستقبل يعتبر هذه المؤسسات البديل المتوقع للبرلمانات في ظل التغييرات التي ستفرضها العولمة على فكرة الدولة/القوم. ففي تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي الذي نشر بعنوان **جيران في عالم واحد** يؤكد «أن النظرة السائدة حول أولوية علاقة هذه الإدارة بالحكومات يجب أن تتبدل، ويؤكد أهمية ضم المنظمات غير الحكومية، وحركات المواطنين والشركات المتعددة الجنسيات، وسوق رأس المال العالمية. وتتفاعل مع هذا كله وسائل الإعلام العالمية ذات التأثير الواسع»، كما يرى التقرير أن عملية صنع القرار العالمي تعتمد على القرارات التي تتخذ على المستوى المحلي والوطني والاقليمي، ويرى أن ذلك يستدعي الاعتماد الكبير على الطاقات المنسقة للمنظمات المدنية والوكالات الحكومية، كما يرى التقرير أن مؤسسات المجتمع المدني يمكنها تقديم إسهاماتها المهمة في ميادين كثيرة مثل توفير المعارف والمهارات والحماسة والنهج غير البيروقراطي والمنظور الشعبي، ولعل ذلك ما يدفعني لاعتبارها الخطوة الأهم والممكنة ضمن مساعي تعزيز الديمقراطية في الخليج. وعلى رغم أن الباحث وضع حلولاً ومخارج للقيود الرسمية في الترخيص لمثل هذه المؤسسات، إلا أن تجربة تأسيس ملتقيات خليجية متعارف عليها بين النخبة وتستظل تحت جمعيات مرخصة قد أكدت نجاحها، فمنتدى التنمية والمؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بالخليج ولجنة حقوق الإنسان وغيرها، كلها أثبتت وجودها دون الحصول على إذن رسمي.

(٣)

ثناء فؤاد عبد الله(*)

الميزة الأساسية التي وجدتها واضحة كل الوضوح في دراسة د. الكواري أنها تنم عن اخلاص شديد وجدية تامة وإيمان عميق بالديمقراطية، قيمة ومنهاجاً وإمكانية عملية يمكن التطلع إليها في واقعنا العربي.

وفي سياق هذا الانطباع العام يمكننا طرح ملاحظات مبدئية على هذه الدراسة القيمة كما يلي:

أولاً: أن الدراسة سعت بنجاح لبناء رؤية شاملة متكاملة حول الموضوع حيث تناولت:

١ ـ مفهوم الديمقراطية.

٢ ـ الأهداف الوطنية ومكانة الديمقراطية بينها.

٣ ـ أصحاب المصلحة في الديمقراطية.

٤ ـ الواقع الراهن للحركة الديمقراطية.

٥ ـ الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي.

٦ ـ العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي.

٧ ـ متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية.

وهكذا اهتمت الدراسة بربط الجوانب النظرية مع المقترح العملي محددة متطلبات التحرك والممارسة على صعيد التطبيق الفعلي.

(*) باحثة في العلوم السياسية ـ مصر.

ثانياً: في بداية الدراسة توقفت أمام فقرة تقول «... تعزيز المساعي الديمقراطية يعني تكوين حركة ديمقراطية اقليمية تناضل من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في المنطقة. فذلك النضال غير متيسر بشكل اقليمي موحد من الناحية الواقعية، بل تقف دونه حدود الدولة القطرية، كما تحول دونه القوانين الوطنية في كل دولة».

وهذه الفقرة أثارت لدي سؤالاً: هل يؤمن الكاتب بأن الدولة القطرية من عقبات التحول الديمقراطي؟ وهل هذه العقبة خاصة بمنطقة الخليج أم أنها سمة عامة في الوطن العربي؟

ثالثاً: لعله من أهم الإشكاليات التي تثيرها الأبحاث التي تتناول التحول الديمقراطي في الوطن العربي حالياً إشكالية تطرح تحت عنوان: «أصحاب المصلحة في الديمقراطية»، وهي التي طرحت في الدراسة محل البحث، وفيها يذكر د. الكواري: «فمن حيث المبدأ يمكن اعتبار جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المتعدية على حقوق الآخرين، أصحاب مصلحة في الديمقراطية».

... وهنا ننبه إلى ما يلي:

١ ـ أننا عندما نحدد فئة أو جماعة أو جماعات معينة بأنها هي صاحبة المصلحة في الديمقراطية دون غيرها، فإن ذلك يناقض المبرر في التحول الديمقراطي باعتباره «ضرورة مجتمعية ومصيرية» تهم الجميع دون استثناء.

وحتى في حالة ما إذا كان المقصود بهذا التحديد الإشارة إلى «الفئة أو الفئات» التي توفر لها الوعي الكافي الذي يدفعها إلى المبادرة وطلب التغيير الديمقراطي، فإن هذا المنظور (النخبوي) ينطوي على أهم معضلة تواجه إشكالية الديمقراطية في الواقع العربي وهي: كيف تحول المطلب الديمقراطي إلى مطلب شعبي قاعدي جماهيري عام ـ أي «مطلب مجتمعي»؟

٢ ـ وعندما أراد د. الكواري نوعاً من التعميم فيما يتعلق بأصحاب المصلحة فإنه ذكر «أن الأفراد والجماعات التي تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية في كل دولة من دول المنطقة يمكن أن يتسع نطاقها ويتبلور طلبها حتى تصبح قوة سياسية فعالة تعبر عن مصلحتها في إقامة نظام حكم ديمقراطي». إلا أنه في الإشارة إلى من هم خارج هذا التحديد أي «الأفراد والجماعات التي ما زالت لا تدرك مصلحتها في إقامة نظام حكم

ديمقراطي»، فقد نظر إليها د. الكواري بمنظور مثالي ومسالم ويتسم بالعمومية، وبخاصة بالنسبة إلى هؤلاء الذين يقاومون التحول الديمقراطي لأسباب تتعلق بالمصلحة الآنية الضيقة التي تقف عند حدود اللحظة الراهنة وتفتقد الحكمة.

وهنا فهو يقصد بالطبع النخب الحاكمة التي ترفض التغيير الديمقراطي.

٣ ـ ألا يرى د. الكواري أن هذه الفئات هي العقبة الكبرى في طريق التحول الديمقراطي، وأنها في حاجة إلى «ضغط شعبي ملح» لإجبارها على التسليم بمطلب التحول الديمقراطي؟ إنها «النخب» التي تستميت حفاظاً على الامتيازات التي يوفرها لها الواقع الراهن، ومن ثم فهي تصارع من أجل «عدم التغيير».

رابعاً: من أهم الجوانب الإيجابية في الدراسة ما يتعلق بمتطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية، والتي أتفق مع كل تفاصيلها.

ولا يسعني إلا أن أعبر عن تقديري لهذه الدراسة الجادة المعمقة في انتظار الكتيب الشامل الذي وعد به د. الكواري في الصفحات الأولى.

(٤)

سعيد حارب(*)

تشكل الديمقراطية هاجساً لدى شعوب العالم، إذ أصبحت مطلباً إنسانياً قبل أن تكون مطلباً سياسياً. وقد سارعت بلدان كثيرة كانت ترزح تحت وطأة الدكتاتورية للتحول نحو الديمقراطية، على الرغم من أن تحول بعضها كان سريعاً ومفاجئاً مما أوقعها في مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية، لكنها قبلت دفع هذا الثمن مقابل الحصول على النتيجة النهائية وهي التحول الديمقراطي، وقد نجح بعضها بينما لا يزال بعضها الآخر يحاول تجاوز تلك المشكلات، لكن بلداناً أخرى استطاعت أن تنتقل من الحكم الشمولي الدكتاتوري إلى النظم الديمقراطية بسهولة ويسر تقيم نظاماً يتواكب مع متطلبات الحياة الإنسانية المعاصرة، ولذا فإن التحول نحو الديمقراطية يزداد يوماً بعد يوم ويلف قارات العالم الخمس، ويجد له استعداداً وقبولاً لدى شعوب العالم. ولم تعد الديمقراطية مطلباً محلياً بل أصبحت مطلباً دولياً ومقياساً لتقدم الدول وقبولها بين الأمم المتحضرة وموقعها المتميز بينهم.

وأمام هذه الصورة يتساءل المرء عن موقف الشعوب والبلدان العربية من الديمقراطية والتحول الديمقراطي ومدى تحقيقها لمتطلبات هذا التحول الذي بدأت به بعض البلدان العربية بعد جمود دام عقوداً طويلة، فأعلن كثير من هذه البلدان أخذه بالنظام الديمقراطي وبدأ تأسيس ملامح هذا التحول كوجود دساتير وبرلمانات ومؤسسات ديمقراطية، كما أوجد تعددية سياسية. لكن معظم التجارب العربية بقيت تجارب صورية للديمقراطية الحقيقية المنشودة، إذ

(*) أكاديمي وباحث في الشؤون الخليجية والإسلامية العربية، ونائب لمدير جامعة الإمارات لخدمة المجتمع وعضو في مجلس أمناء جامعة الخليج العربي ـ الإمارات العربية المتحدة.

ما زالت آليات العمل الديمقراطي وصوره، بل أشخاصه، هي ذاتها منذ عقود لم تتغير، مما يلقي بظلال من الشك على رغبة هذه البلدان في الديمقراطية وحقيقة الممارسات الديمقراطية فيها.

وإذا كان الوضع بالنسبة إلى البلدان العربية كذلك، فإن بلدان الخليج العربي وشعوبه لا تختلف كثيراً عن بقية البلدان العربية، بل ربما تأخرت عنها في الممارسة والتحول الديمقراطي، مما يتطلب معالجة علمية وبحثاً متخصصاً يدرسان هذه الحالة باعتبار تفردها بين المجموعة العربية، بل الدولية كذلك. وهذا ما سعى له د. علي خليفة الكواري في دراسته، إذ تأتي هذه الدراسة لتسد ثغرة مهمة في الدراسات السياسية الديمقراطية للمجتمعات العربية، بل ربما تميزت من غيرها باهتمامها بمنطقة الخليج العربي، حيث تفتقر الدراسات العربية حول موضوع الديمقراطية إلى مثل هذا الاهتمام المتعمق بالحالة وبحثها من جميع جوانبها، مع استشراف رؤية مستقبلية للديمقراطية في المنطقة. ولعل أبرز ما يميز دراسة د. الكواري هو انطلاقها من طبيعة ـ حالة الدراسة ـ وإمكانية تجاوبها مع الديمقراطية بصورة تتلاءم مع ظروف المنطقة ومتطلباتها الاجتماعية والسياسية والأمنية. فهو يشير إلى أن الديمقراطية ليست صورة جامدة تؤخذ كلها أو ترفض كلها، كما أنها ليست نظاماً سياسياً للحكم فقط بل هي «أميل إلى الأخذ بصفة المنهج والحكم والعملية السياسية». ويجيب هذا عن كثير من التساؤلات حول ماهية الديمقراطية المقصودة، فهي ليست نظاماً سياسياً فقط، بل أصبحت ممارسة عامة تبدأ مع الإنسان من محضنه الأول في أسرته وبيئته وتنتهي به مع النظام السياسي، وهذا يسهل عملية التحول أو الممارسة الديمقراطية ويحدد الموقف من الديمقراطية، حين تصبح «نموذجاً» لا للحكم فقط، وإنما تصبح منهجاً عاماً في كل شأن من شؤون الحياة، إذ إن الرؤية للديمقراطية كنظام للحكم فقط يمكن أن يتجاوزها الناس أو يتجنبوها، وبخاصة في مجتمعات لم تتعود بعد على ممارسة العمل الديمقراطي، بل العمل السياسي، وترى في ذلك تجاوزاً لخطوط حمراء أو تدخلاً في ما لا يعنيها ومما ليس في اختصاصها، بل ترى أن العمل السياسي هو شأن أهل الاختصاص!! وتنطبق هذه الصورة كثيراً على معظم المجتمعات العربية في الخليج، حيث «تتخوف» من أي عمل سياسي، بل ترى فيه مزاحمة في غير ميدانها!

ولذا فإن طرح فكرة الديمقراطية بمفهومها الشامل يُهيئ المجتمعات الخليجية للممارسة الديمقراطية على مختلف المستويات سواء أكان ذلك في

الأسرة أم العمل أم السياسة، كما أنه يعالج مشكلة تدني الثقافة الديمقراطية لدى الفرد مما يُعد عائقاً لممارسته لها. على أن الواقع يشير إلى أن مفهوم الديمقراطية كمنهج أو نظام سياسي «مغيب» عن الحياة اليومية للفرد في المجتمعات الخليجية، إذ تعتمد ممارسته للفعل الحياتي اليومي على فكرة «الغلبة» أو «الوصاية» التي تحدث عنها د. الكواري في دراسته، فالغلبة ليست شأناً سياسياً فقط، بل هي شأن حياتي. كذلك تعوَّد عليها الإنسان العربي، فهناك غلبة الأب والمعلم ورب العمل والزوج أو الزوجة أحياناً، وغلبة الرجل وغلبة الكبير وغلبة القبيلة أو العائلة أو الأسرة، ومن هنا فإن الانفكاك من كل هذه «الغلبات» أو «الوصايات» لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام أو منهج حياتي يضيق ويتسع بقدر الحالة التطبيقية له. ولا نجد ذلك النظام أو المنهج إلا من خلال الممارسات «التشاركية»، سواء أطلقنا عليها مصطلح الديمقراطية أم الشورى بصورتها الحقيقية. لكن ذلك التحول (أو الممارسة) يتطلب آليات عدة لعل في مقدمتها الرغبة لدى الأفراد والشعوب في فهم مدلول الديمقراطية أو الشورى، والرغبة كذلك في ممارسة الفهم الصحيح لها، ثم وجود البيئة المناسبة للتحول الديمقراطي، حيث يشير د. الكواري إلى بعض منها مثل وجود «حاكم مستنير أو وجود قيادات واعية ومسؤولة تتوافق على الانتقال إلى الديمقراطية ووجود مجتمع مدني ورأي عام مستنير». ولا شك في أن هذه العوامل تأتي في مقدمة العوامل التي تدفع إلى التحول الديمقراطي، ولعل تجربة الكويت تُعد مثالاً لذلك، إذ التقت رغبة القيادة المستنيرة المتمثلة في الشيخ عبد الله السالم الصباح ـ رحمه الله ـ مع الإرادة الشعبية للتحول الديمقراطي، وهو ما أثمر التجربة الديمقراطية في الكويت التي تُعد رائدة في مجالها على الرغم من كل ما يمكن أن يُقال عنها. لكن هذه العوامل وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، إذ إن كثيراً منها متوفر لدى دول المنطقة، ومع ذلك نجدها «متمنعة» على الديمقراطية، وهنا تبرز مقارنة غريبة، إذ إن ما شهدته الكويت قبل أربعة عقود، حيث لم يكن هناك ما يمكن تسميته بالتحول الدولي نحو الديمقراطية ـ كما هو اليوم ـ ولم يكن هناك الوعي بأهمية الديمقراطية ـ كما هو اليوم ـ، ولم تكن المجتمعات ناضجة أو مؤسسات المجتمع المدني أو رأي عام مستنير ـ كما هو اليوم ومع هذا نجحت التجربة بالتحول الديمقراطي في ذلك الوقت، وبقيت جامدة في الوقت الحاضر.

وهذا يدفعنا إلى البحث عن عوامل أخرى تعوق مسيرة التحول

الديمقراطي لدى دول وشعوب المنطقة، ولعل الظروف الداخلية والخارجية التي أشار إليها د. الكواري في دراسته، تدفعنا إلى البحث عما يعرقل التحول الديمقراطي، وبخاصة مع الحالة المعلنة لدى الجميع ـ حكومات وشعوباً ـ عن تمسكها بالديمقراطية أو الشورى والعمل على تطبيقها، لكن الواقع يشير إلى أن الديمقراطية بتصورها المتعارف عليه، أو الشورى كما هي في حقيقتها، لا تجد لها من التطبيق إلا صوراً مشوهة لا تعبر عنها، وإنما تعبر عن رؤية محدودة للديمقراطية أو الشورى. ويحتج كثير من المتحدثين عن الديمقراطية بمفهومها الغربي بأنها لا تتناسب مع مجتمعاتنا، وأن لنا خصوصيتنا في ممارسة الديمقراطية! وهذا ما «يلوّح» به معارضو الديمقراطية كلما ارتفعت وتيرة الحديث عنها. ولقد عالج د. الكواري ذلك. بدأ في دراسته حين أشار إلى أن «نقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية تتمثل في التأكيد على أن الديمقراطية لا يوجد لها تعريف جامع مانع ولا شكل تطبيقي صالح لكل زمان ومكان»، ولذا فالقول بأن الديمقراطية التي ستطبق ستنتقل معها «موبقات» الحياة الغربية من تفسخ وانحلال وفساد، كل ذلك مردود عليه بأن الديمقراطية ليست مدخلاً للانحلال والفساد. فهناك كثير من صور الفساد والانحلال في مجتمعات لم تطبق الديمقراطية، بل إن غياب الديمقراطية هو المدخل للفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي لا يمكن كشفه ومواجهته إلا بالديمقراطية التي تفرض منهجاً للرقابة والمحاسبة يُقلل إلى درجة كبيرة، إن لم يمنع صور الفساد المختلفة. فكم رأينا من صور كشف الفساد التي أدت إلى استقالة حكومات وزعماء ووزراء بسبب كشف ممارساتهم الفاسدة أو حتى انحلالهم الأخلاقي. إن الزعم بأن الفساد والانحلال سيشيع في المجتمعات العربية والإسلامية بسبب الديمقراطية قول مردود، فمن يستطيع أن يزعم بأن هذه المجتمعات في غيبة الديمقراطية هي مجتمعات فضلى أو نقية؟

ولعل مما يتمم القول إن هناك خلطاً واضحاً لدى الرافضين للديمقراطية وبين الممارسة الفردية والممارسات الديمقراطية، إذ ان الأولى نوع من السلوك الاجتماعي تسمح به القوانين والأنظمة والأعراف الاجتماعية في أي مجتمع، لكن الديمقراطية لها من المعايير ما يحدد مدى تطبيقها من عدمه، ولا يمكن اعتبار أي نظام ديمقراطي في غيبة المعايير. وهذا ما أشار إليه د. الكواري بصورة واسعة، خلال دراسته المتميزة، بل إن الممارسة الديمقراطية في المجتمعات الغربية تختلف في بعض تطبيقاتها من فترة لأخرى ومن إطار

لآخر. فإلى جانب الأحزاب اليمينية المتشددة التي تمارس الديمقراطية بمفهومها الخاص هناك أحزاب الوسط التي يميل بعضها لليمين وبعضها لليسار ويتميز البعض الآخر باستقلالية موقفه، كما أن هناك الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ذات الرؤية المختلفة لتطبيق الديمقراطية، وهي التي تلتقي مع أحزاب الوسط واليمين في بعض رؤاها، لكنها تختلف عن الأحزاب الاشتراكية الشمولية التي كانت سائدة وحاكمة في دول أوروبا الشرقية ـ مثلاً ـ كما أن الممارسات الديمقراطية المعاصرة مختلفة عما كانت عليه قبل عقود أو سنوات، مما يعني أن الديمقراطية ليست جامدة بصورة محددة، بل هي قابلة للتطور والملاءمة وفقاً لطبيعة المجتمعات. من هنا لا يمكن تصور الديمقراطية بقالب واحد، بل إن الديمقراطية تستطيع المحافظة على الخصوصية الذاتية وتنميتها في ظل المعايير العامة، إذ ستسمح الديمقراطية لهذه الخصوصية بالتعبير عن ذاتها بطريقة سلمية وصريحة وواضحة، وستعالج أخطاءها وتقومها بمنهج علمي حر، حتى لا تتحول هذه الخصوصية إلى قوالب ضيقة يصب فيها الناس باسم الطائفية أو العصبية أو العنصرية أو الفئوية أو القطرية أو الاقليمية.

ومن هنا تأتي أهمية الدعوة إلى إيجاد نموذج للممارسة الديمقراطية الصحيحة ـ وليست ديمقراطية خاصة ـ ويكون هذا النموذج جامعاً لقواعد الديمقراطية وأسسها ومراعياً لخصوصية المنطقة وطبيعتها وإرثها العربي الإسلامي، لتحقق المطالب الأساسية لأي نظام ديمقراطي حتى تتم معالجة العديد من الإشكاليات المطروحة أمام تطبيق الديمقراطية. ولعل في مقدمتها ما يطرحه بعضهم من التعارض بين الديمقراطية والشورى، وهي دعوى يتكئ عليها أصحاب القرار السياسي في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية، منطلقين من مواقف لبعض التيارات الإسلامية أو بعض الآراء الفردية التي ترى تناقضاً أو اختلافاً بين الإسلام والديمقراطية، وتعطي بذلك مبرراً لاستمرار الأوضاع غير الديمقراطية في صورها المختلفة من الممارسات، ولا تقدم الشورى كبديل صحيح، وإنما تقدمها صورة مبتسرة تغطي بها ممارسات غير شورية وغير ديمقراطية. وقد استطاع أصحاب القرار السياسي استغلال مثل هذه الآراء لعزل الديمقراطية والشورى معاً، فتكرّست بذلك أوضاع «الغلبة». ولقد أحسن د. الكواري معالجة هذه القضية بإشارته إلى أن أهمية أن تنفك الديمقراطية المعاصرة عن «المحتوى العقائدي الذي اكتسبته من خلال سبق الغرب الرأسمالي الليبرالي إلى تطبيقها، وتبعد عنها شبهة العقيدة المنافسة لغيرها من العقائد»، وكذلك دعوته إلى مقاربة مفهوم الديمقراطية المنشودة مع

«الثوابت في المنطقة، وهي بالنسبة إلى مجتمعاتها الدين الإسلامي والانتماء العربي»، وبذلك يكون قد قطع الطريق على «المزايدين» والمبالغين في الاختلاف بين الديمقراطية والشورى. فالديمقراطية ـ المنشودة ـ هي التي تلتزم بثوابت الأمة المتفق عليها وتجتهد في القضايا المختلف فيها ويكون المرجع فيها هو الأمة من خلال كونها مصدر السلطات. بل لعل من المهم توظيف القيم الإسلامية والعربية الداعية إلى تطبيق الديمقراطية. وتراثنا العربي الإسلامي مليء بالصور الناصعة المتميزة في المشاركة والشورى، والتي تحمل مضمون الديمقراطية وإن لم تحمل اسمها. إن طرح الديمقراطية بعيداً عن إطارها المناسب للمنطقة ـ كما حددها د. الكواري ـ سيدفع المعارضين أو المتشددين إلى تأكيد رؤيتهم الضيقة للشورى والديمقراطية، حيث يرونهما مفهومين مختلفين، وسيستمر بذلك استغلال السياسيين لهذا الطرح. كما أن عدم تحديد إطار الثوابت للممارسة الديمقراطية سيقدمها صورة مشوهة، كما هي مطبقة اليوم لدى بعض الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى أن إطار الثوابت سيحمي الديمقراطية من الانحراف في الممارسة، ذلك الانحراف الذي يستغله بعضهم، وبخاصة من المتشددين لإثبات أن الديمقراطية مدخل للانحراف أو الفساد. وسيوفر ما يمكن تسميته «أخلاقيات الممارسة الديمقراطية». إن كثيرين ممن يطرحون الشورى مقابل الديمقراطية ينطلقون إما من مواقف «أيديولوجية» ثابتة حين يرفضون كل «نبت» خارج مفهومهم الأيديولوجي، وخصوصاً إذا ارتبط ذلك بجهل بحقيقة المصطلحين، أي جهل بالشورى وجهل بالديمقراطية. وهذا ما يمارسه بعض المتشددين الذين لا يرون في الديمقراطية إلا وجهاً واحداً ـ كما يتصورونه ـ وغاب عنهم أن الشورى هي من أحكام السياسة الشرعية ـ كما يسميها الفقهاء ـ أي من القضايا التي تتغير وتتبدل وفقاً لحالة تطبيقها ووفقاً للزمان والمكان، وأنها ليست من القضايا المحددة النصية الثابتة التي لا يجوز الاختلاف عليها. وقد أدى عدم الفهم لهذه الحقيقة لأن يرقى هؤلاء بصورة الممارسة الشورية وآلياتها ووسائلها إلى منزلة الثوابت القطعية، ويتجاهلوا أمراً مهماً؛ وهو أن الشورى ذاتها من الثوابت لكن صورة ممارستها من الفروع التي يجتهد فيها المسلمون في كل زمان ومكان، لكن هؤلاء قدموا الفروع على الأصول.

ولذا فإن من الأهمية بمكان إيضاح هذا الموقف من المقابلة بين الشورى والديمقراطية، حتى لا تترسخ الإشكالية المتداولة في المنطقة، وبخاصة مع اتساع الظاهرة الدينية التي أصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها.

وإذا كانت هذه إحدى الإشكاليات المهمة التي تجب معالجتها، فإن هناك إشكاليات أخرى لا تقل أهمية، بل قد تعد معوقاً صعباً أمام الممارسة الديمقراطية، وهي الحالة الاجتماعية التي عالجها د. الكواري بصورة مفصلة. على أن ما يحتاج منا إلى إشارة هو قضية أساسية يمكن تسميتها بـ«القبيلة والديمقراطية»، إذ هناك شعور سائد في منطقة الخليج العربي أن لدينا ديمقراطية أفضل من الديمقراطية الغربية وهي ديمقراطية القبيلة! وقد تردد هذا على ألسنة أصحاب القرار وبعض أصحاب المصالح ولقي قبولاً لدى العامة، إذ لامس فيهم وتراً حساساً وهو الانتماء القبلي الذي لا يزال يضرب بجذوره في المجتمع الخليجي، ويُقاس الناس والمواقف والأعمال وفقاً لهذا الانتماء. وإذا كانت الانتماءات القبلية أحد أركان بعض المجتمعات البشرية، ومن بينها المجتمعات الخليجية، إلا أنها تعد عائقاً كبيراً أمام التحول الديمقراطي، وبخاصة إذا استغل الرافضون للديمقراطية هذا المعوق لتبرير رفضهم بحجة أن الأعراف القبلية أو «ديمقراطية القبيلة» نابعة من الحياة الاجتماعية المحلية، وأنها قد تمت ممارستها لسنوات طويلة، وأنها أسهل وأيسر وأبعد عن المشكلات والآثار السلبية التي تخلفها الديمقراطية، وغيرها من الدعاوى التي لا يعدم أصحابها الأدلة عليها. ومع الإقرار بأن الممارسات القبلية ـ القديمة ـ كانت تؤدي دورها حين يتشاور أبناء القبيلة وزعماؤها لمعالجة قضاياهم ومشكلاتهم، فإن هذا النظام الاجتماعي لا يمكن وصفه ـ اليوم ـ بأنه نظام ديمقراطي بالمفهوم الصحيح، بل حتى تلك الممارسات القديمة لنظام التشاور في القبيلة لا يمكن ممارستها اليوم في ظل التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. ولا يمكن أن تدار الدول والمجتمعات المعاصرة وفق نظام تجاوزه الزمن من حيث الممارسة، بل إن ذلك يتعارض مع الممارسة الديمقراطية التي تقوم على أسس ومعايير وأدوات تفتقدها الممارسة القبلية التي تبقى إطاراً مرجعياً اجتماعياً لا أكثر، وبخاصة مع تضاؤل الارتباطات القليلة لأفرادها. ولم يعد لها تأثير سوى في بعض الإجراءات الرسمية كالحصول على الجنسية، وبعض الممارسات السلبية كشروط الزواج التي يفرضها بعضهم حين يشترط زوجاً لابنته أو زوجة لابنه ممن ينتمون إلى قبيلته أو إلى قبيلة مكافئة. وقد قللت الحياة المدنية المعاصرة وارتفاع الوعي الثقافي والاجتماعي والتواصل الإنساني من آثار هذه الرابطة، ولذا فإن الزعم بأن نظام القبيلة نظام ديمقراطي لا يمكن قبوله، بل يمكن القول إن أي سعي نحو الممارسة أو التحول الديمقراطي لا يمكن أن يتجاهل القبلية

كأحد المعوقات أو المؤثرات في العمل الديمقراطي، إذ مع التطبيق أو الممارسة الديمقراطية يمكن أن تصبح القبيلة أداة تقويض وهدم لأي عمل ديمقراطي. وقد بدا ذلك واضحاً في بعض البلدان حين أصبح التصويت للديمقراطية من خلال أبناء القبيلة أو من يمثلها، أو اشتراط أن يكون التمثيل الديمقراطي ممثلاً للقبائل، أو حتى إجراء انتخابات (ديمقراطية فرعية) داخل القبيلة لاختيار مرشحها للانتخابات النيابية، ولعل الأغرب من ذلك أن يصور البعض هذه الانتخابات مثل الانتخابات التي تجريها الأحزاب السياسية ـ داخلياً ـ لاختيار مرشحيها للبرلمان أو حتى للرئاسة!

ولقد تم استثمار الانتماء القبلي في بعض المجتمعات العربية لعرقلة التحول الديمقراطي، إذ تم «التخويف» من أن تؤدي الديمقراطية إلى تأصيل الفوارق القبلية وترسيخها وتعزيزها، والواقع أن هذه الفوارق موجودة في كثير من المجتمعات ولا يمكن تجاهلها، مثلها مثل الاختلافات العرقية أو الطائفية، لكن معالجتها لا تتم إلا من خلال الديمقراطية الهادئة والمستمرة. ولا أدل على ذلك من دمج المجتمع الأمريكي المختلف عرقياً أو دينياً وثقافياً في بوتقة الانتماء إلى المجتمع الواحد، وعزز ذلك نظام ديمقراطي حر استطاع أن يلبي حاجة الجميع في التعبير عن ذواتهم، وأن يمتص الاختلافات والفوارق بينهم.

لقد تم استغلال الانتماءات القبلية والعرقية والمذهبية والدينية في البلاد العربية للتخويف من المجموعات داخل المجتمع الواحد، حتى لا يسود أحدهم فيضيع الآخر، ولذا استمرت «الغلبة» للأقوى سواء أكان الأقوى عسكرياً أم مادياً أم قبلياً. وزاد من هذه «الغلبة» أن دعمت بالإمكانات المادية والمنح والامتيازات لدى المجتمعات الثرية، مما قلل من دافعيتها للمطالبة بالديمقراطية أو التحول الديمقراطي. وقد حلل د. الكواري ذلك بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية، ووضع يده على كثير من جوانب الخلل وآثاره في المجتمعات الخليجية، من خلال تراجع دور المواطن وقلة إنتاجيته واعتماده شبه المطلق على الدولة في كل شأن من شؤون حياته.

لكن المراقب لحالة المجتمعات الخليجية يطرح سؤالاً مهماً وهو إلى أي مدى يمكن أن تبقى منطقة الخليج العربي محصنة (!) ضد التحول الديمقراطي الذي يلف العالم، وهل ستكون الإمكانات المادية حائلاً دون ذلك، أم ستتحول إلى مؤثر إيجابي في عملية التحول الديمقراطي، وبخاصة مع المؤثرات

الخارجية التي بدأت تزداد، إذ لم يعد المطلب الديمقراطي محدوداً أو مقصوراً على بلد دون آخر، بل إن الدول الكبرى ذات التأثير الكبير في المنطقة ربما «تتجاهل» فكرة التحول الديمقراطي فترة من الزمن، لكنها لا يمكن أن تنساها إلى الأبد، بل ربما استخدمتها ورقة مهمة وقت الحاجة! كما أن التحولات الاقتصادية من خلال اتفاقية التجارة الدولية وفتح الأسواق العالمية وانتقال العمالة ورؤوس الأموال إلى مختلف أرجاء الأرض، والحاجة إلى الاستثمارات الضخمة وارتفاع وتيرة حقوق الإنسان وغيرها من المؤثرات التي تحتاج إلى بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية مناسبة، وتتطلب إدخال إصلاحات وتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية ضخمة، لم تسلم منها حتى الدول الكبرى مثل الصين وروسيا، وبخاصة في ظل دعم قوي من شبكات الإعلام والمعلومات التي تنقل أحداث العالم إلى كل بيت خليجي. فهل ستصمد المجتمعات الخليجية أمام ذلك السيل الجارف من هذه التحولات في عصر العولمة؟ لقد استجابت المنطقة لكافة التحولات الاقتصادية، وكثير من التحولات الثقافية والاجتماعية، لكنها لا تزال «مستعصية» على التحولات السياسية، وهي وإن بدت بطيئة في بعض المجتمعات إلا أنها لا تزال واقفة في مجتمعات أخرى، ولكن يبقى السؤال الأخير.. إلى متى؟!.

(٥)

عبد العزيز الدخيل(*)

يقول د. علي الكواري في مقدمته لهذه الدراسة، «إن مسألة النضال من أجل الديمقراطية أمر متروك للقوى التي تنشد التغيير الديمقراطي في كل دولة على حدة وإلى إدراك حكومة تلك الدولة وتقديرها أهمية أن تكون حكومة شرعية تراعي المصالح الوطنية». وينطلق بعد ذلك د. الكواري إلى بناء رؤية تعزز المساعي الديمقراطية بين المهتمين بالمسألة الديمقراطية في دول مجلس التعاون كهدف تسعى الورقة لتحقيقه.

استعرضت الورقة مسائل وأموراً كثيرة تتعلق بموضوع الديمقراطية من التعريف بالمفهوم إلى استعراض للتجارب السياسية المحلية والبنى الراهنة مروراً بالأهداف الوطنية الكبرى وخلوصاً إلى رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية وانتهاءً بمتطلبات تنمية الرؤية المستقبلية.

لا أريد سرد ما جاء في فصول هذه الدراسة، فالطرح واضح لا يحتاج إلى تكرار، لكنني أرى أنه من الضروري التوقف عند المنطقة الرئيسية في هذه الورقة، والمتمثلة في عنوانها، أي الرؤية المستقبلية. فما هي الرؤية المستقبلية التي يطرحها د. علي الكواري؟ وما هي عناصرها الرئيسية؟ في ما يلي إيجاز لهذه العناصر وتعقيب عليها.

لقد وصف د. الكواري أغراض الرؤية المستقبلية لتعزيز الديمقراطية وأهدافها ووسائلها بما يلي:

إن الغرض من «الرؤية المستقبلية لتعزيز الديمقراطية»، يتمثل في تمكين

(*) رئيس المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل ـ الرياض.

المواطنين في دول المنطقة من (١) توعية وتنظيم أنفسهم؛ (٢) التعاون مع حكوماتهم بعد إقناعها بأهمية وإمكانية الانتقال إلى أنظمة ديمقراطية.

ومن أجل تحقيق ذلك، فإنه لا بد من (١) تنمية فهم مشترك أفضل للديمقراطية. (٢) التعرف على سبل ومداخل الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية في ضوء محصلة التجارب السياسية وما أسفرت عنه من بنى مجتمعية وفي إطار الأهداف الوطنية الكبرى لمجتمعات المنطقة.

أما الوسيلة لتحقيق هذه الرؤية المستقبلية فهي (١) بالحوار على المستوى الاقليمي والمستوى الوطني من أجل تنمية هذه الرؤية؛(٢) تشجيع القوى التي تنشد التغيير في كل دولة من دول المنطقة على التوافق على رؤية وطنية مستقبلية في ما بين هذه القوى، لتعزيز الطلب الفعال على الديمقراطية في كل بلد حسب ظروفها وإمكانية الانتقال سلمياً إلى نظام حكم ديمقراطي فيها. ويطرح د. الكواري أربع نقاط رئيسية، ذات علاقة ببناء هذه الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية وهي:

أولاً: التعرف على أصحاب المصلحة في الديمقراطية.

ثانياً: الواقع الراهن للحركة الديمقراطية.

ثالثاً: الإمكانيات والفرص المتاحة.

رابعاً: العوامل المعيقة.

وحيث إن النقاط الثانية والثالثة والرابعة، تتعلق بوصف الوضع الراهن والإمكانيات والعوائق، فإنني سوف أحصر قراءتي وتعقيبي على النقطة الأولى والتي في نظري هي نقطة الأساس.

يبدو لي أن هذه النقطة (أصحاب المصلحة في الديمقراطية) هي حجر الزاوية في الرؤية المستقبلية لتعزيز الديمقراطية التي يطرحها د. الكواري. فأصحاب المصلحة في الديمقراطية كما هم المادة والأداة التي يعول عليها د. الكواري في تحقيق عملية الانتقال من الوضع الراهن في دول المنطقة إلى الديمقراطية ينقسمون إلى قسمين:

ـ الأفراد والجماعات غير المنظمة والتي تعبر عن مصلحتها في الديمقراطية من خلال ما هو متاح من أطر وقنوات التغيير، مثل الأندية

والجمعيات والمجالس والمساجد والديوانيات والأعمال الفنية والكتابات الصحفية.. إلخ.

- القوى والأحزاب والحركات التي تعبر عن مصالحها ومواقفها بشكل واضح ومنظم.

وبعد أن عرّف لنا د. الكواري أصحاب المصلحة في الديمقراطية، قدم لنا تقييماً لقوة الفعل السياسي لكل من هاتين المجموعتين على مسرح الواقع في دول مجلس التعاون، فقال: «إذا استثنينا الكويت، حيث توجد أحزاب الأمر الواقع كما توجد اتحادات ونقابات وجمعيات، فإن القوى السياسية الفاعلة اليوم في دول المنطقة هي:

- الأسر الحاكمة.

- التيار الديني.

- التيار الوطني.

- بعض الطوائف والقبائل والمناطق وتجمعات التجار والعمال والطلاب في أوقات الأزمات.

وهذه القوى هي لا شك من المجموعة الثانية من أصحاب المصلحة في الديمقراطية، أي القوى المنظمة. أما المجموعة الأولى والمكونة من الأفراد فإنه يقول عنهم: «أما الأفراد فمهما كثر عددهم فإنهم لا يمثلون قوة سياسية فعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الوطنية ومنها الخيار الديمقراطي».

ويخلص د. الكواري من ذلك إلى القول إن هناك أفراداً كثيرين وجماعات متعددة في بلدان المنطقة تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية، وتعبر عن ذلك من خلال الأطر والقنوات المحدودة المتاحة لها، إلا أن هؤلاء الأفراد والجماعات لن يصبحوا قوة سياسية إلا عندما يتحولون إلى حركات سياسية ذات قوة فاعلة. هؤلاء الأفراد والجماعات الذين يشكلون من حيث العدد القوة الكبرى والأعظم من أصحاب المصلحة الديمقراطية، لا يشكلون شيئاً من ناحية الفعل السياسي والتأثير في القرارات، وذلك بسبب عدم تنظيمهم، على حد تعبير د. الكواري. ولكنه يرى أن عدم التنظيم أمر يمكن التغلب عليه، وبالتالي ستتحول هذه الجماعة إلى قوة سياسية فاعلة إذا أتيح لها هامش أكبر من الحرية للتنظيم والتعبير عن الرأي.

يقول د. الكواري:

«وفي اعتقادي أن الأفراد والجماعات التي تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية في كل من دول المنطقة يمكن أن يتسع نطاقها ويتبلور طلبها حتى تصبح قوة سياسية فعالة تعبر عن مصلحتها في نظام حكم ديمقراطي كلما اتسع الهامش المتاح لحرية التعبير وحرية التنظيم».

أما من حيث التكوين فيرى أن هذه الجماعة غير المنظمة تتكون من جميع الأفراد العقلاء:

«فمن حيث المبدأ يمكن اعتبار جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المعتدية على حقوق الآخرين، أصحاب مصلحة في الديمقراطية».

هل صفة العقل والإنصاف تكفي شرطاً للحكم على الفرد بأنه صاحب مصلحة في الديمقراطية؟ وهل يكفي القول إن هذه الجماعة غير المنظمة وذات المصلحة في الديمقراطية ستتحول إلى قوة سياسية فاعلة في المسار الديمقراطي إذا أتيحت لها حرية التعبير وحرية التنظيم؟ أليست حرية التعبير وحرية التنظيم هي الديمقراطية؟ إن السؤال المحوري هو كيف يمكن تأمين حرية التعبير وحرية التنظيم في ظل نظم لا تأخذ بالنهج الديمقراطي؟

وهذا على ما يبدو هو الهدف الذي دفع بالدكتور الكواري إلى البحث عن رؤية مستقبلية لتعزيز الديمقراطية تكون مساراً يجمع كل الفرق من أهل المصلحة في الديمقراطية ويوحد قواهم من أجل تحقيق الديمقراطية كل في دولته وكل حسب ظروفه الداخلية.

بعد أن تعرفنا على أصحاب المصلحة الديمقراطية بقسميهم المنظم وغير المنظم، عرج د. الكواري على بقية المجتمع من أولئك الأفراد والجماعات التي ما زالت لا تدرك مصلحتها في إقامة نظام حكم ديمقراطي. ويقسمهم أيضاً إلى مجموعتين: الأولى يعود سبب عدم إدراكها لمصلحتها في النظام الديمقراطي إلى سوء فهم أو سوء ظن. أما المجموعة الثانية فيرجع سبب عدم يقينها بالديمقراطية إلى «غشاوة مصلحة آنية أنانية ضيقة تقف عند حدود اللحظة الراهنة وتفتقد الحكمة».

وهؤلاء جميعاً يمكن إقناعهم بفضائل الديمقراطية وأنها تصب في مصلحتهم من خلال تكليف دعاة الديمقراطية بالرد على اعتراض المعترضين وعلى تحفظ المتحفظين عليها. يقول د. الكواري:

«وحتى يتحول معظم الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة إلى إدراك مصلحتهم في الديمقراطية، لا بد أن يقتنعوا بإمكانياتها وبقدرتها على تسهيل الوصول إلى تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، كما أن عليهم أن يطوروا مواقفهم تجاهها، وهذا يقتضي الرد الواضح والمقنع من قبل الداعين للديمقراطية على اعتراضات المعترضين على الديمقراطية من حيث المبدأ لأسباب عقائدية ومصلحية، وتحفظات المتحفظين على الديمقراطية لأسباب مرحلية أو نتيجة لفشل تجارب تصديرها إلى الدول العربية».

إن سوء الفهم أو سوء الظن أو حتى سوء الطبع هي من الأسباب المانعة للأفراد والجماعات (غير المنظمة) من الاعتقاد أو الإيمان بأن في النهج الديمقراطي مصلحة لهم، لكنها لا تكفي لكي تكون كل الأسباب، أو أهم الأسباب.

إن الديمقراطية نظام سياسي للإدارة العامة لشؤون المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إنه الأفضل لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع والدولة. لكن هذا لا يعني أن كل فرد في المجتمع سيكون مستفيداً من هذا النظام. فهناك أفراد مصلحتهم الخاصة مرتبطة بالنظام الاحتكاري وغير الديمقراطي، وبالتالي فإن الديمقراطية لا تصب في مصلحتهم. وهذه على العموم مشكلة ترتبط في العلاقة الحاكمة لآلية التعظيم (Maximization) بين مفردات المجموع والمجموع الكلي، وقد حاول الاقتصادي والفيلسوف آرو (Arrow) الوصول إلى معادلة رياضية تعبر عن رغبات المجتمع (أهدافه الكبرى) يتم تعظيمها من خلال المنهجية الرياضية التي تُعظم بها المعادلة المتعلقة برغبات الفرد، لكنه لم يتوصل إلى شيء، بل توصل إلى ما سمي بعد ذلك بـ «مفارقة آرو» (Arrow Paradox)، والذي يعني استحالة جمع رغبات الأفراد في معادلة تمثل الرغبة الكلية لمجموع الأفراد (المجتمع).

للديمقراطية على مستوى الأمة فائدة ومصلحة لا تُنكر تعدت مرحلة البرهان والجدل، بحكم الدلائل التاريخية والمادية لنتائجها على مدى قرن أو يزيد وفوق رقعة كبيرة من المعمورة فيها بلدان كثيرة وشعوب شتى. أما على المستوى الفردي فهناك رابح وخاسر في الديمقراطية، حسب الزمان والمكان اللذين يقف فيهما الفرد، لكنه يمكن القول إن الفرد، وإن كان خاسراً في لحظة من اللحظات وفي أمر من الأمور بسبب الديمقراطية، فإن كسبه العام منها من خلال وجوده في مجتمع ديمقراطي يعوضه خسارته الفردية ويربو عليها.

إن الوسيلة التي طرحها د. الكواري لتثقيف الأفراد والجماعات الذين لم يصلوا إلى أن يكونوا من المقتنعين بالمصلحة في الديمقراطية هي الإقناع، والتي أوكلها إلى دعاة الديمقراطيين الذين طالبهم بالرد على المعترضين والمتحفظين. إنها وسيلة لا شك هي الأفضل، لكن الإقناع عندما يتعلق بالجمهور يتطلب فضاء من الحرية في إبداء الرأي والرأي الآخر من خلال منابر يخاطب من عليها الدعاة جمهورهم، وهذا أمر يعيدنا إلى السؤال الذي طرحناه سابقاً: أيهما يأتي أولاً الدجاجة أم البيضة؟ الحرية أم الديمقراطية؟

المجموعة الثانية من الذين لا يرون في الديمقراطية مصلحة لهم، هم أولئك الذين يعود السبب في عدم قناعتهم بها ليس إلى سوء فهم أو ظن، ولكن بسبب المصلحة الخاصة التي يصفها د. الكواري بأنها غشاوة مصلحة آنية أنانية ضيقة تقف عند حدود اللحظة الراهنة وتفتقر إلى الحكمة. إن هذه الأوصاف التي أحاط د. الكواري بها تلك المصلحة تنطلق من قناعة لديه بعدم أهمية هذه المصلحة الخاصة، إذا ما قورنت بالأضرار التي تلقيها على المصلحة العامة وتعطيلها المسار الديمقراطي، لكن هذه القناعة وهذا الرأي القائم على المنظور الجمعي أو العام لمصلحة المجتمع لا يُلغي تلك المصلحة الخاصة أو ينهيها. المصلحة الخاصة القائمة على احتكار سلعة معينة أو التفرد في استغلال مورد معين لا شك في أن الديمقراطية ستلغيه أو تحد منه وفي ذلك إضرار بالمصلحة الذاتية للمحتكر. فالمصلحة الأنانية مصلحة حقيقية لا يمكن إلغاؤها من خلال نعتها بأنها غشاوة وآنيّة وتقف عند حدود اللحظة وتفتقد الحكمة.

إن د. الكواري يرى أن مركز الدائرة في هذه المجموعة من أصحاب الامتياز هم الحكام، على رغم أن معارضي الديمقراطية بسبب المصالح الفردية كثر، فهم دوائر تحيط بمركز الدائرة. واستمراراً في منهجه التبسيطي للأمور من أجل الوصول إلى رؤية مستقبلية موحدة لتعزيز المسيرة الديمقراطية في دول مجلس التعاون، يعتقد د. الكواري أيضاً أن التعقل والتفكير كافيان لإقناع أصحاب الاحتكارات والمصالح بأن الديمقراطية في مصلحتهم، فهو يقول:

«وربما تكفي العقلاء والمنطقيين من هؤلاء (أصحاب المصالح) نظرة إلى حقيقة استمرار المصالح المشروعة للأسر الحاكمة وسائر النخب الباقية في الدول التي وصلت إلى الديمقراطية سلمياً، بسبب قبولها بالحكم الديمقراطي

الدستوري. هذا بينما زالت الأسر والنخب الحاكمة التي لم تسمح بمسار الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية. إن نظرة متأملة لحياة الحكام ومصيرهم في الدول الديمقراطية بعد خروج السلطة من أيديهم مقارنة بحياة الحكام بعد زوال السلطة في الدولة غير الديمقراطية، كفيلة بأن تجعل العاقل يدرك أفضلية نظام الحكم الديمقراطي. وعندها سوف يدرك هؤلاء المترددون من زاوية مصالحهم في المدى البعيد، ما يمكن أن يوفره نظام الحكم الديمقراطي من استمرار المصالح المشروعة».

على رغم أن الإشكالية التي يتعامل معها د. الكواري في هذه المجموعة من عدم المقتنعين بأن الديمقراطية ستخدم مصالحهم، هي إشكالية مادية تتعلق بأهم مركز من مراكز المادية، ألا وهي المصلحة الذاتية، إلا أنه يتحاشى التعامل معها مادياً فيخاطب العقل والعقلاء، اعتقاداً منه أنه ربما تكفي عقلاءهم والمنطقيين منهم نظرةٌ إلى التاريخ. إن المنطق والفكر والعقلانية وحتى الدليل التاريخي يقف في كثير من الأحيان عاجزاً عن اختراق مجال المصلحة المادية الذاتية وإقناع صاحبها بالتخلي عنها. إن للمحتكر منطقاً خاصاً به مُبرراً لأسباب وجود الاحتكار، وقائلاً في كثير من الأحيان إن في هذا الاحتكار للسلطة أو للمصلحة فائدة للأمة والمجتمع.

لقد حمّل د. الكواري دعاة الديمقراطية، كما ذكرت سابقاً مهمة إقناع المعارضين غير المقتنعين بالديمقراطية، وطالبهم بالرد على المعترضين على الديمقراطية لأسباب عقائدية أو مصلحية. ولكن د. الكواري يقف هنا ويتركنا والدعاة وحدنا نبحث عن السؤال الذي يقفز بعد الانتهاء من مهمة التكليف، ألا وهو كيف يمكن للدعاة الرد على المعترضين وعلى المتحفظين على الديمقراطية في دول مجلس التعاون ومنابر الدعوة مغلقة؟

د. الكواري وجه دعاة الديمقراطية وطالبهم أن يكون حوارهم مع المعترضين والمتحفظين على الديمقراطية موجهاً إلى نفي الأيديولوجية المنافسة بينها وبين الإسلام فيما يتعلق بإدارة شؤون الأمة، فهو يقول:

«يقتضي مشاركتهم (دعاة الديمقراطية) في الحوار حول المفهوم المعاصر للديمقراطية الذي ينفي عنها شبهة العقيدة المنافسة للعقيدة الإسلامية، ويسبغ عليها صفة نظام الحكم والمنهج السلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتعارض المصالح».

الديمقراطية ليست عقيدة، فهي وسيلة للإدارة السياسية للدولة، ذات

طابع ديناميكي متطور. لذا فإنها لا تنافس العقيدة الإسلامية في هذا المجال العقائدي، ولكنها قد تتشابك معها إذا سحب المفهوم الديني بشكل عام ليحدد ويضبط حركة الإيقاع في الشأن السياسي للدولة وليس للفرد. إن الشأن الديني في جميع الأديان السماوية معني أساساً بالفرد عقيدة وسلوكاً. لذا فإن إسقاط بعض الأحكام المعنية بالفرد على الدولة الجامعة لجميع الأفراد والأديان يخلق إشكالاً لا يزال الفكر الإسلامي والفكر الليبرالي منشغلين أو متشابكين حوله بحثاً عن قاعدة لا تخل بالإسلام كعقيدة ولا بالديمقراطية كنظام سياسي من مقوماته ضمان الحرية الدينية لأفراد المجتمع.

وعلى رغم اعتماد د. الكواري على وسيلة الإقناع كأهم الوسائل لجمع الفرق المختلفة حول الديمقراطية وتكليفه لدعاتها بهذه المهمة، إلا أنه يبدو لي غير مقتنع بكفاية هذا الأسلوب مع أهل المصالح. لذا أضاف إلى وسيلته الدعوية وسيلة مادية تقوم على شراء هذا الرضا عن طريق مقايضته بالتدرج في إلغائه. وفي ذلك يقول د. الكواري:

«ولعل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية يقتضي شراء رضاء أصحاب الامتيازات والمكانات بثمن مؤقت ومقبول إنسانياً عن طريق التدرج في إلغاء تلك الامتيازات، الأمر الذي يوجد مخرجاً سلمياً لأصحاب تلك الامتيازات التي قد تغري الرغبة في استمرارها لبعض الجماعات بمعاداة الديمقراطية والوقوف في وجه المطالبين بها».

إن تفكيك النص السابق للدكتور الكواري وإجراء حفريات بسيطة لاستنباط بعض معانيه يقودنا إلى القول إن النص يوحي وكأن إقناع أصحاب الامتيازات بالديمقراطية من قبل دعاتها أمر ميسر وسهل، وأن عملية الشراء أو المقايضة ليست إلا داعماً ومخرجاً سلمياً لتنفيذ هذه القناعة. وهذا يعني أن أهل الإقناع أقوى من أهل المصالح الذين لا يحتاج الأمر لإقناعهم بالتنازل عن مصالحهم إلا إعطاءهم فرصة التنازل التدريجي عنها. هذا وصف وتبسيط مغاير لواقع الحال، ليس في دول الخليج العربية فحسب، بل في كل دول العالم التي لم تصل بعد إلى الديمقراطية. فأهل المصالح هم أصحاب اليد العليا والكلمة الفصل، لذا فإنه لا يبدو أمراً عملياً أن يكفيهم الإقناع والمنطق سبباً للتنازل التدريجي عن امتيازاتهم ومصالحهم. وهنا يبقى السؤال الجوهري الذي استعصى على الكثيرين قائماً: كيف يمكن إقناع صاحب السلطة والامتياز بالقبول بالخروج من قلعة الامتيازات إلى الساحة العامة؟

لا شك في أن التدرج في التنازل عن الامتيازات لصالح الأمة هو أحد الصيغ السلمية لتأمين عملية الانتقال من المرحلة الاحتكارية إلى المرحلة الديمقراطية، ولكن لا بد من أن يكون هناك ضاغط أو دافع يجعل صاحب الامتياز يقبل بمبدأ التنازل السلمي، حتى ولو كان تدريجياً.

د. الكواري وغيره من الباحثين في المشكلة الديمقراطية في البلدان العربية لم يقدموا لنا شيئاً في مجال العمل البراغماتي التطوري (Evolutionary) السلمي الضاغط بديلاً للعمل الثوري العسكري الذي ثبت فشله وكانت نتائجه على الدول العربية التي أخذت به أسوأ من الواقع الذي ثار لتغييره. إن الأمة العربية تعيش مرحلة من الركود والتجمد لأسباب عديدة منها غياب الأسلوب السلمي الضاغط والباعث على الحركة والتطور في الإدارة السياسية للأمة.

التعبير الحر والسلمي للجماهير عن رغبتها في تحقيق العدل الاجتماعي واحترام حرية المواطن وحقوقه واحترام القانون والمال العام والحد من الاحتكار والفساد والمشاركة في القرار هو الضاغط السلمي الذي يجب البحث عنه. هذا الضاغط، صوته مكبوت، وصورته مشوهة بفعل البطانة المحيطة بالحاكم، المُنعّمة بامتيازات خاصة على حساب الحاكم والمحكوم. الحاكم لا يسمع لجماهيره المخلصة المسالمة صوتاً ولا يرى لها صورة، إلا إذا انعتق من هذه البطانة وكسر طوقها وأخرج رأسه من تحت غطائها ليسمع ويرى. الديمقراطية لها نور ولها حجة لا يراهما أو يسمعهما حاكم بعينه المجردة وأذنه الصاغية إلا وآمن بها وبفائدتها ومنفعتها له كحاكم ولأمته المحكومة بأمره.

المطلوب إذن، هو فك الحصار من حول الحاكم، وهذا هو الدور الأول والأساسي لدعاة الديمقراطية والمؤمنين بها، وذلك باختراق حواجز هذا الحصار وحيطانه لكي يرى الحاكم ويسمع دون وسيط الجماهير ورغباتها. ويقيني أن خطاب الجماهير سيجد أذناً صاغية وعقلاً يدرك المصلحة بأبعادها الفردية والوطنية العامة والخاصة.

هذا في اعتقادي هو مركز الدائرة في الرؤية المستقبلية لتعزيز الديمقراطية في إطار دول الخليج العربي، رؤية يحملها ويعمل من أجل تحقيقها على أرض الواقع دعاة إصلاح مواطنون جعلوا العمل من أجل الاستقرار وتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى لأمتهم هدفاً لهم ومصدراً لسعادتهم.

إن الاستقرار السياسي، وتعظيم الفوائد للأمة اقتصادياً واجتماعياً،

والذي تحدثه المشاركة في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قبل مجموعة أكبر من المواطنين أصحاب الشأن في هذه القضايا، والابتعاد عن احتكار القرار على فرد أو مجموعة من الأفراد (وهذا كنه الديمقراطية ومركزها الأساسي) إن هي إلا أمور ثبتت جدواها وفاعليتها في ترشيد القرار وحشد الطاقات الدافعة لمسيرة التنمية على مختلف أشكالها ومواقعها خلال ما يربو على قرن من الزمان.

لقد قامت الثورات بجميع أنواعها العسكرية وغير العسكرية، وفي البلاد العربية وغير العربية، لتبدل الحكم الفردي بحكم أفضل منه، وتبدل الحالة السيئة للأمة بحال أفضل منها، لكنها لم تفلح إلا في إبدال حاكم بحاكم والسبب في كل هذا يعود إلى أن حكم الفرد مآله إلى الميل نحو احتكار السلطة والقرار، وبالتالي الوقوع في الأخطاء الجسام. وأفضل دليل على ذلك، وهو ليس الوحيد في هذا الشأن، أن التحول السلمي التدريجي والمتوازن نحو المشاركة الجماعية في إدارة الشأن العام للأمة (الديمقراطية) والابتعاد عن احتكار السلطة هو الملاذ الوحيد والطريق الأفضل لتحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي. هذا التحول السلمي والمنهج الجديد في الإدارة السياسية للأمة يتطلب توافر أمرين أساسيين: **الأول** والأهم اقتناع صاحب السلطة بالأخذ بهذا المنهج، **والثاني** والمهم اقتناع أصحاب المنهج المتطرف في التحول السياسي بأهمية المنهج التدريجي.

وفي كل عملية إقناع، فإن الاقتناع مرهون بالدوافع النابعة من داخل الفرد ومن مصالحه الذاتية الآنية والمستقبلية، ومن الضغوط القادمة من خارج الذات، أي من الآخر. وكلما كان الضاغطان الذاتي والآخر في الاتجاه نفسه، ساعد ذلك على الدفع في اتجاه المنهج التدريجي، أما إذا تعاكسا في الاتجاه فإن أحدهما ينفي الآخر ويقلل من مساهمته في الدفع إلى الأمام. ما هي وسائل الإقناع الناجعة، وكيف يمكن الوصول إليها؟ وما هي معوقات هذا الإقناع، وكيف لنا الابتعاد عنها؟ وما هي الآلية التي تساعد على الوصول إلى الاقتناع وكيف يمكن تطبيقها؟

كل هذه الأمور وما يرتبط بها، حاول د. علي الكواري كمواطن ومثقف من دول مجلس التعاون ملامستها ودفع الحوار العلمي في اتجاهها، في إطار جهوده الخيّرة للحديث عن المسكوت عنه، والمسكوت عنه في كثير من الأحيان هو الجوهر.

إن مسألة تعزيز مسيرة الديمقراطية في دول مجلس التعاون، عنوان دراسة د. علي الكواري، هي من أهم الأمور التي يجب عدم السكوت عنها وفتح المجال للنقاش الوطني المخلص الهادئ والعلمي حولها، من أجل الوصول إلى تدرج سلمي نحو الديمقراطية.

(٦)

عبد العزيز محمد الخاطر(*)

هذه الرؤية هي محاولة جادة ومخلصة وتعتمد على الأبعاد الواقعية التي يمكن تطبيقها، خلافاً لما عهدناه من تنظير أكاديمي تعج به الرفوف حول موضوع الديمقراطية أو إمكانية التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون. وما يمكن احتسابه لهذه الرؤية الواقعية هو تقديمها للعديد من البدائل، سواء في طريقة فهم الديمقراطية كحركة مجتمعية لا عقيدة ثابتة، وأن هناك أرضية مشتركة بين النسق القيمي والأخلاقي والديني لهذه المجتمعات وبين الديمقراطية بهذا المعنى، يمكن تطويرها لإيجاد مجتمعات أكثر صيانة لحقوقها وإدراكاً لمصيرها، أو ما تقدمه كذلك من شمولية في الطرح حول إمكانية استيعاب الدستور الديمقراطي لمقاصد الشريعة كمصدر رئيسي للتشريع، مع وجود الآلية الدستورية المناسبة لتوضيح ذلك. وهي رؤية متفتحة يمكن معها تجاوز عقبة كؤود يعتقد البعض بها وهي تعارض الإسلام وربما القرآن مع خصائص الدستور الديمقراطي الحديث. إلا أن هذه الرؤية بالإضافة إلى ذلك تلقي بظلال من التشاؤم عندما تفصح بجلاء عن تلاقي مصالح النخب الحاكمة مع مصالح الدول الأجنبية ذات الوجود الكثيف في المنطقة في إبقاء الوضع على ما هو عليه، الأمر الذي يجعل من الصعب وصول هذه النخب إلى حالة الضعف، وبالتالي قيام مأزق سياسي أو طريق مسدود. وهو ما تفترضه هذه الرؤية على ما يبدو كنقطة بداية للتفكير في التحول الديمقراطي السلمي.

وإذا ما ترافق ذلك مع عدم وجود دلائل لحكم إيثاري إنساني زاهد،

(*) مدير التخطيط، وزارة المواصلات والنقل ـ الدوحة، قطر.

كما حصل في الكويت في عهد الشيخ عبد الله السالم، أصبح الأمل في التحول الديمقراطي السلمي خيوط سراب لا تلبث أن تتبدد، الأمر الذي يجعل من تراجع الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لهذه المنطقة ـ وهو أمر لا يمكن التكهن به على الأقل في المستقبل القريب ـ قد يبدو أكثر إشراقاً لفك التحالف بين الجانبين، ومن ثم بروز الإنسانية الصرفة لدى تلك الدول بعيداً عن ثقل المصالح. وبوجود مثل هذا الوضع الذي لا يتفق مع مبادئ الديمقراطية الحقيقية التي تستند إلى الشرعية الشعبية تصبح الأمور أكثر تعقيداً، وربما تُطرح بالتالي إشكالية مَنْ يسبق من، الديمقراطية أم فك الارتباط بين الجانبين؟

كذلك لا تطرح هذه الرؤية وبالقوة نفسها بدائل لطريقة التحول الديمقراطي من النقطة التي وصلت إليها مجتمعات دول الخليج العربية. فهنالك كما تشير الرؤية تقبل وتداول لمصطلح الديمقراطية، ليس فقط داخل هذه المجتمعات، ولكن ضمن أنظمتها أيضاً. وهناك متسع من الحرية تنعم به هذه الشعوب. فالمطلوب إذن معرفة كيف يمكن الاستفادة من هذه العناصر لخلق طلب فعال يضغط على هذه الأنظمة، وبخاصة أننا نعلم أن الأمر لدى معظم دول الخليج لم يتحول إلى حكم الغلبة إلا بعد مجيء الثروة، أي بعد ظهور النفط.

فنحن كما أعتقد لسنا في نقطة البداية من الصفر، فالكويت مثلاً لديها ديمقراطية ولكن ليست مكتملة لعدم إمكانية تداول السلطة، وعُمان لديها برلمان منتخب، والآخرون على ما يبدو في الطريق. هذه كلها خطوات على طريق الديمقراطية الطويل. فالسؤال الذي أرى طرحه ليس كيف ننشئ أنظمة ديمقراطية في هذه الدول، ولكن كيف يمكن تحويل الديمقراطية الوقائية التي تعتمدها الأنظمة حالياً إلى ديمقراطية حقيقية قابلة للنمو والتطور؟

والنقطة الأخرى التي أود الإشارة إليها تتمثل في حساسية هذه المجتمعات من مقولات القوالب الجاهزة، وذلك مرجعه إلى التجربة السياسية والثقافية التي مر بها الوطن العربي خلال السنوات الخمسين الماضية. فكلمة الديمقراطية في معظم الأحيان توضع إلى جانب مفاهيم أخرى مختلطة داخل ذهنية هذه المجتمعات، مثل «الشيوعية» و«القومية» و«الاشتراكية»... إلخ وبخاصة إذا كانت القيم الإنسانية كالعدالة والمساواة والحرية لم تتحول بعد إلى قيم اجتماعية داخل هذه المجتمعات. فأرى أن استيعاب مفهوم الديمقراطية

وتحويله إلى قيمة اجتماعية لن يتم إلا عن طريق التجربة المباشرة، وبالتالي فإن الدعوة إلى استيعاب القيم الإنسانية التي يحض عليها الدين كذلك تأتي أولاً كي نستطيع أن نمرر مفهوم الديمقراطية دون إشكال ثقافي بعد ذلك.

الملاحظة الأخيرة التي أود أن أشير إليها هي: هل يمكن اعتبار عامل الزمن لصالح هذه الشعوب؟ بمعنى هل الانتظار هو أفضل البدائل المتاحة لشعوب المنطقة، وبخاصة أن الأمور تتحسن على هذا الصعيد، وأن هناك تقدماً يفرضه العصر وتغير الأجيال وظهور القيادات الشابة واستجابتها لزيادة الطلب الداخلي على الديمقراطية، على رغم طقوسية بعض هذه الاستجابات؟ هل إن هنالك تفاعلاً يمليه العصر وآلياته أم أن الأمر يتطلب غير ذلك؟ أي دفع العجلة بصورة أسرع وأشمل على رغم اختلاف كل بلد عن الآخر، تبعاً لظروفه الديمغرافية والاجتماعية وقدرته على إدارة الريع بصورة أكثر كفاءة؟

على كل حال، تبدو هذه الرؤية وكأنها تلمس حقيقي لإرهاصات حقبة مستقبلية مصيرية تبدو مجتمعاتنا الخليجية في نقطة ما على خريطتها، فهي استشراف واقعي عملي في زمن التخمينات واعتماد التبصير للوصول إلى حال أفضل.

(٧)

عبد الخالق آل عبد الحي(*)

قرأت بشغف ونهم الدراسة، وأدركت الألم والوجع الذي يؤرقك حول مستقبل الأمة بعامة وشعوب هذه المنطقة بخاصة. وقد كانت الورقة حبلى بالأفكار والمقترحات الثرية، حيث لم تترك ثغرة بحاجة إلى المزيد من التفاصيل، ولجأت للنفس اللوامة والشهادة الصادقة على الواقع ولو على النفس أو الوالدين والأقربين، فالأقربون أولى بالمعروف، ولا معروف أكبر من تشخيص حالة المرض الذي نعانيه، ثم محاولة المشاركة في وصف العلاج الشافي. فالمستشار مؤتمن وعليه قول الحق أو الصمت، حيث إن من أحيا نفساً بتنويرها فكأنما أحيا الناس جميعاً، ومن قتل نفساً بتجهيلها فكأنما قتل الناس جميعاً. فالتنوير هو ضريبة وزكاة للعلم حيث لا يجوز كتمان العلم عن الناس، فذلك قتلٌ جماعيٌ لهم وجعلهم يعمهون في الظلمات، بينما العلم نور وحياة وشرط أساسي للولوج في عصر الكوكبة المعرفية.

ولعلني هنا أساهم في الإجابة عن إشكالية مطابقة جوهر الديمقراطية لجوهر الشورى الإسلامي من عدمه في هذه الإضافة البسيطة حول مقاصد الشورى وتداعياتها وتجلياتها قياساً على التجربة الديمقراطية الغربية، حتى يدرك المسلمون أن الشورى لا تتفق في جوهرها مع الديمقراطية الغربية فحسب، بل هي أكثر كثافة حقوقية على المستوى النظري من الديمقراطية، وأن الديمقراطية ليست كافرة ولا ضد الدين، بل هي إدارة ناجحة للسياسة، فهي أحسن الأسوأ عملياً.

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة الملك سعود ـ الرياض.

قال تعالى: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾[1] وقال: ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾[2].

وقال الرسول ﷺ: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ عن رعيته». وقال عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) «متىً استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، وقال الإمام علي (رضي الله عنه): «كما تكونوا يولى عليكم».

هنا من المناسب أن نقول ما قاله الإمام علي كرم الله وجهه: «إن كثرت الآمال تذهب الأعمال ولا أمل لمن لا عمل له». وهي مقولة تنبع من روح النص القرآني ﴿**وقل اعملوا**﴾[3] وقوله تعالى: ﴿**كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون**﴾[4]، فالأفعال خير من الأقوال ولو كانت ذرة خيراً أو شراً نراه، حتى لا نكون كما قال عبد الله القصيمي: «إن العرب ظاهرة صوتية»، يقولون ما لا يفعلون.

إن الحديث عن الدعوة لتطوير رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار دول مجلس التعاون الخليجية لمن القضايا الجوهرية والملحة، وبخاصة في مطلع الألفية الثالثة، حيث سيطرت ظاهرة العولمة بكل تداعياتها وتجلياتها وتحدياتها على كل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والاتصالية والسياسية.

كما نلاحظ أن المجتمعات الصناعية المتقدمة، كأمريكا وأوروبا واليابان، هي الجهة الأكثر استفادةً من العولمة، لامتلاكها قاعدة معلوماتية ومعارف، وتقنيات فائقة الذكاء ومؤسسات تعليمية منفتحة على العصر، ومجتمعاً مدنياً متطوراً وحكومات قوية مستقرة، وانسجاماً اجتماعياً تعددياً، وتداولاً سلمياً للسلطة، ومن ثم نمواً اقتصادياً كبيراً، وقوة عسكرية ضاربة جعلت أمريكا القطب الوحيد في العالم عسكرياً، حالياً على الأقل.

إن محور العولمة هو المعلومات وتقنيات تحصيلها وتداولها ونقلها وتحويلها إلى معارف، ومن ثم إلى صناعة وتقنيات حيث القيمة المضافة العالية المردود.

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

(٢) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

(٣) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ١٠٥.

(٤) المصدر نفسه، «سورة الصف،» الآية ٣.

كما ان محور إنتاج هذه المعلومات والمعارف هو الإنسان بما يملكه من طاقات إبداعية لامتلاكه جزءاً من روح الله المنفوخة فيه، والتي انتقل بها إلى السلم الإنساني هاجراً السلم الحيواني.

هذه الصناعة العقلية الذهنية هي الميزة النسبية التي تتفاضل بها الأمم والشعوب والحضارات في وقتنا الراهن وليست القوة العسكرية أو المالية أو امتلاك الثروات الطبيعية. فالعلم والمعرفة هما أهم أضلاع مثلث القوة في العالم، حسب مقولة توفلر في **الموجة الثالثة**.

وهذا الإبداع العقلي والذهني لا يمكن تصوره ولا تطويره في غياب المشاركة للشعوب في كل نواحي الحياة العامة، وعلى رأسها المشاركة السياسية والحرية بكل ما تحمله من مبنى لفظي ومعنى حياتي ومغزى مستقبلي.

سمها ديمقراطية أو شورية، فمباني الكلمات ليست هي الأصل أو الهدف، بل المعاني حيث الكلمات خدم للمعاني، وحيث المعاني تكمن في الحياة اليومية وفي المجتمع نابضة بالحياة ومفتوحة على المستقبل حيث المقاصد والمغازي العليا.

فالمغزى من الكلمات هو الوصول بالإنسان إلى السعادة والعدل والحرية والمساواة عبر الوسيلة الملائمة، والتي تُفعل كافة طاقات المجتمع دون تمييز أو هدر للجهد في حروب أهلية أو صراعات دولية، وهذا هو لب وجوهر الديمقراطية والشورى معاً.

فالديمقراطية ليست عقيدة بديلة من الأديان، ولا هي هدف بحد ذاتها، بل هي تلك الأداة العملانية التي طورتها التجربة الإنسانية لإدارة شؤونها السياسية بأقل تكاليف وبأعلى مردود. هذا هو الروح والجوهر، وما عدا ذلك فهو مجرد فرقعات كلامية وإن توشحت بلباس الدين أو الأخلاق أو الخصوصية لأهداف سياسية مصلحية فئوية لا تمت إلى جوهر الدين بصلة.

فالبديل من النظام الديمقراطي بتعريفه الجوهري السابق ليس هو الدولة الدينية كما يدعي البعض، إنما الحكم الدكتاتوري التسلطي الذي لا يمُكن معه لأي مجتمع الولوج إلى عصر العولمة ولا يرقى للاستجابة لتحدياتها الجسام أو يستفيد من فرصها العظام.

فالحديث عن دولة دينية هو من الأمور الايديولوجية وتنطبق عليه مقولة كلمة حق يُراد بها باطل. وقد ربط الداعية الإسلامي عبد الرحمن الكواكبي

بين الاستبداد السياسي والاستبداد الدنيوي في كتابه **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، حيث الاستبداد السياسي يقود إلى الاستبداد الدنيوي والعكس صحيح.

إن الشؤون الدنيوية في الإسلام هي من اختصاص الناس، فهم أعلم وأدرى بشؤون دنياهم، حتى في الممارسة الشيعية في إيران نجد أن صندوق الاقتراع هو الفيصل والحكم لا الوراثة ولا النص، فالواقع أحكم وألح من النظريات والكلمات.

لقد تراجع أفلاطون عن جمهوريته الفاضلة وحكم الفلاسفة المطلق وأدرك أنه لا يمكن بناء دولة وجمهورية فاضلة ومطلقة بوسائل نسبية، حيث لا عصمة للإنسان، فهو ملهم الفجور والتقوى والذي يلهيه التكاثر حتى يزور المقابر، والذي يطغى إن رآه استغنى، والذي إذا أُمر كمترف فسق في القرى فحق عليها العذاب الإلهي فدُمرت وهلكت.

وهكذا يعلّمنا تاريخ التجارب الإنسانية أن العاصم الوحيد للمجتمعات والدول والحضارات من الانهيار هو المشاركة والمشاركة الشعبية، وهذا ما أسفرت عنه التجربة السوفياتية، إذ بعد سبعين سنة من التجربة المريرة، عاد الشيوعيون وحكوماتهم المركزية إلى الشعب وكل الشعب حيث الناس خلائف في الأرض، وحيث الخلافة الأرضية هي للنوع وليست للأفراد أو الأسر أو القبائل أو الأحزاب غير التنافسية، كأحزاب السلطة التي تمارس سلطة الحزب بعيداً عن التداول السلمي للسلطة، فالعصمة النسبية في الإسلام هي للأمة وللأغلبية وللسواد الأعظم من الناس، حيث لا تجتمع الأمة على باطل أو ضلالة، كما قال الرسول ﷺ.

من هنا نقول لسنا بحاجة إلى كلمات أو مصطلحات إنما حاجتنا إلى أفعال وأدوات عملانية، إذ تحقق لنا نتائج المشاركة العامة في مجتمعاتنا الإنسانية مزيداً من الرفاهية والصحة والكرامة والتنمية والسلام المحلي والاقليمي والعالمي.

وجوهر الشورى الإسلامية يحقق ذلك وأكثر، إذا ما أُعيدت لمفهوم الشورى فاعليته ووجهه، وإن استعرنا من التجارب الإنسانية الناجحة بعض الأدوات والآليات والمعارف التي تعزز تطبيق جوهر الشورى بما هي المشاركة الفعالة المبدعة البانية.

إن العلم والانفتاح على الآخر والحرية والعدل والمساواة والمشاركة العامة هي الوسائل الأكثر ملاءمة للولوج إلى العصر العولمي، حيث مشروطية المعطيات السابقة لقيام دولة قوية مستقرة مدعومة بمجتمع مدني قوي ومتماسك اجتماعياً بعيداً عن عنف الحروب الأهلية أو الصراعات الدولية.

هذه هي عوامل الولوج إلى العصر العولمي، وقد تسنى لي أن أكتب بحثاً عن الشورى في الإسلام بين الماضي وتحديات الواقع وإصرار المستقبل، فوجدت في مبدأ الشورية وباقي مبادئ نظام الحكم في الإسلام كالحرية والعدل والمساواة والكرامة الإنسانية والمسؤولية الفردية والجماعية والسمع والطاعة، الزاد الكافي على مستوى المبادئ العامة وإن قصرت التجربة السياسية عند المسلمين عن تطوير الآليات والأدوات اللازمة لتفعيل مبادئ نظام الحكم في الواقع. وهذه الأمور التقنية متروكة للمسلمين ليتخيروا منها ما شاءوا دون قيود، ما لم تخالف نصوص قطعية الثبوت والدلالة كما يراها السواد الأعظم والاجتهاد المؤسسي كذلك، فلا مجال هنا للفتوى الفردية والمزاج الشخصي في قراءة النصوص والتحكم في دلالاتها.

كما ان القرآن هو حروف بين دفة أسطر لا ينطق، إنما ينطق به الرجال، ومجال التحريف لأغراض سياسية ومصالح ذاتية لم يستبعده القرآن الكريم، حيث الذين يحرفون الكلم عن بعض مواضعه كثر.

أما السنة النبوية والشريعة، فكلتاهما تشير إلى الطريق والمنهج الذي التزمه الرسول ﷺ في النظر إلى الشؤون الحياتية المختلفة. فالسنة ليست كل قول أو فعل أو تقرير للرسول بل هذه نتاج السنة. كما أن الشريعة ليست أقوال واجتهادات الفقهاء الذين تجنبوا الخوض في المسائل السياسية وفصلوا في فقه الخارج من السبيلين بغزارة، فهذه الاجتهادات الفردية تخطئ وتصيب، فالمشرع الوحيد هو الله وحده، أما الإنسان مهما وصل علمه فليس إلا متشرعاً، يحتاج إلى فهم ظروف عصره واختلاف معاصريه، حيث يقول الإمام أبو حنيفة: «إن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس». كما أن الاختلاف يولد المعنى، فالحلال بيّن والحرام بيّن، أما المعروف والمنكر فهو عائد للممارسات الحياتية، يختار منه الناس أفضل الأدوات والوسائل المتاحة والمعروفة، وينكرون منها ما لا يحقق الأفضل للمجتمع والأمة، ومنها أمور السياسة كشؤون دنيا. كل هذه أمور شورية والشورى في الإسلام ملزمة للحاكم حيث الفاء في ﴿**فإذا عزمت**

فتوكل﴾[٥] هي فاء تعقيبية تدل على إلزامية الشورى. ولذلك فالشورى ليست معلمة كما يرى البعض. لذلك كان اختيار الحاكم ونظام الحكم شأناً عاماً يتم بالبيعة وصفقة اليد وثمرة القلب، حيث لا بيعة لمكره كما يقول الإمام مالك. ومثال بلقيس في استفتاء الملأ من قومها دعم واضح للشورى، وعكسه ذم القرآن لفرعون لتفرده بالأمر دون الناس.

أما الحرية فهي أولى المسؤوليات التي تحمّلها الإنسان بعد نفخ الروح فيه، حيث الروح هي سر الإبداع والاختيار الذي رفضته السماوات والأرض لما عرضت عليها أمانة الحرية، ولكن الإنسان حملها.

فهي حرية عامة دون قيود أو شروط ما لم تعارض حرية الآخرين. فهنا تقف حرية الفرد ببداية حرية الآخر، أو مخالفتها لنص قطعي الثبوت والدلالة، وهو من الأمور النادرة على مستوى الأغلبية والسواد الأعظم من المؤمنين.

فحرية العقيدة مكفولة ولا قتل للمرتد حتى آخر رمق من حياته، فربما تاب، ولم يقتل النبيّ ﷺ غير المرتدين الحربيين، أما المرتدين المدنيين فقتلهم يعتبر تعزيراً لا حداً. نبين ذلك حتى لا يحارب كل فكر مستنير باسم الردة والغيرة على الدين، فحرية الفكر والرأي والكلمة والتنظيم الأهلي وحرية العمل وحرية المسكن، كلها مكفولة شرعاً حيث لا إكراه في الدين، وحيث أفضل الجهاد عند الله كلمة حق عند سلطان جائر، إذ لا طاعة إلا بعد سمع، أي بعد علم ومعرفة.

أما العدل فهو أساس الحكم في الإسلام، ومن شروط الإمامة أو الرئاسة والمساواة روحها، فالناس عند الله سواسية كأسنان المشط أكرمهم عنده أتقاهم.

والإسلام يدرك أهمية العدل والمساواة بين الناس لاستقرار المجتمع، حيث إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد، ومقولة أبي ذر الغفاري: «عجبت لرجل لا يجد قوت يومه في بيته لا يخرج شاهراً سيفه على الناس»، فهذه المقولة تؤكد أهمية التوزيع العادل وعدم مشروعية تكدس الثروات عند القلة وفقر الأغلبية، وهذا ما أكده أرسطو حين ربط بين التوزيع العادل من عدمه وبين الاستقرار الاجتماعي والثورة.

وهذا هو جوهر الوسطية في الإسلام بلا إفراط ولا تفريط ولا غلو في أمور الدين أو الدنيا.

---

(٥) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

أما الكرامة الإنسانية فقد سبق الإسلام إعلان حقوق الإنسان إليها، فالرسالة المحمدية عولمية، حيث بُعث الرسول ﷺ للناس كافة بشيراً ونذيراً ورحمة للعالمين، كما أنه بُعث ليتمم مكارم الأخلاق، حيث الدين المعاملة، فإذا كانت الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، فإن ذكر الله أكبر، أي أن السلوك أهم من الشعائر الفارغة من التأثير في السلوك، والناس سواسية عند الله كأسنان المشط لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح ولو مثقال ذرة خيراً أو شراً يراه.

والقرآن كرّم الإنسان وفضله على أكثر المخلوقات وخصه بنفخ الروح فيه، فتأنسن وتحرر وتحمل مسؤولية الاختيار، وهنا فقط يصبح للثواب والعقاب معنى، ومن هنا جاء النص على ضرورة شوريته، حيث الشورى هي حالة من المراجعة المستمرة بين الحاكم والمحكوم للوصول إلى أفضل النتائج التي تحقق مصلحة الأمة، حيث التشوير هو الإجلاء والتوضيح، والاستماع إلى القول ثم اتباع أحسنه، إذ نُهي الإنسان عن التقليد، حتى لو دخلوا جحر ضب دخلوه.

أما العلم والمعرفة فقد حث القرآن والسنة عليهما، فالعلماء ورثة الأنبياء ولا يخشى الله من عباده إلا العلماء، كما انه لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إذ **﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾**(٦)، وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة من المهد إلى اللحد، كما تشير إلى ذلك الدراسات المعاصرة، حيث أصبح العلم ضرورة حياتية مستمرة من المهد إلى اللحد، وطلب العلم ولو كان في الصين.

وهذا معنى الانفتاح على الآخر وإن لم يكن من العقيدة نفسها، حيث العلم لا دين له، فحقائق الكون وسننه ربانية وعامة لا مهرب منها لأحد، كما أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو من أحق الناس بها.

إذاً لكي نعزز قيم الديمقراطية، والتي تعني مشاركة الشعوب في إدارة شؤون حياتها، وحقها في الرقابة على حكامها، لضمان نمو وتقدم واستقرار مجتمعاتها، علينا أن نعزز مفهوم الشورى بكل تداعيتها وتجلياتها، في الحرية والعدل والمساواة، والكرامة والمسؤولية والعلم، بل ربما كان مفهوم الشورى الإسلامي كجوهر أكثف احتراماً وإعزازاً للإنسان ذكوراً وإناثاً، فالنساء شقائق الرجال، والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون

---

(٦) المصدر نفسه، «سورة المجادلة،» الآية ١١.

عن المنكر. ومن المرأة أخذنا نصف ديننا، وتحت أقدامها تقع الجنة، كما أن بيعتها للرسول ﷺ كانت مستقلة عن الرجل، فلها شرعاً حق المشاركة السياسية كاملةً حتى رئاسة الدولة المؤسسية، ولنا في تركيا وباكستان مثالاً واضحاً حيث حكمت المرأة هناك، وأخيراً مثال إيران حيث ترشحت المرأة للرئاسة.

هذه أمثلة واضحة على سماحة الدين الإسلامي نحو مشاركة المرأة السياسية، وعلى عكسه تجربة المرأة الكويتية حيث منعها مجلس الأمة من حق المشاركة السياسية على رغم الرغبة الأميرية ونصوص الدستور التي تؤكد حقها في ذلك، فهذه قضية سياسية لا دينية، إذ لا توجد أي نصوص دينية قطعية الثبوت والدلالة تمنعها من المشاركة لا في الكتاب ولا في السنة.

من كل ما تقدم ندرك أن الإسلام كمبادئ وجوهر يحث المسلمين على المشاركة في حياتهم السياسية حيث كلهم راعٍ وكلهم مسؤول عن رعيته. فإذا لم يقدم لنا الإسلام تفاصيل نظام الحكم فيّ الإسلام، واكتفى بذكر المبادئ العامة لنظام الحكم فلا ضير لو استعرنا صندوق الاقتراع أو المجالس البرلمانية أو النيابية أو الدستور أو فصل السلطات وتداولها سلمياً، أو تعدد الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وحق المواطنة، أو الإعلام الحر. فالوسائل تتغير وتتطور حسب الظروف، فقد بدأ الغرب حالياً بالأخذ بالديمقراطية التشاركية الشبكية، حيث اللامركزية في صناعة وتنفيذ القرار، وتفويض السلطة لامركزياً للمحليات، حيث هي الأقدر على فهم وحل مشاكلها بطريقة أفضل وأسرع مما تستطيع الإدارة المركزية في القلب عمله مهما زاد عدد بيروقراطييها حيث المشكلة هنا بنيوية، لا كمية أو عددية، وهذه أحد تجليات العولمة وتحدياتها.

علينا أن نكتشف المعرفة بقيمة الشورى والمشاركة والمسؤولية الفردية والعامة، والسمع قبل الطاعة (حتى لا نكون من الذين إذا تليت عليهم آيات ربهم خروا ركّعاً وسجداً دون تبصر) في المناهج الدراسية من الروضة وحتى الجامعة والمعاهد الفنية والمهنية نشراً للثقافة السياسية الشورية، وأن تكون الأسرة هي خط الدفاع الأول في تربية الأبناء على القبول بالآخر، واحترام مبدأ الاختلاف والتعدد والتنوع كسنة إلهية طبيعية وصحية، حيث الوحدة والانسجام عمل حضاري تربوي وثقافي. فالإنسان يولد بالفطرة محايداً، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجّسانه. علينا أن نعمم هذا المفهوم الشوري في

وسائل الإعلام المختلفة وفي القصص وروايات الأطفال وفي المصنع والمعمل وفي الدوائر الحكومية والقطاع الأهلي وفي المسجد والمسرح قدر الإمكان، وأن نجعل الشورى أسلوب حياة كما هي في القرآن، شورى في الزواج والطلاق والرضاعة والسياسة والعمل والثقافة.

تكثيف الاتصال بالحكام ومحاولة إقناعهم بضرورة التحول السلمي للإدارة السياسية الشورية الديمقراطية قبل أن تفرض علينا حلول خارجية غير مرضية، حيث طالت العولمة كل شيء في حياتنا، والسياسة ليست استثناء من القاعدة.

فالأمر شورى لأن النفس أمارة بالسوء، فلا اطمئنان على الحياة العامة إلاّ بمشاركة الناس عقولهم واللجوء للنفس اللوامة التي أقسم الله بها وصولاً إلى النفس المطمئنة.

فالسلطة غالباً مفسدة، ولو رأى الظالم على جنب المظلوم سيفاً لما أقدم على ظلمه. كما ان من أَمِن العقوبة أساء الأدب، ولن نبني العلى متفرقين، فلنستفد من فرص ومعطيات العولمة المعرفية والتقنية، لبناء مجتمع مدني الكتروني قوي يتواصل عبره المثقفون ليكون ملتقى وطنياً أهلياً خليجياً داعماً لقيم المشاركة الشعبية، إذ كما نكون يولى علينا.

فعلينا بناء مجتمع يعترف بالآخر في الداخل، وينفتح على الثقافات الأخرى في الخارج، وصولاً إلى عالم أكثر رخاءً، وسلاماً واستقراراً للجميع، فهذه هي روح العصر، عصر الشعوب والمعرفة والاتصال، عصر لا يمكن الولوج إليه دون احترام للإنسان وحقوقه، ودون استثمار طاقاته النادرة عبر حرية المشاركة الشورية الديمقراطية للإنسان، وطنياً واقليمياً وقومياً وكوكبياً، حيث كشف غطاء الجهل عن الإنسان، فبصره ومعرفته اليوم حديد.

(٨)

علي محمد فخرو[*]

يصعب أن يضاف شيء جديد على ورقة الأخ علي خليفة الكواري، المتميِّزة بالشمول والعمق ووضوح الرؤية لموضوع الديمقراطية في دول مجلس التعاون حالياً ومستقبلاً. وإن كثيراً مما ذكر في هذه الورقة ينطبق أيضاً على باقي أقطار الوطن العربي. ومع ذلك فهناك جوانب تختصُّ بها مجتمعات دول مجلس التعاون يجدر إبرازها عند الحديث عن موضوع الديمقراطية في هذه المنطقة من الوطن العربي، ذلك لأنَّ لها تأثيراتها البالغة في إمكانيات تأسيس ونمو ورسوخ الديمقراطية عندنا كمفهوم حديث له متطلبات فكرية وتنظيمية وقيم، الأمر الذي سيؤدِّي إلى طرح أسئلة صعبة مقلقة.

فأولاً: تصنَّف جميع بلدان مجلس التعاون بأنها بلدان ريعيَّة، تعتمد على الريع الخارجي المتمثِّل في حصيلة مبيعات البترول والغاز التي تدخل مباشرة في خزينة الدولة لتتصرَّف بها، كما تشاء، إرادة السلطة السياسيَّة الحاكمة. ولقد سمحت مثل هذه المداخيل بأن تكون الدولة في وضع يمكِّنها من شراء الرِّضى والإجماع عن طريق منح الخدمات المجانية، وخصوصاً الاجتماعية منها كرعاية صحيَّة وتعليم ورعاية أسرية وإسكان، وتوزيع العطايا والهبات كمنح الأراضي. إن دولة كهذه لا تحتاج إلى مجتمعها، حتى ولو كان منتجاً، فكيف إذا كان الحال هو العكس تماماً كما هو حال مجتمعات دول مجلس التعاون الضعيفة الإنتاج من جهة، والمستهلكة بنهم متزايد من جهة أخرى.

وثانياً: تتميَّز كل هذه الدول بتركيبة سكانيَّة يتمثَّل الأجانب فيها بنسب

(*) باحث ووزير سابق ـ البحرين.

كبيرة تصل إلى ٨٠ بالمئة في إحدى دولها. نتيجة لذلك تتعامل سلطات هذه الدول مع مجتمع ضعيف البنية، متنافر اجتماعياً، غير متحد في وجه أية ممارسات تتعارض مع مصالحه، وغير عابئ في غالبيته إلا بالميزات والمصالح المادية البحتة. إن مثل هذه التركيبة المجتمعية لا تستطيع أن توازن قوة وسلطة الدولة المهيمنة على مجمل الخدمات الاجتماعية وعلى السياسة والثقافة والإعلام والمال والثروة.

وثالثاً: تحكم هذه الدول من قبل قوى تستند إلى العائلة أو القبيلة، أسّست شرعيّتها في الماضي إمّا بحد السيف وإما بالوجاهة الاجتماعية وإما بالاثنين معاً. ومع مرور الزمن ترسخت وتجذرت كشرعية تاريخية إما بحكم العادة التي أصبحت واقعاً لا ينازع، أو بجاه السلطة التي نجحت ببناء قوى داعمة لها ومنتفعة منها. وكانت النتيجة أن تحددت خيارات المجتمع وتقولبت طموحاته السياسية، وأصبحت محاولة إخضاع الشرعية التاريخية لامتحان أحكام الشرعية الديمقراطية من قضايا المنطقة السياسية المعقدة.

وبمعنى آخر فإن العصبية الخلدونية القديمة في المجتمع الخليجي، والتي وجدت بأشكال روابط القبيلة والعشيرة والأسرة الكبيرة قبل بناء الدولة الحديثة، استطاعت الاستمرار في تمثيل سلطة الدولة وإدارة دفتها والتمتع بخيراتها. هذه العصبية القديمة تساندها اليوم عصبية حديثة متضامنة معها، تقوم على علاقات مصلحية متشابكة ومنافع متبادلة وخدمات استزلامية. وتمتزج هاتان العصبيتان امتزاجاً طفيلياً لتكوّنا حلقات اقتصادية مغلقة وتضامنيات سياسية مرتبطة بصور شتى بالقوى الخارجية التي تمثّلها في أحسن صورها شركات البترول العملاقة وشركات صناعة السلاح ومختلف الشركات المتعددة الجنسيات ووزارات الدفاع في العواصم العالمية الكبرى. وفي المدة الأخيرة دخلت «إسرائيل» وشركاتها الوسيطة كلاعب جديد ضمن هذه اللعبة المعقدة في بعض بلدان المجلس.

ولا شك في أن النقاط الثلاث السابقة الذكر ستمثل عقبات لا يستهان بها أمام الانتقال الديمقراطي الحقيقي الفاعل لمجتمعات دول مجلس التعاون. ولا يقصد من إبرازها تثبيط الهمم، وإنّما التنبيه إلى كبر حجم المسؤولية الملقاة على عاتق من سيتصدون لهذه المهمة الصعبة، والتأكيد على أنه لا بد من تحديد وتبنّي مجموعة من المراحل المتدرجة التي سيمر من خلالها العمل من أجل ذلك الانتقال العسير.

وستقتصر هذه الورقة التعقيبية على إبراز متطلبات ما أعتقد بأنها ستكون

المرحلة الأولى في هذه المسيرة الطويلة، وأعني بها مرحلة التهيئة الأولية المطلوبة لإعداد مجتمعات مجلس التعاون لتقبل الديمقراطية كفكر وقيم وممارسة حياتية من جهة، ولبناء وتعزيز الأنظمة والخطوات والمؤسسات الديمقراطية من جهة أخرى والتي من دون تحققها يصبح الحديث عن قيام نظام ديمقراطي نوعاً من اللغو والعبث.

ولأن مرحلة التهيئة هذه لا تقل أهمية عن مرحلة الممارسة الفعلية للنظام الديمقراطي، لذلك فإنها تحتاج إلى وجود قوى ديمقراطية تخطط لها وتدافع عنها وتحشد الدّعم وتسعى لتنفيذ كل متطلباتها. وفي اعتقادي أن تجمعاً كمنتدى التنمية لأقطار الجزيرة العربية قادر على المساهمة في تجميع وتفعيل قوة أو عدة قوى في بلدان المجلس للقيام بمتطلبات مرحلة التهيئة هذه.

إن تلك القوى تحتاج إلى أن تكون ممثلة لكل شرائح المجتمع وتنظيماته المؤمنة بالديمقراطية وخصوصاً تلك القوى العاملة في هذا الحقل، مثل جمعيات حقوق الإنسان وجمعيات المحامين، أو تلك التي لها مصلحة في قيام الديمقراطية مثل الجمعيات النسائية والثقافية والمهنية. إن تلك القوى ستحتاج أيضاً إلى أن تكون منابرها وبرامجها، متناسقة في الأدوار التي ستلعبها ومساندة بعضها لبعض. وكمقترح أرى أن تركز على القيام بهذين النشاطين:

أولاً: تأصيل ونشر الثقافة الديمقراطية

إن الدراسات التاريخية التي تبين هيمنة مفاهيم الخضوع والاستبداد في الموروث الثقافي السياسي العربي والإسلامي، عبر قرون عديدة ولأسباب شتى، هي كثيرة، الأمر الذي أفقر المخزون الثقافي الجمعي لتلك المجتمعات العربية والإسلامية من الكثير من الكلمات والمعاني المرتبطة عضوياً بمفهوم الديمقراطية كالحرية (في مضمونها السياسي وليس الكلامي) والمواطن والمواطنة، وإدارة الأمة، وسيادة القانون، واستقلالية وفصل السلطات... إلخ. «ففي أغلب الدول العربية الإسلامية لا تزال علاقة الحاكمين بالمحكومين تتم بتوسط لغة الآداب السلطانية، وما زالت السلطة تنظر إلى نفسها من الزاوية نفسها، زاوية نظر الحاكم السلطان، الآمر الناهي، الآمر الذي لا راد لأمره، ولا ضابط قانونياً ومؤسسياً لقراره وحكمه وسطوته»[1].

---

(١) كمال عبد اللطيف، **في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٩).

وسواء أقبلنا أم رفضنا ما ادعاه مونتسكيو الفرنسي عن ترسخ «الاستبداد الشرقي» فينا، أو ما جهر به عبد الرحمن الكواكبي عن تطبيع المجتمعات الإسلامية بـ «طبائع الاستبداد»، فإن الحقيقة المؤكدة التي تهمنا في هذه المناسبة هي أن هناك قلة وسوء فهم لكل موضوع الديمقراطية سواء على مستوى الحاكمين أو بين جموع الناس العاديين. والواقع أن منابع تعليم قيم الديمقراطية وطريقة ممارستها، ممثلة في الأسرة والمدرسة ووسائل الثقافة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، كانت ولا تزال شبه جافة، إن لم نقل بأنها أيضاً مسمومة.

إنني أرى أن يسير هذا الجهد التثقيفي في مسارين متوازيين ومتقاربين:

١ ـ في صورة تعريف واضح، غير متردد، بعلاقة الدين الإسلامي كنص بالديمقراطية. ومن حسن الحظ أنه ظهر في العقود الأخيرة العديد من الكتاب الإسلاميين والعرب ومن الناطقين باسم العديد من الحركات الإسلامية الذين اقتربوا من حسم هذا الموضوع.

فالكاتب محمد سليم العوا يختم محاضرته بقوله: بأن «العصر الحالي ـ الزمن الذي نعيش فيه... جيلنا وربما جيل أولادنا لا يعرف وسيلة، في تداول السلطة ومراقبة الحكام وضمان حق الناس في التعبير عن آرائهم وضمان سلامة الإدارة التي يدار بها الأمر كله، ورد الأمر لأصحابه... للشعب... أنجع من الديمقراطية»[٢]؛ ثم يضيف بأن «الديمقراطية من حيث هي وسيلة تتفق تمام الاتفاق مع قواعد الإسلام ومبادئه، ليس فيها من حيث هي وسيلة شيء يخالف قواعد الإسلام ومبادئه».

أما أحمد كمال أبو المجد فقد أوضح في البيان الذي صدر في عام ١٩٩١ باسمه واسم مجموعة من الإسلاميين البارزين الأهمية القصوى لمبدأ الشورى في تقرير أمور المجتمع، ومبدأ مسؤولية الحكام، ومبدأ سيادة التشريع، ومبدأ احترام حقوق الأفراد وحرياتهم والتي هي شرط للنهضة الحقيقية[٣].

(٢) محمد سليم العوا، **الإسلام والديمقراطية: حوار مع الدكتور محمد سليم العوا**، أدار الحوار اسحق الفرحان؛ المحاوران عبد اللطيف عربيات وعلي محافظة، حوار الشهر؛ ١٣ (عمان: منتدى عبد الحميد شومان، ١٩٩٨).

(٣) أحمد كمال أبو المجد، **رؤية إسلامية معاصرة: إعلان مبادئ** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١).

أما فهمي هويدي فيؤكد، حسب رأيه، أن «الشورى أوسع نطاقاً من الديمقراطية... ذلك أن الشورى تعني أن يكون لك قول ورأي، أما الديمقراطية فهي أن يكون لك صوت... إن شئت فقل: إن الديمقراطية مرحلة ينبغي أن ننجزها وننجح فيها، لكي نحقق مرادنا في تطبيق الشورى»[(٤)].

وأخيراً أحيل القارئ على المعالجة الجريئة المعقولة المتوازنة التي حاولها محمد عابد الجابري لموضوع النظر إلى مكونات حقوق الإنسان (وهي مكونات لا تقوم الديمقراطية إلا بتحققها) من خلال قراءة لتعاليم وقيم الدين الإسلامي كما تقرأ كنصوص لها مقاصد كلية تعلو فوق الجزئيات المختلف على فهمها وتطبيقها على أي حال. لقد أبرز حقوق الإنسان الأساسية في الحياة وحرية الاعتقاد والشورى والمساواة والعدل كما يقطع بها النص القرآني والأحاديث النبوية ليظهر كم أن هذا الموضوع، موضوع حقوق الإنسان، هو في صلب الإسلام بامتياز[(٥)]. بل إنه أبرز المكانة الكبرى التي يوليها الإسلام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، وهي حقوق لا تستقيم الحقوق السياسية من دون توفر حدودها الدنيا كما تؤكده معظم أدبيات الديمقراطية في عصرنا، وكما أظهرته تجربة ثلاثة قرون من ممارسة الديمقراطية في العديد من أنحاء العالم.

إن المهم أن لا تبقى مثل هذه المعالجات حبيسة بضعة كتب أو بضع ندوات، وإنما أن تصبح كنهر يكبر ويتدفق في كل اتجاه كمعالجة تاريخية مستمرة، إلى أن نخرج بنتيجة محسومة. ذلك أن هناك أوساطاً في مجتمعاتنا ستظل تصر على سوء الفهم مهما قدم لها من توضيحات. لنأخذ على سبيل المثال موضوع العلمانية التي يصر البعض على اعتبارها الأساس النظري للحقوق الديمقراطية في الثقافة الأوروبية. إن توضيحاً كالذي يقدمه محمد عابد الجابري من «أن علمانية حقوق الإنسان في الفكر الأوروبي الحديث لم تكن تعني لدى فلاسفة هذا الفكر الاستغناء عن الدين كدين، بل فقط التحرر من سلطة الكنيسة وطقوسها»[(٦)] يحتاج أن يصل إلى قواعد تلك الأوساط

---

(٤) فهمي هويدي، «الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٩ (تموز/يوليو ٢٠٠١).

(٥) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٦. قضايا الفكر العربي؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

(٦) المصدر نفسه.

والمتعاطفين مع فكرها وليس فقط إلى قادتها.

إن أهمية هذا المسار التثقيفي ستكون ليس فقط في إزالة اللبس الذي علق بفهم الديمقراطية من خلال قراءة خاطئة لبعض الإسلاميين وإنما لتأسيس ذلك الفهم أيضاً على مرجعية عقيدية إسلامية، بالغة التقدمية والإنسانية والغنى الأخلاقي الرفيع، الأمر الذي يمكن أن يساهم في حماية هذا النظام من عبث العابثين وتزوير المزورين.

٢ ـ على شكل تعريف فكري وتاريخي متفق عليه للديمقراطية يظهرها على أنها إرث إنساني مشترك لم يعد محدداً أو مؤطراً بنظرة الحضارة الغربية له، بل تقديمها كفضاء ممتد ليس له حدود في الأشكال والتطبيقات طالما أن ذلك لا يمس حقوق الناس وحرياتهم وطالما أنه لا يعتدي على مبادئ العدالة والمساواة ولا يقفز فوق سلطة الشعب وخياراته الحرة ولا يتناقض مع العقائد الأساسية للمجتمع التي آمن بها أفراده عن اقتناع حر غير مفروض من قبل أية سلطة كانت.

إن هذه الثقافة التي ستظهر التناغم الرائع للديمقراطية مع الأخلاقية القرآنية المباشرة، غير المؤولة تأويلاً تحريفياً من قبل بعض مؤسسات السلطة الدينية، ومع الأقوال النبوية المؤكدة غير المتخيّلة، والتي ستبينّ أن عدم الأخذ بهذا النظام في عصرنا هذا سيخرج العرب والمسلمين من داخل العصر إلى هوامش حركة التاريخ والحضارة... هذه الثقافة ستحتاج إلى أن تكون مكثفة ودائمة ومتوجهة إلى فرد في دول مجلس التعاون من طفولته حتى كهولته. وستحتاج أيضاً أن لا تكون حبيسة أسلوب واحد أو طريق واحد أو مؤسسات محدودة. فالعائلة والمدرسة والنادي والمسجد والمأتم والصحافة والإذاعة والتلفزيون والكمبيوتر والإنترنت والكتاب والمهرجانات والجوائز ستحتاج أن تجيَّش وتفعَّل من قبل العاملين فيها والمنضوين إلى القوى الديمقراطية، وذلك عبر نضال ونشاط يومي دؤوب.

ويجدر هنا الإبراز الخاص للإنترنت كوسيلة تنتشر بسرعة هائلة في دول المجلس، والتي ستسمح بالأخذ والعطاء والنقاش والتوضيح مع أعداد كبيرة من أفراد المجتمع. وإننا أمام وسيلة تهيئ المجتمعات الغربية الديمقراطية نفسها لاستعمالها على نطاق واسع للانتقال من الديمقراطية التمثيلية أو الليبرالية التي تمارسها حالياً (Representative Democracy) إلى الديمقراطية المباشرة (Direct Democracy) التي تسعى للأخذ بها. وهي تهدف من وراء ذلك إلى إشراك

الملايين من مواطنيها في نقاش المسائل المجتمعية المهمة والتصويت المباشر لها أو ضدها بدلاً من الاكتفاء بالتصويت لممثلين عنهم كل بضع سنوات ثم الاكتفاء بمشاهدة هؤلاء الممثلين وهم يناقشون ويقررون عنهم. وهذا الانتقال يفرضه أيضاً تدني نسبة المواطنين المشاركين في عملية الانتخابات المختلفة في تلك الدول، كما يفرضه تعقد الحياة العصرية أمام ممثلي الأمم في برلماناتها(٧).

إن الكاتبة هيلينا كات تخرج بنتيجة مؤداها أن التحدي للديمقراطية في القرن الواحد والعشرين، في الغرب الديمقراطي، لن يكون في مقدار الديمقراطية التي ستحقق ولكن في أي القرارات ستتخذ ديمقراطياً وأي الجماعات في المجتمع ستساهم في اتخاذ تلك القرارات. إن ديمقراطيتهم تجد نفسها أمام أوضاع صعبة تتمثل في صراعات داخلية، وبالأخص عرقية وثقافية، متزايدة، وفي أخطار تحملها رياح العولمة التي لا يستطيع أحد التنبؤ بما ستأتي به، وفي فرد غير فاعل، وفي أسئلة بالغة التعقيد تطرحها التطورات التقنية والعلمية الهائلة.

إنني أورد هذه التفاصيل من أجل التذكير بأن الديمقراطية في كل مكان، بما فيها بلدان مهدها، لا تزال تسير في صيرورة مستمرة، تتفاعل مع مستجدات المجتمعات البشرية، وتعدِّل مساراتها من خلال نظامها الذاتي دون جمود ودون أن تنقلب إلى مقدس ايديولوجي لا يمكن المساس به.

وإذن فآليّات الديمقراطية وأولويَّاتها ستختلف من بلد إلى بلد. وعليه أعتقد أن هناك حاجة ماسة لإعطاء أهمية خاصة لموضوع المواطنة المفتقدة في الأنظمة السياسية العربية كلها عبر القرون. إن الفرد العربي، تحت ظلال كل الأنظمة السياسية وألوانها، قد غيِّب وعيه السياسي والاجتماعي والاقتصادي لصالح القيم الرعوية على حساب قيم المواطنة. لقد أصبح حصوله على أرض لبناء مسكن، أو توفير عمل له، أو ذهابه في بعثة، أو تخفيض رسوم الخدمات الاجتماعية التي يدفعها، وغيرها كثير، نوعاً من المكرمة التي يتفضل بها صاحب السلطة. ولأنها جاءت كمكرمة فإنها تستحق الثناء والإشادة والإعجاب بمانحيها، وبالتالي التعامل معهم كذات سياسية مصونة وغير قابلة للمحاسبة. ومن هذه القداسة للرمز الفرد في قمة الهرم تتمدد الظاهرة لتشمل كل رموز السلطة في كل المستويات وبكل الأشكال. واللافت أن «ثقافة

(٧) Helena Catt, *Democracy in Practice* (London; New York: Routledge, 1999).

المكرمة» منبثة في كل المجتمعات العربية، بما فيها من تطلق على نفسها صفة «الجمهورية» أو «الثورية» أو «الشعبية الاشتراكية». وهي تتجذّر لا في وعي الأفراد العاديين فقط بل في أعمق أعماق وعي وسائل الإعلام العربية المدعية زوراً بأنها تمثل نوعاً مهماً من أنواع الحداثة في الحياة العربية.

ولعلنا ندرك الأهمية البالغة لموضوع المواطنة عندما نرى أن دولة عريقة في الديمقراطية كبريطانيا قد أصدرت قانوناً ملزماً في عام ٢٠٠٠ لتدريس «المواطنة» في مدارسها الثانوية لتبيان طبيعة وممارسة الديمقراطية ومعرفة حقوق ومسؤوليات المواطن، وتنشيط مواطني المستقبل ليكونوا مواطنين فاعلين غير متفرجين[٨]. إن اليسار الجديد في أوروبا انتقل من التركيز على الحقوق إلى التركيز على واجب ممارسة تلك الحقوق، أي المسؤولية الفاعلة.

لا يخامرنا الشك بأنه ما لم تتغير أسس وبنى الإنتاج فإن أنماط الثقافات الجديدة، ومنها ثقافة الديمقراطية، لن تقدر على التجذر في المجتمع. ومع ذلك فإن المواطن المهيّأ فكرياً للديمقراطية والحداثة سيكون في وضع أفضل لتحمل تبعات الانتقال إلى المجتمع المنتج، وبالتالي إلى بناء حضارة جديدة. ولنا في تجربة أوروبا التاريخية عبرة، إذ إن التحول نحو الحداثة «... ابتدأ في الخفاء من القرن السابع عشر في العلم المادي والفكر السياسي والأخلاقي الجديد، فالثورة الصناعية، فالتقنية والاكتشافات العلمية...»[٩].

ثانياً: تهيئة البيئة الديمقراطية

إن «الديمقراطية تظهر تلقائياً إذا ما اكتملت مقوماتها الأولية. وتطبيق نظام ما من نظم الحكم سواء كان برلمانياً أو رئاسياً أو غيرهما من النظم ليس هو الضمان لظهور الديمقراطية وممارستها»[١٠].

إن نضال القوى الديمقراطية لسنين عدة قادمة سيحتاج إلى وضع جدول تفصيلي بالمقومات الأولية التي يجب أن تتوفر لإيجاد البيئة الديمقراطية في

(٨) Bernard Crick, *Essays on Citizenship* (London: Continuum, 2000).

(٩) هشام جعيط، **أزمة الثقافة الإسلامية** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٠).

(١٠) محمد فريد حجاب، «أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث،» في: علي خليفة الكواري [وآخرون]، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

منطقتنا. وسيحتاج الانتقال إلى الديمقراطية إلى أن يمرَّ عبر هذا العمل الأولي الشاق والذي سنختصره في التالي، مع الأخذ بعين الاعتبار للأولويات وللممكنات الحالية في منطقتنا:

١ ـ وجود دستور ينقل الدولة إلى وضع يجعل منها دولة يحكمها القانون ويثبت الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. إن أكبر مشكلة تواجهها مجتمعات الخليج هي إما غياب الدساتير أو تعطيلها لأسباب غير مقنعة، الأمر الذي يجعل مرجعية القوانين التي تصدر في مثل هذه الظروف مرجعية غير قانونية، أي قوانين جائرة أو مزاجية أو متعارضة بعضها مع بعض. إن النضال من أجل وجود دساتير هو المدخل لكل المقومات الباقية.

٢ ـ بناء المجتمع المدني بكل أنواع مؤسساته الاجتماعية والثقافية والمهنية والنقابية والسياسية. ونحن هنا نتحدث عن مؤسسات مجتمع مدني حديث، أي مجتمع يقام على مؤسسات «متنوعة من الهياكل والبنى، كالجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والاتحادات والتعاونيات ومراكز البحث والجامعات، وكل ما هو غير حكومي، وما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة) والتي يولد فيها الفرد أو يرثها وتكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة أو العشيرة، كما أنه لا يشتمل على التنظيمات التي تقوم على.. الطائفة أو العرق»(١١).

وبالطبع لن يكون بالإمكان بناء كل أنواع المؤسسات مرة واحدة، وقد يتأخر بناء بعضها، كالأحزاب السياسية، عدداً من السنين. لكن قيام كل منها يقود عادة إلى قيام الآخر ويغنيه ويسنده. ومن أجل تقوية فاعلياتها سيكون من المستحسن قيام اتحادات لكل المؤسسات المدنية المتماثلة على مستوى مجلس التعاون، ودخول كل المؤسسات وكل الاتحادات في علاقات متينة على المستوى العربي والدولي. إن ذلك سيحمي هذه المؤسسات من البطش أو الإضعاف أو المحاصرة. ويجدر هنا التنبيه إلى قصور الرؤية التي تميَّز بها «العاملون» في السياسة والاجتماع بعدم اهتمامهم بمؤسسات الغرف التجارية والصناعية واعتبارها مؤسسات منحازة بداهة للسلطة السياسية ولمصالح أعضائها الأنانية. والواقع أن هذه المؤسسات تعاني مشكلات كثيرة، وإقصاء متعمداً، وتهميشاً لدورها الاقتصادي بحيث إن فيها الاستعداد والقابلية

---

(١١) أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

لممارسة العمل لتوازن المجتمع والدولة من جهة، ولإسناد مؤسسات المجتمع المدني الأخرى من جهة أخرى. وفي اعتقادي أن الكثير يكمن في ساحاتها لو أحسن التوجه إلى إمكانياتها الهائلة.

إن تجارب الدول التي قامت فيها مؤسسات مدنية حقيقية، مستقلّة، وفاعلة أظهرت أنها استطاعت أن تجعل منها بديلاً لمؤسسات المجتمع التقليدية (القبيلة، العشيرة، الطائفة)، وطريقاً مؤدياً لنجاح النضال من أجل الديمقراطية، وأحد أهم أساليب التعبئة المجتمعية لمشاركة الناس دولتهم في اتخاذ القرارات المصيرية على كل المستويات.

٣ ـ العمل لفك رباط الهيمنة بين السلطات السياسية ومؤسسات الحريّة، وذلك من خلال العمل لقيام مؤسسات التعبير غير الحكومية. إن مؤسسات التعبير الحالية، وعلى الأخص الصحافة والراديو والتلفزيون والمسجد والمأتم والجامعة ومراكز البحوث ومختلف المنابر الثقافية والتعليمية، غير قادرة على بثّ نوع الثقافة التي تحدثنا عنها في أولاً (أي الثقافة الديمقراطية) إلا بشكل محدود للغاية أو من خلال عدد محدود مستقل منها.

وإذن فالقوى الديمقراطية ستحتاج إلى أن تعمل على جبهتين: **الأولى** تتمثل في العمل بشتّى الطرق لفك إسار المؤسسات الحالية تدريجياً، و**الثانية** الاستفادة القصوى من أساليب التعبير الجديدة كبعض القنوات الفضائية أو من خلال الإمكانيات الهائلة للإنترنت.

٤ ـ العمل على تغيير نمط الاقتصاد في دول المجلس من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج. إن قصة تاريخ الديمقراطية الحديثة تكاد تكون قصّة مسيرة الاقتصاد الحديث، بدأت بحاجة الدولة لجمع الضرائب فقايضت دافعيها بنظام تمثيلي محدود تدرَّج عبر السنين إلى ديمقراطية عريقة.

إن مشكلة المشكلات في بلداننا هي الدولة الريعيَّة التي لا تحتاج بعد بصورة شديدة إلى جمع الضرائب، طالما أن عائدات البترول ملك طبيعي لها وليست ملكاً عاماً للأجيال الحاضرة والمستقبلية. ولعلَّ خير من كتب في هذا الموضوع الواسع والمهم هو د. علي الكواري نفسه[١٢].

ولقد أظهرت مسيرة الحياة السياسية في دول المجلس عبر نصف القرن

---

(١٢) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

الماضي صحة المقولة بأن «الإنفاق الحكومي وتوافر السلع الاستهلاكية المستوردة وإجراءات دولة الرفاهية، تخفف من حدة الوضع وتموِّه على حقيقته، مّما يؤخِّر أو يؤجِّل التغيُّر السياسي، وضرورة معالجة النقص في التنظيمات الاجتماعية والترتيبات المؤسسية القائمة»(١٣). ويضيف د. خلدون بأن المحصلة النهائية لانتعاش الدولة الريعية تطورها لكي تصبح دولة تسلطية قادرة على تحويل المؤسسات الاجتماعية إلى تضامنيات قبلية وطائفية لا تحكمها العلاقات الديمقراطية وإنما علاقات الزبانة بين المعازيب والزبائن. ولم تكتف الدولة الريعية ببناء اقتصاد هشٍّ غير إنتاجي وبناء علاقات اجتماعية غير صحية، وإنَّما طال غياب الديمقراطية فيها ضياع قسم كبير من ريعها في خارج حدودها. إن د. محمد رضا يصرخ بألم: «لم يكتب لثروة بشرية أن يكون خيرها لغير أهلها، كما كتب للنفط العربي»(١٤).

ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لبناء المجتمع المدني الحديث، بمؤسساته التي تحدثنا عنها سابقاً، لإنهاء اعتماد المواطنين على التضامنيات الطفيلية المريضة وحرمان أية سلطة ريعية تسلطية من الاستفادة من وجود فراغ سياسي بسبب غياب ذلك المجتمع القادر على الدفاع عن حقوقه ومكتسباته.

نحن، إذن أمام معادلة يصبُّ بعضها في بعض. ذلك أن اقتصار الجهود على الجوانب الفكرية ونشر ثقافة الديمقراطية دون قيام مؤسسات وصدور أنظمة للديمقراطية سيصيب الناس بالملل بعد حين، وشيئاً فشيئاً سيبتعد الناس عن الاهتمام بهذا الموضوع كلِّه. كذلك فإن اقتصار الجهود على قيام المؤسسات والأنظمة دون جهود تثقيفية تجعل الديمقراطية جزءاً من فكر وعقيدة الإنسان العادي سيعرِّض ما يبنى وما يقوم للتشويه أو للتدمير على أيدي القوى المعارضة لقيام الديمقراطية، وهي كثيرة وغير ضعيفة.

مثل هذه المعادلة الصعبة تقتضي عملاً جماعيًّا، متناسقاً، يقوم على أكتاف المفكرين والمثقفين من جهة، وبأيادي الكثيرين من شتى أنواع المواطنين من أصحاب المصلحة في قيام نظام مجتمعي عادل، أخلاقي، ديمقراطي من جهة أخرى.

---

(١٣) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(١٤) محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(٩)

غانم النجار(*)

قرأت بتمعن هذا النص الذي قمتم بإعداده والذي بدا فيه الجهد المبذول جهداً ملحوظاً تشكرون عليه. وعلى هذا الأساس قمت أدناه بإرفاق مجموعة من الملاحظات التي أتمنى أن تزيد من البحث قيمة دون أن ينقص منه ذلك شيئاً.

بصورة عامة الفكرة جيدة، وإن كنت أظنها بحاجة إلى المزيد من النقاش، وإن كان الاتجاه العام جيداً. وقد لاحظت عليه اتجاهين يبدوان متناقضين إلى حد ما، أما الاتجاه الأول فهو اتجاه حالم مليء بالحتميات والاشتراطات، أما الاتجاه الثاني فيظهر بصورة أكثر واقعية وحذراً في تلمس الخطوة إلى الأمام.

وفي المقابل، هناك جملة من الملاحظات التي أرجو أن تكون ذات فائدة:

الأولى: يتضح بروز جانب وعظي ملحوظ، بل انه يطغى أحياناً على مسار الدراسة فينقلها إلى مستوى آخر وأتوقع أن التقليل من هذا الاتجاه لن يضر الدراسة شيئاً، بل إنه سيؤدي إلى اختصارها وتقليل التكرار فيها.

الثانية: على الرغم من التأكيد أن الديمقراطية ليست إلا وسيلة، فإننا نجد في طيات الدراسة وحماسة المؤلف الواضحة لها ما يجعلها تكاد تكون أيديولوجية وعقيدة، وهو أمر من المفيد تجنبه والتقليل منه قدر الإمكان. فالديمقراطية كما يشير الباحث نفسه ليست إلا وسيلة، ولكن يبدو أنه يغفل ذلك أحياناً.

(*) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.

الثالثة: التفاؤل في طرح الحلول غير المجدية. فمثلاً أورد الباحث مثالاً على تصوير التلاعب بالصوت الانتخابي بمثابة شاهد الزور. ففي هذا تبسيط للأمر حيث يرى الباحث في ذلك ربطاً مع التقاليد والبيئة المحيطة. بل يذهب الباحث إلى أسلوب الوعظ مرة أخرى مؤكداً أن ذلك يتأتى إذا ارتفعنا بمستوى المسؤولية الفردية.

الرابعة: استخدام بعض العبارات الشعبية وأبيات الشعر العربي، إذ لم أجد ذلك مجدياً على الإطلاق.

الخامسة: يرى الباحث من خلال مناقشة تحتاج إلى مراجعة، حيث يناقش أفضلية الديمقراطية، أن الأسر الحاكمة التي أخذت بالديمقراطية باقية، بينما الأسر التي لم تأخذ بها ها هي قد ذهبت. فهل هذه المناقشة ووجهة النظر صحيحة؟ أشك في ذلك.

(١٠)

محمد جابر الأنصاري(*)

هل يمكن غرس الديمقراطية خارج إطار العالم الديمقراطي، أي في مجتمعات لم تعتدها ولا تملك تراثاً متأصلاً فيها، بل ربما كانت أكثر اعتياداً على النهج الاستبدادي في الحكم، بشكل أو بآخر، وعلى النهج السلطوي بصفة عامة في بنيتها الاجتماعية والذهنية؟

سؤال يقض مضاجع الكثيرين من المعنيين بالشأن السياسي والتأسيس الديمقراطي في الدول النامية، وأصبح شاغلاً للمعنيين بهما في دول الخليج بصفة خاصة في الآونة الراهنة.

وتمثل محاولة د. علي خليفة الكواري من دولة قطر في الخليج العربي للإجابة عن هذا السؤال نموذجاً لهذا الهم والاهتمام، وذلك على وجه الخصوص في بحثه الموسوم «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الذي ألقاه على هيئة محاضرة في نادي العروبة بالبحرين مؤخراً، وعرضه قبل ذلك على عدد من أهل الرأي في دول المجلس للتعقيب عليه، من بينهم كاتب هذه السطور الذي وجد من المهم تسجيل وجهة النظر التالية:

في هذا البحث يتوزع د. الكواري ويتوتر ويتجاذب داخلياً بين الباحث المحايد الذي يريد إجلاء الحقيقة بشأن الديمقراطية سلباً أو إيجاباً، وبين الداعية المتحمس الذي يريد في الوقت ذاته التبشير بالديمقراطية والعمل على تبنيها وتوطينها في مجتمعه والمجتمعات الخليجية والعربية الأخرى، بل تطوير

(*) باحث وأستاذ جامعي من البحرين.

منتديات الحوار من أجل تحويلها إلى منابر ديمقراطية. وفي رأيي أنه من الأفضل عدم الدمج بين المهمتين حتى يستطيع الداعية الاستفادة من المادة المعرفية للباحث المستقل بشأن إمكانات الديمقراطية سلباً وإيجاباً، ويبقى هذا الأخير مستقلاً بالفعل عن دواعي السياسة الآنية المتغيرة وإن تمثلت في الدعوة المخلصة للديمقراطية. ويميل كاتب هذه المداخلة إلى اتخاذ هذا الموقف المعرفي، وإن اختلف أحياناً مع الدعاة الايديولوجيين للديمقراطية ليس من حيث المبدأ، وإنما في الطرح المعرفي لأبعادها.

إن أبرز توتر يعانيه الكواري في مشروعه هذا يتمثل في تجاذبه بين الرأي الايديولوجي القائل بأن الديمقراطية يمكن التوافق عليها بإرادة سياسية بين القوى المختلفة في أي مجتمع، وإن افتقر إلى التقاليد الديمقراطية والسير بها قدماً إلى الأمام، وهي في التحليل النهائي منهج وليست فلسفة أو عقيدة ثابتة، ولا تتطلب بالضرورة وجود تراث ديمقراطي متأصل في البنية الاجتماعية والثقافية، وبين النظرة السوسيولوجية الأكثر تحفظاً، والتي ترى أنه لا بد من شروط موضوعية معينة في أي مجتمع من المجتمعات ليكون مستعداً لممارسة الديمقراطية، وان التوافق السياسي الآني قد يشيع لحظة ديمقراطية في مجتمع من المجتمعات ولكن لا يكفي وحده لترسيخ النظام الديمقراطي في المدى الطويل إذا كانت القوى الأساسية في ذلك المجتمع بطبيعتها قوى غير ديمقراطية بل معادية للديمقراطية[١].

هذا مع عدم التقليل من وجاهة الحجة التي يطرحها د. الكواري كمبشر بالديمقراطية وداعية إليها، وهي أن الدخول في الممارسة الديمقراطية ومباشرتها من شأنه أن يساعد في إعداد المجتمعات موضع التجربة لديمقراطية حقيقية في المستقبل. وبالتالي فلا يمكن التمهيد للديمقراطية بتأجيلها، بل بالسباحة في بحرها على صعوبة البداية ومحاذير المسيرة. وعلى سبيل المثال فلو أن مختلف القوى من سلطة ومعارضة في منتصف السبعينيات حرصت على السير في التجربة الديمقراطية الأولى في البحرين، بتأن وترفق وحكمة، وبلا

---

(١) انظر بهذا الصدد مؤلفات الأنصاري والتي تمثل مشروعه الفكري في نقد السياسة عند العرب: محمد جابر الأنصاري: **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)؛ **التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام: مكونات الحالة المزمنة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥)، **والعرب والسياسة: أين الخلل؟ جذر العطل العميق** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨).

مواجهات عقيمة، لربما أمكن تجنب الكثير مما حدث في غيابها طوال ربع قرن. ومن هنا الأهمية التاريخية لمبادرات القيادة الجديدة في البحرين لإخراج البلاد من هذا النفق، وهذه مسألة واقعية وتاريخية ينبغي ألا تغيب لرؤية مغزى العقد الاجتماعي السياسي الجديد الآخذ في التبلور على صعيد البحرين بمبادرات أميرها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي نجح بإيجاد مناخ سياسي غير مسبوق في تاريخ البحرين، سيكون امتحاناً لجميع الفرقاء في البلاد من سلطة وقوى سياسية شعبية للدخول في تجربة ديمقراطية جديدة قادرة على النمو والاستمرار.

وبلا شك فإن توجه المجتمعات الخليجية في الآونة الراهنة إلى انتهاج نظم جديدة، أقرب إلى الديمقراطية الحديثة منها إلى النظم الأبوية التقليدية، يعطي مثل هذا الحوار المستجد بشأن الديمقراطية أهمية خاصة كمنطلق ودليل عمل فكري لمثل هذا التوجه في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وإن كان علينا أن ننتظر لنرى في المستقبل إن كان من الممكن غرس الديمقراطية دون مقومات المجتمع الليبرالي وفلسفته. فالديمقراطية لم تنشأ أصلاً بأشكالها الحديثة إلا في المجتمعات ذات الفلسفة الليبرالية، أو التي امتلكت ما يماثلها في الشرق الآسيوي وغيره من مناطق العالم. وربما كانت البحرين بمجتمعها المدني المنفتح أكثر المجتمعات الخليجية استعداداً لمثل هذه التجربة بحكم امتلاكها اليوم للشرطين اللازمين لذلك: الإرادة السياسية من ناحية، والقاعدة الاجتماعية بمؤسساتها وجمعياتها المدنية من ناحية أخرى، وذلك ما تمثل في انطلاقتها السياسية الجديدة التي تجلى فيها مدى التوافق بين القمة والقاعدة.

ويبقى أن الإشكال النظري الفكري الأساسي في محاولة د. الكواري يتمثل في اختزال الديمقراطية في «منهج» محايد للحكم لا يصطدم بثوابت ومعطيات أي مجتمع، ولا يحمل هذا «المنهج» ذاته أية تفضيلات أو خيارات ذات طابع اعتقادي.

فهل يمكن الاطمئنان إلى هذا التعريف للديمقراطية من حيث هي «منهج» بالدرجة الأولى وليست مفاهيم أو مضامين اعتقادية معينة؟

إن المنهج العلمي... «منهج».

ولكن هل يمكن أن يطبقه «عالم» يتقبل عقله الفرضيات والتصورات غير العلمية، من ميتافيزيقية وأسطورية وغيرها؟ ألا يتطلب الأمر أن يكون المدعو إلى استخدام المنهج العلمي والالتزام به على درجة من التطور التعليمي والعقلي

والفلسفي المنسجم مع شروطه؟

كذلك «المنهج» الديمقراطي... هل يمكن أن تطبقه على أرضية الواقع قوى غير ديمقراطية إلا إذا تم ترويضها وتطويرها ديمقراطياً؟

إلا أن هذا التساؤل النظري يجب ألا يدخلنا في أُحجية البيضة والدجاجة: أيهما أولاً إنضاج القوى الديمقراطية أم الشروع في الممارسة الديمقراطية؟

إن هذه الممارسة ستكون أفضل مدخل لتمرس القوى المجتمعية بالديمقراطية، وعليه فإن الديمقراطية ينبغي عدم تأجيلها، وهذا ما يؤدي إلى قبولنا دعوة د. الكواري أياً كان اختلافنا معه في التحليل الفكري والنظرة المعرفية العلمية لطبيعة الديمقراطية.

وفي تقديري، فإنه من المتفق عليه بالنسبة إلى المعنيين بالشأن الديمقراطي أن الديمقراطية عملية تاريخية طويلة المدى وليست قراراً يأتي بأمر من الحكومة أو بمنشور من المعارضة. وإذا كانت الديمقراطية في بريطانيا قد احتاجت إلى ثمانية قرون من النمو والتجريب والتراجع والتقدم، فعلينا في مجتمعاتنا الخليجية والعربية أن نتحلى بالصبر لتنشئة الوليد الديمقراطي. والعبرة بالممارسة في واقع أي مجتمع والموازنة بين الجرعة الديمقراطية والعناصر الأساسية الأخرى في النظام السياسي كصدقية الحكومة ونظافتها، وعلاقة القيادة بقوى الرأي الآخر وطبيعة العلاقات المجتمعية بين مختلف البنى الداخلة في القاعدة الاجتماعية العامة. وفي تقديرنا فإن الديمقراطية وسيلة غايتها الحكومة الصالحة والنظيفة، ولا يمكن الاطمئنان لمصير الديمقراطية على المدى الطويل في غياب مثل هذه الحكومة على الصعيد التنفيذي. ذلك أن الأجهزة الحكومية التنفيذية هي التي يتعامل معها المواطن كل يوم، ومن كيفية تعاملها معه يحكم على مستوى أداء الدولة ومدى اهتمامها به سلباً وإيجاباً. إن الفساد والاستبداد وجهان لعملة واحدة وإذا لم يتم وقف الفساد فإن الاستبداد باق معه للتغطية عليه، كما أن أي سفينة إصلاح سياسي تبقى تنفيذياً في عهدة إدارات فاسدة لا يمكن الاطمئنان إلى بلوغها مرفأ الأمان.

وعلينا ألا يغيب عن بالنا أن مجتمعات ذات ثقل في الوطن العربي قد مرت بتجارب ديمقراطية دستورية كمصر الملكية والعراق الهاشمي وسوريا الكتلة الوطنية، لكن تجاربها أخفقت بسبب فساد أنظمتها المستشري حكومياً وحزبياً... الخ، وعدم انسجام المفاهيم الديمقراطية مع تركيبة المجتمع فضلاً

عن عسكرة تلك البلدان لمواجهة الخطر الإسرائيلي المستجد في حينه (١٩٤٨) أو بدعوى ذلك. وعلى تعدد أسباب إخفاق الديمقراطية في هذه البلدان، فإن أمثولة الفساد الحكومي من ناحية، والحزبي من ناحية أخرى، ستبقى من أهم المزالق التي أودت بالنظم الملكية الدستورية التي «يتحسر» عليها كثيرون اليوم مقارنة بالدكتاتوريات الانقلابية، تلك النظم التي ضيعت على نفسها وعلى شعوبها فرصة التطور التاريخي الأفضل، بل ضيعت وجودها ذاته، لتقصيرها في إصلاح نفسها بالجرعة اللازمة من الإصلاح الحقيقي في الوقت المناسب، وتركها الفساد بمختلف أشكاله ينخر في هيكلها إلى أن قضى عليها في النهاية وأعطى العسكر مبرر الانقلاب بتأييد شعبي كاسح لم تكتشف قواه الاجتماعية والسياسية خطأها التاريخي إلا بعد فوات الأوان وقيام الحكم العسكري وأجهزته القمعية التي اتجهت، أول ما اتجهت، إلى قمع القوى الوطنية والشعبية التي ساندتها ضد الأنظمة السابقة. فثمة قانون في الحياة السياسية لأي دولة ونظام وشعب ومؤسسات هو أنه إذا غاب الإصلاح حضرت الثورة ولا مجال لتفادي هذا القانون الحتمي بأية حيلة أو وسيلة. والفارق واضح بين الإصلاح السلمي الحكيم والفعّال، وبين الثورة التي لا يمكن إلا أن تتطرف وتعنف وتريق الدماء.

من جانب آخر، هناك التشابه الظاهري للمجتمعات الخليجية الصغيرة، فإن كل مجتمع منها - على صغره - له خصوصيته البنيوية ومدى نموه المدني واستعداده للممارسة الديمقراطية.

وهذه مسألة في تقديري لها أهميتها البالغة. وإذا كان د. الكواري قد ظل متنبهاً لها طوال الوقت في بحثه، فإن المعنيين بالمشروع الديمقراطي في الخليج ينبغي أن يظلوا متنبهين لها بالمثل في كل تعامل أو معالجة. وعلى التقارب - مثلاً - بين البحرين وقطر في أمور عدة فإن القاعدة المجتمعية للبلدين من حيث الانصهار السكاني ونمو مؤسسات المجتمع المدني ومكانة المرأة... الخ تبقى على تفاوت تاريخي في كل منهما، وهي مسألة لا تحلها الإرادة السياسية وحدها. ولا بد، في حالة قطر، من تطوير متسارع لبنى المجتمع المدني ومؤسساته كي يمكن مواكبة الوعود الديمقراطية التي أعطتها القيادة القطرية الجديدة لشعبها (منذ عام ١٩٩٦). ولعله من المفيد متابعة جهود التكامل بين البلدين على الصعيد الشعبي بظهور الجمعيات الشعبية الجديدة التي بادرت لهذا الهدف، ورؤية ما يمكن أن تفعله في مد الجسور بين مؤسسات المجتمع المدني الناضجة في البحرين، والمبتدئة في قطر، بإرادة

مشتركة وإيجابية في البلدين المتقاربين.

ولربما كان من المفيد أيضاً في هذه اللحظة التاريخية من التطور الديمقراطي بدول مجلس التعاون، أن تكون ثمة وقفة جادة، يشارك فيها مسؤولون وأكاديميون ومثقفون ومواطنون، من أجل تقييم مسيرة ثلاثين عاماً من التجربة الديمقراطية بدولة الكويت، حيث بدت هذه التجربة لكثيرين في بداياتها بداخل الخليج وخارجه نموذجاً وقدوة، إلا أن كثيرين من الكويتيين أنفسهم، وفي ضوء نتائج تجربتهم وإفرازاتها العصبوية أخذوا يعيدون النظر اليوم فيها من أجل تعديلها وترشيدها. وهذا ما يجب أن يشاركهم فيه، ويعينهم عليه دون حساسيات أشقاؤهم في الخليج لكي تتكامل تجاربهم الديمقراطية، وتنسجم وتتعاضد ولا تكون مدعاةً للتباعد السياسي بين الأنظمة، كما كانت أحياناً في منعطفات مصيرية في الثلاثين عاماً المنصرمة. فالجميع اليوم في قارب واحد أكثر من أي وقت مضى. ويجب ألا تمثل أية تجربة ديمقراطية في بلد خليجي موضعاً للقلق في البلد الآخر، إن كان الهدف مسيرة متقدمة ومتآزرة لجميع شعوب المنطقة. ولضمان هذا المناخ فإن تفعيل الهيئة الاستشارية المشتركة بمجلس التعاون وتزويدها بصلاحيات أفضل نسبياً من حيث تمثيلها للتطلعات الشعبية سيمثل خطوة في محلها، لأن وضعية الهيئة الحالية لا تتناسب ومستوى تطور الأنظمة السياسية في كل بلد خليجي على حدة. أي أن الأنظمة الخليجية في بلدانها قد حققت تقدماً أفضل في ميدان المشاركة الشعبية من هذه الهيئة المشتركة التي أنشأتها مجتمعة.

ولعل في استفاقة البحرين الديمقراطية التي تمثلت في المشروع التحديثي المشترك بين قائدها الشاب الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ومختلف القوى الوطنية والشعبية في بلاده من أجل تجاوز ثلاثة عقود من الجمود السياسي والدستوري في البلاد، ما يجدد الأمل في استئناف ديمقراطي بدول الخليج يستفيد من دروس التجربة ولا يكرر أخطاءها وإجهاضاتها. وهي مسؤولية مشتركة بين الحاكمين والمحكومين، وبين السلطات والمعارضات التي يؤمل ألا تبقى في قوالبها الجامدة القديمة ـ أعني السلطات والمعارضات معاً ـ والتي حان الوقت لتخرج من حوار الطرشان وتدخل في حوار صحي وإيجابي، كما تمثل في المبادرات الشجاعة لأمير البحرين آنذاك مع ممثلي مختلف الاتجاهات والقوى حيث لم يكن منتظراً قبل شهور قليلة حدوث مثل ذلك الزخم السياسي الرسمي والشعبي على السواء.

إن هذا النهج لدى قيادة شابة كالقيادة البحرينية الجديدة يمثل نموذجاً لأهم الضمانات من أجل الحفاظ على أمن دول المنطقة واستقرارها وتقدمها في عالمٍ واقليمٍ لا أمان لهما...

ويبقى أن يتذكر الجميع في النهاية أن الديمقراطية ليست أفضل أنظمة الحكم ولكنها أقلها سوءاً، فالسياسة في النهاية هي فن الاختيار بين السيئ والأقل سوءاً. ومن يتصور أن بإمكانه فرض تصوراته الطوباوية في المدينة الفاضلة أو الخلافة الراشدة من خلال ديمقراطيات ناشئة في مجتمعات محدودة التطور كالمجتمعات الخليجية والعربية الأخرى، فنخشى أن يصاب بخيبة أمل سريعة.

ولقد حان الوقت لأن نستوعب ما نردده فعلاً لا قولاً: إن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة صحيحة واحدة، وإن إشعال شمعة خير من أن نلعن الظلام ألف سنة.

إن شموعاً صغيرة قد بدأت تضاء بالإرادات الطيبة على الصعد الرسمية والشعبية، وكل ما نأمله ألا تطفئها العناصر والقوى التي لا تستطيع العيش إلا في الظلام.

(١١)

منصور الجمري(*)

يتطرق د. علي الكواري في بحثه القيم إلى موضوعات في غاية الأهمية لكل المهتمين والناشطين السياسيين في منطقة الخليج، ولعل الساحة البحرينية تمثل حقلاً تجريبياً لبعض الأفكار والطروحات الواردة في الدراسة.

إن المدخل الذي اتبعه د. الكواري لتوضيح مفهوم الديمقراطية باعتبارها «منهجاً وعملية سياسية وليست عقيدة مثل غيرها من العقائد، وإنما تتأثر الممارسة الديمقراطية بعقائد المجتمعات التي تتم فيها وتراعي ثوابتها، تعبيراً عن احتياجات الجماعة التي تمارسها»، هذا المدخل مهم جداً، لأن عدداً من الحركات العقائدية كان يعتبر الديمقراطية عقيدة موازية وأن اتباعها يعني إلغاء عقيدة المجتمع. وتلك الحركات الديمقراطية تتعلق بالمنهجية التي يمارس المجتمع من خلالها إدارة شؤونه. إنها تعني إخضاع عملية اتخاذ القرار للرأي الجماعي القائم على أسس عقلانية وتداولية بين أفراد تلك الجماعة.

لقد كانت العريضة النخبوية لعام ١٩٩٢، والعريضة الشعبية لعام ١٩٩٤ والعرائض الأخرى في البحرين تعتمد على هذا المفهوم، وتجاوزت الأطر المذهبية والحزبية لتطرح القاسم المشترك، ذلك القاسم هو مفهوم المواطنة، إحدى مقومات الممارسة الديمقراطية.

لعلنا في الخليج نواجه إشكالية المواطنة ليس من باب وجود أقليات غير مسلمة (لأنها ضئيلة العدد إن وجدت بين المواطنين) ولكن من باب سمو مفهوم المواطنة على الانتماء القبلي والإثني والطائفي. ولذلك لا يزال مفهوم

(*) رئيس تحرير جريدة الوسط ـ البحرين.

المواطنة بعيداً عن التطبيق الشامل في مجتمعاتنا، لأن الدولة قائمة على أسس قبلية واعتبارات خارجة على المفهوم، مفهوم المواطنة ذي الأهمية المركزية في الممارسة الديمقراطية، الحقة، حيث يرتبط بمفهوم المواطنة المساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق والواجبات، والاحتكام لشرعية دستورية. وهذه مفاهيم تحتاج إلى تأصيل إسلامي لكي تتحول إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي. والملاحظ أن التأصيل الإسلامي للمفهوم لم يأخذ شكلاً منهجياً بعد، والمعالجات لا تزال فوقية وتطرح سياسياً أكثر من طرحها فكرياً.

لقد ساهمت الحركة الإصلاحية في البحرين في تعميق جزء من هذه المفاهيم خلال حركتها الممتدة منذ عام ١٩٩٢، ولكن وبعد تحقيق معظم المطالب التي طرحتها العريضة في مطلع عام ٢٠٠١، بدأت تظهر إلى السطح مفاهيم تعتمد على تراث ديني محافظ يشكك في كثير من المفاهيم المعاصرة حول الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني. وهذا يعني أن رفع الشعار سياسياً لا يعني بالضرورة تمكن تلك المفاهيم في جذور الإشكالية. وهنا يأتي الدور التنظيري والتثقيفي للوصول إلى ضوابط تؤكد عدم تعارض هذه المفاهيم الأساسية مع مبادئ الدين الإسلامي.

المعالجة الأخرى التي يطرحها د. الكواري هي تنقية ثقافتنا السياسية من شوائب الاستبداد. فالاستبداد في مجتمعاتنا منتشر ليس في الدولة فقط وإنما في الأسرة والمدرسة والنادي والجمعية والمسجد والمراكز الاجتماعية الأخرى. الاستبداد ينتشر في كل أطراف المجتمع القائم على المفاهيم «الأبوية»، والذي ينظر فيه من بيدهم الأمر إلى الآخرين على أنهم قاصرون وعاجزون عن اتخاذ القرار المناسب، وبالتالي يتم تبرير «الوصاية» عليهم. هذه المعالجة تتطلب إيجاد النماذج الناجحة القائمة على مفاهيم التعددية والديمقراطية. فإنشاء الجمعيات الأهلية بدأ يزداد في البحرين بعد الانفتاح السياسي، وسرعان ما شاهدنا «التحزب» يلعب دوراً رئيسياً في انتشار هذه التجمعات والتكتلات، سواء كان بدوافع طائفية أو فكرية، مقيدة للعمل التعددي، فيما لو حاولت فئة الانفراد أو السيطرة على واحدة من المؤسسات الأهلية وحرمان الأطراف الأخرى منها.

إشكالية أخرى يعالجها البحث، وهي محاولة تحديد المقصود بالشريعة الإسلامية وتحديد معنى السيادة. وقد تمت الإشارة إلى برلمان ويستمنستر كمثال للسيادة البرلمانية المطلقة. ومن يتابع التغير في برلمان ويستمنستر البريطاني يجده

يخضع في العصر الحديث لتشريعات سامية تعلو على السلطة البرلمانية. فمثلاً هناك التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان التي تحميها المؤسسات الأوروبية مثل محكمة العدل الأوروبية، وهناك مواثيق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الاستراتيجية، وهي تعلو أو تحد من سلطات البرلمان البريطاني. ولذلك فإن تحديد سلطات البرلمان في مجتمعاتنا الإسلامية ببعض الضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية أمر لا يختلف عما هو الحال عليه في البلدان الديمقراطية المتقدمة. إلا أن المشكلة في تحديد معنى الشريعة، هل يمكن نشر الفكر الإسلامي القائم على «مقاصد الشريعة» مثلاً، بدلاً من الحالة الفردية التي تُخضع الفتوى الدينية لمفْتٍ هنا ومُفتٍ هناك؟ هذا الحديث صعوبته في دول الخليج العربية أكثر منها في دول المغرب العربي، لأن المجتمعات الخليجية محافظة والعمل الثقافي المطلوب لا بد أن يكون في حجم التحدي.

منذ منتصف شباط/فبراير ٢٠٠١، وحتى كتابة هذه السطور (نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠١) والبحرين تعيش أجواء انفتاحية مختلفة عن الماضي. ومنذ حدوث الانفتاح ظهرت على السطح اتجاهات كانت مختبئة. هذه الاتجاهات محافظة جداً ومتشابهة مع بعضها الآخر، على رغم الاختلاف المذهبي بينها. فهي تحذر من مفاهيم الديمقراطية وتنظر إلى الجمهور الأوسع من الناس بأنهم غير مؤهلين لإدارة شؤونهم السياسية حسب المنظور الإسلامي المحافظ. ولذا فإن موضوع الوصاية يعود ليطرح بقوة على رغم أن الحركة الإصلاحية التي نجحت بتحقيق عدد من أهدافها، كانت ولا تزال قائمة على أسس تعددية ديمقراطية.

وهذا يعني أن المؤسسة الدينية التقليدية قوية جداً. وما لم تستطع حركة التنوير الثقافي الوصول إلى هذه المؤسسة للتفاهم معها حول المناطق المشتركة، وكيف أن الطرح الديمقراطي لا يعادي الإسلام، وإنما قد يساعد على تعزيز البعد الثقافي القائم على القيم الإسلامية، فإن الجهود النخبوية لن تستطيع تحقيق الأهداف الديمقراطية المرجوة.

إن تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي بحاجة إلى طرح نماذج ثقافية واجتماعية مقبولة إسلامياً وشعبياً، عندما يتعلق الموضوع بتحرير المرأة وحرية الفكر، والأحوال الشخصية والتعددية السياسية.

(١٢)

منيرة أحمد فخرو(*)

مقدمة

في بداية الدراسة القيمة التي تدور حول الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية يناقش د. علي الكواري صعوبة تحري مستقبل الديمقراطية في دول مجلس التعاون وذلك بسبب كون تلك الدول لا تشكل كياناً سياسياً وقانونياً موحداً في الوقت الحاضر وربما لسنين قادمة، وأيضاً لاختلاف التجربة من بلد خليجي إلى آخر، لذلك فسوف أقصر تعقيبي على تجربة البحرين الديمقراطية، وبخاصة في السنوات القليلة الماضية، وما تخللها من أحداث عصفت بهذا البلد الصغير وأوصلته إلى طريق مسدود حتى مجيء الأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى الحكم عام ١٩٩٩. وعندما أطلق الأمير مبادرته الإصلاحية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني تمهيداً لعودة الحياة البرلمانية كان الاعتقاد السائد أن تلك المبادرة ستبقى محدودة كغيرها من الوعود التي سبقتها لحل الأزمة السياسية التي مرت بها البحرين خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبالتحديد منذ عام ١٩٩٤. ولكن تغير الوضع كلية بعد أقل من ثلاثة أشهر (٥ شباط/فبراير ٢٠٠١) حينما أصدر الأمير عفواً شاملاً عن جميع المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين السياسيين إلى البحرين وإرجاع المفصولين إلى أعمالهم السابقة.. كل تلك المبادرات أعادت الثقة المفقودة بين القيادة ممثلة في الأمير والمواطنين بجميع

(*) عضو هيئة تدريس في قسم الدراسات العامة بجامعة البحرين.

فئاتهم. وقد ظهر ذلك واضحاً في نتيجة الاستفتاء للتصويت على الميثاق في شباط/فبراير ٢٠٠١، إذ صوت ما يقارب ٩٨,٤ بالمئة من المواطنين رجالاً ونساء ممن تزيد أعمارهم على ٢١ عاماً بنعم لكل ما احتواه الميثاق من بنود، أهمها مشاركة المرأة في الانتخابات وتشكيل مجلس استشاري معين إلى جانب المجلس المنتخب وتحويل البحرين إلى مملكة دستورية. وقد نصت المادة السابعة من الفصل الثاني من الميثاق على أن يتمتع المواطنون ـ رجالاً ونساء ـ بحق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخاب والترشيح طبقاً لأحكام القانون.

وكانت البحرين قد نالت استقلالها عام ١٩٧١، بعدها تم انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور وانتهت من عملها عام ١٩٧٢. وفي عام ١٩٧٣ تمت أول انتخابات برلمانية في تاريخ البحرين، ووضع الشعب ممثليه في البرلمان. ولكن لم تدم الحياة الديمقراطية طويلاً، إذ تم حل البرلمان عام ١٩٧٥، بعد خلاف مع السلطة التنفيذية حول عزم الأخيرة على تمرير قانون أمن الدولة الذي يخول لها الحق في استجواب واعتقال أي مواطن يهدد أمن الدولة دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد. وبقيت البحرين تحت رحمة قانون أمن الدولة لمدة تتعدى ربع القرن، وبالتحديد حتى عام ٢٠٠١ عندما أعلن الأمير مشروعه الإصلاحي الكبير وأطلق الميثاق الوطني كمدخل للعودة إلى العمل بالدستور، بعد إضافة المواد الآنفة الذكر إليه، وأهمها كما ذكرنا سابقاً إشراك المرأة في العملية الديمقراطية والتي تعد الأولى من نوعها في منطقة الخليج.

ومن الممكن إرجاع بدايات المسيرة الديمقراطية إلى سنوات العشرينيات من القرن الماضي، حينما بدأت بريطانيا مرحلة الإصلاح الإداري في البحرين عام ١٩٢٠ بإنشاء مجلس بلدي مؤلف من ثمانية أعضاء يختار الحكام أربعة منهم ليمثلوا البحرينيين، ويختار المعتمد البريطاني في الخليج الأربعة الآخرين ليمثلوا الجاليات الأجنبية، وتعيين ابن الحاكم رئيساً للمجلس البلدي. وكذلك إنشاء المجلس العرفي عام ١٩٢٣ بالطريقة نفسها وأوكل إليه حق النظر في القضايا التجارية. وقد أرست الإصلاحات التي أجرتها بريطانيا في العشرينيات قواعد البيروقراطية في الخدمة المدنية، وكان نتيجة تلك الإصلاحات الإدارية والبيروقراطية انهيار السلطة السياسية والاقتصادية للمجموعات القبلية، كما ألغيت امتيازات طبقة التجار الرسمية. وبعد اكتشاف النفط عام ١٩٣٢ وبناء مصفاة لتكرير البترول على الشاطئ الشرقي المواجه لجزيرة سترة، والتي تكرر

جزءاً من نفط العربية السعودية الذي كان يُجلب من حقول نفط الدمام بواسطة أنابيب خاصة لهذا الغرض، تحولت البحرين إلى دولة نفطية بعد كساد شديد في صناعة اللؤلؤ عانته نتيجة لمنافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني. وقد التحق عدد كبير من المواطنين للعمل في صناعة النفط، وكانت هناك أعداد كبيرة من العمال والموظفين الذين التحقوا بالمدارس وأصبح لديهم وعي اجتماعي وتطلعات لزيادة أجورهم والحصول على بعض الإمتيازات من شركة النفط (بابكو). ولهذا السبب اجتاحت البحرين تظاهرات وإضرابات عام ١٩٣٨، وهي تعتبر أول مظاهرات في منطقة الخليج وقد تم تطويق تلك التظاهرات والسيطرة عليها واعتقال قادة الحركة. ويعتبر بعض الكتاب تلك التظاهرات النواة الأولى للحركة الشعبية التي حدثت في منتصف الخمسينيات والتي تعتبر أهم حركة سياسية مرت بها البحرين في تاريخها الحديث. وترجع بدايات انتفاضة ١٩٥٦ إلى وقوع بعض الاصطدامات بين السنة والشيعة عام ١٩٥٣ تشكلت على أثرها شبكة تضم قيادات من الطائفتين سعت لإيقاف الفتنة أولاً، وبعد ذلك المطالبة بالحقوق الإصلاحية. وبعد تفاقم الوضع دعت الشبكة إلى اجتماع شعبي كان القصد منه الإعلان عن تشكيل تنظيم سياسي جديد للمعارضة. وفي هذا الاجتماع اختار الحضور ١٢٠ شخصاً ليشكلوا الجمعية العامة التي أنيط بها اختيار «الهيئة التنفيذية العليا» المؤلفة من ثمانية أعضاء وتضم قياديين من الطائفتين. وفور تشكيل الهيئة تقدمت من الحاكم بالمطالب التالية:

- تأسيس برلمان منتخب من الشعب ليصبح صوت الشرعية الأوحد في البلاد.
- وضع قانون مدني وجنائي موحد للبحرين.
- إنشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون.
- السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية.

غير أن الحاكم رفض استقبال الوفد الذي حمل تلك المطالب وأعلن عن نية الحكم بإدخال بعض الإصلاحات إلى الإدارة. وتفاقمت الأمور بعد ذلك بين السلطة والمعارضة حتى وصلت عام ١٩٥٦ إلى اعتقال قيادات المعارضة وسجن بعضهم مدداً تتراوح بين ١٠ إلى ١٤ سنة ونفي بعضهم إلى جزيرة سانت هيلانة. ويرجع السبب الأول في فشل الحركة إلى كون المعارضة ركزت على تعبئة الجماهير للعمل السياسي، إلا أنها فشلت في تحويل تلك التعبئة إلى

تنظيم سياسي حديث ودائم. وهذا ما حاولت الحركة السياسية الحالية تجنبه. وسنأتي على شرح ذلك لاحقاً. بعد ذلك بحوالى عقد من الزمان، وبالتحديد في شهر آذار/مارس عام ١٩٦٥ شهدت البحرين إضراباً واسعاً في شركة النفط، سرعان ما تطور إلى انتفاضة شعبية وطنية خاصة عندما انضم الطلاب إلى العمال المضربين. وكانت أهم مطالب المضربين الاعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي، ورفع حالة الطوارئ التي تم تطبيقها منذ عام ١٩٥٦، والاعتراف بحرية الصحافة وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح للمبعدين خارج البحرين بالعودة إلى البلاد.

وقد ركز الأمير، عشية استقلال البحرين عام ١٩٧١، على ضرورة إيجاد دستور ينظم ويرعى الشؤون التشريعية في البلاد. تلك المحاولة دلت على تصميم النظام على محاولة خلق قاعدة شرعية للسلطة، إضافة إلى سلطته بحكم العرف والتقاليد. وبالفعل تمت انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٧٣. وقد تألف المجلس من ٣٠ عضواً جميعهم من الذكور ما فوق ٢١ عاماً. كما مثل الحكومة في هذا المجلس ١٤ وزيراً معينين، بمن فيهم رئيس الوزراء، وخول أعضاء الحكومة المعينين حق التصويت على القرارات كأي عضو من أعضاء المجلس المنتخب. وقد برزت خلال الانتخابات ثلاث كتل سياسية: الأولى هي كتلة الشعب وضمت النواب الذي ينتظمون أو يتعاطفون مع أحزاب عقائدية وحركات سياسية خارج البلاد. وتشمل هذه الكتلة الإشتراكيين والشيوعيين ومختلف حركات القوميين العرب، وبخاصة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج وعمان. والثانية هي الكتلة الدينية، وهي ظاهرة شيعية ريفية صرف تكونت من ستة أعضاء يمثلون جميعهم دوائر شيعية في القرى. والثالثة هي كتلة الوسط المستقل، وكان ينتمي إليها ١٧ عضواً دون الالتزام بأي اتجاه عقائدي أو حزبي معروف. وكانت السنة الأولى من حياة المجلس سنة تجريبية، وقد تبين من خلال المناقشات والقرارات أن دور المجلس المنتخب اقتصر على استجواب الحكومة حول المشاريع التي تبنتها بدل المشاركة في سن وتشريع هذه القوانين، وكذلك بحث المشاريع الاقتصادية التي أنشأتها الحكومة أو للاستماع إلى عرائض من المواطنين حول الخدمات العامة والأمور الحياتية. ولكن في عام ١٩٧٤ أصدر الأمير قانوناً جديداً يمنح الحكومة الحق في استجواب واعتقال أي شخص يهدد أمن الدولة دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد. ولم يُعرض هذا القانون على المجلس قبل إصداره، مما جعل معظم النواب يتخذون موقفاً معادياً تجاهه. واتسعت هذه القضية حتى

وصلت إلى طريق مسدود، الأمر الذي حدا الأمير على إصدار قرار في شهر آب/أغسطس عام ١٩٧٥ يقضي بحل المجلس الوطني استناداً إلى دستور البلاد الذي يخوله فعل ذلك. وهناك أسباب أخرى أدت إلى حل المجلس أهمها، في نظر خوري (١٩٨٣)، أن التمثيل الشعبي في البحرين لم يكن متكاملاً منذ نشأته في العشرينيات، سواء فيما يتعلق بالمجالس البلدية، أو المجالس الصحية، والتعليمية أو المجلس الوطني أو أية هيئة رسمية أخرى. وكان العرف المتبع في هذه المجالس الرسمية يقضي بانتخاب نصف الأعضاء من قبل السلطة. واتبع هذا العرف في جميع المجالس الرسمية مع تفاوت في النسب ابتداء من المجالس البلدية التي أنشئت في عام ١٩١٩، وانتهاء بالمجلس الوطني لعام ١٩٧٣. هذا الترتيب كان دائماً يولّد الاحتكاك بين الأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين، والذي يصل في النهاية إلى تدخل السلطة لفض الخلاف فتحل المجلس الذي أنشاته. يعود هذا الاحتكاك إلى وجود تيارين متعارضين أيديولوجياً وسياسياً: تيار التنظيم القبلي الذي يرى أن شرعية الحكم تبنى على الأعراف المكتسبة اكتساباً تاريخياً ولا تخضع لإرادة التمثيل الشعبي، وتيار التنظيم المدني المتمثل بالقطاع الريفي والمدني الذي يرى أن شرعية الحكم تبنى على الإرادة الشعبية عن طريق التمثيل العام. وهناك عامل آخر أدى إلى حل المجلس هو تقدم كتلة الشعب بمشروع قرار بسحب سلطات الأمير من التصرف بأراضي الدولة أسوة بما حدث للكويت حين استقلالها، عندما أقر المجلس الوطني (البرلمان) قانوناً يقضي بملكية الدولة لجميع الأراضي العامة في الكويت عام ١٩٦٣، لذلك كان تخوف النظام كبيراً من إقرار مثل هذا المشروع الذي لو أقر كان سيقلص، إلى حد كبير، سلطات وقوة النظام.

منذ عام ١٩٧٥ تاريخ حل المجلس المنتخب وحتى عام ١٩٩٢ ظلت البحرين تحت رحمة قانون أمن الدولة. في تلك السنة أصدر الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمراً بإنشاء مجلس الشورى، وأهم اختصاصاته هي إبداء الرأي والمشورة في مشروعات القوانين والسياسة العامة للدولة، والأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها، وكذلك إبداء الرأي في وسائل تنمية القطاع الاقتصادي. وهذا المجلس معين من دون سلطات تشريعية أو رقابية. وقد تألف المجلس حين إنشائه من ٣٠ عضواً وتوسع حالياً ليصل العدد إلى ٤٠ عضواً بينهم ٤ سيدات. ولكن المجلس لم يلق قبولاً لدى سائر الناس، وبخاصة المعارضة بجميع فئاتها، ولم يستطع أن يكون

بديلاً للمجلس المنتخب، وسيظل المجلس قائماً حتى انتخاب أول مجلس تشريعي في عام ٢٠٠٤ أو ربما قبل ذلك التاريخ.

أما بالنسبة إلى الحركة السياسية التي شهدتها البحرين منذ بدايات التسعينيات، وبالتحديد نتيجة لحرب الخليج وتداعياتها، فقد سارعت فئة من مختلف التيارات السياسية عام ١٩٩٢ بكتابة عريضة تطالب فيها بعودة الحياة البرلمانية وإطلاق الحريات. وقد وقع على ذلك العريضة حوالى ٣٥٠ شخصاً، وسلمت إلى الأمير الذي وعدهم خيراً. وبقي الوضع السياسي دون تغيير، لكن الأزمة انفجرت مجدداً عام ١٩٩٤ على شكل تظاهرات قام بها العاطلون عن العمل أمام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. في نهاية تلك السنة قامت مجموعة من القيادات السياسية من مختلف الفئات الوطنية والدينية بكتابة عريضة وقعها ما يزيد على ثلاثة وعشرين ألف مواطن ومواطنة، وكانت أهم المطالب هي إرجاع الحياة البرلمانية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وعودة المبعدين وحرية التعبير، وإلغاء قانون أمن الدولة. إلا أن السلطة رفضت استلام العريضة. كما تقدمت حوالى ٣٥٠ سيدة معظمهن من العاملات بعريضة أرسلت إلى الأمير يطالبنه بالمساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في الحياة البرلمانية وإطلاق سراح الموقوفين وغيرها من المطالب العامة، ولكن كان مصير العريضة النسائية كسابقاتها من العرائض، الإهمال والتجاهل من قبل السلطة. وبقي الوضع متأزماً حتى تولى الأمير الحالي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمور الحكم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩، حيث أطلق مبادرته الإصلاحية عام ٢٠٠٠، وبدأ تجاوب المواطنين مع تلك المبادرة حيث صوت ـ كما ذكرنا ـ ما يزيد على ٩٨,٤ بالمئة على قبول الميثاق الذي ينظم شكل ومسيرة الحكم مستقبلاً.

مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحفاظ على الديمقراطية

يشير د. علي الكواري في دراسته القيمة إلى ثلاثة مصادر ووسائل مهمة لتحقيق سياسة فعالة من قبل المواطنين لتعزيز الديمقراطية، **أولها** الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل تقارب مستويات الدخل والثروة والتعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساواة في الفرص دون تمييز. **وثانيها** امتلاك المواطنين للحد الأدنى من المعرفة وضمان حرية انسياب المعلومات وتنمية القدرة على الوصول إلى المعلومات البديلة التي تساعد المواطنين على التعرف على مصالحهم وتحري وجهات النظر التي تعبر

عن توجهاتهم. **وثالثها** ـ وهي الأهم في نظري ـ يتمثل في نمو روافد الرأي العام وبناء المجتمع المدني المستقل غير الخاضع لتوجهات السلطة التنفيذية أو تحكمها غير الدستوري، من خلال قوانين الأحزاب والنقابات والجمعيات وغير المخترق من الخارج بسبب يسر التمويل لما هو مدعوم من الخارج من قيم وعقائد ومصالح. وأود في هذا المجال طرح تجربة البحرين بالنسبة إلى نمو المجتمع المدني والتطورات التي لحقت به مؤخراً بعد التصويت على الميثاق الوطني. والمجتمع المدني كما يصفه بعض المفكرين مرادف لمعنى التقدم الإنساني، وهو أيضاً ينطوي على تعبيرات للحرية والمشاركة واحترام حقوق الآخرين والالتزام بإدارة الخلاف إدارة سلمية والتعاون من أجل المصالح المتبادلة. وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلاً من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي، ويستثنى من ذلك حلول تلك التنظيمات الإرثية محل التنظيمات المدنية الحديثة في حالات استثنائية محددة مثل وقوع المجتمع المدني بكامله تحت ضغوط بوليسية مشابهة للضغوط التي أفرزها قانون أمن الدولة، عندما قلص مساحة الحرية في مجتمع البحرين إلى ما دون الصفر خلال السنين الماضية التي امتدت إلى أكثر من ربع قرن، عندها نرى التنظيمات الإرثية كالتنظيمات الحسينية تلعب دوراً شبيهاً بدور مؤسسات المجتمع المدني الحديثة وتكون منبراً حراً يعبر عن معاناة الأهالي وتطلعاتهم. وبمعنى آخر عندما تضيق مساحة الحرية في مؤسسات المجتمع المدني الحديثة ينكفئ الناس عادة إلى المؤسسات الإرثية.

إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة. ومؤسسات المجتمع المدني تقوم على المعيارية نفسها للديمقراطية، فتلك التنظيمات تنطوي على صورة مصغرة للأشكال الديمقراطية وتتأصل في الممارسات اليومية وتتعرض للتغير بفضل هذه الممارسات. وقد انتشرت مؤسسات المجتمع المدني في البحرين واتسعت مجالاتها بانتظام وأصبحت أبعد مدى، وبخاصة في العقدين المنصرمين. وظهرت نواة المجتمع المدني في البحرين منذ بدايات القرن الماضي عندما أنشأ البريطانيون نادي البحرين الرياضي وبعده بعام (١٩١٩) تم إنشاء أول ناد ثقافي هو النادي الأدبي بمدينة المحرق، ثم تتالى إنشاء الأندية والجمعيات الثقافية والنسائية والرياضية، بوتيرة متباطئة في البداية لم تلبث أن

تسارعت حتى وصلت إلى ٢٣١ جمعية حالياً. وخلال الأشهر القليلة الماضية تم إشهار جمعيات على جانب كبير من الأهمية مثل جمعية حقوق الإنسان البحرينية وجمعية الأكاديميين البحرينية، وغيرها من الجمعيات التي حرمت في الماضي من حق الإشهار.

الجدول رقم (١)
قائمة بعدد الجمعيات بحسب تصنيفها - تموز/يوليو ٢٠٠١

الجمعيات النسائية	٦
الجمعيات الاجتماعية	١٧
الجمعيات الخيرية	١
الجمعيات الإسلامية	٤
الجمعيات المهنية	٣٤
الجمعيات الخليجية	٨
الجمعيات الأجنبية	٣٩
الأندية الأجنبية	٢٩
الكنائس والمجموعات الروحانية	١٣
الجمعيات التعاونية	١٧
الصناديق الخيرية	٥٢
مؤسسات تطوعية أخرى	٢
جمعيات الفئات الخاصة	٩
المجموع	٢٣١

وقد سمحت السلطة بتشكيل النقابات والاتحادات مثل الاتحاد العام لطلبة البحرين على مستوى المدارس والجامعات، كما بدأ التباحث بين مختلف الفئات العمالية لتشكيل الاتحاد العام لعمال البحرين، والذي سيضم في عضويته الاتحادات الفرعية التي سوف تشكل في المستقبل. أما بالنسبة إلى المرأة فقد برز حالياً تنظيمان في طور التشكيل أحدهما رسمي هو المجلس الأعلى للمرأة وتترأسه قرينة سمو الأمير، وأهم اختصاصاته وضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالمرأة والأسرة. أما التشكيل الآخر فهو الاتحاد العام للمرأة البحرينية، فسوف يتكون من ممثلات للجمعيات النسائية ومن عضوات منتميات إلى الجمعيات الدينية بمختلف أشكالها ومن ممثلات للجمعيات المختلطة (رجالاً ونساء) ومن أفراد مستقلات. وسيمثل الاتحاد في المجلس

الأعلى للمرأة بواسطة رئيسة الاتحاد النسائي ومن ممثلات للجمعيات بحيث يتم التكامل والتنسيق بين أنشطة التشكيلين الرسمي والأهلي. وفي اعتقادي أن حركة المرأة نحو التحرر والمساواة قد مرت بنقلة نوعية حين منحت حق الإنتخاب والتصويت وتم إشراكها في العملية الديمقراطية، فبدأت بتنظيم صفوفها والبحث عن صيغة جديدة تساعدها في مسيرتها، وبخاصة بعد أن أصبح لها ثقل سياسي جعل التنظيمات والتيارات كافة تحاول كسبها إلى صفها، فصوتها أصبح مكسباً سياسياً، يرفع حظوظ الناخب ويهبطه في بورصة الإنتخابات القادمة. كما انخرطت أعداد كبيرة من النساء في الجمعيات السياسية (قيد التشكيل). ومن الملاحظ بروز دور المرأة في الريف بشكل عام وتأسيسهن لجمعيات نسائية كما تكونت لجان نسائية، ملحقة بالأندية الثقافية الموجودة في القرى وباشرت أنشطتها على الساحة المحلية.

التشكيلات الحزبية

من خلال تحليله للبنية السياسية لدول المنطقة يذكر د. علي الكواري أن دول المنطقة بصورة عامة لا تزال بنيتها السياسية بنية شمولية ونظام الحكم فيها مطلقاً، وتنظيمات المجتمع المدني محدودة، لا تتعدى مجالات العمل الخيري البحت المحكوم بتوجهات السلطة وتفضيلاتها من حيث الأشخاص الذين تسمح لهم بالترخيص، ومن حيث نوعية النشاط. كما أن تنظيمات المجتمع المدني لا تشمل الأحزاب والحركات السياسية والنقابات، وتُستثنى من ذلك الكويت، وإلى حد أقل البحرين. وواقع الحال يبين لنا أن البحرين قد عرفت الحزبية والعمل النقابي، ولكن بشكل سري، منذ مدة طويلة تعود إلى بدايات الخمسينيات من القرن الماضي حين تأسس أول تنظيم سياسي في البحرين والخليج، هو الحزب الشيوعي عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ انطلاقاً من حزب «تودة» الإيراني. بعده توالى تشكيل الأحزاب بصورة سرية من حزب البعث العربي الإشتراكي إلى حركة القوميين العرب مروراً بالأحزاب الإسلامية من سنية وشيعية. وسأذكر هنا باختصار التوجهات الحزبية الرئيسية التي انبثقت مؤخراً بعد السماح لجميع الفصائل الحزبية بالخروج العلني تحت مسمى الجمعيات.

هناك من يقول بموت الايديولوجيا في العصر الحاضر، وبخاصة في المؤسسات الحزبية الغربية، وأنه قد تم استبدال الايديولوجيا بقيم وبرامج واضحة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من البرامج التي تسعى لرفاهية الفرد ورفع مستواه الاقتصادي بشتى الطرق. والواضح أن تلك الظاهرة تعم

العالم تدريجياً، وبخاصة في البلدان التي تتجه خطاها نحو الديمقراطية، والبحرين، في اعتقادي، هي واحدة من الدول التي اتسمت تنظيماتها السياسية في السابق بالإغراق في الإيديولوجيا ولكن تغير المفهوم حالياً وأصبحت تلك التنظيمات أكثر استعداداً لتقبل الأفكار الواقعية وطرح برامج تتماشى مع اقتصاد السوق، ولها علاقة بما يجري على الساحة العالمية. ومن الملاحظ أن معظم الأحزاب والتشكيلات السياسية في البحرين والمنطقة الخليجية كان يرتبط سابقاً بالخارج عن طريق التنظيمات الحزبية الواحدة التي تعمل في المنطقة العربية، وهي غير مصرح لها بالعمل العلني، لذا فقد كانت تعمل بسرية تامة. وبعد الانفراج الحالي اتجهت تلك الأحزاب والحركات إلى الظهور العلني، إلا أن السلطة لم تسمح لها بالظهور على شكل أحزاب سياسية أو حتى تجمعات سياسية على غرار ما هو حادث في الكويت، وإنما تحت مسمى الجمعيات ويسمح لها بممارسة العمل السياسي، وذلك بسبب حساسية الوضع في منطقة الخليج بالنسبة إلى ممارسة العمل الحزبي. ومن الممكن تقسيم التشكيلات السياسية الموجودة حالياً على الساحة إلى خمسة تيارات سياسية:

التيار العلماني الليبرالي: تكون أساساً من مجموعة حركات سياسية **أولاها** الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، والتي امتدت منذ عام ١٩٧١ حتى ١٩٧٤ وانتهت بالاستقلالات التنظيمية. وكانت تمتلك قاعدة عريضة بين العمال والطلاب والمثقفين في داخل البحرين وخارجها. وهي تشكيل يساري وقد كانت تمتلك جناحاً عسكرياً يتركز في عُمان وبالتحديد في منطقة ظفار. وبعد رجوع قيادتها إلى البحرين على أثر العفو العام الذي شمل جميع المبعدين إلى الخارج أصبحت الجبهة الشعبية جزءاً من تيار وطني ديمقراطي واسع. **وثانيتها** جبهة التحرير السابقة التي تأسست عام ١٩٥٥. وقد ارتبط هذان التنظيمان اليساريان بعلاقة تحالفية خاصة، كما شكل التنظيم الأخير جمعية خاصة به تسمى «جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي». **وثالثتها** حزب البعث العربي الإشتراكي الذي بدأ نشاطه السياسي في البحرين عام ١٩٥٨ عندما رجع الطلاب البعثيون الذين تخرجوا في بيروت والقاهرة إلى البحرين. وقد توقف الحزب عن مواصلة نشاطاته السياسية، ولكنه ظل يواصل أنشطته الفكرية والثقافية وفعالياته في مجالات متعددة أهمها المجالات النقابية ضمن توجه قومي عربي يرسخ الفكر القومي. ويمثل هذا التيار حالياً نادي العروبة. كما انضم إليه كثيرون من المستقلين من مختلف الاتجاهات من ناصريين

وقوميين وليبراليين. هذا التيار يعمل حالياً على تشكيل تنظيم تحت مسمى «جمعية العمل الوطني الديمقراطي».

التيار المستقل: وقد تشكل من مجموعة معظم أفرادها من التكنوقراط وبعضهم أعضاء في مجلس الشورى. يعتبر هذا التيار أكثر ميلاً إلى السلطة وقد أسس «جمعية المستقبل».

التيار الإسلامي السني: وأهم فصائله جمعية الإصلاح المشكلة من الإخوان المسلمين، تليها الجمعية الإسلامية وجمعية التربية الإسلامية (تنظيم سلفي). وقد دعت جمعية الإصلاح سائر الأطراف السياسية السنية للتنسيق فيما بينها. كما دعت إلى عقد تحالفات مع الأطراف الأخرى المشابهة في أجزاء من برنامجها، وربما تشكيل تنظيم سياسي سني في المستقبل، وعرضت برنامج عمل أهم ما جاء فيه الالتزام بالخط الإسلامي العام والانطلاق من الشريعة الإسلامية والالتزام بما جاء في الدستور.

التيار الإسلامي الشيعي: وأهم تشكيل فيه هو حركة أحرار البحرين الإسلامية، وهي حركة انبثقت في الأساس من الريف، وتعتبر حركة معتدلة غير متطرفة، وقد انضمت إلى عضويتها أعداد كبيرة من الطلاب والعمال وأفراد من الطبقة الوسطى. وهي تعتبر الأوسع انتشاراً والأكثر تغلغلاً بين أوساط الطائفة الشيعية. كما يضم التشكيل الإسلامي عناصر من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وأيضاً مجموعة مستقلة من رجال الدين والمهنيين وبعض الشخصيات الفاعلة في الطائفة الشيعية. وستنبثق عن هذا التيار جمعية تسمى «جمعية الوفاق الإسلامي» ومن أهم أهدافها المشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية وأي انتخابات أخرى ضمن برنامج عمل وطني معلن تلتزم فيه الخط الإسلامي العام وثوابت المجتمع المحلي ومصالحه الوطنية ودستور دولة البحرين.

تلك الأطراف الأربعة سوف تشكل ملامح المرحلة السياسية المقبلة. وهناك ملاحظة مهمة تميز جميع تلك التشكيلات هي انضمام أعداد غفيرة من النساء إليها وسوف يؤثر ذلك حتماً في مسيرة المرأة بشكل عام.

خلاصة

ما هي الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي في المنطقة الخليجية؟ يجيب د. علي الكواري في ختام بحثه عن هذا التساؤل ويعدد بعض الإمكانيات وأهمها تزايد الوعي بمفهوم المواطنة، والمطالبة بأداء

مقتضياتها من حقوق وواجبات، ويُرجع أسبابها إلى انتشار التعليم وسهولة المعرفة والاحتكاك بالعالم من خلال السفر والتجارة والإعلام. وكذلك استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنخب الحاكمة ويتعدى الخطاب مجرد اللفظ إلى التطبيق أحياناً. كما أن التوجه العالمي نحو الديمقراطية يمثل إمكانية محلية للحركة الديمقراطية حين يصل صوت المطالب الديمقراطية إلى جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية والرأي العام في العالم. وتُضاف إلى ذلك التغيرات الاقتصادية وتراجع دعم الدولة وتزايد نشاط التجمعات الأهلية ونمو التنظيمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين.

أما العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي فهي تتمثل، في رأي الكاتب، بضخامة مصالح الأسر الحاكمة والوزراء وكبار الموظفين وما يعود عليها من المال العام كرواتب ومخصصات وعطايا وخدمات. كما تلعب ضخامة المصالح الأجنبية المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسية، والتي لديها مصالح نفطية وتجارية ومالية كبيرة في المنطقة، دوراً كبيراً في عرقلة التحول الديمقراطي الذي يحد من نفوذها وسيطرتها على صناعة القرار. ويضيف الكاتب تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الإنتاجي إلى مجموعة العقبات التي تؤثر في مسار التحول الديمقراطي.

ولعل ما ذكره د. علي الكواري ينطبق بصورة أو بأخرى على ما جرى ويجري في البحرين، إلا أننا لا نستطيع الإنكار بأن التطورات التي حدثت على الساحة المحلية وبالتحديد منذ تولي الأمير الشيخ حمد بن عيسى أمور الحكم في البحرين عام ١٩٩٩ هي أمور إيجابية تعزز المسيرة الديمقراطية وتضع الأسس للمشاركة السياسية في البحرين. وعلى الرغم من تأكيدنا أن المشاركة السياسية هي جزء مهم من العملية الديمقراطية ولكنها ليست كل العملية الديمقراطية، إلا أن الديمقراطية يجب أن تتوافر في المدرسة والبيت والمجتمع ومن خلال الانتخابات المحلية. هناك قوانين يجب التخلص منها وإبدالها بأخرى تناسب الوضع الجديد، مثل قانون الجمعيات، وقوانين يتوجب سنها كقانون الأحوال الشخصية الذي تطالب به كافة المشتغلات بالعمل النسائي كي تتم المساواة بين الجنسين.

وتبقى تساؤلات عديدة تُطرح في الشارع البحريني اليوم دون جواب. **أول** تلك التساؤلات يتعلق بالانتخابات البلدية التي سبق الإعلان عنها عام

١٩٩٩، ولكن لم يجر الخوض فيها منذ ذلك التاريخ، سواء في الصحافة أم على لسان المسؤولين. وتأتي أهمية تلك الانتخابات المحلية من كونها الأساس في ممارسة الناس لحقوقهم في المشاركة اليومية لشؤون حياتهم. **وثانيها** موضوع البطالة الذي أشبع مناقشة واتخذت بعض الخطوات للحد منها مؤقتاً ولكن دون حل جذري، علماً بأن عدد الخريجين في الجامعات والمدارس الصناعية والثانوية يتضاعف سنوياً. والحل في نظري يأتي عبر تصحيح مسار التعليم وإعادة النظر في المناهج كي تناسب التطورات التي تحدث في العالم، وأيضاً كي تتماشى مع متطابات سوق العمل. **وثالثها** تساؤل يتعلق بصعوبة التغيير بالأدوات نفسها والأشخاص الذين تسببوا في ما حدث في الماضي. وتبقى القضية الإيجابية الوحيدة ثقة الناس في الأمير وفي الوعود التي عاهد فيها الشعب على السير قدماً لتنفيذها وأهمها إجراء الانتخابات الاشتراعية وإصلاح القضاء وإنشاء المحكمة الدستورية وغيرها من الإصلاحات، سواء كانت في المجال الاقتصادي وما تمليه متطلبات العولمة والدخول في منظمة التجارة العالمية، أو في مجالات قانونية وتربوية وثقافية وغيرها من متطلبات المرحلة الحالية.

(١٣)

موزة عبيد غباش (*)

لا شك في أن هنالك العديد من البوادر الطيبة بدأت تظهر على الساحة الخليجية كغيرها من مناطق الوطن العربي التي تأثرت بالانغلاق السياسي والتعتيم الديمقراطي بجميع مظاهره الوطنية والشعبية، وذلك تأسيساً لرؤى جديدة ناحية مزيد من الحوارات الديمقراطية والانفراج السياسي.

لكن، في سبيل أن تخرج هذه البوادر إلى أرض الواقع، لا بد من منحها الوقت الكافي للحلول التدريجي والتمدد الطبيعي داخل الكيانات ذات الصلة وذات المصالح المباشرة والاهتمام الحقيقي بالمصالح الوطنية الكبرى.

تتناول هذه الدراسة نقطة شديدة الأهمية والحساسية السياسية على المستويين النظري والعملي، فقد حاولت أطروحاتها التوصل إلى صياغة رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذه البلدان التي يمكن اعتبارها على رغم التاريخ الطويل حديثة العهد نسبياً بمثل هذه الطروحات. فمعضلة البحث في هذا الموضوع غالباً ما تتسم بهروب الباحث السياسي العربي عن ملامسة الواقع والوقوف على مجريات الأمور السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية داخل المجتمع، (خوفاً من) أو ربما محاباة للنظام السياسي القائم.

وكغيرها من الدراسات التي تتناول قضايا غاية في الدقة والحساسية، لا بد من أن الباحث قد حاول التغلب على معضلة التعريف المحدد للمفهوم، بأن أكد أن الديمقراطية «مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تجري ممارسته فيها وتؤثر قيم المجتمعات وثقافتها ومصالحها في مضمونه».

(*) رئيسة رواق عوشة بنت حسين الثقافي - دبي.

وبذلك فقد أكسب المصطلح أبعاداً مرنة، يمكنها أن تستوعب في داخلها جميع التغيرات المرتبطة بوجود الأمم والشعوب والمجتمعات ذات الخلفيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية والسياسية المتباينة. فكما أكد الباحث أيضاً أنه لو كان هنالك شكل جامد ومضمون عقائدي ثابت لمفهوم الديمقراطية، لما استطاع أن ينتشر كنظام حكم عبر القارات، ويتكيف مع مختلف الثقافات دون أن ينفي عقائد المجتمعات وقيم الشعوب المختلفة، بل إن الممارسة الديمقراطية الحقة قد ساعدت على تنمية الثقافات الوطنية، وأكدت الثوابت التي تُجلّها الشعوب.

ولعل في خروج مثل هذه الدراسة المعمقة إلى النور، محاولة لتلمس آثارها وتأثيراتها وتداعياتها الإيجابية بكل تأكيد، فإن من شأنها أن تقدم إطاراً متكاملاً لرؤية متعمقة حول مدى إمكانية الإفادة من تجارب الديمقراطية في بلدان أخرى، وما يمكن أن يجنيه المواطن من ثمار مرتبطة بتكامل الجهدين الفردي والقومي. فالمواطن الذي يحس بقوة إمكانياته وبقدراته المختلفة على العطاء المبدع والمتواصل لبلاده، سيكون أكثر عطاء عندما يقع تحت تأثير نظام ديمقراطي يمنحه الكثير من حقوقه القومية والمواطنية. ومشاركاته في الحقل السياسي والفكري بإيجابية تامة، لا تعرقل جهود القيادات والأنظمة السياسية الكبرى، بل تتكامل معها، إذ لا تناقض بين بقاء كيان الدولة قوياً ومميزاً وبين أي اتجاه يعمل على تعزيز المساعي الديمقراطية، في سبيل أن تكون للفرد حرية للممارسات الديمقراطية وله توجهاته الوطنية والقومية المخلصة.

ولا بد من أن تعزيز المساعي الديمقراطية، يتوقع أن يبدأ نشوئياً ويتطور تدريجياً في المحيط العام للفرد والمجتمع. كما لا بد من تتبع مسار النشوء الديمقراطي وتطوره عبر الأجيال، بل غرس المفاهيم الديمقراطية في الأفراد انطلاقاً من الأسرة ومروراً بالمدرسة ووسائل التنشئة الاجتماعية المتعددة. فحين نستعرض المعنى المعجمي لمفهوم التربية الديمقراطية، نجد أنه يقصد بها: «نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته، وشخصيته الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء المجتمع (أو الأسرة) في إدارة شؤونه، وتتخذ المشاركة فيه أنماطاً مختلفة»[1]، أي انها نظام شمولي يتضمن جميع مناحي الحياة. وربما نلاحظ أن هذه الدراسة على رغم اتساع مفاهيمها وتعدد الأبواب التي طرقها الباحث حول الموضوع، إلا أنه أغفل ناحية التنشئة الاجتماعية والتربية

(١) جامعة الدول العربية، **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها**، وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية؛ ٥ (تونس: الجامعة، ١٩٨٣).

الديمقراطية للفرد منذ نعومة أظافره، وذلك في ما يتعلق بالخطوات الإجرائية ناحية توسيع مساحات الممارسة الديمقراطية على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات.

أما الديمقراطية في المصطلح الحديث، فتعني حرية الفرد، مشتملة على المواطنة، والحقوق والمسؤوليات، من أجل النهوض بالوظائف التي يختارونها دون تفرقة، في التعليم دون النظر إلى الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، أو العرقية، أو الجنس، واللون، وأنها تعني الحق في الحياة، والتعبير عن الرأي، والمعتقد، دون معوقات، أو تهديد، وأن تختار الشعوب مصيرها[٢].

إن مثل هذه الطروحات غالباً لا تَسْلم من المواجهات والصدامات مع وجهات النظر المناوئة لما تحمله، كما أنه ينبغي ألا يتوقع القبول التام والتسليم بها بمجرد طرحها هكذا... فهنالك العديد من التوقعات غالباً حول بقاء مثل هذه الأفكار حبيسة الجدران لفترة أطول مما نتوقع، وذلك إلى حين حدوث نوع من التوازن بين أولويات الأنظمة السياسية الراهنة ومتطلبات الواقع السياسي الفعلية، أو بعبارة أخرى، إلى حين تتمكن الدراسة من التوصل الفعلي إلى صياغة رؤى لنشوء وتعزيز وجود المساعي الديمقراطية في البيئة السياسية. ليس ذلك فحسب، بل إلى حين تثبيت تلك الرؤى وحصولها على القبول التام أو النسبي بواسطة الأنظمة القائمة.

عموماً، فإن هذه الدراسة التي أعمل فيها د. علي الكواري جهده وفكره، تكاد تخرج برؤى يمكن وصفها بالتكاملية والعقلانية، فهي تتبنى عدداً من المسائل المهمة والحرجة، وتتناولها في حياد تام، ووفقاً لأسس منطقية وواقعية.

لقد جاءت هذه الدراسة (على رغم ضيق الفترة ما بين تقديمها كورقة وخروجها ككتيب ومحاولاتها الآن لأن تخرج دراسة كاملة)، تعكس وجهات النظر الأكثر حساسية في الجرأة والوضوح اللذين تفتقدهما معظم الكتابات العربية التي تتناول قضايا بهذا المستوى في دول المنطقة.

---

(٢) فاطمة عباس نذر، «التنشئة الاجتماعية الديمقراطية كما يدركها الوالدان والأبناء في الأسرة الكويتية: دراسة ميدانية،» ورقة قدمت إلى: **الديمقراطية والتربية في الوطن العربي: أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية ـ جامعة الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٤٠١.

في رأيي أن هذه الرؤى لو قدر لها أن تتم دراستها بشكل أعمق، وإذا تم التوسع في أسلوب عرضها ـ وقد يحتاج ذلك حتماً إلى كتاب ـ فإنها ستخرج أكثر وضوحاً ونضجاً وفاعلية. لا أقول ذلك لأنني لمست قصوراً أو تقصيراً في أي جانب علمي أو منهجي أو ما شابه، بل إن موضوعاً كهذا يمكن أن تمتد فترة دراسته وطرحه لفترة أطول من مجرد أشهر ثلاثة أو أربعة أو حتى ثمانية. على رغم ذلك، نعود إلى القول بأننا إذا سلمنا بنضوج هذه الطروحات في هذا الموضوع تحديداً، فليس ذلك إلا لتعدد الكتابات للباحث نفسه حول الموضوع نفسه. لكن لا تزال هنالك الحاجة ذاتها للتوسع في تفاصيل بعض جوانب الدراسة، طالما أن الكاتب والباحث قد أشار في تقديمه إلى أنها مجرد قراءة أولية مبنية على مناقشات سابقة حول الموضوع. فهي إذن، تعتبر محاولة ناجحة إلى مدى بعيد كمدخل منطقي ناحية تعزيز المساعي الديمقراطية في المنطقة.

فالدراسة، إذن تتعرض لحالة واقعة في الفكر السياسي الخليجي، كجزء من الفكر السياسي العربي ككل، وهي حالة الانكفاء والذوبان التدريجي أمام المتغيرات العالمية، وما نشهده من تراجع لمصطلح الديمقراطية ومسميات المجتمع المدني والممارسات الديمقراطية بعامة.

لقد نال العديد من النواحي قدراً كبيراً من الاهتمام والتركيز بين ثنايا هذه الدراسة القيمة، إلا أن هنالك بعض النواحي القليلة الأخرى لا تزال بحاجة إلى البحث والتوسع فيها أكثر. فالواضح أن لدى الباحث الكثير والعديد من الرؤى بشأن هذا الموضوع الشائك والمتشعب. واضح جداً ـ كذلك ـ أن هنالك أفكاراً أخرى لم تجد طريقها إلى الخروج بعد، فالعناوين مضغوطة جداً ولم يجد معظمها المساحة الكافية من النقاش والعرض التفصيلي.

الواقع أن الباحث قد اجتهد ـ بما لا يدع مجالاً للشك ـ في سبيل أن تخرج الدراسة بصورة دقيقة وغير مربكة إطلاقاً. وحتى على صعيد التدقيق اللغوي والمطبعي.

مجمل القول إن الكمال لله تعالى وحده، وإن هذا جهد مقدر ندعو الله له التوفيق، وأن تكون هذه الدراسة بالفعل خطوة عملية نحو صياغة رؤية مستقبلية في سبيل تعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار الخليج، وغيرها من البلدان العربية ممن لم تبادر أصلاً إلى تبني أي سياسات ديمقراطية واضحة، أو

تلك التي أخفقت في تجاربها الديمقراطية على مر العهود، ومحاولة الإفادة قدر الإمكان من التجارب الديمقراطية التي حققت نجاحات ملموسة على صعيد الأفراد والمجتمعات والتنظيمات والمؤسسات والتوجهات الثقافية والفكرية والسياسية في شتى صورها وتداعياتها.

ملاحق

١ ـ مناقشات منتدى التنمية

٢ ـ مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين

الملحــق رقم (١)
مناقشات منتدى التنمية

في ما يلي نص المناقشات التي جرت في الجلسة الرابعة من اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية المنعقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١ ـ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١.

١ ـ أحمد بشارة (رئيس الجلسة)

محدثنا اليوم هو د. علي الكواري، ويعمل حالياً منسقاً مشاركاً في مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية ومقره مدينة أوكسفورد بإنكلترا.

هذا المشروع يسعى لإجراء الدراسات والبحوث حول موضوع الديمقراطية في الدول العربية المختلفة. ويقدم المتحدث ورقة اليوم بعنوان: «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

٢ ـ علي الكواري

(قدّم عرضاً شفهياً للورقة وتم التركيز على القسم الخاص من الدراسة الواردة في هذا الكتاب، والمتعلق بتنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

٣ ـ الرئيس

وفقاً لبرنامج العمل، عندنا معقب رئيسي هو د. عبد الخالق عبدالله، فليتفضل.

٤ ـ عبد الخالق عبدالله

في الحقيقة، لم تجر العادة على وجود تعقيب أو معقبين على الأوراق في لقاءاتنا السابقة، لكن قد تكون هذه الحالة استثنائية، ومرتبطة بهذه الورقة. وجاء هذا التعقيب أيضاً بناءً على تفاهم ودي بيني وبين معدها.

إن الورقة تستحق منكم قراءة متأنية وننتظر الكتاب الكبير عندما يصدر.

ورقة د. الكواري شاملة وغنية، وسمّت أموراً كثيراً بمسمياتها وركزت على نقاط مهمة جداً، وذكرتني بورقة له كان قدمها قبل أكثر من عشرين سنة، وهي ورقة «استراتيجيات التنمية البديلة في منطقة الخليج العربي»[1]، ووجدت أنه انتقل من هم إلى هم. قبل عشرين سنة كان الشغل الشاغل للدكتور علي، وربما الشغل الشاغل لنا جميعاً في هذه المنطقة، هو التنمية، فكانت التنمية هي الأولوية للدكتور علي، كما كانت هي الأولوية بالنسبة إلى الكثيرين منا، من أكاديميين ومهتمين.

د. علي كان منغمساً ومنهمكاً ككثيرين منا، كل الانغماس وكل الانهماك، في مسألة التنمية. اليوم هو منغمس ومنهمك، كما أننا منغمسون ومنهمكون، في قضية الديمقراطية. لحظتان تاريخيتان، وورقة د. علي قبل عشرين سنة جسدت محاولاتنا جميعاً واهتمامنا جميعاً بالهم التنموي، والورقة التي قدمها الآن هي في السياق ذاته. إنه يقدم ورقة غنية ثمينة في الاتجاه نفسه، يدعونا إلى أن نفكر، أن نرصد اللحظة القائمة حالياً، وهي لحظة الديمقراطية.

ورقة د. علي مرجعية بالفعل. ونحن إلى يومنا هذا أي واحد منا يريد أن يكتب عن التنمية في الخليج، يرجع من ناحية المفهوم إلى ورقة د. علي من حيث تأصيل الاستراتيجيات، وغير ذلك، وأعتقد بوجود الحالة نفسها في هذه الورقة التي قدمها الآن حول الديمقراطية، ناهيك عن الكتاب الذي

---

(١) انظر: علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

سيصدره. ولذلك أتوقع أن تكون هذه الورقة ورقة مرجعية بالقدر نفسه.

إن ما جعلني أتذكر الورقتين المسألة التالية:

إننا بعد عشرين سنة من الحديث عن التنمية ومن طرح استراتيجيات للتنمية، ومن التفكير في التنمية، التنمية لم تتحقق. التنمية اليوم، عصية، أكثر مما كانت عليه سنة ١٩٨٣، عندما طُرحت ورقة الاستراتيجيات. سؤالي أن نأخذ الموضوع بمقارنة، هل إنه بعد عشرين سنة من ورقة التنمية وإنا كلما اقتربنا منها شبراً، ابتعدت عنا متراً، هل ان مصير الديمقراطية بعد عشرين سنة سيكون المصير نفسه الذي للتنمية؟ يجب علينا جميعاً أن نفكر في هذا الأمر، التنمية ماذا حصل لها بعد عشرين سنة؟ وماذا يمكن أن يحصل لها بعد عشرين سنة من الآن؟ أرجو بعد عشرين سنة ألا نقول إن جهدك هذا، وهذه الورقة، وهذه الرؤية ضاعت مثلما ضاعت الورقة الأولى، لأن تلك الورقة وُجهت إلى الحكومات ولكن مع الأسف ما من حكومة أخذت بها، هذا سؤال للمستقبل، وأجدني مهتماً أن أقول هذا الكلام، وأعرض هذا التشابه لأن د. علي صاحب رؤية.

الأمر الآخر، أنني قبل أسبوعين حصلت على ورقة كانت على الإنترنت، ورقة تقرير خبراء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، تحت عنوان: «الاتجاهات العالمية عام ٢٠١٥». السؤال المركزي في هذه الورقة هو، كيف سيكون العالم عام ٢٠١٥ من وجهة نظر نحو ١٠٠ من خبراء الـ CIA وهم ينظرون إلى العالم، إلى أمريكا وأوروبا، وكذلك إلى المنطقة العربية؟ هذه الورقة تقول بالحرف الواحد إن المنطقة العربية ستكون سنة ٢٠١٥ أسوأ حالاً مما هي عليه اليوم. هذا باختصار، أسوأ حالاً على كل المستويات، وبخاصة على المستوى الديمقراطي. بعد خمس عشرة سنة حسب تقرير خبراء الـ CIA المنطقة لن تكون ديمقراطية، الحكومات ستعرقل كل الحركات الديمقراطية، وستكون أكثر تطرفاً وأكثر امتلاء بالإرهابيين، وأكثر امتلاء بالمتطرفين، ومتعثرة، وغير قادرة على إحداث الإصلاح السياسي، وغير ذلك. هذه ورقة أخرى من المهم جداً الاطلاع عليها لا لتصديقها، وإنما لمجرد التفكير المستقبلي في شأن الديمقراطية.

هذا على صعيد طرح بعض الأسئلة المقلقة.

الآن على الصعيد التفاؤلي، القوميون العرب، على مدى ثلاثة عقود

ماضية، كانوا ضد الديمقراطية، إن كان على صعيد الوطن العربي ككل أو في الخليج العربي. كانت نظرتهم إلى الديمقراطية متدنية، وكان التركيز على التنمية، والوحدة وتحرير فلسطين وما إلى ذلك، والديمقراطية كانت مهمشة. الماركسيون العرب كانوا يعادون الديمقراطية والحريات الشخصية من منطلق عقائدي، ونتيجة ارتباطهم بالاتحاد السوفياتي.

الإسلاميون أيضاً كانوا يعادون الديمقراطية خلال العقود الثلاثة الماضية، كانوا يعادون الديمقراطية من منطلق أنها غربية وليبرالية، وتدفع إلى التحرر والتفسخ. . . الخ.

الحكومات العربية كانت أيضاً تعارض الديمقراطية والحرية، وكان هذا خلال العقود الثلاثة الماضية، الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وحتى التسعينيات. الوضع في نظري تغير على هذه المستويات الأربعة، وهنا مصدر بعض التفاؤل. هناك في الجسم القومي العربي، شريحة مهمة جداً تقول بالديمقراطية أولاً، والمدخل إلى الوحدة العربية لا بد أن يمر بالديمقراطية، وهناك تنظير ومؤتمرات، وما إلى ذلك، وهناك جزء كبير من التيار القومي العربي الذي كان معارضاً للديمقراطية، يتجه نحو الليبرالية. وجزء كبير من التيار الماركسي على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد العربي، بدأ يتجه نحو الليبرالية، ونحو الأخذ بحقوق الإنسان، وما إلى ذلك، بعدما تعلموا درس الاتحاد السوفياتي، فإن القوميين والماركسيين (هناك شريحة مهمة منهم وليس كلهم) تتجه في هذا الاتجاه.

الإسلاميون أيضاً شريحة مستنيرة ومهمة، تتجه في ذلك الاتجاه (راشد الغنوشي، السيد محمد حسين فضل الله، ومدرسة كبيرة جداً هي المدرسة الإيرانية الآن: محمد خاتمي. . وهناك اجتهادات كثيرة)، أيضاً في التيار الإسلامي هناك من يرى الآن أن الحرية والليبرالية والديمقراطية صارت من المسلمات ولا تتعارض مع الإسلام.

في الحكومات العربية، هناك بدايات وبذور أيضاً نحو هذا التوجه، بعد الحكم الاستبدادي، وبعد الاستبدادية والتفرد، هناك مجموعة من الدول العربية وبخاصة الملكية منها، الأردن والمغرب، وربما الكويت، وبعض الأقطار أيضاً تتجه في هذا التوجه.

إذا كان هذا الاتجاه صحيحاً، وإذا كانت هذه القراءة صحيحة، وهناك

تلاق بين القوميين والماركسيين والإسلاميين والحكومة، لأول مرة في تاريخنا ربما حول نقطة وحيدة هي نقطة الليبرالية، نقطة الحرية، نقطة المشاركة، نقطة المؤسسات؛ إذا كانت هذه القراءة صحيحة، فربما من حقنا أن نقول إن هناك بعض الأمل. وربما جاءت ورقة د. علي لتقول لنا نعم، لا بد من تأسيس منتدى خليجي للديمقراطية، وربما يكون دورنا لتشخيص اللحظة القائمة، وتشخيص اللحظة القائمة هو أهم واحدة من مهماتنا. وأنا أثني جداً على ورقة د. علي لأنها دائماً تطرح الفكر العملي وليس الفكر النظري فقط، إنها تشخص وتخرج بخلاصة، والخلاصة هي تشكيل منتدى للحوار، منتدى للتنمية، والآن هناك منتدى للديمقراطية. وأثني كثيراً على هذا الاقتراح. هذه ورقة في غاية الأهمية، وتضعنا أمام تحد لفهم اللحظة القائمة، وأكثر من هذا، تدعونا لكي نتفق جميعاً على ضرورة تأسيس منتدى خليجي للديمقراطية.

٥ ـ أحمد سيف بالحصا

أتناول ما أشارت إليه ورقة د. علي الكواري، والحقيقة هي ورقة ثمينة، لكن لفت نظري كذلك من تعقيب د. عبد الخالق، مسألة أنه قبل عشرين سنة كانت هناك ورقة تتعلق بالتنمية، والآن هذه الورقة تتعلق بالديمقراطية.

فسؤالي التالي هو: كيف نربط حاجة التنمية بالديمقراطية؟ ربما يغلب عليّ نمط تفكير القطاع الخاص، واني كرجل أتعامل في الإدارة الخاصة، وأفكر دائماً بنمط تفكير القطاع الخاص لا الإدارة العامة، فأقول إن التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة، وأي تنمية تحتاج لإدارة، والإدارة لا بد من أن تكون على مستوى متطلبات التنمية. فهناك تنمية حصلت خلال عشرين سنة، بل إن التنمية تجاوزت مراحل نظم الحكم الموجودة عندنا في كثير من مناطقنا حالياً، ونحن محتاجون إلى تطوير للشكل الإداري لإدارة مجتمعاتنا، باعتبار أن الديمقراطية هي وسيلة من وسائل التنظيم الإداري في نظام الحكم، ونظام الإدارة في مجتمعاتنا العربية.

هذا الموضوع يطرح علينا أن نفكر في طريقة لربط التنمية في مجتمعاتنا الخليجية مع متطلبات التحضير في الإدارة الحكومية، وبالتالي لكي تصبح الديمقراطية إحدى الوسائل التي يمكن أن نستخلص منها الإدارة الحديثة في إدارة المجتمعات، هذه نقطة بمثابة مدخل في هذا الموضوع.

إن الورقة أشارت إلى موضوعات أصبحت مشتركة حالياً، تطرح على مستوى مجلس التعاون الخليجي، وتطرح على مستوى مؤتمرات القمم الخليجية، وهي عملية المواطنة، والأمن الوطني، وعملية الخلل السكاني إلى آخره.

أنا أرى أننا، كمجموعة في هذا المنتدى، لا نريد أن نكون في واد، وما يحدث فعلياً على أرض الواقع في واد آخر.

قيادات البلدان الخليجية حالياً، تبني مؤسسات خليجية وتوقع اتفاقيات، وتطرح مشاريع وقرارات، هذه كلها تتعلق بحياة كل واحد منا في مجتمعاتنا الخليجية، فأين نحن في هذا المنتدى، من هذه الأحداث على المستوى الخليجي الرسمي؟ هذه نقطة أعتبرها كذلك من أهم المواضيع التي يجب التفكير فيها على مستوى المنتدى، سواء في هذا اللقاء أو في لقاءات قادمة. يجب أن تخصص لدراسة هذا الموضوع، إما أن نكون مع أو نغير أو نكيّف أنفسنا أو نعمل أي شيء من أجل عدم تجاهل الوضع القائم حالياً وما يحدث من حولنا.

وكذلك أشير هنا إلى أن السلطات الرسمية، تلتقي بشكل دوري على مختلف المسؤوليات أو الدرجات. كذلك هناك هيئات أهلية تلتقي، لكن مع الأسف على المستوى الرياضي فقط. الاتحادات الرياضية منظمة بشكل جيد جداً، يعقد اجتماع على مستوى الوزراء، وعلى مستوى رؤساء اللجان الأولمبية، وهناك لجنة فنية، هناك لجنة تنظيمية لكل نوع من الألعاب. نحن في دولة الإمارات عندنا فوق الـ ١١٠ جمعيات نفع عام وجمعية مهنية، لكن لماذا لا يكون لها إطار على المستوى الخليجي حتى تلتقي هذه الجمعيات في تخصص أكثر: الاجتماعيون، المعلمون، الحقوقيون، كل هذه الجمعيات؟ أنا أتصور، لو فكرنا في هذا الموضوع يمكن أن نخلق إطاراً جامعاً، لأن الجمعيات هذه تمثل القطاع الأهلي، القطاع المجتمعي، قطاع الشعب في مؤسساته، وتمارس الديمقراطية على مستواها الانتخابي بشكل أو بآخر، لماذا لا نفكر نحن كذلك في أن نستفيد من هذه الحركة؟ لا يكفي أن نلتقي ونتداول ونطرح أوراقاً، يجب أن نفكر في الآليات التي يجب أن نصل إليها. في اعتقادي هناك شيء نلتقي عليه مع القيادات حالياً، عملية المواطنة الخليجية، مع أن المواطنة على مستوى كل دولة ربما كانت أحياناً غير موجودة، لكننا نطرح حالياً المواطنة على مستوى الخليج.

قضية التركيبة السكانية، نحن كذلك نؤيد هذه العملية، لأنها تمشي في الاتجاه الصحيح الذي يعطي للمواطنة مكانة في المجتمع، وبالتالي يصبح لها قوة اجتماعية وقوة مؤثرة في اتخاذ القرار فيما بعد. عملية الأمن، نحن معهم في الأمن، ولكن يجب أن يكون الأمن للجميع وليس للسلطات فقط.

فهناك عدة أمور رأيت أن أدخلها في هذا الموضوع، أعتقد أنها تستحق الوقفة وتستحق التفكير في كيفية الوصول إليها.

أريد أيضاً أن أشير إلى أننا محتاجون، بعد لقاءاتنا هذه، إلى شيء من الآلية لتحريك ما نطرحه بشكل أو بآخر، بحسب المساحة المتروكة لنا في هذا الكلام، وأعتقد أن ما يطرح حالياً في هذه الورقة يحمل أفكاراً جديدة.

٦ ـ رسول الجشي

بداية أود أن أشكر د. علي على هذه الورقة القيمة الشاملة التي هي أقرب إلى الدراسة، بالنسبة إلى الوضع الديمقراطي في المنطقة، منها إلى إعداد ورقة لاجتماع كهذا. فكما ذكر د. عبد الله إن موضوعاً كهذا يستحق أن يدرس من جوانب كثيرة.

الذي أريد إن أقوله أن التعليقات قد تكون شاحبة نتيجة أن د. علي لم يترك شيئاً لم يتطرق إليه. هناك بعض النقاط التي ربما أجد تعليقاً عليها، لكنها ليست ذات أهمية لتطرح، ولكن أرجع إلى ما ذكرته صباحاً باعتبار أن العنوان يقول «رؤية مستقبلية للديمقراطية»، لذلك يجب أن تكون كل القضايا التي نطرحها الآن واضحة في أذهاننا، كي تكون قاعدة لما سنقبل عليه في المستقبل، ونحن نطمح يوماً لأن تكون لدينا ديمقراطية في قطر أو آخر في الخليج.

ومن هنا تأتي أهمية إيجاد مفهوم للديمقراطية قبل أن نتحدث في التفاصيل.

تحدثت على سبيل المثال صباحاً، عندما تكلم د. عبد الحميد، عن موضوع أساسي هو الشورى والديمقراطية، ولا أريد أن أعيد الكرة، ولكن يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا أن هناك فرقاً كبيراً بين الشورى والديمقراطية، في غياب دساتير. نحن هنا في مأزق، لأنه لا توجد دساتير نستطيع على ضوئها أن نحدد طبيعة الديمقراطية، فقد يقر الدستور مسألة أن يسمى التجمع مجلس شورى عوضاً من أن يسمى برلماناً أو مجلساً وطنياً. إذا

كان مجلس الشورى هذا ينظمه ويسير أعماله نظام دستوري صحيح، فليكن، فالتسمية ليست مشكلة، ولكننا الآن أمام مأزق. هذا المأزق يجرني إلى نقطة ثانية أيضاً أكدها د. عبد الحميد صباحاً، وهي المجلسان، هو يرى المجلسين، ويعتقد أن وجود المجلسين ليس للشعب ولكنه للسلطة، وهذه الخطورة، عندما يكون لدينا مجلسان، فالسلطات عندما تصر على المجلسين لأن الحكام لا يغيرون ما في أنفسهم حتى نغير ما في أنفسنا، وتأتي دائماً تعليقاتنا ومداخلاتنا أقرب إلى النقد منها إلى توضيح الأمور. السلطات عندما تطلب مجلسين لمصلحتها لا لمصلحة النظام أو سير العملية الديمقراطية. كلنا نعرف أن أول من بدأ المجلسين هي إنكلترا، ولكن كما نعلم أن الملكية عندما ضاقت ذرعاً بالبرلمان لجأت إلى مجلس اللوردات ليساعد على تعديل بعض القوانين، على إصلاح بعض القوانين، وتهذيب بعض القوانين، ومنع بعض القوانين، وتأجيلها... إلى آخره. وكلنا أيضاً يعرف أنه قبل سنتين أو ثلاث، بدأت الحركة في انكلترا للتضييق على مجلس اللوردات بحيث يصبح مجلساً شكلياً. والكل أيضاً عرف أن المركز كان بالوراثة وتوقفت العملية ليتقلص العدد تدريجياً وربما ينتهي مجلس اللوردات.

لا أريد أن أتحدث عن بقية الأنظمة التي تعمل بنظام المجلسين، ولكن في رأيي هذه قضية أساسية. والإخوان يهمهم أن يعرفوا أننا نحن في البحرين مقبلون على تجربة جديدة (من حلقت لحية جار له فليسكب الماء على لحيته)، بمعنى إذا مشت هذه التجربة الجديدة في البحرين فستأتي للإخوان في الكويت لأنهم بدأوا يزعجون الفئة الحاكمة، أو الحكومة. وقد تلجأ قطر مستقبلاً إلى هذا الموضوع، فإذا كان العمل بهذه الصورة فليكن، عندنا مجلس ومجلس آخر يعطل المجلس، وفي الإمارات... الخ.

هذا الموضوع أساساً، يجب أن نطرحه من دون تحفظ. نحن الآن أمام ميثاق، فالميثاق بشكله العام شيء جيد، بين دفتيه قضايا كثيرة طرحت وأتصور أنها جيدة، لا تبتعد كثيراً عن النصوص الدستورية، معظمها مأخوذ من النصوص الدستورية نصاً، كما جاءت في الدستور.

النقطة التي تهم بعض الإخوان أن يعرفوا عنها هي أن الميثاق لا يجبّ الدستور ولا يطغى على الدستور، بل على العكس ففيه تأكيد أن الدستور هو فوق الميثاق، وهذه نقطة أساسية حاولت لجنة الصياغة أن تؤكدها.

النقطتان الأساسيتان في الموضوع، هما تغيير الاسم إلى ملكية، وتحويل

المجلس الواحد إلى مجلسين. بالنسبة إلى الملكية، بالطبع المسألة تحصيل حاصل، فكل واحد له وجهة نظره، ولكن في النهاية، فلتكن، مملكة البحرين على رغم حجمها الصغير، وليس عندي تعليق على هذا الموضوع.

النقطة المهمة هي المجلسان، حاولت اللجنة أثناء لجنة الصياغة، من خلال اتصالات كثيفة يومية بعد كل اجتماع، أن تجد صيغة واضحة للعلاقة بين المجلسين، ولم تستطع أن تصل إلى هذه الصيغة، أي أنه حتى يومنا هذا العلاقة بين المجلسين ليست واضحة، المجلس المنتخب والمجلس المعين، هنا الإشكال الكبير، والحكومة في النهاية كي تخرج بالعملية وبسرعة كما تعلمون، كان كل ما عقد من جلسات هي ست جلسات فقط لدراسة ميثاق، وهذا في حد ذاته اختصار للزمن، وهذا شيء جيد لأن الوقت له قيمة، لكن في هذه النقطة لم يصلوا إلى حل واتخذوا قراراً في النهاية غير معلن، ولكنه كما علم أحد الإخوان، والذي كان ضمن مضابط جلسات الصياغة، اتخذ قرار أن تشكل لجنة من أربعة أشخاص، شخص من الأردن وشخص من مصر وشخص من المغرب وشخص من بريطانيا، واختاروا هذه البلدان الأربعة باعتبار أنها تمر بتجربة المجلسين. قلنا فليكن، لا بأس، طلبنا أن تجتمع اللجنة وتعلن رأيها في الموضوع، فطلع القرار أن يصير تصويت قبل أن نعرف ما هو تفسير هذه اللجنة، وهنا الخطورة.

٧ ـ ناصر الصانع

أبدأ كلامي بقصة بريدة في السعودية (أراد رجل أن يجمع تبرعات لأفغانستان، فقام رجل لا يريد أن يدفع، فقال: ما هي أفغانستان؟ فأجابه بلد مسلمين، فقال: أفغانستان وباكستان وتركستان و. . . ما هي بلاد إسلام، الإسلام في العرب، وليس في العرب، في الحجاز، وليس في الحجاز، في نجد، وليس في نجد، في بريدة، وليس في كل بريدة في فريقنا هذا، وليس فيه كله، في عائلتنا، وليس في عائلتنا، هنا. . .).

أخاف أن يتكرر هذا النموذج عندنا في الديمقراطية، إما أنا وإما الباقي كله غلط.

مشكلتنا التي نعيشها في الكويت، أنك إذا طرحت طرحاً في النهج الديمقراطي، ممنوع عليك ذلك الطرح، نحن لا نريد أن تكون الديمقراطية مثل موضوع بريدة.

لقد بدأنا بالعمل بمنظمات المجتمع المدني، قالوا أبداً هذه يجب أن تغلقوها، لأنه مع إغلاق نادي الاستقلال تلك السنة، يجب إغلاق كل جمعياتكم. قلنا افتحوا نادي الاستقلال وأعطوا تراخيص للنادي ولغيره، ما مشكلة الجمعيات؟ قالوا ليست مرخصة؟ من يقول ذلك؟ خلاف بين الجمعيات ووزارة الشؤون. أنا كتيار ديمقراطي في البلد لا أقف مع السلطة لأطالب بإغلاق الجمعيات على أساس انتمائها سياسياً لتيار آخر، بل على العكس إذا كنت أطرح الفكر الديمقراطي، أقول عززوها، ادعموها وأعطونا مثلها. قالوا هذه الجمعيات امتلأت خزائنها بالأموال، يجمعونها بالتبرعات ويصرفون منها على العمل السياسي. هذا الكلام ليس له دليل، يا جماعة، في العمل الشعبي شرعية مؤسسات المجتمع المدني من أعضائها، إذا كان عملها ليس سليماً لن يتبرع لها أعضاؤها بالمال، فأنت لا تدخل بين الأعضاء وجمعيتهم، هذا الفكر الديمقراطي الذي نتكلم عنه، ضرب جمعيات فقط لأنها ليست من بريدة.

موضوع دعم الحكومة للتيار الإسلامي، الحكومة تقف مع التيار الليبرالي، وفي مواقف كثيرة تغمض العين عنه، فيجب أن نكون منصفين. الجو الذي نتكلم عنه اليوم، أو نطلع جميعاً بروح واحدة، في شأن يهمنا كلنا، هذه القضية الرئيسية، لكن إذا ظللت أتعارك مع الآخر، فلن تنتهي معاركنا، فكما قال الدكتور علي، يجب أن نتجاوز هذه الأمور. الآن السلطة واقفة وفتحت الأبواب والتسهيلات للتيار الإسلامي، لا بأس، عندما استجوب أحد الوزراء من أبناء الأسرة الحاكمة، وقف التيار الليبرالي مع الوزير، والتيار الإسلامي وقف ضده، كيف نفسر هذا؟ من الذي وقف مع الوزراء ومع الحكومة؟ ومن هو تحت رعاية الحكومة؟ ما تسمية ذلك؟ لأن الحكومة تقف يوماً مع هذا ويوماً مع ذاك. تعالوا إلى انتخابات اللجان في مجلس الأمة، نجد الأوراق مختلطة. الحكومة تتبنى من هنا أو من هناك. عن موضوع الجمعيات، وغيرها، والتجمع الوطني الديمقراطي، التجمع صيغة تنظيمية، أراد لها مجموعة من الإخوة والأخوات أن يشكلوا تنظيماً سياسياً، أو تنظيماً في الكويت يسمح له بعقد اجتماعاته وتعلن أسماؤه ويعلن برنامجه. لم يقل لهم أحد لا، لم يقل لهم أحد إن السلطة أعطت لكم تسهيلات أكثر من غيركم، فدعونا نقبل هذه الآليات حتى نقدر أن نتحرك، وألا نكون مأسورين في موضوع بريدة، التجمع الوطني الديمقراطي هو التجمع الوحيد الذي استطاع أن يرشح وزيرين في الحكومة الحالية، ولم يقل أحد لا. الناس

تعترض على الأسماء، هذا أكيد، لكن رشح وزيران في الحكومة المستقلة.

نأمل في تثبيت المبادئ الرئيسية في عملنا. حالياً الاتجاه الليبرالي يحظى برعاية حكومية، فوسائل الإعلام في الكويت عندنا، وأولها برنامج يوسف الجاسم الذي هو محسوب شئنا أم أبينا على التيار الليبرالي، تدعم حرية الرأي، وتدعم مؤسسات المجتمع المدني، وتدعم استقلالية القضاء، وتدعم سيادة القوانين.

إذا قدرنا أن نتفق على هذه المبادئ، نقدر أن نتقدم إلى الأمام، لكن إذا كان التيار الفلاني نشط في الآلية التي عندي، وأخذ مواقع، أبدأ أهدم كل آلية وكل بيت، أعتقد هذا هو الخطر. يقول د. شملان العيسى اليوم صباحاً، أين أنتم من حماية الحريات الصحفية؟ أعتقد أنه يوم عطلوا إحدى الصحف التي لا تُعتبر إسلامية - صحيفة **السياسة** - بل أحياناً تكون شديدة على التيار الإسلامي، لم يتقدم في مجلس الأمة بقانون يجرم تعطيل الصحف إلا بحكم قضائي، إلا التيار الإسلامي، لكن هل أحد يثبت؟ هل أحد يذكرها له؟ لم يحدث ذلك، لكن، هنا نثير هذه المسائل لأننا ننسى، الأحداث لا توثق من قبل أطراف محايدة، الأحداث يعلق عليها هنا وهناك وتضيع، فأنا مع الدعوة التي طرحها اليوم د. علي.

عندي اقتراح محدد أود تداوله معكم، تقدمت في مجلس الأمة عندنا بالكويت باقتراح، وهو إنشاء مركز الكويت لثقافة الديمقراطية، على أن يكون ملحقاً بمجلس الأمة، أحد أجهزة مجلس الأمة، ومن خلال نفوذ مجلس الأمة في الاعتمادات المالية، والسلطة الجيدة التي تتوفر لهذه المؤسسة، يمكن أن ينشأ هذا المركز، ويوفر مجموعة من الباحثين والدراسات لترصد التجارب التي تدور حولها وتضع مؤشرات. وهذا الاقتراح وقّع عليه كثيرون من الإخوان، وأتمنى إذا كان معنا بعض الإخوان من مجلس الأمة أن يساعدونا، استجابة لهذه الورقة القيمة للدكتور الكواري، على أن ننجز، على الأقل، شيئاً بدلاً من مجرد سوالف، دعونا نخطُ خطوة واحدة، مركز يعد دراسات، يرصد الظواهر، ينبه إلى تجاوزات، ينبه إلى عمل يصير في الدول الأخرى، ومثل هذا المركز، إذا عجزنا عن أن نوفر له وقفاً مالياً، أعتقد أنه سيكون أحسن آلية إذا قدرنا على إقناع إخواننا في مجلس الأمة بتبنيه، وبالتالي يكون عندنا مؤسسة حقيقية.

في نهاية كلمتي أقول إنه أتيحت لي فرصة مع الإخوان في مجلس الأمة

أوائل التسعينيات، أعتقد في سنة ١٩٩٣ وكنت عضو لجنة الشؤون الخارجية، وكانت لنا جولة على زعماء الخليج. كان الهدف من الجولة شكر رؤساء الدول على الموقف من الاحتلال بشكل عام، كل الحكام الذين لقيناهم، لم نتكلم معهم عن الديمقراطية، فقد أخذنا قراراً قبل بدء الجولة بألا نظهر أمام الحكام بأننا نسوق للديمقراطية، لأن في ذلك حساسية، فكنا نسكت، لكنهم كانوا يفتحون الموضوع. وأذكر أن أحد الحكام، قال لنا «رياح الديمقراطية هبت، والحاكم الذي ما يتعامل معها سيخسر كثيراً» وهذا الحاكم اليوم بدأت آليات الديمقراطية في بلده، وهكذا. . . أعتقد أنها قضية من المهم أن نتعامل معها بجدية، ولا يكفي تسليط الضوء عليها، لأننا ننجح إذا استطعنا أن نضع لبنة في مثل هذا المسار.

٨ ـ عبد الرحمن الحمود

عندي نقطتان للبحث:

النقطة الأولى: من هم أصحاب المصلحة في الديمقراطية؟ يقول د. علي أن جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المتعدية على حقوق الآخرين، أصحاب مصلحة في الديمقراطية، هذا كمبدأ عام، وبما أن الناس الذين ليس عندهم هذه القناعة، إما أنهم لم يفكروا في إمكانية التكامل بين الشورى والديمقراطية، أو أنهم لم يتبينوا إنجاز المجتمعات الديمقراطية، أعتقد أن هذا الكلام فيه نوع من المجاملة، وفيه نوع من التفضيل. القوى التي تقف ضد الديمقراطية عندها أطروحاتها، وعندها قناعاتها، وعندها فتاويها التي تقول بأن الديمقراطية تصل إلى مرحلة بعيدة عن الفكر، وبالتالي الشورى هي النظام الإسلامي المقرر، والتعامل مع الديمقراطية إن وجد تعامل لاستغلال وضع قائم. فلا أعتقد أن الموضوع هو قضية عدم معرفة فقط، وبأن كل هؤلاء هم أصحاب مصلحة، أعتقد أن الذي يجب أن نركز عليه: من هو المؤمن، أو الجماعات المؤمنة بالنهج الديمقراطي؟

النقطة الثانية: التي وردت في معوقات التحول الديمقراطي، يتكلم د. علي عن أصحاب المصالح الأجنبية، فأنا أطرح تساؤلاً، مع دخولنا في الألفية الثالثة، مع قرب العولمة وتحفز الشركات الأجنبية والبنوك الأجنبية للدخول إلى المنطقة، ألا تعتقد د. علي بأن هذه المصالح بدأت الآن تبحث عن الأمان، وعن الاستقرار الدستوري، والقانوني، وبالتالي من الخطورة بمكان أن

تدخل إلى مجتمعات تتصف بالدكتاتورية، وأن من مصلحتها أن يكون هناك مجتمعات قائمة على الديمقراطية؟

٩ ـ عبد الله النيباري

أعتقد أن ورقة د. علي لا شك في أنها ورقة قيمة، ويمكن أن تصلح أجندة للعمل الفكري السياسي في المرحلة القادمة لبلورة مفاهيم حول الديمقراطية فكراً وتنظيماً. وبطبيعة الحال أهمية الفكر والتوافق على مفاهيم محددة، وليس التعاون الديمقراطي فقط، وحتى نتجنب موضوع صدور القوانين التي تسمح بممارسة العمل، نقول النضال أو الكفاح الديمقراطي، يعني العمل من أجل تحقيق المكاسب الديمقراطية مهم جداً. وأقول إن الوضع الذي آلت إليه الأوضاع في منطقة الخليج أو في المنطقة العربية، هو لا شك نتيجة لعدم النضج الفكري، فكان هناك بالنسبة إلى التيار القومي، والتيار اليساري، والماركسي، تبني شعارات، مما حد من المراحل والوصول إلى المجتمع المثالي كما تتصوره هذه الجماعات، من دون تمعن ودراسة في الوضع الاجتماعي الذي يمكن أن يسمح به، أو التطور الذي يمكن أن يسمح به الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

والآن في نظرة مراجعة، لا شك في أننا كلنا، عندما ننظر إلى ما كان موجوداً في العراق أو سوريا أو مصر، الحقيقة نشعر بالندم، لأنه كانت هناك تجارب ديمقراطية ومكاسب ديمقراطية، وحريات..

من الواضح أن النخب التي يمكن أن نسميها اصلاحية أو تقدمية، وكانت تلعب دوراً فاعلاً، هي شبيهة بمجلس الأمة في الكويت في السبعينيات. القلة هي التي تضع الأجندة وتضع البرنامج، وهي الدافع للحركة. فطبعاً من الثورة في مصر إلى الآن، كإعادة للتجربة، وجدنا أن التضحية بتلك التجارب التي كان ممكناً تطويرها لو كان هناك فكر ناضج، لو كان هناك دراسة، كان يمكن أن توصلنا إلى شيء. أيضاً في الخليج، تعرضنا لمثل هذا الشيء نتيجة لعدم النضج الفكري، منها على سبيل المثال، في فترة من الفترات، لجأنا إلى الكفاح المسلح لتغيير الأوضاع، وتجربة عُمان، وأيضاً اليمن الجنوبي هي واحدة من ذلك. وما حصل في اليمن الجنوبي نتيجة لمحاولة فرض أو استنباط شيء من الفكر اليساري الماركسي على المنطقة، دون أن يكون هناك واقع اجتماعي تنبثق منه التجارب الاشتراكية واليسارية. من هنا تأتي أهمية موضوع الفكر، والذي حصل لنا أن جميعنا انجذب من دون

مراعاة للواقع الذي نعيش فيه، وبعضنا شارك فيه بشكل بسيط. على سبيل المثال، القوميون العرب أو البعثيون أو الشيوعيون، كان من الممكن، لو أن هذه التنظيمات كان لها منظور ديمقراطي، وكانت لها دراسة وتفهم للواقع الاجتماعي، ومتطلبات التطور بنضج فكري، أن توجد عندنا الآن تنظيمات شعبية قوية وفاعلة مثلما هي في المغرب مثلاً. صحيح أن الملك هو صاحب السلطة الرئيسية في الدستور، لكن هناك المؤسسات الشعبية التي يُطمح أن تحصل عندنا، تحمل بذور وإمكانية النضال والكفاح وتكون فاعلة في التطور الديمقراطي. في المشرق، حدثت عندنا قفزة كبيرة جداً من دون مراعاة للواقع، لذلك فإن موضوع الحوار الفكري والتفاعل الفكري مهم جداً، لكن هذا الأمر ليس كافياً طبعاً، فكما قال د. عبد الخالق، هل سننتظر عشرين سنة لنقول بعدها، ما لون الديمقراطية؟

وفي إشارة إلى أن د. عبد الخالق قال إن التيارات السياسية، قوميين وبعثيين وماركسيين في العقود الثلاثة الماضية كانوا ضد الديمقراطية، أقول لا، الحقيقة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، حدث تحول عند اليساريين وعند القوميين وكافة التيارات، باتجاه الشعور بأن الديمقراطية هي السبيل. وكتابات المفكرين المنتمين إلى هذه التيارات ذكرت ذلك، وأذكر . عبد الخالق بالمؤتمر الذي عقد في قبرص سنة ١٩٨٢[٢]، فقد بدأنا موضوع المسيرة الديمقراطية، أو العودة إلى استئناف المسيرة الديمقراطية كبديل من النهج الثوري الذي كانت تطرحه الفئات القومية واليسارية، والذي هو أولاً يبدأ بقيام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وأيضاً التوافق على قيام جمعيات، جمعية العلوم السياسية، جمعية البحوث الاقتصادية، هناك توجه منذ تلك الفترة، لكن هناك إشكالية في المنطقة عندنا وفي المنطقة العربية، وقد يكون هناك ترابط بينهما.

السؤال هو، ما هي أسباب خمود الحركة الشعبية في فترة العقود الثلاثة، فيما عدا التيار الإسلامي؟ الحقيقة أنه، في عهود اليسار والتيار القومي، كان هناك حركة شعبية نشطة، الآن في فترة سيطرة التيار الإسلامي، نرى أن الحركة الشعبية خاملة إلى حد كبير في اتجاه الأهداف الوطنية.

---

(٢) انظر: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤).

وبالنسبة إلى ما يطرحه د. ناصر الصانع، الموضوع هو العلاقة والنظرة، أعتقد أن هذه إحدى إشكاليات الصراع، كل واحد يتآمر على الآخر، يلغي الآخر، إنه إحدى إشكالياتنا.

لقد أظهر د. ناصر الإخوان في الحركة الإسلامية كأنهم مساكين وحمائم ولا شك في أن هناك مناوشات وصراعاً وهجوماً من الطرفين. أنا أتذكر بعد تحرير الكويت، وبعد إعلان المنبر الديمقراطي كعمل علني، تبعه قيام الحركة الدستورية الإسلامية، أتذكر مع أحمد الديين ذهبنا لهم وهنأناهم من منطلق مبدأ أن نشوء تنظيمات سياسية شيء جيد، وهذا الشيء أيضاً من قبل المنبر الديمقراطي الذي أنتمي إليه. وقد حصل الأمر نفسه عندما نشأ التجمع الديمقراطي، باعتبار أن نشوء التنظيمات هو الأفضل، وهذا الذي نحتاج إليه، لأن إحدى المشكلات عندنا، بعد التوصل إلى تحقيق مكاسب معينة، وجود دستور وانتخابات، نجد المشكلة مستمرة كما هو حاصل في الكويت. مشكلة عدم الاستفادة من الحريات أو من الإطار الديمقراطي، فنحن لا نستغل هذه الوسائل، فهناك الصراع بين التيارات، والنزعة الفردية الاستقلالية، دون أي تفكير في الانخراط في تجمعات يمكن أن تحرك عجلة التقدم. لا يمكن لأفراد وحدهم في الكويت تحقيق الأهداف، فنحن كما هو الحال في المنطقة، لكن الكويت نموذج فيه نزعة للاستقلالية، وموضوع الانتخابات والكسب الانتخابي أيضاً يشجع على ذلك، هذه مشكلة، لا يمكن من دون فكر، من دون تنظيم وعمل جماعي، لا يمكن تحريك عملية التقدم.

الآن أعود إلى موقف الإسلاميين من الحريات، كان هناك في الفترة الأخيرة تناد بين المجموعات ـ نحن نستعمل تعابير لأنه لا توجد تعابير دقيقة أفضل، عندما نقول «إسلاميين»، لأنه لا يوجد تعبير أدق، حين نقول ليبراليين لأنه لا يوجد تعبير أدق... دعونا نَقُل التجمعات الإصلاحية أو الليبرالية أو الديمقراطية. في أحد الاجتماعات طرحت فكرة لماذا هناك شعور عند بعض الجماعات في الكويت الديمقراطية والإصلاحية، بأن يكون لها إطار تنظيمي تحالفي. وصار اللقاء وكُتبت ورقة وكذا، طبعاً المفروض أن المعايير تطبق على الجميع، لأنهم يستبشرون بهذا الشيء، لأنه عمل جماعي يسهل العلاقات، يسهل الحوار، يسهل الوصول إلى التحالف، يسهل الوصول إلى توافق عملي وفكري.

فيقول الكاتب: «منذ تحرير الكويت، والتجمعات الليبرالية الغربية واليسارية تسعى بكل ما أوتيت من قوة لتجميع صفوفها وتشكيل اتحاد يربطها ضد القوى الإسلامية التي سحبت منها البساط في جميع المجالس الشعبية، فالتقت فلول القوميين العرب الذين آلمهم سقوط المعسكر الشيوعي الاشتراكي، وابتعاد الناس عن الاشتراكية التي يؤمنون بها، مع فلول التجمع الوطني الناصري الذي انفصل عن القوميين العرب في السبعينيات، لكي يشكلوا المنبر الديمقراطي، وشعرت القوى الليبرالية واليسارية بأن نداءاتها المتكررة لوحدة الصف وتنسيق العمل قد باءت بالفشل، وأن التجمعات الإسلامية تكسب كل يوم موقعاً جديداً، وتبين لتلك القوى ضعف موقفها، ولا سيما في اللعب على وتر التناقضات بين أطراف السلطة».

هذا المنهج المعادي للقوى الأخرى في الصراع، الانطباع العام أن هذا هو خط الإسلاميين ضد الآخرين، حتى لا يقول ناصر الصانع نحن عملنا واعملوا كذا وكذا وكذا.

١٠ ـ عبد المحسن تقي مظفر

أعتقد **أولاً** أن ورقة د. علي الكواري تصلح كورقة منهاج للفكر الديمقراطي وتأصيله، وورقة عمل لتطوير الديمقراطية في هذه المنطقة.

وتحتاج الورقة، كما قال هو إلى المزيد من الإضافات والتعديلات والتحسينات فيها، ولكنها بوضعها الحالي تصلح كورقة بداية لورقة فكر ديمقراطي، وورقة منهاج عمل لتطوير الديمقراطية في هذه المنطقة. فله الشكر الجزيل على ذلك، وأرجو له التوفيق في إكمال هذه الرسالة السامية، وأتمنى أن نحصل على الكتاب الشامل لهذا الموضوع، ونحن في انتظار ذلك.

هناك ملاحظتان على ما جاء في هذه الورقة:

بالنسبة إلى الضغوط الأجنبية، وكونها عائقاً في تيسير الوضع الديمقراطي في هذه المنطقة، فأنا أيضاً كما قال أخي عبد الرحمن الحمود، عندي بعض الشكوك حول دقة هذه المعلومة. الكلام من الناحية النظرية يبدو سليماً بالتحليل النظري. المفروض أن المصالح الأجنبية لا يوافقها توفر نوع من الديمقراطية في هذه المنطقة، لأن هذا النوع من الديمقراطية يمكن أن يحدد مصالحها، لكن، هل هذا الكلام مسنود بواقع تاريخي عملي؟ أعتقد على الأقل في تجربة الكويت العكس هو الصحيح، نحن في مرحلة من المراحل بعد التحرير مباشرة، كنا نستند إلى ضغوط أجنبية لمصلحة الديمقراطية في

الكويت، وهذه حقيقة بشهادة كثيرين جداً من بينهم السيد رئيس الجلسة.

النقطة الثانية في قضية تداول السلطة، تداول السلطة هي مرحلة متقدمة جداً من مراحل الديمقراطية. إذا لم تكن قضية تداول السلطة متوفرة الآن في الأنظمة الديمقراطية الحالية، فيجب ألا يصيبنا هذا بالإحباط واليأس، لأن تداول السلطة يتطلب أصلاً وجود أحزاب، وأحزاب لها برامج وتأتي إلى البرلمان أو المجلس عن طريق طرح برامجها أمام الناس، ويتم اختيارها عن طريق هذه البرامج. واقع الحال هو وصول معظم الناس حتى لو كانوا منضمين إلى فئات أو تيارات حزبية أو مجموعات حزبية، عن طريق الانتقاء الشخصي، أو الاختيار على أساس شخصي وليس على أساس برنامج معلن نتفق معه أو نختلف معه بحيث عندما يطرح هذا الحزب برنامجه ويصل إلى نسبة عالية في البرلمان، يحق له أن يكون له دور أساسي في تشكيل السلطة التنفيذية.

النقطة الثالثة هي ملاحظة هامشية على الوضع في إيران، أعتقد أن الإشارة دائماً إلى إيران عن الوضع الديمقراطي أو التفاؤل بالوضع الإيراني، هو تفاؤل خادع، لأن الثورة في إيران قامت أصلاً من قبل مجموعات من كل الفئات الشعبية في إيران. بعد مرحلة وجيزة جداً من نجاح الثورة، استولت مجموعة واحدة متزمتة على زمام الأمور في هذه الدولة، وصار هناك صراع شديد جداً. في البداية عند وضع الدستور، كان هناك صراع على تسمية إيران، هل هي جمهورية إيران الديمقراطية، أم جمهورية إيران الإسلامية، وتغلب الجانب الإسلامي، وألغيت كلمة الديمقراطية من الدستور.

مع أن المفروض أن النظام قائم على الإسلام لا يميز بين الناس على أساس العنصر أو الجنس، هم وضعوا من بين شروط رئاسة الجمهورية أن يكون إيراني الأصل من الأب والأم، وهذا فيه تناقض بين الفكر الإسلامي النقي، اختيار قائد في دولة إسلامية، وبين التمزق العنصري أو الجنسي (العرقي)، فالإشارة إلى التجربة الإيرانية بتفاؤل شديد، أعتقد أنها إشارة مرفوضة من بدايتها، لأنه من البداية الجماعة التي استولت على السلطة ـ وهي ما تزال في السلطة إلى الآن ـ هي جماعة لا تؤمن بالديمقراطية إلا إذا كانت هذه الديمقراطية توصلها إلى السلطة كما هو الوضع الحالي.

١١ ـ عبد الوهاب الهارون

أثني على الإطراء الذي حصل عليه كاتب هذه الورقة القيمة، وبالفعل

أنا شخصياً استمتعت بقراءتها، لكن الحقيقة استوقفني ما استوقف الإخوان ممن سبقوني، حينما تكلم عن العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي، وحددها فقط في أربعة عوامل، وأعتقد أنها أكثر من ذلك بكثير. لكن لنأخذ فقط ما ذكره، بأن ضخامة مصالح الأسر الحاكمة، وتفاقم الخلل السكاني، وبالتالي الخلل الإنتاجي، وعدم التوافق على مفهوم الديمقراطية، وغياب العمل بها، وأيضاً ضخامة المصالح الأجنبية، وحددها (نفطية ـ تجارية ـ مالية) دون إعطاء أية مؤشرات أو أمثلة على هذه المصالح الأجنبية التي تقف عقبة في طريق التحولات الديمقراطية. لكن قد يكون هذا صحيحاً في مرحلة تاريخية واحدة، وهو ما قرأناه ونقرأه في التاريخ بأن من أسباب فشل المجلس سنة ١٩٣٨ هو تصديه لثلاثة أمور:

أولاً: أخلى جميع صلاحيات الأمير، وتقريباً همش الأمير بالكامل.

ثانياً: طلب إعادة النظر في عقود الامتيازات النفطية (وهنا تدخلت الشركات النفطية).

ثالثاً: الوقوف ضد الفساد في المجتمع وعلى الأخص في قضية شركة التحميل والتنزيل.

وكانت هذه الأسباب الثلاثة، فتضافرت القوى الأجنبية ممثلة بشركات النفط، وقوى الفساد الداخلية مع الأمير الذي فقد صلاحياته، وتعاونت كلها على إجهاض أول عملية ديمقراطية في الكويت، أو أول عمل مؤسسي مبني على دستور حقيقي سنة ١٩٣٨، لكن أن نأتي بهذه الدراسة الجيدة، ونضع هذا السبب من أسباب معوقات الديمقراطية، أعتقد أن هذا يحتاج إلى إعادة نظر، لأني أعتقد أن السبب الذي يعيق الديمقراطية أو يحد من التحول الديمقراطي، والذي أتمنى أن يكون موجوداً، ليس هذا النص، وهو نص الوجود الأجنبي أو على الأقل المصالح الأجنبية، لأن المصالح الأجنبية قد لا تكون هي السبب. الديمقراطية تمهد لها الاستقرار لمصالحها، الديمقراطية تُوجد المؤسسات القانونية، ووجود القضاء العادل، والفصل بين السلطات، وهذا كله، يساعد على استقرار العمل المالي والتجاري وحتى الامتيازات، إن كانت نفطية وغير ذلك.

لكن، أعتقد أن الذي يُفترض أن يوضع في هذه الورقة، هو قوى الفساد التي تقف فعلاً أمام هذا التحول، وما زلنا نعاني في الكويت هذه القوة، قوة قوية جداً لديها صحف يومية تكتب، وأقلام مستمرة على شكل أعمدة، صحفيون يكتبون لتقويض الديمقراطية، والعمل بكل ما يملكون

لتحريض السلطة ضد البرلمان بأي شكل من الأشكال، أعتقد هذه هي القوة الصعبة التي نواجهها والتي تحتاج إلى الوقوف بوجهها، وأعتقد أن أخانا الكريم د. علي يركز على هذا الجانب، وهذا جانب مهم جداً، لأننا نوثق تاريخياً وتحليلياً للتحولات الديمقراطية في المنطقة.

١٢ ـ عيسى الغانم

أحب أن أبدأ بتقرير المخابرات الأمريكية الذي أشار إليه د. عبد الخالق، وأريد أن أرجع إلى استنتاجاتهم النهائية في مستقبل المنطقة. إن واحداً من الأسباب الرئيسية، هو عدم وجود فرص حقيقية لتنمية الديمقراطية، وهذه أساساً واحدة من الفرضيات التي يفترضونها في هذه الاستنتاجات التي توصلوا إليها، وهذا طبعاً قد يكون صحيحاً، لكن في النهاية هو في يدنا كشعوب ويمكن تغييرها، إن هذه الفرضيات تتغير، هي في الأخير جهود تعتمد على أفراد، وعلى جماعات. في تقديري، تاريخياً وحتى اللحظات الراهنة، لمست اتجاهاً من قبلنا جميعاً، ومن قبل السلطات حالياً، إلى لوم الضحية الذي هو الشعب نفسه، وعندما نتكلم في موضوع توفر البيئة الاجتماعية على سبيل المثال، وأن الشعب بطبيعته قد لا يكون مهيأ، أو تاريخياً له ظروف لا تساعد على نشأة القيم الديمقراطية، هذه كلها أمور بحاجة إلى مراجعة، قد تكون هناك دراسات علمية تم الاستناد إليها، إلا أنني لم أتبين الاستنتاجات في الحقيقة.

لكن في تقديري، شعوبنا، تاريخياً وحتى الوقت الحاضر، لم تكن في يوم من الأيام متفقة، أو قبلت بهذا الوضع، يعني قبولها أو سكوتها في فترة من الفترات، المد والجزر الذي مرت فيه كان نتيجة للظروف المحيطة، وتطرق لها د. علي في الورقة أيضاً.

في تقديري من دون أن نرى العملية الأساسية في المجتمع، والهدف الأساسي الذي تتوجه إليه، يمكن أن تستمر الخطورة في المستقبل في موضوع الصراع حول هذا المكسب.

العملية الأساسية في مجتمعنا أن هناك فئة تحاول أن تستحوذ على المال العام، على الثروة، والحقيقة جميع العمليات الفرعية الأخرى (Sub Processes) تعمل أساساً للإبقاء على العملية الأساسية أو الهدف الأساسي. تكلم البعض عن أن الحكام بدأوا يفتحون قصة الحديث عن الديمقراطية، لكن هي واحدة

من محاولات الالتفاف على العملية الأصلية.

الأخ علي المناعي، تكلم عن موضوع التعليم، هذا جزء من لوم الضحية، أو الانسحاب من الخدمات العامة، انسحاب الحكومات من الخدمات العامة، قضية الخصخصة، أعتقد أن هناك شيئاً اسمه تشجيع القطاع الخاص، ليس عندهم نية لتشجيع القطاع الخاص، عندهم نية الانسحاب من دور الدولة الذي تبنوه على مدى السنوات الماضية، نتيجة الظروف الاقتصادية التي استجدت والموارد، إلى آخره... والآن بدأ طرح الموضوع، وأن هناك فشلاً في التعليم، أرسل عيالك إلى مدارس خاصة، وبدأ هجوم على الجامعات التي تخرجوا هم أيضاً فيها، يقولون إنها لم تعد تنفع.

الحقيقة، في تقديري أن هذه العمليات كلها التي يتحدثون فيها بما فيها أيضاً المحاولات التي يتكلمون فيها، توجد عندنا حريات عامة، ويوجد إعلام، كل هذه تخدم الهدف النهائي، وهو إطالة عمر هذه الفئة، نية استنزاف الثروة. فإن لم يكن هناك وعي بهذه العملية، يمكن أن نظل عشرين سنة ونجد أنفسنا في المكان نفسه، لكن تبقى العملية في الأخير مسؤولية فردية على الأشخاص، وينتظر منهم تضحيات في تنظيم أنفسهم وتنظيم الجهود مقابل التنظيم الآخر. إنهم منظمون في كل ما يقومون فيه بوعي، وهذا طرح في الورقة، ولكن في تقديري، يمكن أن تكون الأولوية للتنظيم على المستويات المحلية، وهذا هو التحدي على مستوى كل قطر خليجي.

شعوبنا عندها استعداد كبير، إذا وجهت التوجيه الصحيح، لكن كثيراً من الجهود تؤدي إلى تشويش فكر المواطن. يجب أن يكون لنا دور في هذا الموضوع وأن يكون دورنا إيجابياً. المخرج مخرج تقليدي، بمعنى ضرورة وجود تنظيمات موازية تخلق بيئة جديدة للتوازن بين السلطة والشعب، وألا تظل مجرد أمان وداخل الغرف.

١٣ ـ ناصر القعود

في الواقع ورقة د. علي ورقة قيمة بما فيها من طرح عملي للعمل نحو تأصيل وترسيخ المشاركة الشعبية في دول مجلس التعاون، والسعي لذلك الهدف وفق برنامج متدرج وعمل متأن وعدم القفز على الواقع، وذلك مهم في أي عملية جادة للإصلاح السياسي. ينبغي أن ننطلق من الواقع، ووفق منهج متدرج، ومن ثم تأتي أهمية تقييم الواقع وعدم التقليل من أهمية أي تطور تجاه المشاركة الشعبية.

وهنا أود أن أشير إلى نقطة كنت أود التعليق عليها هذا الصباح. فورقة د. عبد الحميد الأنصاري تعرضت بإيجاز إلى تجربة العربية السعودية في الشورى، مع أنها أول تجربة شورية في المنطقة، فمجلس الشورى الأول في المملكة تأسس عام (١٣٤٧هـ /١٩٢٥ ـ ١٩٢٦م)، وكان ذلك المجلس فاعلاً في بداية عمله، وله سُنت الأنظمة والتشريعات، كما أن تعديل نظام مجلس الشورى في عام ١٩٩٢ يعد نقلة نوعية تجاه مزيد من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

النقطة الثانية، تعرضت ورقة د. علي، للمشاركة الشعبية في كل دولة، وعلى مستوى دول المجلس مجتمعة، ونادى بإيجاد جمعيات خليجية للمهنيين على مستوى دول المجلس، وهنا أود أن أوضح أن جمعيات الاقتصاد في دول المجلس حاولت عمل ذلك، وجرت اتصالات من جمعيات الاقتصاديين في دول المجلس من أجل ذلك. وانتهى الأمر إلى مشاركة الاقتصاديين في كل دولة من دول المجلس في اللقاءات السنوية لكل جمعية.

وهناك محاولة في الأمانة العامة لمجلس التعاون لوضع مشروع نظام لجمعيات النفع العام في دول المجلس، بغية تسهيل إنشاء جمعيات خليجية للأكاديميين والمهنيين وزيادة التواصل بينهم، وتعميق التكامل بين دول المجلس.

١٤ ـ عبد الحميد الأنصاري

لا شك في أن الورقة جيدة واستمتعت بقراءتها، الملاحظة سبقني إليها الإخوة، لكن من باب التأكيد أتقدم ببعض النقاط.

فيما يتعلق بالمعوقات، ذكر د. علي بعض المعوقات وهي صحيحة، لكن في رأيي أن المعوقات أعمق من ذلك، قد تكون هذه مظاهر، ولكن هناك عوامل أكثر عمقاً من هذا.

مسألة مصالح الحكام، والمصالح الأجنبية، والخلل السكاني، وعدم التوافق على مفهوم للديمقراطية، هذه عوامل تحتمل النقاش والجدلية. مصالح الحكام يمكن أن ينازعك بعضهم في هذا. إن من مصلحة الحكام الاستقرار وثبات الكرسي، وإن الديمقراطية صمام أمان للحاكم قبل المحكوم، لكي يأمن الانقلابات والثورات، ويؤمن نفسه أكثر. في دول كثيرة، لماذا وقفت مصالح بعض الحكام عقبة؟ بنت نظمها الديمقراطية، طبعاً دائماً الحاكم يريد

مصلحته، لكن إلى أي مدى تكون مصالح الحكام هي عقبة؟ في لحظات تاريخية كانت مصالح الحكام إيجابية، كانت مع التوجه الديمقراطي، وساندت قرارات تقدمية معينة. هذا يحتاج نوعاً من التوثيق ونوعاً من المعالجة.

أما بالنسبة إلى المصالح الأجنبية، فالمصالح الأجنبية أيضاً عامل متغير، قد يكون في فترة من الفترات التاريخية، لكن قد تقتضي المصالح الأجنبية ـ كما هو في صور كثيرة الآن ـ تشجيع الاتجاه الديمقراطي في دول معينة.

المصالح الأجنبية، والقوى الكبرى في جميع الدول الأخرى لم تمنع دولاً كثيرة من بناء نظامها الديمقراطي. المصالح الأجنبية أيضاً يجب تحديد حجمها، يجب أن لا تكون بهذه الصورة. وهذا يذكرنا بالمقولة التي كانت سائدة في الستينيات والسبعينيات بأن المصالح الأجنبية ضد الوحدة العربية، ضد التجمع، ضد كذا. وثبت أيضاً أن ذلك ليس على إطلاقه، المصالح تقتضي أحياناً أن تؤيد التوحد، قضية المصالح هذه قضية أخرى.

أيضاً مسألة الخلل السكاني أو الإنتاجي، وما يتعلق بالاقتصاد الريعي، فهناك دول لا تشتكي من خلل سكاني، ولا اقتصاد ريعي، ومع ذلك ليس هناك أي مظهر من مظاهر الديمقراطية فيها. أريد عندما نأتي إلى المعوقات أن نتحدث بطريقة أكثر دقة وأكثر تعمقاً. المعوقات الحقيقية كثيرة، ولا أريد أن أستطرد في هذه، والإخوان قد ذكروا معوقات تتعلق بالتربية، ومعوقات تتعلق بالثقافة، ومعوقات في أمور عديدة. وكل ما أريد أن أقوله هو أننا وصلنا إلى أن أخشى أخي العربي أكثر مما أخشى الأجنبي.

الآن عندما يأتي هذا المثقف الذي ينادي بالديمقراطية ويناضل في سبيل الديمقراطية، وعندما يتبوأ مركزاً يصبح هو أشد عداء لزملائه من السلطان، بماذا نفسر ذلك ؟ أركز على العامل الداخلي أكثر من العامل الخارجي، نحن ربما بقايا باقية من الفكر القومي، وقد تربينا على تضخيم العامل الخارجي، مشاكلنا كلها من الخارج، أعتقد أن الكثيرين بدأوا يراجعون هذه المقولة، ويبدو أن العملية صعبة علينا، عندما تناولت المعوقات كانت هذه النظرة ما زالت هي المحورية.

أيضاً هناك مسألة الإمكانات، والتوجه العالمي لدعم الديمقراطية، وأشرت إليه إشارة جيدة. ينبغي أن نبتعد عن شبهة الاختراق الخارجي، حتى لا تستخدم من قبل رجال الترويج، القيم والمصالح والعقائد المتعارضة، وطبعاً

في التمويل والتأييد الخارجي، هناك هواجس وما زالت الهواجس ضد الآخر بارزة في هذا. هذا مركز ابن خلدون حين أغلقوه وحاكموا رئيسه، كان من أبرز الأشياء التي طرحوها أن هناك تمويلاً خارجياً، نحن نريد أن نكون على حذر أيضاً، لا نترك مجالاً ما دام بحثاً علمياً، أعتقد أن الشعب هو الذي سيحكم على هذه الجهة أو هذا المركز. نريد أيضاً أن نتخلص من النغمة الاتهامية والنغمة التآمرية التي كانت سائدة في فترة من الفترات.

أرجع إلى ما ذكره الأخ رسول، أيضاً عنده هواجس من فكرة المجلسين، وأنها ستكون في مصلحة الحكام. لماذ لا تكون في مصلحة الشعوب، ودول كثيرة وشعوب كثيرة عندها مجلسان، لماذا هذا الهاجس؟ لماذا دائماً نقدم الأسوأ أو السيئ؟ قد تكون هناك تجارب، لكن لماذا لا نأمل في الأفضل؟ هذا يذكرني بمنهج سد الذرائع عند الفقهاء، يهدمون حقاً ثابتاً لأنه قد يستغل، لا تعطى المرأة حقوقها لأنها قد تستغل، أعتقد أن هذا منهج ثبت عقمه. فكرة المجلسين مطبقة في كثير من الدول، لماذا لا ندرسها بسلبياتها وإيجابياتها، وليس بالضرورة أنها تكون فكرة لخدمة السلطان؟

تكرر الحديث أيضاً عن أن الديمقراطية مفهوم غربي والشورى مختلفة، الديمقراطية كنظام كشكل كمؤسسات كصياغة غربية، نعم، لكن كمفهوم كجوهر، إرث إنساني مشترك، فطرة إنسانية، الشورى ترادفها في هذا. حق الإنسان أن يقرر مصير بلده، الحق أن يكون له رأي، عندما قلت بضرورة أن يكون هناك توافق بين مفهوم الشورى والديمقراطية أقصد أن هذا الإرث الإنساني المشترك، النزعة الفطرية في الإنسان، أن يعبر عن رأيه وأن يكون له رأي في مصيره ومصير وطنه. لماذا لا تترسخ الديمقراطية على رغم التجارب؟ الحقيقة هذا السؤال يتردد كثيراً.

نحن نعرف أن في الإسلام تجربة للشورى، استغرقت حوالى ثلاثين سنة، ثم صار انقلاب وغابت الشورى ١٣٠٠ سنة أو أكثر، حتى إذا جئنا في العصر الحديث ـ ونتيجة الصدمة ـ نبحث عن موروثاتنا ونعيد إحياء مفهوم الشورى بالاستعانة بالأشكال الغربية. يبدو أن الديمقراطية لا تترسخ إلا بمرور عدة أجيال، لا يكفي ثلاثون سنة ولا . . .، لا بد من أن تبقى حتى تصمد ولا يعبث بها الحكام عند أي اختلاف. يبدو أنها بحاجة إلى فترة زمنية يتربى عليها الناس، لأن الضمان الأكبر في ألا يُعبث بالديمقراطية ولا تُلغى، هم الناس. ولكن يتربى الناس على الديمقراطية، لا بد من أن تكون

هناك فترة زمنية كافية لتربية جيل.

١٥ ـ يوسف الجاسم

لا أستطيع أن أتجاوز التقدير لهذا البحث القيم للدكتور علي الكواري.

أولاً: بالنسبة إلى البرنامج التليفزيوني الذي أشار إليه د. ناصر الصانع، بكل تقدير، فأنا حريص في هذا البرنامج وبرامجي الأخرى خلال سبع وعشرين سنة أن أمثل جميع الأطراف، وبخاصة التيار الديني لكي لا يقال إني منحاز. وأنا سعيد بأنه إذا كانت هناك نافذة إعلامية بيدي، وأنا مؤمن بالتعددية ومؤمن بإفساح المجال للرأي والرأي الآخر، أن أمثل جميع وجهات النظر، وأرجو أن تكون هذه نقطة تضاف إلى برنامجي وليس عليها.

ثانياً: أعتقد أنه لا بأس إن نقلنا الحالة الكويتية اليوم إلى هذا المنتدى الطيب بهذه الوجوه الطيبة، ولكن كمية وجرعة الاختلاف بيننا نحن الكويتيين، التي نقلناها مع إخواننا الأعزاء من دول الخليج، أعتقد قد تكون مستقبلاً نقطة تنفير. أعتقد أن أحد الإخوان تململ لأننا ننقل خلافاتنا التي نعايشها كل يوم بالكويت، ونضيع وقت الإخوان فيها، فما بالك بالساحة الشعبية الخليجية أو لدى الحكام الذين يقولون إن الفيروس الكويتي لا يصلنا، لكني أنظر إلى الحالة الكويتية بمنظور آخر، أقول إننا بالكويت، ولله الحمد، تجاوزنا مرحلة المطالبة بالديمقراطية، إلى مرحلة الاختلاف في ما بيننا، حول كيف نمارس الديمقراطية ؟ وكيف نختلف في ما بيننا كمجموعات سياسية على كيفية الممارسة، وهذه حالة جيدة. وفرصة أن أقول كمواطن كويتي سعيد جداً بأن تكون تجربة بلدي في الديمقراطية تجربة سلمية وفي غاية السلمية. أعتقد أنه لا يذكر أي واحد من الإخوان أنه من أول مجلس أمة سنة ١٩٦٢ وحتى الآن، لم تطلق رصاصة بين ناخب وناخب، أو مرشح ومرشح، على الرغم من تعمق الخلافات في الانتخابات من قبلية وطائفية وحتى فكرية، إلا أنها تعتبر خلافات سلمية، فنحن نمارس ترف وجود الديمقراطية التي نتمنى أن توجد في الساحات الخليجية، لكن ليس لدرجة أن ننفر الناس من طريقتنا.

البحث رائع وقيم ود. عبد الخالق عبد الله كأنه قرأ تفكيري في تعقيبه. هناك نقطة معينة كنت قاصداً إياها في التعليق، وهي قصة هل سوف ننتظر عشرين سنة أو خمساً وعشرين سنة لكي تطبق أفكار د. علي الكواري؟ ما أريد إضافته، أن هناك ظرفاً تاريخياً يجب على المثقفين وعلى هذا المنتدى وغيره

من المنتديات، أن تستثمره لمصلحة شعوب الخليج. الظرف التاريخي يقول بالتلاقي بين الأطراف كما قال د. عبد الخالق، حول الديمقراطية سواء لدى حكام الخليج أو غيرهم. الظرف التاريخي يقول إنه بعد تحرير الكويت وقبل تحرير الكويت حدثت في الولايات المتحدة تساؤلات، من ستحرر؟ هل ستحرر نظاماً وشعباً ديمقراطياً؟ أم تحرر نظاماً دكتاتورياً؟ حتى عودة مجلس الأمة بعد التحرير لم تكن بتقديري برغبة عارمة من نظام الحكم، إنما كان للضغط الدولي أيضاً أثر. والضغط الدولي له أثر أيضاً في إيجاد المجالس الشورية كما نعرف في باقي دول الخليج. يعني أنا اهتممت بالشأن العام. تخرجت في الجامعة من ثلاثين سنة ومهتم بالشأن العام منذ عشرين سنة، والمنتدى صار له عشرون سنة ـ للأمانة ـ وأنا قريب من كل إخواننا أعضاء المنتدى، ومشتغل بالشأن العام، إعلامياً وصحافياً وغيره، ما دريت عن المنتدى، إلى أن التقيت بهذه الوجوه الطيبة في أول اجتماع هذه المرة. يعني بالنسبة إلي وأنا مهتم شيء مجهول، أين دراساتهم؟ أين مخرجاتهم؟ د. علي الكواري وضع إصبعه فعلاً على ما نتمناه... فإذا كان منتدانا هذا منتدى صار له عشرون سنة يجتمع وينتهي بكتب جميلة، فسوف يتحول بعد عشرين سنة إلى منتدى حكماء، ستكون أعماركم سبعين سنة ولا تدرون كيف تخاطبون العالم. النقاط التي وضعها د. علي، وهي النقاط العملية للتفعيل، أعتقد أن هذه النقاط التي يجب أن نشتغل عليها الآن، ليس في كل مدار نجتمع لنتحدث في قضية معينة، هو اقترح منتدى الحوار، أنا أقترح «منتدى الديمقراطية»، ويكون منتدى متفرعاً يجتمع أربع أو خمس أو ست مرات أثناء السنة حول الديمقراطية، منتدى المرأة، منتدى التنمية الاقتصادية وغيرها... لكن نحن نتكلم عن الديمقراطية، كنت أتمنى على د. عبد العزيز السلطان مثلاً، أن أرى وراء هذا الصف شباباً أعمارهم ٢٠ سنة أو ١٨ سنة، كل واحد يتبنى شاباً من بلده عمره ٢٠ سنة أو ١٨ سنة، من الثانوية العامة فيسمعون فقط هذه الحوارات لزرعنا بذرة في الشارع. أتمنى أن يدعى من أبناء الأسرة الحاكمة فيسمعون هذه الحوارات. أبحاث المنتدى تطلع في موقع (WEB) على الإنترنت للمنتدى، الكل يقرأ ما يفكر فيه المنتدى وما يبحثه، يجب أن تكون عندنا آليات لاستغلال الظرف التاريخي، بحث الحكام، وحث الصحافة، وحث وسائل الإعلام، وحث المنظمات غير الحكومية في الساحة الخليجية للمطالبة بالمشاركة الشعبية والديمقراطية، لا نتركها لأمزجة الحكام، مع تقديري الكامل لهم، أنا قرأت تصريحاً، وجميعكم قرأتموه، مقابلة في

صحيفة **السياسة** لأحد قادة دول الخليج سنة ١٩٨٨، يقول إن هذه الديمقراطية شيء من الغرب ومرفوض ولا يمكن أن تبقى الدولة نفسها الآن، بعد وفاة الحاكم، تعمل لإيجاد دستور ومجلس منتخب، فإذا نحن تركناها للحكام وأمزجتهم فلن نصل إلى نتيجة، يجب أن نحثهم وفقاً للآليات التي طرحها د. علي.

١٦ ـ علي موسى

أعتقد أن أول نقطة مطلوبة لإنجاز مثل هذا المشروع المهم هي تأصيل فكري للمنهاج الديمقراطي في المنطقة، وعلى وجه التحديد تأكيد للجميع أنه ليس سعياً لتطبيق قسري لنموذج غربي يهدف إلى تغيير بنية المجتمع وقيمه ضد إرادة المجتمع.

إنه منهاج يمكن أن تتعايش في إطاره نماذج فكرية عدة، والعقبة التي يمكن أن تواجهنا هي محاولة نفي الآخر وإقصائه، كالقول إن الإسلاميين بالضرورة ضد الديمقراطية، وإن الليبراليين ليسوا مسلمين، وهذا نفي خطير جداً، ولا يمكن أن يصير هناك أي تطور أو نقلة ديمقراطية في إطار جو من هذا النوع.

سأضع مقياساً صغيراً لنرى إذا تقدمنا في خلال بضع سنين أو بضعة عقود، المفروض، مثلما هناك ديمقراطيون مسيحيون كحزب، يمكن أن نرى تنظيماً اسمه الديمقراطيون المسلمون أو المسلمون الديمقراطيون في أي مكان ليس فقط في المنطقة عندنا. تأكيداً بأن الديمقراطية يمكن أن تقوم على قيم، مثل المسيحية وربما اليهودية أو أي دين ثان، أعتقد أنه يمكن أن يقوم فكر ديمقراطي على القيم الإسلامية.

النقطة الثالثة، وهي رئيسية، قيلت بأكثر من شكل، هي توعية أصحاب المصلحة، وهم الشعب بأن المصلحة تقتضي وجود الديمقراطية باعتبارها حامية للاستقرار، وشرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المنطقة، وهذا ليس فقط من ناحية الدعاية، أو مجرد شعارات أو كنايات لكن ترجمة لمبادئ أساسية في الديمقراطية، أعتقد أننا كلنا متفقون عليها. وهي الحريات والمساواة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، وما إلى ذلك، وترجمتها إلى واقع يومي معاش من قبل الناس بالقدر الممكن تدريجياً. وكلنا اتفقنا على أن الديمقراطية لا تكتفي فقط بالشكل الانتخابي ووجود برلمانات منتخبة، وإن كان هذا شرطاً أساسياً، فيجب ألا تقتصر عليه.

أنا آسف من الإخوان الذي ينزعجون من تكرار التجربة الكويتية، لكن عندنا تجربة قطعت شوطاً، أنجزت وفيها مخاطر وفيها أخطاء. منها على سبيل المثال، بدأت مخاطر المال في إجهاض الديمقراطية، في استخدام المال في تكفير الناس بالنموذج أو المنهاج الديمقراطي، وهذا في كل النماذج فلا يجوز أن نلصقها فقط بالكويت، أو لأننا مجتمع في أول سلم التطور الحضاري. على سبيل المثال في أمريكا أحد أولويات العمل الوطني هو إصلاح تمويل الحملات الإنتخابية، بمعنى آخر تحديد دور المال في الحياة السياسية، فإن تأثيره معروف.

نحن في الكويت، كالعادة اكتفينا بالاستنكار، وكل واحد راح إلى بيته ومشى، بينما المال ما زال شغّالاً. علينا ألا ننكر أيضاً أنه كما أن هناك اعتداء صارخاً وفاضحاً على المال العام ونجحنا في إيقافه، أيضاً هناك تربّح وتكّسب وفساد سياسي من الموقع السياسي نفسه، حين يدفع الواحد مليوناً ليصل إلى مجلس الأمة، هل هذا عمل خير؟ أم يتوقع أن يأخذ مردوداً مثله وأكثر منه. هذا دليل واضح، يجب ألا يتردد الفكر في معرفة أن هناك، مثل أي نموذج بشري، من يحاول أن يستغله بعكس ما هو موجود، وطبعاً توسيع القاعدة الشعبية، سواء من أصحاب المصلحة أو المساهمين في العملية السياسية والديمقراطية، شرط أساسي، لأن هذا أيضاً يحمي الديمقراطية.

وكما قال الإخوان إن قلة عدد المساهمين تشجع الذين يرغبون في الاعتداء على هذه التجربة على الإقدام على ذلك.

هناك خطر آخر مررنا فيه من مدعي الديمقراطية، أو الذين يعتقدون أن الديمقراطية امتياز لهم فقط. وأن هذا احتكار وأن الآخرين ليسوا أكفاء ليمارسوا الديمقراطية، وأن الديمقراطية لهم فقط. أعتقد أن هذا أخطر شيء لأنه يخلق حالة عداء، عندما يحتكر أحد الديمقراطية لنفسه، ففي ذلك نفي للآخر، وهذا أيضاً يستغل في ضرب الديمقراطية. الديمقراطية مفروض أنها مبنية على حوار، على لقاء مع وجود حالات اختلاف أو تباين في وجهات النظر والفكر السياسي.

١٧ ـ عبد الجليل الغربللي

ورد على لسان د. علي أن الديمقراطية دون تداول السلطة تتحول إلى حرية وليس ديمقراطية، وأضيف إلى ذلك أن تداول السلطة للأحزاب

السياسية دون برامج هو عبث. فتداول السلطة له شروط، فإن لم تتوفر تلك الشروط فلا جدوى من ذلك التداول. ونقصد بالشروط توفر رؤية واضحة لمعالجة الصعوبات والقضايا الملحة للمجتمعات العربية، وعليه فلا يتوفر للأحزاب الموجودة على الساحة العربية شروط موضوعية تؤهلها لتداول السلطة، لأنها أحزاب قائمة إما على أيديولوجيات وشعارات أو على مبادئ عامة دون مضمون حقيقي، ولا تمتلك تلك الأحزاب رؤية واضحة في التصدي للقضايا الحرجة في مجتمعاتها.

لذلك هناك حاجة لتأطير شروط تداول السلطة للأحزاب السياسية، ولا يكفي أن نقول أن تملك تلك الأحزاب البرامج فحسب، ولكن نمضي لنعرف ونقف طويلاً أمام هذه البرامج فنقول: البرامج هي فرز علمي للسياسات التنموية وخياراتها... وهي كذلك تعمل على الغوص إلى جذور المشكلات والقضايا البنيوية في المجتمع، وتعمل على وضع تصور واضح لكيفية مواجهتها ومعالجة تلك المشكلات بشكل تدريجي ومرحلي، والغوص إلى جذور القضايا، وأن لا تقتصر على جانب من دون الآخر، ويكفي أن نقول إن النظرة الشمولية تهدف لسحب فئات المجتمع وطبقاته وأعراقه وطوائفه لمجرى نهر التنمية، حيث تضمن آلية عمل تلك الأحزاب السياسية مجتمعة، على القضاء على التشرذم والفئوية البغيضة والتعصب الطائفي أو القبلي أو الديني، وتتوحد جهودها في ترجمة أهدافها إلى واقع على الأرض.

لذلك، تسعى برامج الأحزاب السياسية في عملها لتوفير مساحة واسعة من الحرية لتتمكن من بلورة الحلول لمشكلات المجتمع البنيوية، تسمح لنشطاء سياسيين بصياغة البرامج الفنية، وتبني الإجراءات العادلة والمناسبة، بحيث تعكس البرامج الكيفية التي معها يمكن معالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية بشكل موضوعي وعملي، لا أن تقفز فوق تلك المشكلات، أو أن تلتف حولها وتتجاهلها وتتبنى المواقف المدغدغة لمشاعر الجماهير، دون أي مضمون علمي وواقعي وعملي لتلك المواقف. ويسمح لهؤلاء السياسيين، بتكوين وتأسيس أحزاب يجمعها تحقيق أهداف البرامج، وتتباين تلك البرامج (فكل برنامج يتبنى سياسة مالية أو نقدية مختلفة عن البرنامج الآخر على سبيل المثال) ويترك للناس الحرية في الانضمام إلى هذا الحزب أو ذاك تبعاً لرؤيتهم في ترجيح هذا البرنامج أو ذاك، وعليه فالحزب السياسي سيتمكن من اجتذاب أعضائه بخلفيات متباينة (إسلامية أو علمانية أو ليبرالية) ولكن هذه الخلفيات لن تكون لها انعكاسات سلبية لتباين الانتماءات، وحرية كل فرد في

الاعتقاد، لأن الجميع ستتوحد جهودهم في تحقيق أهداف الحزب وبرنامجه. وتتطلب هذه الرؤية أن تسن التشريعات المناسبة للمزيد من الشفافية في عرض الحقائق، بحيث تتمكن تلك الأحزاب من أن تستقي المعلومات من مصدرها ولا يحجر عليها في الوصول إلى أي معلومة يمكن أن تفيد تلك الأحزاب في صياغة برامجها، تستقيها من مراكز ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية. وكلما كانت السياسات مبنية على حقائق وأرقام وتحليل موضوعي وتشخيص علمي للمشكلة أمكن لتلك الأحزاب وعلى أساس من تلك البرامج اجتذاب قواعدها الشعبية من كافة الفئات والطوائف دون تمييز. وستكون قناعة فئات الشعب بهذا البرنامج أو ذاك هي المحك الرئيسي في وصول هذا الحزب أو ذاك إلى سدة الحكم، لا الشعارات والمواقف الأيديولوجية أياً كان مصدرها. إن من شأن هذه الديمقراطية المستهدفة التي نحلم بها والتي لا وجود حقيقياً لها على الساحة العربية من أقصاها إلى أدناها، ما هي إلا حلم لجيلنا من أحلام اليقظة، لا بأس من إخراجه على السطح كأمل من الآمال التي يمكن للجيل القادم أن يحققه، نقول إنها ستتمكن من ترجمة الديمقراطية إلى واقع جديد، وتسمح بأن يكون لتداول السلطة بين الأحزاب معنى حقيقي ويكون تكريساً واقعياً لمقولة الحل في الديمقراطية.

وهناك نتيجتان لهذا التأطير الموضوعي للديمقراطية وتداول السلطة:

الأولى: أن قواعد اللعبة كما شرحتها لن تجعل هناك مكاناً لأي صاحب ايديولوجية لأن يصل إلى سدة الحكم نتيجة للشعارات التي يرفعها، لأن الناس ستلتف حول البرنامج العلمي والموضوعي لتحل مشاكلها، ونكون بذلك نخطو خطوات متقدمة لتصفية الساحة من الآثار السلبية ومن سياسة نفي الآخرين. وستختفي شعارات التيارين العلماني والإسلامي، لأن تلك الشعارات والمصادمات لن «توكل خبز» وستضطر التجمعات السياسية إلى مخاطبة وحل مشكلات المجتمع، ولن تكون هناك مساحة للتكفير والتكفير المضاد كما هو الوضع البائس الحالي، وخصوصاً أن الأحزاب السياسية ستضم مختلف الفئات، ولكنها لن تكون حاكمة لعمل الحزب وتطلعاته، أي أن الخلفية الإسلامية أو الليبرالية لن تكون مرجعية في عمل الحزب، لأن عمل الحزب يحكمه البرنامج، وهذا البرنامج هو وسيلته الوحيدة في الوصول إلى السلطة.

الثانية: نتيجة لحجم العمل والمسؤوليات الملقاة على الأحزاب، لن

تتحمل الساحة السياسية أكثر من حزبين أو ثلاثة على الأكثر، لكي تتمكن الأحزاب من الاعتماد على أعضائها التقنيين والمهنيين في معالجة أوضاع المجتمع الرئيسية، فالبرنامج وخطة الحزب سيشارك في إعدادهما جيش من هؤلاء كل في تخصصه، لكي تتكامل سياسات الحزب عندما يصل إلى سدة الحكم، وتتولد قناعة لدى الناخب بأن هذا الحزب أصلح للبلد من ذاك.

لذلك فإن العمل السياسي سيتحول إلى جهد حقيقي وصادق في معالجة مشكلات المجتمع وقضاياه الرئيسية، ولن يكون ترفاً محضاً لكل من هب ودب يعمل على تكوين حزب يخوض فيه الانتخابات، وعندما يصل يقع في حيص بيص، ولا يعرف رأسه من رجليه، فينساق وراء الجهاز البيروقراطي. فبدلاً من أن يحكم هذا الجهاز ويقود الناس، ينقاد وراء أمراض المجتمع وتكون ممارساته ردود أفعال، بدلاً من أخذ المبادرة في القيادة سواء لقوى الشعب أو الجهاز البيروقراطي.

١٨ ـ عبد الملك الحمر

هناك بعض التساؤلات بقصد بناء بعض التوجهات لتداولاتنا صباح اليوم ومساء اليوم. وأبدأ **النقطة الأولى** بسؤال عن د. علي الكواري الذي حظي بكثير من المديح، وهو يستحق، هل هو سلفي أم تحرري أم مستقل أم محايد؟ لهذا أهميته، لأن المدح أجمعت عليه الغالبية، فما هو التوجه في أعضاء هذا المنتدى والمشاركين في هذه الندوة؟

النقطة الثانية، هيكلية الديمقراطية التي ننشدها، ومجملها في شرائح خمس، وأبتدئ بأن هذه الشرائح الخمس قد ترد على تساؤل سأله د. عبد الجليل الغربللي اليوم: لماذا تعثرت الديمقراطية في دول الخليج؟ لأن بين هذه الشرائح الخمس تنافراً أو عدم اتصال وتواصل، وعدم وجود نظرة شمولية. هذه الشرائح الخمس من دون ترتيب هي:

الشريحة الأولى: الرأي العام وهو كما تعلمون يتأثر بعوامل داخلية وأخرى خارجية. وخلال العقدين الماضيين كانت هناك مؤثرات، فقد غلبت المؤثرات الخارجية ـ سواء كانت عسكرية أو صناعية، أو تقنية ـ على المؤثرات الداخلية، أو كذلك الخلخلة السكانية، ووجود العناصر البشرية الأجنبية التي تكاد تحكم منطقة الخليج، هذا الرأي العام لم نبحث في دوره في هيكلية الديمقراطية. وكما تعلمون اليوم نعيش في عصر فيه إعلام بلا حدود، وتنفق

على هذا الإعلام عشرات المليارات من الدولارات لاستثمارها لاحتواء هذا الرأي العام الذي لم يعد رأياً محلياً، هل تريد لهذا الرأي العام أن يكون ديمقراطياً أم لا؟

الشريحة الثانية: أشرنا غير مرة إلى مسألة الشعب ومسألة كيف نحسن البنية الاجتماعية. ولعلنا من خلال هذه البنية الاجتماعية نسمع صوت الأمة، بمعنى آخر... نفتح كل أقنية الحوار بين فئات الشعب، ولعلي أشير إشارة خفيفة إلى أهمية دور المنتدى في أن يسمع الشعب ـ وفيه الخير الكثير ـ صوته.

فمثلاً ما هو دورنا في المنتدى في محاربة الطائفية؟ كثيراً ما نجد في هذا الملتقى والملتقيات السابقة من يذكرون البحرين كنموذج للتصارع أو الصراع الطائفي، وأنا حسب علمي أن هناك صراعات طائفية خبيثة تمتد إلى خارج البحرين، لكن لكي نحصل على صوت الأمة نظيفاً، ماذا عملنا لمحاربة الطائفية؟ نشكو كما اشتكى بعضنا صباح اليوم ومنهم جاسم السعدون من إشكالية إدارة التنمية.

ماذا عملنا لمحاربة الفساد بين طبقات الشعب المختلفة وتوعية الطبقات المختلفة عن إشكالية الفساد المحلي والدولي؟ وكذا ينطبق الأمر مرة أخرى على مجال اختلال التركيبة السكانية، وانعدام الرؤية العقلانية الواقعية للمواطنين الخليجيين.

الشريحة الثالثة: وهي ذات قوى متصاعدة وذات فاعلية في الانتخابات الدولية، أمريكا أو غيرها، هم رجال الأعمال أو التجار الذي نعرفهم في دول الخليج، ولهم ثقلهم الاقتصادي الذين بدأ يفوق منذ منتصف الثمانينيات ثقل الحكومات المحلية. وقد أشار الأخ علي ومن قبله إلى قوة رأس المال، وتأثير رأس المال في القرارات السياسية الديمقراطية، وهل وقعنا في شيء من التوازن مع رجال الأعمال؟ فأنتم تعلمون أن التوجه في اقتصادات السوق الحر وهو ما نسميه الرأسمالية الجديدة، هو التقليص ـ عن طريق الخصخصة ـ لدور الحكام أو السلطات القانونية، ومضاعفة سلطات رجال الأعمال، حتى يبدو أن الحكم سيؤول إليهم، أي حكم رجال الأعمال.

الشريحة الرابعة: هي موضوع المفكرين، وهناك في ورقة د. عبد المالك التميمي إشارة إلى عدد من التيارات الفكرية، وأعتقد أن للعلماء ـ أياً كان التفسير لذلك ـ وللمفكرين بخاصة، دوراً كبيراً في استخدام ضغوط تيارات

فكرية تصب في الديمقراطية المنشودة، هنا هي القاعدة العلمية العلمانية، ما هو دور المنتدى في تعزيز دور المفكرين في القرار السياسي؟

الشريحة الخامسة: هي موضوع الحكام وهو ما ورد في ورقة وبحث د. علي الكواري.

هذه الشرائح الخمس، أعتقد أنها تحتاج إلى مزيد من البحث والتكامل فيما بينها، ونحن نتوجه إلى بناء الديمقراطية، أو ما يسمى التربية الديمقراطية، أو البنية الاجتماعية بصورة عامة.

النقطة الثالثة، عن المعوقات التي أسميها (العفية) للديمقراطية، وبالإضافة إلى ما أشار إليه د. علي الكواري، هناك نوع من المعوقات العفية، هي إشكالية غلبت الشخصانية حتى في اجتماعات المنتدى، وكذلك تركيزنا التفكيري أو الفكري على الفطرية. وفي رأيي الشخصي، ما لم نتغلب على الشخصانية ونتجاوز الفطرية، فستبقى هذه المعوقات العفية حجر عثرة أمام مسيرتنا الديمقراطية. النقطة الأخيرة، كنا بين كفتين منذ عهد ليس بالقريب بين البدوقراطية وبين الديمقراطية الغربية، وأشرنا إلى ما أشرنا إليه، ولم يكتمل في هذا المفهوم طرح ديمقراطية الشورى، والبعض ينظر إليها نظرة شبه حقيقية، وكما أراها، الديمقراطية مجموعة نظم مؤسسات وآليات متجددة هي الثوابت. وأشكر السيد الرئيس على صبره على ذلك وأقول: كم ديمقراطياً منا في هذا المنتدى؟

الملحق رقم (٢)
مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين[*]

علي خليفة الكواري

دخلت البحرين منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ حقبة جديدة، وأخذ أميرها منعطفاً آمناً باتجاه الديمقراطية. وقد عبر الميثاق الوطني عن توجهات سموه وبرنامجه السياسي[١]. كما حسمت نتيجة التصويت على الميثاق قبل طرحه للاستفتاء. وكان ذلك إثر لقاء الأمير مع عدد من وجوه المعارضة البحرينية بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، بعد أن صرح عبد الوهاب حسين ـ على أثر الاجتماع ـ بأن أمير البحرين أكد للاجتماع أن «المهمات التشريعية ستكون للمجلس المنتخب فيما سيكون المجلس المعين للمشورة والرأي»، وأن سموه قد أكد أيضاً أن «دستور العام ١٩٧٣ لن يمس» «والتغيير سيكون بموجب الآليات الواردة فيه»[٢].

وكان هذا التأكيد وما سبقه وتلاه من عودة المبعدين وإطلاق سراح المسجونين هو ما تتطلع إليه الحركة الأهلية المطالبة بعودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣[٣]، والذي عطلت بعض مواده منذ عام ١٩٧٥. وبذلك

(*) في الأصل ورقة أعدت لندوة حوار حول «رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون» التي عقدت في البحرين بدعوة من نادي العروبة بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠١.

(١) البحرين، اللجنة الوطنية العليا لإعداد ميثاق العمل الوطني، «ميثاق العمل الوطني،» **الأيام** (المنامة) (٢٠٠١).

(٢) **الراية** (الدوحة)، ١٣/٢/٢٠٠١، ص ١٥.

(٣) **الدساتير في العالم العربي: نصوص وتعديلات، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧**، إعداد وتحقيق يوسف قزما خوري (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٩٧ ـ ١٠٦.

تم التوافق بين أهل البحرين أميراً وحكومة وشعباً وفق ميثاق الشرف هذا على تجديد البيعة، وطي صفحة الماضي، والعودة إلى ما سبق أن تعاقدوا عليه من دستور وضعته جمعية تأسيسية منتخبة، وأقره سمو أمير البحرين ـ آنذاك ـ وعملت بموجبه حكومتها.

وفي ضوء هذه القراءة ومن منطلق الحب للبحرين وأهله جميعاً، أطرح للمناقشة مداخل استراتيجية متاحة لأهل البحرين حتى يتم الانتقال إلى الديمقراطية وتتحقق ممارستها على أرض الواقع خلال مرحلة انتقالية تغطي عقداً من الزمن إلى عام ٢٠١٠.

إن أهل البحرين مهيأون حضارياً وموضوعياً ونفسياً ومصلحياً لبدء عملية تحول ديمقراطي رائدة في المنطقة، إذا تم التعاون على المستويين الرسمي والأهلي من ناحية، والتعاون الأهلي من ناحية أخرى، على تحري المداخل الاستراتيجية والعمل المشترك من أجل تحقيقها. وهذه المداخل يمكن إجمالها في التالي:

أولاً: تعديل الدستور وفقاً لأحكامه، **ثانياً**: تجسيد الحركة الديمقراطية في تجمع دستوري، **ثالثاً**: تكريس الاندماج الوطني في تنظيمات المجتمع المدني، **رابعاً**: تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية، **خامساً**: تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها.

أولاً: تعديل الدستور وفقاً لأحكامه

في تقديري المتواضع أن أول المداخل الاستراتيجية لتكريس مبادرة سمو أمير البحرين هذه وإضافتها إلى مبادرة عبد الله سالم الرائدة في المنطقة[٤]، يتمثل في إجراء التعديلات الدستورية وفق المادة رقم (١٠٤) من الدستور. لقد توافق أهل البحرين في ميثاق العمل الوطني على إجراء تعديلين دستوريين. **أولهما**: «تعديل التسمية الرسمية لدولة البحرين بناء على الطريقة التي يقرها سمو الأمير وشعبه». **وثانيهما**: «استحداث نظام المجلسين، بحيث يكون الأول منتخباً (...)» «يتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تطلبه الشورى من علم»، كما جاء في الميثاق[٥]. وهذان التعديلان ليس ثمة

---

(٤) أحمد علي الديين، **ولادة دستور الكويت** (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٩)، ص ٦.

(٥) البحرين، اللجنة الوطنية العليا لإعداد ميثاق العمل الوطني، «ميثاق العمل الوطني،» ص ٣٠.

خلاف عليهما من حيث المبدأ بين أهل البحرين، ومن السهل والمناسب إجراؤهما وفق المادة رقم (١٠٤) من الدستور بعد عودة العمل بالدستور، وانتخاب المجلس التشريعي. وفي هذا الإجراء تأسيس سليم للديمقراطية باعتبارها تعاقداً مجتمعياً متجدداً، وتكريساً للشرعية الدستورية التعاقدية التي يمثلها دستور البحرين لعام ١٩٧٣.

كما أن تعديل الدستور وفق آليات الدستور، فيه ضمان منطقي لضرورة التوافق في المستقبل بين المجلس التشريعي المنتخب وسمو الأمير على أي تعديل دستوري، لأن تعديل الدستور من خارج الأحكام الدستورية يفتح مجال الطعن الدستوري ويضر باستقرار الممارسة الديمقراطية وتطويرها في المستقبل.

وحسب تقديري المتواضع، هناك أيضاً حكمة ديمقراطية في هذين التعديلين، إذا تم اجراؤهما وفقاً للمادة رقم (١٠٤) من الدستور. فإذا كان المجلس الاستشاري سوف يتكون من أهل الرأي وأصحاب الاختصاص ومن أصحاب المكانة الاجتماعية ورموز المجتمع المدني وأصحاب الدور الوطني المتميز، فإنه قد يفتح المجال للتداول المتأني للخيارات الوطنية إذا أحسن طرح تلك الخيارات على المجلس الاستشاري لسماع مختلف الآراء والاجتهادات ومواصلة مناقشتها أيضاً في الصحافة والمنتديات والجمعيات المهنية المختصة قبل أن تطرح تلك الخيارات على التصويت في المجلس التشريعي المنتخب أو يتخذ فيها قرار حكومي ملزم. ففكرة توسيع دائرة الحوار وأخذ المشورة والاستماع إلى آراء أصحاب الخبرة وأصحاب الحكمة، تمثل انتقالاً مرغوباً يتحقق بموجبه الوصول إلى مرحلة الديمقراطية التداولية[٦] القائمة على توضيح وجهات النظر قبل التصويت على الخيارات الوطنية والقرارات العامة. هذا بالطبع إلى جانب الديمقراطية الإجرائية التي تتمثل في التصويت الذي هو شرط لازم في الديمقراطية ولكنه ليس شرطاً كافياً لسلامة الممارسة الديمقراطية. فالشفافية والوضوح وسماع الآراء وأخذ مختلف المصالح في الاعتبار هي السبيل إلى ضبط سلطة التشريع والتنفيذ برأي عام تتم بلورته من خلال الحوار الهادئ المتأني وتتضح بموجبه المصلحة التي هي أولى بالرعاية من وجهة نظر الملزمين بالقرارات والخيارات التي تتخذها السلطة التنفيذية أو التشريعية المنتخبة. وهذا

(٦) Amy Gutmann and Dennis Thompson, *Democracy and Disagreement* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1996), pp. 199-229.

حسب تقديري مما يمكن لمبدأ الشورى أن يضيفه لتقويم الممارسة الديمقراطية والارتقاء بها.

ولعل ضعف التداول المتأني وانعدام الحوار حول الخيارات الوطنية في تجارب الانفتاح السياسي العربية هو الأمر الذي يحول دون ارتقاء تلك التجارب إلى مرتبة الممارسة الديمقراطية الحقة حيث تقتصر تلك التجارب على شكل الديمقراطية من دون مضمونها لكثرة ما تستخدم التعديلات الدستورية وتسن القوانين المستعجلة وفق ما تمليه رغبة السلطة الحاكمة في احتكار الحكم وضمان عدم تداول السلطة وعدم السماح للممارسة أن ترتقي إلى مرتبة الديمقراطية، باعتبار الديمقراطية مشاركة سياسية فعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات من قبل الملزمين بها[7].

وكذلك فإن تعديل مسمى الدولة من دولة البحرين إلى مملكة[*] البحرين كما يتوقع المراقبون، وتعديل مسمى الأمير إلى ملك قد يكون فيهما مضمون ديمقراطي إلى جانب أنهما إجراء مقبول وليس هناك من يعترض عليهما. والمضمون الديمقراطي لهذا التعديل يتمثل في تكريس فكرة الملكية الدستورية التي تملك ولا تحكم. وهذا قد يساعد على تجنب العرف الذي أخذت به الممارسة السياسية الكويتية، على الرغم من اختلاف ذلك مع روح دستور الكويت لعام ١٩٦٢[8] والمادة رقم (٥٦) التي تنص على أن «يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية». ولقد أدى هذا التساهل مع روح الدستور ونصه إلى نشوء عرف أدخل الكويت في مصيدة المجاملات والاعتبارات الشخصية، الأمر الذي أدى إلى استمرار تولي ولي العهد منصب رئيس الوزراء، ولم يتغير شخصه منذ حوالى ربع قرن من الزمان بصرف النظر عن أداء الوزارة. وقد أصبح ذلك العرف مصدر أزمة ليس بين مجلس الأمة والحكومة فقط، بل داخل الأسرة الحاكمة والنخب الكويتية الأخرى أيضاً.

ولعل تكريس المضمون الديمقراطي للملكية الدستورية في البحرين يحميها من نشوء عرف يحول دون تداول السلطة التنفيذية التي تمثلها الوزارة،

(٧) علي خليفة الكواري، «رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ٧ ـ ٣٣.

(*) تم إعلان الملكية في البحرين بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (المحرر).

(٨) الدين، **ولادة دستور الكويت**، ص ١٧ ـ ١٩ و٣٠ ـ ٣١.

كما يحول دون استمرار التمييز بين وزارات السيادة وغيرها من الوزارات واحتكار الأولى لأفراد الأسر الحاكمة كما هو الأمر الآن في دول المنطقة. إن تكريس مفهوم الملكية الدستورية في البحرين قد يفتح الآفاق إلى الاقتداء - من حيث الشكل فقط وليس المضمون - بالتجربة الملكية في الأردن والمغرب حيث لا يوجد احتكار من حيث المبدأ لرئاسة الوزراء أو وزارات السيادة. وإذا علمنا أن الأمير في البحرين - كما هو في الكويت - رأس السلطة التنفيذية التي يتولاها مع مجلس الوزراء وفقاً لنص المادة رقم (٣٢ فقرة «ب») من الدستور، فإن تداول السلطة على مستوى رئيس الوزراء والوزراء بعامة لا يخل بالتوافق الذي عبر عنه دستور البحرين - وكذلك الكويت - عندما تم إقرار الدستورين وتم الانتقال إلى الديمقراطية.

ثانياً: تجسيد الحركة الديمقراطية في تجمع دستوري

شهدت البحرين، عبر عقد التسعينيات الأخير، حركة ديمقراطية عبرت عنها العرائض الداعية إلى عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣ وما ارتبط بها من نشاطات داخل البحرين وخارجها[٩]. وقد توافق الداعون إلى عودة الديمقراطية عبر تياراتهم الفكرية وانتماءاتهم العقائدية وطوائفهم من سنة وشيعة، على عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣. وهي الدعوة التي استجاب لها سمو أمير البحرين وكرسها بميثاق العمل الوطني.

واليوم فإن على تلك الحركة الديمقراطية أن تؤطر نفسها وأن تعمل على تفعيل مطالبها من خلال إنشاء تجمع دستوري، غرضه تفعيل الدستور ووضع مبادئه وأحكامه موضع التطبيق، من خلال التوعية السياسية وتنمية رأي عام مستنير يرتكز على مجتمع مدني فاعل، ومن خلال العمل البرلماني الموحد الذي يتيح لهذا التجمع فرص التشريع والمساءلة والرقابة على أداء السلطة التنفيذية والمال العام. بل إن إنشاء هذا التجمع الدستوري بين أطراف الحركة الديمقراطية هو اليوم ضرورة لدرء الأخطار التي بدأت تظهر على المستوى الأهلي. ويذكر منصور الجمري ثلاثة أخطار على المستوى الأهلي أصبحت تهدد وحدة الحركة الديمقراطية في البحرين. **أولها**: ظهور جماعات واتجاهات كانت غائبة في فترة التسعينيات. **ثانيها**: تفرق المجتمع على أساس طائفي أو إثني

---

(٩) أحمد الشملان [وآخرون]، الحركة الدستورية: نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية (البحرين: دار الوحدة الوطنية، ١٩٩٧).

أو حزبي. **وثالثها**: ظهور التعاضديات وأصحاب المصلحة والواسطة بدلاً من نمو مجتمع مدني يقوم على أسس وطنية.

ومن هنا فإن الحركة الديمقراطية عليها أن تتوحد في تجمع دستوري حتى يتم إرساء نظام الحكم الديمقراطي على الأقل. وفي تقديري أن الدعوة إلى هذا التجمع الدستوري يمكن أن تبدأ من خلال لجنة تحضيرية تضم الثلاثمائة شخصية التي وقعت على العريضة الأولى عام ١٩٩٢[١٠]، ربما إضافة إلى شخصيات العريضة النسائية لعام ١٩٩٥ التي وقعت عليها ٣٢٣ شخصية نسائية بحرينية[١١]. كما يمكن أن يضاف إلى الهيئة التأسيسية لهذا التجمع شخصيات بحرينية أخرى إضافة إلى الذين نشطوا في إطار الحركة الدستورية في الداخل والخارج طوال العقد الأخير. أما عضوية هذا التجمع فإنها يجب أن تكون مفتوحة لكل البحرينيين الذين يلتزمون بتفعيل الدستور ووضع مبادئه موضع التنفيذ. ويمكن أن يشكل الموقعون على العريضة الشعبية البالغون خمسة وعشرين ألفاً نواة العضوية، على أن ينضم إليهم كل حائز لشرط العضوية على قاعدة المواطنة دون تمييز.

وغني عن القول أن نجاح هذا التجمع الدستوري بتحقيق أغراضه وأداء المهام المرحلية الملقاة على عاتقه يتطلب أن يكون ديمقراطي الإدارة، وتكون العلاقات ديمقراطية أيضاً بين أطرافه وبينهم وفيما بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي يسمح بنموه وباستقرار وببروز تيارات داخلية فيه ـ ربما أعضاء في جماعات وجمعيات قائمة ـ باعتبار ذلك التجمع صورة مصغرة للمجتمع السياسي الديمقراطي الذي تربط أطرافه ـ أفراداً وجماعات ـ قواسم مشتركة دون أن تلغي التنافس المشروع للمصالح وتنوع الاتجاهات واختلاف الآراء الذي لا يفسد للتوافق قضية. فهو تجمع أقرب إلى الحركة أو الجبهة والتحالف السياسي في النظم الديمقراطية في مواجهة أحزاب وتكتلات أخرى لا تشارك أطرافه قواسمهم المشتركة ولا تعمل مثلهم مرحلياً لتحقيق الأهداف نفسها.

لقد علمتنا التجارب والإحباطات أن الانتقال إلى الشرعية وفق دستور ديمقراطي شرط لازم لعملية التحول الديمقراطي، ولكنه شرط غير كاف لاستقرار الديمقراطية وبدء عملية التحول الديمقراطي الشاقة والمستمرة والتي

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٣٨.

تتطلب استمرار وجود إرادة سياسية ونمو رأي عام مستنير ومجتمع مدني فاعل باتجاه تحويل الديمقراطية من مجرد توافق سياسي إجرائي إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي تخضع ممارستهما إلى عملية الضبط الاجتماعي كما هي اليوم في المجتمعات الديمقراطية.

وقد فشل مجرد الانتقال إلى الحياة الدستورية في كثير من التجارب بصورة عامة، وفي التجارب العربية على وجه الخصوص، نتيجة التمزق الذي يصيب الحركة الديمقراطية بمجرد الانتقال. ونتيجة اعتقاد كل حزب أو حركة أو تيار أو شخصية أن الديمقراطية قد تحققت وآن أوان قطاف ثمارها. فيتحول حلفاء الأمس إلى أعداء منغمسين في التنافس غير الشريف على المواقع والمناصب والمكاسب قبل أن يحين أوانها، فتذهب ريحهم ويضعف الطلب الديمقراطي الفعال الذي وضعوه كحركة على السلطة عندما كانوا متحالفين في حركة ديمقراطية ذات مطالب دستورية محددة.

والحق أن هناك فرقاً شاسعاً بين مجرد الانتقال الديمقراطي وبين إرساء الممارسة الديمقراطية على الأرض. كما أن هناك نضالاً شاقاً مطلوباً على المستوى الرسمي وفي المنظمات الأهلية وفيما بينها لتكريس الممارسة الديمقراطية. هذا إضافة إلى ممارسة الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع حتى تطبق الديمقراطية على الأرض، وتصبح ممارسة حقيقية في الحياة السياسية على مستوى الدولة والمجتمع بشكل عام.

وفي البحرين حسب تقديري، هناك حاجة إلى عقد أو عقدين من الزمن على الأقل لتفعيل الدستور. فمبادئ الدستور الديمقراطي الخمسة ـ في البحرين وفي غيرها ـ المتمثلة في مواطنة متساوية والشعب مصدر السلطات ولا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب، إلى ما يلي ذلك من مبادئ عدم الجمع بين السلطات، وكفالة الحريات العامة وضمانات ممارساتها، وسيطرة أحكام القانون، وأخيراً وليس آخراً مبدأ تداول السلطة وما أدراك ما تداول السلطة. . . كلها مطلوب وضعها تدريجياً وفي سياق نضال ديمقراطي شاق موضع التطبيق.

ومن هنا فإن الحركة الديمقراطية في البحرين والحركة الوطنية عبر العقد الماضي وما سبقه من عقود، مطالبتان بأن تبدعا صيغة تنظيمية مناسبة تسمح لهما بالعمل المشترك من أجل تفعيل دستور ١٩٧٣ بعد عودة العمل به. وعلى القوى والتيارات الأهلية التي تؤمن بالديمقراطية باعتبارها منهجاً يحقق

مشاركة سياسية فعالة ويسمح بإدارة أوجه التعارض في المصالح واختلاف الاجتهادات والآراء سلمياً، أن تلتقي مرحلياً ـ لمدة عقد من الزمان على الأقل ـ حول برنامج عمل يمثل قواسم مشتركة وحداً أدنى يتم بمقتضاها تفعيل الدستور ونمو مصادر المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين جميعاً وإتاحة وسائلها الفعالة.

ثالثاً: تكريس الاندماج الوطني في تنظيمات المجتمع المدني

من الحقائق المعروفة في البحرين تنوع سكانها ما بين شيعة وسنة وإلى حد أقل جماعات إثنية، إضافة إلى وضوح معالم التميز الاجتماعي والاقتصادي بين الشعب والأسرة الحاكمة عبر تاريخ البحرين الحديث. ومثل هذا التنوع لا تكاد تخلو منه دولة من الدول العربية بل دول العالم أجمع. وحتى يبقى هذا التنوع في إطار الإيجابية وإغناء الحياة السياسية في المجتمع والدولة، فإن الدول الديمقراطية تتخذ من الإجراءات الدستورية والقانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ما يكرس الوحدة الوطنية ويعزز عملية الاندماج الوطني على قاعدة المواطنة.

وعلى أهل البحرين أن ينتبهوا إلى حقيقة التنوع الذي يوجد في المجتمع، كما أن عليهم دراسة أسباب الاستقطاب الطائفي ـ من أجل معالجتها والحد منها ـ وهو استقطاب يبرز في وقت الأزمات والتوترات الكبرى وتبدو فيها الدولة منقسمة إلى أقلية سنية يتمتع بعض أفرادها بامتيازات سياسية وفرص اقتصادية أكثر مما هو متاح لمعظم الأغلبية الشيعية، الأمر الذي يجعل من الأخيرة في بعض الأحيان تبرز بأنها معارضة وأن معارضتها تعود إلى أسباب طائفية.

ومن هنا فإن تعزيز عملية الاندماج الوطني العامة تتطلب تنمية مجتمع مدني على أساس غير مناطقي ولا طائفي. وهذا الهدف الوطني العظيم يتحقق بالوعي، ويتكرس بتحقيق المساواة على قاعدة المواطنة ـ على المستويين الرسمي والأهلي ـ الذي يضعف حاجة المواطن إلى التضامنيات من طائفية وقبلية ومناطقية وكل أشكال الانتماءات التي يكتسبها الإنسان بحكم الوراثة والولادة في طائفة أو قبيلة أو منطقة معينة. ويكون ذلك من خلال تشجيع قيام التنظيمات الطوعية التي يتكون منها المجتمع المدني الحديث مقارنة بالمجتمع الأهلي التقليدي الذي تغلب على الروابط فيه الاعتبارات الوراثية.

وقد اتخذت بعض الدول التي تعاني مسألة الاستقطاب الإثني أو العرقي أو الديني أو الطائفي حفاظاً على وحدتها الوطنية - سياسات وسنت قوانين تحد من قيام تنظيمات المجتمع المدني الحديث على أساس وراثي وتشجع قيامها على الاعتبار الطوعي - والرابطة الوطنية، اللذين يجب أن تعكسهما عضوية تنظيمات المجتمع المدني، كما يجب أن تعكسهما أهداف تلك التنظيمات التي يشترط أن تكون أغراضها ذات توجه وطني عام في مجال تخصصها السياسي أو النقابي أو المهني أو الفكري أو الثقافي والاجتماعي.

ويمكن للبحرين - على المستوى الرسمي والأهلي - التثقيف والتوعية بمخاطر تأسيس منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات العامة والنطاق الواسع، على أساس طائفي أو قبلي. كما يمكن للتشريع أن يقوم بدور موجه وضابط ورادع لمنظمات المجتمع المدني في هذا الصدد. وذلك من خلال التشجيع على أن تبتعد عن صفة الطائفية والقبلية الضيقة من خلال اشتراطات العضوية المتنوعة - من مختلف مناطق البحرين - وتبني الأهداف التي تبتعد عن شبهة الطائفية أو القبلية.

رابعاً: تنمية مصادر المشاركة السياسية ووسائلها

يتطلب أمر مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات العامة والتأثير في الخيارات الوطنية، امتلاك مصادر المشاركة السياسية الفعالة ووسائلها. وهذا يتطلب في البحرين وخلال عقد من الزمن العمل من أجل حصول المواطن على كامل حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكفلها دستور البحرين لعام ١٩٧٣ في الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع). وكذلك حصوله على حقوقه السياسية المتعلقة بحرية التعبير والتنظيم وامتلاك وسائلهما من تنظيمات المجتمع المدني ومن وسائل إعلام واتصال وثقافة أهلية حرة ونزيهة. وهذه الحريات ووسائلها يكفلها الدستور أيضاً في بابه الثالث (الحقوق والواجبات العامة).

إن الحق الدستوري للمواطن في المشاركة السياسية شرط لازم ولكنه ليس كافياً لتحقيق ممارسة المواطن للمشاركة السياسية الفعالة التي تؤدي إلى تأثيره في القرارات العامة الملزمة له والمساهمة في تحديد الخيارات التي يتوقف عليها حاضره ومستقبله ومصير مجتمعه. إن المواطن لا بد أن يمتلك مصادر المشاركة السياسية من حق العمل والضمان الاجتماعي وحماية الأسرة ورعايتها

إلى جانب إلزامية التعليم ومجانيته والرعاية الصحية والمسكن الملائم، في إطار تكافؤ الفرص بين المواطنين وفي ظل العدالة الاجتماعية وخضوع الملكية والثروة العامة والخاصة لاعتبارات أداء الوظيفة الاجتماعية، وذلك من خلال توظيفهما لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة ذات الوجه الإنساني.

وكذلك تتطلب مشاركة المواطن بشكل فعال في الحياة السياسية وممارسة الديمقراطية على الأرض تصاعد نسبة انخراط المواطنين في حركات سياسية ديمقراطية الإدارة، إلى جانب جمعيات ثقافية ومهنية ونقابات، إضافة إلى سائر أشكال تنظيمات المجتمع المدني. كما يتطلب ذلك أيضاً تنمية إمكانية حصول المواطنين على المعلومات البديلة من مصادرها الأصلية حتى يتمكنوا من المشاركة، عن علم في اتخاذ أو التأثير في اتخاذ القرارات العامة والخيارات الوطنية الملزمة لهم. إن ذلك التأثير لا يتحقق من دون الحصول على المعلومات الصحيحة، وتوفر مصادر المشاركة السياسية من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية للمواطن وقيام مجتمع مدني فاعل ونمو رأي عام مستنير يستند إلى منظومة من مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني، وتتاح له وسائل إعلامية حرة ونزيهة رسمية وأهلية تحيطه بالمعلومات وتزوده بالآراء والتحليلات.

من هنا تأتي أهمية هدف «تنمية مصادر المشاركة السياسية ووسائلها»، في العقد الأول من عودة العمل بالدستور وتأسيس الديمقراطية في البحرين في ضوء توجهات الأمير، باعتبار ذلك مدخلاً استراتيجياً لوضع الديمقراطية موضع التطبيق على أرض الواقع، وعدم بقائها نصوصاً دستورية وحقوقاً قانونية مع وقف التنفيذ، كما نشاهد ذلك في أغلب الدول العربية التي تدعي بالديمقراطية وصلاً دون أن تؤكد على تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية، بل تعمل جهدها لإعاقة الممارسة الديمقراطية ومنع الانفتاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية والحياة الدستورية من أن تؤتي ثمارها وأن تصل إلى عملية تحول ديمقراطي مستقرة بفضل اتساع نطاق امتلاك المواطنين لمصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة ونمو قدرة تلك المصادر والوسائل بما يؤكد دور المواطن في الحياة السياسية ويفعل مشاركته في الشؤون العامة.

خامساً: تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها

إن تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها حتى تصبح الديمقراطية قيمة ومعياراً أخلاقياً في المجتمع ليست فقط مدخلاً استراتيجياً لمدة عقد من

الزمن، وإنما هي مهمة قد تحتاج إلى قرن أو أكثر حتى تستقر الديمقراطية في ضمير الفرد وتنعكس على سلوكه وتصبح قيمة ثقافية ومعياراً أخلاقياً تخضع للضبط الاجتماعي مثل أي قيمة يجلها المجتمع ولا يرضى بالعبث بها.

والديمقراطية في المجتمعات العربية التي ما زالت قطاعات كبيرة من الجماهير فيها تنتظر قدوم «العادل المستبد»، وحيث تلقى فكرة «إنما العاجز من لا يستبد» قبولاً ويتفشى الاستبداد في الحياة السياسية على المستوى الرسمي والأهلي وفي الأسرة والمدرسة ومكان العمل، تحتاج إلى تأصيل يؤكد تصالح الديمقراطية مع ثوابت المجتمع، ويؤكد انتماءها إلى قيم العدل والإنصاف والمساواة التي يجلها المجتمع وينشدها الناس. كما تحتاج إلى غرس ثقافتها ونشرها من خلال توظيف نظام التربية والتعليم وأجهزة الثقافة الإعلام والاتصال ومن خلال منابر الوعظ والإرشاد. هذا إضافة إلى تكريس ممارستها في الحياة السياسية على مستوى الدولة وفي تنظيمات المجتمع المدني وفي البيت والمدرسة.

ومن هنا فإن على مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني والأهلي بعامة وأصحاب الفكر ورجال التربية والإعلام ونسائهم، إضافة إلى أهل المكانة الرسمية والدينية والاجتماعية في البحرين وخلال العقد القادم أن يلتفتوا إلى أهمية تنمية الثقافة الديمقراطية والعمل على نشرها باعتبار ذلك مدخلاً استراتيجياً لاستقرار الممارسة الديمقراطية في البحرين وتأسيسها في الثقافة حتى تبدأ عملية التحول الديمقراطي المستمرة.

وحسب اعتقادي المتواضع هناك مهمتان رئيسيتان في جهود تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها. أولاهما: مقاربة إشكاليات الديمقراطية وعلى الأخص احتمالات تعارضها مع الإسلام، وثانيتهما: توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية من خلال تضييق الخناق على الفساد والإفساد والحد من المصالح غير المشروعة وكشفها، والتعويض مرحلياً وبشكل مؤقت على أصحاب المصالح التي تقف مصالحهم التي اكتسبوها ورتبوا أمور حياتهم على أساسها، عائقاً أمام الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع. لعل هذين الإجراءين يوسعان من قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية بعد أن يخففا من سوء الفهم وسوء الظن، ويحدا من تأثير سوء القصد على حد قول أحد الأصدقاء، عندما تسود الشفافية ويتم نشر المعلومات المتعلقة بالمال العام ويصبح من الممكن اتضاح الأمور على حقيقتها.

هذه خمسة مداخل استراتيجية لتعزيز الديمقراطية في البحرين، بعد العودة المنتظرة للعمل بالدستور، أطرحها للحوار وهي لا تعدو أن تكون تفكيراً بصوت مسموع بين مهتمين ومعنيين بانتقال البحرين الديمقراطي الذي جعل اجتماعنا في نادي العروبة ممكناً، نناقش فيه جهود أبناء المنطقة في تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون، ونتطرق - برحابة صدر - إلى المداخل الاستراتيجية لتعزيز الديمقراطية في البحرين الحبيبة.

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب تجربة جماعية جديدة في الحوار - عن قرب وعن بعد - من أجل تنمية فهم مشترك أفضل وبلورة قواسم مشتركة، تساهم في اكتشاف وتبني مداخل مرحلية تساعد بلدان المنطقة على الانتقال إلى الحياة الديمقراطية وإرساء نظم حكم ديمقراطية تتوافق عليها القوى والتيارات التي تنشد التغيير من ناحية، ومن ناحية أخرى تتوافق عليها تلك القوى في كل بلد مع حكومتها كي يتم التوصل إلى التوافق المجتمعي وإرساء شرعية دستور ديمقراطي يحتكم إليه.

إن الانتقال من نظم حكم شمولية إلى نظم ديمقراطية تستمد شرعيتها من إرادات الشعوب هو النقلة النوعية والسبيل الوحيد الذي تصبح فيه عملية التحول الديمقراطي الشاقة، وما تتطلبه من تنمية شروط الممارسة الديمقراطية الحقة، أمراً ممكناً، بل هو الخطوة الأولى في الطريق الصحيح الذي يمكن ضمن مساره تنمية الحد الأدنى المتصاعد من مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة في عملية تحديد الخيارات الوطنية، واتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بتطبيقها.

يسلط هذا الكتاب الضوء على ستة موضوعات هي: مفهوم الديمقراطية؛ محصلة التجارب السياسية المعاصرة؛ البنى القائمة؛ الأهداف الوطنية الكبرى؛ تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية؛ متطلبات تنمية رؤية مستقبلية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٦
أو

ISBN 9953-431-18-3
9 789953 431185